جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى



سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (٢١٧)

نظم الإنذار المبكر والإستعداد والوقاية لمواجهة بعض الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة

أكتوبر ٢٠٠٩

نظم الإنذار المبكر والإستعداد والوقاية لمواجهة بعض الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

فى إطار مواصلة المعهد لأداء رسالته فى خدمة قضايا التنمية والتخطيط يصدر المعهد سلسلة قضايا التخطيط والتنمية لإتاحة نواتجه الفكرية العلمية لمتخذى القرار وللمتخصصين والباحثين والدارسين ذوى الاهتمام.

حيث تقدم سلسلة (قضايا التخطيط والتنمية) نتاج مثابرة ودأب فرق بحثية علمية من داخل المعهد مع الإستعانه ببعض الخبرات من ذوى الخبرة العلمية والعملية من خارجه فى دراسة الموضوعات التى تعكس التوجهات الرئيسية للمعهد فى خطة بحوثه السنوية.

ويبقى سعياً دائماً على مسار رؤية تضىء طريق المستقبل بمقارنات عالمية وإقليمية ومحلية بما يخدم قضايا التنمية المستدامه ورخاء مصرنا الحبيبه.

وندعو الله ان يقدم هذا العمل صورة تليق بتاريخ ومكانة معهدنا العريق بما يتواكب مع تطلعاتنا وطموحاتنا نحو اثراء وتطوير جهودنا البحثية من أجل غداً أفضل لمصرنا وكافة شعوب العالم.

ولايسعنى إلا أن أتوجه بالشكر لكافة المشاركين من داخل معهد التخطيط القومى وغيره من المؤسسات العلمية المناظره على الجهود المبذوله والتى تصب فى مصلحة الوطن.

والله ولى التوفيق،،،

مدير المعهد

أ.د. فادية محمد عبد السلام

نظم الإنذار المبكر والاستعداد والوقاية لمواجهة بعض الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المحتملة

المستخلص

- يجمع العلماء والباحثون و الخبراء على أننا نعيش الآن عصر الأزمات والكوارث، حيث شهدت العقود الأخيرة ابتداءاً من عقد التسعينات وقوع العـــديد منها على كـافة المستويات العالمية والقوميـة والمحلية والمستويات الإقليمية والقطاعية وكذلك على مستوى الوحدات الاقتصادية (سواء كانت إنتاجية أو خدمية) وذلك على الرغم من التقدم العلمي والتكنولوجي الهائل فى دراسات التنبؤ بهذه الأزمات والكوارث وطرق مجابهة آثارها السلبية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وبالتالى على النمو الاقتصادى وعلى القدرات التنافسية ، الأمر الذى يؤثر على رفاهية الشعوب بشكل عام .

- وعلى الرغم من أن هذه الأزمات والكوارث تقع فى كل دول العالم دون استثناء إلا أن معدلات حدوثها فى الدول النامية تنمو بشكل متزايد (ومعدل تكرارها أكبر) ، كما أن آثارها التدميرية على النمو الاقتصادى وعلى القدرات التنافسية وبالتالى على رفاهية الشعوب أشد عمقا وأقوى تأثيرا عنها فى الدول المتقدمة وذلك للعديد من الأسباب الموضوعية الداخلية والخارجية المحيطة بها، ومنها أن الإنسان فى دولنا النامية أصبح قادرا على أن يسبب العديد من الأزمات والتى تفوق فى جسامتها الكوارث الطبيعية، وذلك بالإضافة إلى أن الأزمات والكوارث التى تحدث فى مكان محدد فى العالم كما قد يتجاوز تأثيرها الحدود الجغرافية للمكان الذى حدثت فيه وتمتد إلى أماكن أخرى وخاصة بعد أن أصبح العالم المعاصر وحدة متقاربة سياسيا واقتصاديا وثقافيا واجتماعيا ، كالأزمة المالية العالمية التى بدأت فى أمريكا ثم امتدت إلى العديد من دول العالم بآثارها السلبية ، وتحولت من أزمة مالية إلى أزمة اقتصادية ، كما قد تمتد آثارها أيضا عبر الزمن إلى الأجيال القادمة والتى لم ترى النور بعد.

- لذلك كله فقد تزايد الاهتمام بإدارة الأزمات المحتملة الوقوع على كافة المستويات، من قبل متخذى القرارات وواضعي السياسات والمخططين وراسمي الاستراتيجيات بكل دول العالم وعلى وجه الخصوص من قبل كل الأجهزة والمنظمات الحكومية فى دولنا العربية والتى تتعرض بشكل عام لسلسلة من الكوارث والأزمات الناجمة عن النشاط الاقتصادى والسياسى والاجتماعى وغيره، حيث التطورات متلاحقة والتحديات عنيفة .

ولقد أشارت العديد من المؤتمرات الدولية إلى أهمية نظم الإنذار المبكر كعنصر هام من عناصر التنمية المستدامة، فهي تساعد على تحقيق قدر من الأمان للشعوب من اجل التطوير والتنمية، كما أنها تحمي الموارد المجتمعية من أخطار الأزمات التي قد تدمر هذه الموارد وتحرم الأجيال القادمة من التمتع بها وجني ثمارها .

وأمام وقوع مسلسلات من الأزمات المتنوعة والمتزايدة فى مصر، خاصة وأن الاقتصاد المصري يعتبر اقتصاد متلقي للأزمات في ظل تبنيه لمباديء العولمة والحرية الاقتصادية وانفتاح الأسواق، كان لابد أن تفكر الإدارة الحكومية على كافة المستويات فى العديد من القضايا منها هل يمكن التنبؤ بوقوع مثل هذه الأزمات والكوارث؟ وماهى إشارات الإنذار المبكر لها؟ وكيف يمكن الاستعداد لمجابهتها وذلك لتجنب وقوعها أو التخفيف من حدة آثارها السلبية إذا ما حدثت؟ وباختصار ماذا يجب علينا أن نفعل قبل وقوع الأزمة حتى نفيد واضعي السياسات ومتخذى القرارات؟

ولقد تناولنا بالدراسة والتحليل فى هذا البحث عدد ٧ أزمات محتملة الوقوع (على المستوى القومى والقطاعى والعالمى) يقع بعضها بالدرجة الأولى في المجالات الاقتصادية وأخرى فى المجالات الاجتماعية وذلك بخلاف الإطار المفاهيمى والمنهجى لأنظمة الإنذار المبكر، ووضع إطار لقواعد البيانات ونظم المعلومات التى يجب الاعتماد عليها لمساعدة متخذ القرار وراسم السياسة على المستويات المناظرة وفى المجالات المختلفة . هذه الأزمات المحتملة التى تم دراستها هى :

- أزمات الجهاز المصرفى المحتملة الحدوث
- أزمة التضخم الركودى أو الركود التضخمى
- أزمة الاستثمار فى مصر
- أزمة الغذاء (بالتركيز على القمح)
- الأزمات السياحية
- أزمة الإتجار فى البشر
- أزمة الرعاية الصحية عند الشرائح السكانية الفقيرة فى مصر

Executive summary

Early warning systems, preparedness and prevention to address several potential economic and social crises

By Professor Dr. Moharrem El Haddad

Experts, researchers and scientists concur that mankind is witnessing an epoch characterized by crises and disasters as the last decades, starting by the nineties, witnessed the onset of several crises at various international levels in spite of the massive scientific and technological progress achieved in forecast studies, and in the means of combating their negative impact on the economic, environmental and social fronts, and consequently on mankind's economic growth and competitive capacities. This in turn has an impact on the welfare of peoples in general, and may go beyond the geographical border in which a crisis occurs, and extends to other places especially after the modern world has become a similar unit, from the cultural, economical, social, and political aspects. Its impact may also extend across the times to future generations which have not come yet into being.

A number of international conferences highlighted the importance of early warning systems as an important element of sustainable development as they help to achieve a measure of safety to peoples for the aim of development and progress. Such systems also protect the resources of a society against the hazards of crises which may destroy such resources, and deprive future generations from their benefits and fruitful outcome.

Set against the backdrop of a series of diverse and increasing crises in Egypt especially in view of the fact that Egypt is a crisis receptive economy in view of its adoption of the principles of globalization, economic laissez faire, and open markets, Government authorities had to reflect over a number of such issues including the manner of forecasting such crises and disasters; their early warning signs as well as the means to prepare for them so as to address their onset, or reduce the severity of their negative impact, if they occur.

The present research tries to examine through analysis and study seven potential crises (at the national, sectoral and international levels), chosen from among more than 22 potential crises, so as to study their early warning systems which are as follows:

- Potential crises of the banking system;
- Investment crises.
- Crises of stagflation ;
- Food crises (focus on wheat);

- Tourism crises;
- Crisis of human trafficking;
- Crisis of medical care among the poor population segments in Egypt.

Consequently, the aims of the research are as follows:

1. Examine, analyze, and certify early warning systems for a few important socio-economic crises (seven crises) aimed at their forecast before they occur so as to avoid their negative impact on Egypt's national economy.

    a. Describe, and evaluate the performance and efficiency of current systems in addressing the crises and disasters so as to identify any weakness spots;
    b. Identify the reasons for occurrence of each crisis of the selected crises, and their signs of early warning signs (criteria and indicators) which need to be focused on);
    c. Select the appropriate methods and models to forecast each crisis before it occurs, as well as identify changes which explain their details, and impacts which suit Egypt's national economy, provided their data are available such as the following: (models of simple, multiple and stepwise regression, expert systems, and neural networks etc...)
    d. Identify the role of each crisis management body (especially the government agency, civil society, and voluntary organizations so as to address crises and disasters);
    e. Policies and measures which need to be focused on by decision makers for prevention, and preventive strategies.

2. Review several international experiences in crisis forecasting, and lessons learnt by a few international organizations.
3. Develop and design frameworks for the rules, data and information systems; as well as communication systems which need to be focused on for preparedness, and prevention related to crisis foecasting in Egypt, before their occurrence.

محتويات الدراسة

م	الموضـــــــوع	رقم الصفحة
	مقدمة الدراسة	١
١	**الفصل الأول**	
	الإطار المفاهيمى والمنهجى لأنظمة الإنذار المبكر فى العالم	
	١/١: الإطار المفاهيمى لنظم الإنذار المبكر(التعريف – الأهمية – الخصائص)	٣
	١/١/١ : مفاهيم وأهمية وخصائص نظم الإنذار المبكر فى إدارة الأزمات	٣
	١/١/١/١: المفهوم العلمي للازمات	٣
	٢/١/١/١: ماهية أنظمة الإنذار المبكر	٥
	٣/١/١/١: أنظمة الإنذار المبكر وإدارة الأزمات	٩
	٢/١/١: أهمية وجود أنظمة للإنذار المبكر	٩
	٣/١/١: خصائص أنظمة الإنذار المبكر	١١
	٤/١/١: العوامل المؤثرة على فعالية وكفاءة أنظمة الإنذار المبكر	١٢
	٢/١: منهجيات وأساليب بناء أنظمة الإنذار المبكر للازمات الاقتصادية والمالية	١٤
	١/٢/١: منهجية الإشارات (signals approach)	١٤
	٢/٢/١: منهجية نماذج بروبيت & لوجيت	٢٠
	٣/٢/١: نموذج DCSD للتنبؤ بأزمات العملة	٢١
	٤/٢/١: منهجية المؤشرات القائدة	٢٣
	٥/٢/١: منهجية مؤسسة كونفرنس بورد The Conference Board	٢٤
	٦/٢/١: منهجية المؤشر الإشاري للبنك الدولي	٢٤
	٧/٢/١: مؤشر قابلية الاقتصاد للتعرض للأزمات الاقتصادية Vulnerability Index	٢٥
	٨/٢/١: منهجية " الإنذار بحدوث أزمة " Alarm Clock للتنبؤ بأزمة سعر الصرف	٢٥
	٩/٢/١: منهجيات ودراسات أخرى	٢٥
	١٠/٢/١: منهجية استخدام نماذج الانحدار البسيط والمتعدد فى التنبؤ بالأزمات	٢٦
	١١/٢/١: منهجية استخدام النظم الخبيرة فى التنبؤ بالأزمات	٢٧
	١٢/٢/١: منهجية استخدام الشبكات العصبية فى التنبؤ بالأزمات	٢٨
	٣/١: بعض منهجيات بناء أنظمة الإنذار المبكر للازمات الاجتماعية والبيئية	٣٢
	– أهم النتائج والتوصيات	٣٤
	– المراجع	٣٦
	– الملاحق	٣٨
	– ملخص الفصل	٤٣

م	الموضـــــــوع	رقم الصفحة
٢	**الفصل الثانى**	
	نظم الانذار المبكر والاستعداد والوقاية لأزمات الجهاز المصرفى المحتملة الحدوث	
	- مقدمة	٤٦
	١/٢ الأزمات المصرفية	٤٦
	١/١/٢ المقصود بالأزمة المصرفية	٤٧
	٢/١/٢ أهم المخاطر التى تتعرض لها البنوك	٤٨
	٣/١/٢ العوامل والأسباب التى تؤدى إلى حدوث أزمات مصرفية	٥٠
	٤/١/٢ أهمية إنشاء وحدات للإنذار المبكر والاستعداد والوقاية من الأزمـــات المصرفية	٥٠
	٥/١/٢ نتائج الأزمات المصرفية	٥١
	٦/١/٢ إدارة الأزمات المصرفية فى الدول المتقدمة والدول النامية	٥١
	٢/٢ تطبيق مؤشرات الأزمات المصرفية على الجهاز المصرفى المصرى:	٥١
	١/٢/٢ الملامح العامة للقطاع المصرفى المصرى	٥٣
	٢/٢/٢ منهجية حساب مؤشرات الإنذار المبكر للقطاع المصرفى المصرى	٥٤
	٣/٢/٢ المؤشرات التى يمكن استخدامها للتنبؤ بحدوث الأزمات المصرفية	٥٧
	٤/٢/٢ مدى إمكانية تعرض الجهاز المصرفى المصرى لأزمات مصرفية	٦٠
	٣/٢ السياسات المصرفية الواجب إتباعها في مواجهة الأزمات المصرفية	٦٣
	- أهم النتائج والتوصيات	٦٥
	- المراجع	٦٦
	- الملاحق	٧٧
	- ملخص الفصل	

م	الموضـــــــوع	رقم الصفحة
٣	**الفصل الثالث**	
	نظم الإنذار المبكر والاستعداد والوقاية لأزمة الركود التضخمى	٧٩
	١/٣ الاطار النظرى والمفاهيمى لدراسة الركود التضخمى	٨٠
	١/١/٣ المقصود بالركود التضخمى	٨١
	٢/١/٣ المؤشر المستخدم فى رصد ظاهرة الركود التضخمى	٨٢
	٣/١/٣ تفسير ظاهرة التضخم الركودى لدى المدارس الفكرية الحديثة للاقتصاد الكلى	٨٢
	١/٣/١/٣ تفسير مدرسة النقديين للتضخم الركودي وتقويمه	٨٣
	٢/٣/١/٣ تفسير التضخم الركودى لدى الكيزيين الجدد	٨٤
	٣/ ٣/١/٣ تفسير ظاهرة التضخم الركودى بالاستناد الى عوامل العرض والطلب وتقويمه	٨٥
	٤/٣/١/٣ تفسير التضخم الركودى فى المدارس الاقتصادية الأخرى	٨٧
	٢/٣ دراسة الركود التضخمى في الاقتصاد المصرى	٨٩
	١/٢/٣ ملامح التضخم الركودى في الاقتصاد المصرى	٩٠
	٢/٢/٣ العلاقة بين ارتفاع تكاليف الانتاج وحدوث الركود التضخمى	٩٣
	٣/٢/٣ التغيرات الهيكلية وحدوث التضخم الركودى	٩٣
	٣/٣ الدراسة القياسية	٩٣
	١/٣/٣ المتغيرات والأساليب القياسية المستخدمة فى الدراسة التطبيقية	١٠٣
	٢/٣/٣ نتائج النموذج الاحصائى باستخدام برنامج SPSS	١٠٦
	٤/٣ المنهجية المستخدمة في نظام الإنذار المبكر لقابلية تعرض الاقتصاد القومي لأزمة الركود التضخمي	١٠٩
	-أهم النتائج	١١١
	-أهم التوصيات	١١٣
	- المراجع	١١٤
	- ملخص الفصل	

م	الموضـــــــوع	رقم الصفحة
٤	**الفصل الرابـع** **نظم الإنذار المبكر لأزمة الاستثمار**	
	- مقدمة	١١٦
	١/٤ مفهوم الاستثمار	١١٧
	٢/٤ العوامل المؤثرة على الاستثمار	١١٧
	١/٢/٤ المحددات أو العوامل التمويلية	١٢١
	٢/٢/٤ المحددات المرتبطة بالسياسات الاقتصادية الكلية	١٢٦
	٣/٢/٤ العوامل المؤثرة على الاســـــــتثمار والمرتبطة بالبيئة الاقتصادية والهيكل الاقتصادى :	١٢٦
	١/٣/٢/٤ المحددات الخاصة بالبيئة الاقتصادية	١٢٧
	٢/٣/٢/٤ العوامل المؤثرة على الاستثمار والمرتبطة بالهيكل الاقتصادى	١٢٨
	٣/٤ القياس الكمى للعلاقة بين الاستثمار والعوامل المحددة له كل على حدة	١٢٩
	٤/٤ تحليل النتائج الاحصائية للعلاقة بين الاستثمار والعوامل المختلفة .	١٢٩
	١/٤/٤ تحليل النتائج الاحصائية للعلاقة بين الاستثمار والعوامل المختلفة كل على حدة	١٣٣
	٢/٤/٤ لقياس الكمى للاستثمار والعوامل المحددة له مجتمعة	١٣٤
	٥/٤ القياس الكمى للعلاقة بين الاســـــــــتثمار والعوامل المحددة له طبقا لاختبار (الانحدار التدريجى أو المرحلى (Step Wise Criteria)	١٣٤
	٦/٤ المنهج المستخدم فى بناء أنظمة الانذار المبكر لأزمة الاستثمار	١٣٨
	- أهم النتائج	١٣٩
	- أهم التوصيات	١٤٠
	- المراجع	١٤١
	- الملاحق	١٥٩
	- ملخص الفصل	

م	الموضـــــــوع	رقم الصفحة
٥	**الفصل الخامس**	
	نظم الانذار المبكر والاستعداد والوقاية لاحتمال حدوث أزمة غذائية	
	(بالتركيز على سوق القمح)	
	- مقدمة	١٦٣
	١/٥ أزمة القمح على المستوى العالمى	١٦٣
	١/١/٥ السوق الدولى للقمح	١٦٣
	١/١/١/٥ الانتاج العالمى للقمح	١٦٥
	٢/١/١/٥ الصادرات العالمية للقمح	١٦٥
	٣/١/١/٥ الواردات العالمية للقمح	١٦٦
	٤/١/١/٥ المخزون العالمى للقمح	١٦٧
	٥/١/١/٥ الأسعار العالمية للقمح	١٦٨
	٢/١/٥ العوامل المؤثرة على الاسعار العالمية للقمح	١٧٠
	٣/١/٥ تأثير ازمة القمح الدولية على أهم دول المصدرة والمستوردة	١٧٠
	١/٣/١/٥ تأثير ارتفاع اسعار القمح على أهم الدول المصدرة	١٧٠
	٢/٣/١/٥ تأثير ارتفاع اسعار القمح على اهم الدول المستوردة	١٧١
	٢/٥ أزمة القمح على المستوى المحلى	١٧١
	١/٢/٥ انتاج القمح في مصر	١٧١
	٢/٢/٥ استهلاك القمح في مصر	١٧٤
	٣/٢/٥ المخزون الاستراتيجى للقمح في مصر	١٧٥
	٤/٢/٥ العوامل المؤثرة على الاستهلاك المحلى للقمح	١٧٦
	٣/٥ تأثير ازمة القمح الدولية على الميزان التجارى المصرى ومستويات الاسعار المحلية	١٧٦
	٤/٥ ارشادات الإنذار المبكر لأحتمال حدوث ازمة القمح على المستوي المحلى وقياسها .	١٧٧
	٥/٥ الاجراءات اللازمة لمواجهة ازمة القمح على المستوى المحلى	١٧٨
	١/٥/٥ الاجراءات المدى القريب	١٧٨
	٢/٥/٥ اجراءات المدى البعيد	١٧٩
	- النتائج والتوصيات	١٨١
	- المراجع	١٨٢
	- الملاحق	١٨٩
	- ملخص الفصل	

م	الموضـــــــوع	رقم الصفحة
٦	**الفصل السادس**	
	نظم الانذار المبكر والاستعداد والوقاية لاحتمال حدوث أزمة سياحية بالارتكاز على بناء نظام خبير	
	- مقدمة	١٩٢
	١/٦ مناخ الأزمة فى مصر	١٩٢
	١/١/٦ توصيف الأزمة السياحية وآثارها السلبية	١٩٣
	٢/١/٦ تأثير الأزمة المالية العالمية الحالية على قطاع السياحة	١٩٣
	٣/١/٦ السياسات التى اتبعتها الدولة لادارة الأزمة وتقييم نتائجها	١٩٤
	٢/٦ النموذج المقترح للتنبؤ بحدوث ازمة سياحية فى مصر	١٩٤
	١/٢/٦ أهمية انشاء نظام معلومات لتجنب الأزمة	١٩٤
	٢/٢/٦ الأنواع المختلفة لنظم المعلومات	١٩٥
	٣/٢/٦ نحو بناء خبير للتنبؤ بأزمة سياحية	١٩٦
	٤/٢/٦ المجالات التى يمكن أن تبنى لها نظام خبير فى مجال السياحة	١٩٧
	٥/٢/٦ خطوات انشاء وتشغيل نظام الخبير المقترح	١٩٩
	- أهم النتائج والتوصيات	٢٠٠
	- المراجع	٢٠١
	- الملاحق	٢٠٤
	- ملخص الفصل	

م	الموضـــــــوع	رقم الصفحة
٧	**الفصل السابع** **نظم الإنذار والاستعداد والوقاية لمواجهة أزمة الاتجار فى البشر**	
		٢٠٦
	– مقدمة	٢٠٦
	١/٧ توصيف الأزمة	٢٠٧
	٢/٧ حجم المشكلة	٢٠٨
	٣/٧ أسباب المشكلة	٢٠٩
	٤/٧ المشكلة في العالم العربى ومصر	٢٠٩
	١/٤/٧ في العالم العربى	٢١١
	٢/٤/٧ في مصر	٢١٢
	٥/٧ الإتجار بالبشر وجندية الأطفال	٢١٣
	٦/٧ بعض مؤشرات الإنذار المبكر للأزمة	٢١٤
	٧/٧ التدابير المطلوبة لمحاصرة الأزمة	
		٢١٦
	– أهم النتائج	٢١٧
	– أهم التوصيات	٢١٨
	– المراجع	٢١٩
	– ملخص الفصل	

م	الموضـــــــوع	رقم الصفحة
٨	**الفصل الثامن**	
	نظم الإنذار المبكر والاستعداد والوقاية لاحتمال حدوث أزمة الرعايا الصحية عند الشرائح السكانية الفقيرة في مصر	
	- مقدمـــــــة	٢٢٣
	١/٨ مناخ الأزمة وتطوره	٢٢٥
	١/١/٨ توصيف الأزمة ومجال حدوثها	٢٢٥
	٢/١/٨ بدء فترة حدوث الأزمة في العقود الأخيرة	٢٢٩
	٣/١/٨ مناخ الأزمة القائم والبيئة الداخلية والخارجية للأزمة	٢٣٠
	١/٣/١/٨ هيئات رسم السياسات الاجتماعية والصحية وتشريع القوانين	٢٣٠
	٢/٣/١/٨ مقدمو الضمان الاجتماعى	٢٣١
	٣/٣/١/٨ مقدمو الرعاية الصحية	٢٣١
	٤/٣/١/٨ تمويل الرعاية الصحية	٢٣٢
	٥/٣/١/٨ أنشطة تدعيم الرعاية الصحية بوزارة الصحة والسكان	٢٣٢
	٢/٨ شدة الأزمة وأهم آثارها	٢٣٣
	١/٢/٨ اختلال الرعاية الصحية	٢٣٣
	٢/٢/٨ : اختلال البيئة التى تقدم فيها الرعاية الصحية	٢٤٢
	١/٢/٢/٨ اختلال مخرجات الصحة Health Outcomes	٢٤٢
	٢/٢/٢/٨ عدم قدرة الشرائح السكانية الفقيرة على تحمل أعباء الرعاية الصحية	٢٤٢
	٣/٢/٢/٨ اختلال التنمية البشرية	٢٤٤
	٤/٢/٢/٨ الاختلال البيئى	٢٤٥
	٣/٨ : مجموعة سياسات إصلاح الرعاية الصحية	٢٤٦
	١/٣/٨ نموذج تطوير خطة المعلوماتية للرعاية الصحية فى مصر Model for Health Care Informatics Planning for Egypt	٢٤٦
	٢/٣/٨ نماذج لنظم الرعاية الصحية	٢٤٨
	٣/٣/٨ نموذج SimIns لتحليل الآليات المالية للتأمين الصحى	٢٤٩
	٤/٣/٨ نماذج للمنظمات غير الحكومية المعنية بالرعاية الصحية	٢٥٥
	- أهم النتائج والتوصيات	٢٥٩
	- المراجع	٢٦٤
	- ملخص الفصل	٢٧١

م	الموضـــــــوع	رقم الصفحة
٩	**الفصل التاسع**	
	إطار لقاعدة بيانات مقترحة لنظم الإنذار المبكر والاستعداد والوقاية لمواجهة بعض الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المحتملة	٢٧٥
	– مقدمة	٢٧٦
	١/٩ أهداف نظام معلومات نظم الانذار المبكر	٢٧٦
	٢/٩ الفوائد التى سوف تحققها قاعدة البيانات المقترحة لنظم الإنذار المبكر	٢٧٧
	٣/٩ قاعدة بيانات نظم الانذار المبكر	٢٧٨
	٤/٩ تصميم الملفات الخاصة بقاعدة البيانات	٢٨٠
	٥/٩ شاشات الإدخال ومخرجات قاعدة البيانات	٢٨٥
	– أهم النتائج والتوصيات	٢٨٦
	– المراجع	٢٨٧
	– ملخص الفصل	
	ملخص الدراسة	٢٨٨

نظم الإنذار المبكر و الاستعداد والوقاية لمواجهة بعض الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المحتملة

مقدمة الدراسة

- يجمع العلماء والباحثون و الخبراء على أننا نعيش الآن عصر الأزمات والكوارث، حيث شهدت العقود الأخيرة ابتداءاً من عقد التسعينات وقوع العـــديد منها على كـــافة المستويات العالمية والقوميـــة والمحلية والمستويات الإقليمية والقطاعية وكذلك على مستوى الوحدات الاقتصادية (سواء كانت إنتاجية أو خدمية) وذلك على الرغم من التقدم العلمى والتكنولوجى الهائل فى دراسات التنبؤ بهذه الأزمات والكوارث وطرق مجابهة آثارها السلبية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (وذلك على النمو الاقتصادى وعلى القدرات التنافسية ، الأمر الذى يؤثر على رفاهية الشعوب بشكل عام).

- وعلى الرغم من أن هذه الأزمات والكوارث تقع فى كل دول العالم دون استثناء إلا أن معدلات حدوثها فى الدول النامية تنمو بشكل متزايد (ومعدل تكرارها أكبر) ، كما أن آثارها التدميرية على النمو الاقتصادى وعلى القدرات التنافسية وبالتالى على رفاهية الشعوب أشد عمقا وأقوى تأثيرا عنها فى الدول المتقدمة وذلك للعديد من الأسباب الموضوعية الداخلية والخارجية المحيطة بها، ومنها أن الإنسان فى دولنا النامية أصبح قادرا على أن يسبب العديد من الأزمات والتى تفوق فى جسامتها الكوارث الطبيعية، وذلك بالإضافة إلى أن الأزمات والكوارث التى تحدث فى مكان محدد فى العالم قد يتجاوز تأثيرها الحدود الجغرافية للمكان الذى حدثت فيه وتمتد إلى أماكن أخرى وخاصة بعد أن أصبح العالم المعاصر وحدة متقاربة سياسيا واقتصاديا وثقافيا واجتماعيا ، كالأزمة المالية العالمية التى بدأت فى أمريكا ثم امتدت إلى العديد من دول العالم بآثارها السلبية ، وتحولت من أزمة مالية إلى أزمة اقتصادية ، كما قد تمتد آثارها أيضا عبر الزمن إلى الأجيال القادمة والتى لم ترى النور بعد.

- لذلك كله فقد تزايد الاهتمام بإدارة الأزمات المحتملة الوقوع على كافة المستويات، من قبل متخذى القرارات وواضعي السياسات والمخططين وراسمي الاستراتيجيات بكل دول العالم وعلى وجه الخصوص من قبل كل الأجهزة والمنظمات الحكومية فى دولنا العربية والتى تتعرض بشكل عام لسلسلة من الكوارث والأزمات الناجمة عن النشاط الاقتصادى والسياسى والاجتماعى وغيره، حيث التطورات متلاحقة والتحديات عنيفة .
كما أشارت العديد من المؤتمرات الدولية إلى أهمية نظم الإنذار المبكر كعنصر هام من عناصر التنمية المستدامة، فهي تساعد على تحقيق قدر من الأمان للشعوب من اجل التطوير والتنمية، كما أنها تحمي الموارد من أخطار الأزمات التي تدمر هذه الموارد وتحرم الأجيال القادمة من التمتع بها وجني ثمارها .

وأمام وقوع مسلسلات من الأزمات المتنوعة والمتزايدة فى مصر، خاصة وأن الاقتصاد المصري يعتبر اقتصاد متلقي للأزمات في ظل تبنيه لمباديء العولمة والحرية الاقتصادية وانفتاح الأسواق، كان لابد أن تفكر الإدارة الحكومية على كافة المستويات فى العديد من القضايا منها هل يمكن التنبؤ بوقوع مثل هذه الأزمات والكوارث؟ وماهى إشارات الإنذار المبكر لها؟ وكيف يمكن الاستعداد لمجابهتها وذلك لتجنب وقوعها أو التخفيف من حدة

آثارها السلبية إذا ما حدثت؟ وباختصار ماذا يجب علينا أن نفعل قبل وقوع الأزمة حتى نفيد واضعي السياسات ومتخذى القرارات؟

وهذا يعنى أن متخذى القرارات وواضعي السياسات والمخططين فى مصر يهتمون على وجه الخصوص بكيفية التعرف على نظم الإنذار المبكر للأزمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المحتملة الحدوث مع إيضاح كيفية الاستعداد والوقاية لمجابهتها قبل وقوعها لمحاولة تلافى أى آثار سلبية على الاقتصاد القومى .

والحقيقة أن نظم الإنذار المبكر كانت قد أنشئت وتم الاهتمام بها من قبل المنظمات الدولية منذ السبعينات والثمانينات لخدمة أغراض إنسانية مع ظهور ظاهرتى الجفاف والمجاعات فى أفريقيا ، ثم امتد نطاقها بعد ذلك لتشمل جميع المخاطر الطبيعية والتكنولوجية والبيئية والصحية والأخطار الناتجة عن النزاعات والصراعات ، ثم امتد أثرها بعد ذلك نحو الأخطار الاقتصادية والاجتماعية والتنموية .

ولقد تناولنا بالدراسة والتحليل فى هذا البحث عدد ٧ أزمات محتملة الوقوع (على المستوى القومى والقطاعى والعالمى) يقع بعضها بالدرجة الأولى فى المجالات الاقتصادية وأخرى فى المجالات الاجتماعية وذلك بخلاف الإطار المفاهيمى والمنهجى لأنظمة الإنذار المبكر، ووضع إطار لقواعد البيانات ونظم المعلومات التى يجب الاعتماد عليها لمساعدة متخذ القرار وراسم السياسة على المستويات المناظرة وفى المجالات المختلفة . هذه الأزمات المحتملة الوقوع وبإحتمالات حدوث متباينة، والتى تم اختيارها من بين أكثر من ٢٢ أزمة مقترحة لدراسة نظم الإنذار المبكر لها هى :-

- أزمات الجهاز المصرفى المحتملة الحدوث
- أزمة التضخم الركودى أو الركود التضخمى
- أزمة الاستثمار فى مصر
- أزمة الغذاء (بالتركيز على القمح)
- الأزمات السياحية
- أزمة الإتجار فى البشر
- أزمة الرعاية الصحية عند الشرائح السكانية الفقيرة فى مصر

وعلى أن يتم دراسة إشارات الإنذار المبكر لباقى الأزمات فى سنوات قادمة إن شاء الله .

والحقيقة أن دراسة ومتابعة الأزمات تجعلنا نؤكد أن الأجهزة الحكومية وغير الحكومية وإدارتها والمنظمات المدنية يجب أن تلعب دوراً غير تقليدى فى التخطيط لمواجهة مثل هذه الأزمات المحتملة الحدوث والاستعداد للتعامل مع إحداثها وخاصة قبل وقوعها كإجراءات وقائية. والهدف من الوقاية هنا إذن هو اكتشاف نقاط الضعف فى النظام ومحاولة قياسها ومعالجتها قبل أن تستفحل أو يستغلها الآخرون فى إلحاق الضرر بالنظام.

أى أنه سيتم التركيز فى هذه الدراسة بالدرجة الأولى على تقييم أداء وفعالية النظم المستهدفة للأزمات بهدف التعرف عليها واحتمال حدوثها مع رصد المتغيرات المؤثرة والمفسرة لأحداث احتمال وقوع الأزمة .

وعليه فلقد تبلورت **أهداف الدراسة** فيما يلى:-

١- دراسة وتحليل وتوثيق نظم الإنذار المبكر لبعض الأزمات الاقتصادية والاجتماعية الهامة (لعدد ٧ أزمات) بهدف التنبؤ بها قبل حدوثها لتلافى أى آثار سلبية لها على الاقتصاد القومى المصرى وذلك عن طريق :-

أ- توصيف وتقييم أداء وفعالية النظم القائمة فى مواجهة الأزمات والكوارث للتعرف على مواضع الخلل بها.

ب- تحديد أسباب حدوث كل أزمة من الأزمات المختارة وعوارضها، وإشارات الإنذار المبكر (معايير ومؤشرات) التى يجب التركيز عليها.

ج- اختيار النماذج والأساليب المناسبة للتنبؤ بكل أزمة قبل حدوثها مع تحديد المتغيرات المفسرة لاحداثها وآثارها والتى تتلاءم وهيكل الاقتصاد المصرى بشرط توافر بياناتها مثل (نماذج الانحدار البسيط والمتعدد وأسلوب تحليل الانحدار المرحلى + النظم الخبيرة + الشبكات العصبية ...إلخ) .

د- تحديد أدوار كل من أجهزة إدارة الأزمات (وخاصة الجهاز الحكومى والمجتمع المدنى والتنظيمات التطوعية لمواجهة الأزمات والكوارث).

هـ- السياسات والإجراءات التى يجب الارتكاز عليها من قبل متخذى القرارات للوقاية وللاستعداد للمواجهة.

٢- عرض بعض الخبرات الدولية فى مجال التنبؤ بالأزمات، والدروس المستفاده من قبل بعض المؤسسات الدولية.

٣- تطوير وتصميم إطار لقواعد ونظم البيانات والمعلومات ونظم الاتصالات التى يجب الارتكاز عليها للاستعداد والوقاية والمرتبطة بالتنبؤ بالأزمات فى مصر قبل حدوثها.

منهج الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على التحليل الاستقرائى للأزمات المختارة، مع بعض المرجعيات الميدانية (فى حالة توفر الوقت وميزانية لذلك) لتحديد المتغيرات المفسرة للأحداث ودراسة النماذج المناسبة لها ذات القدرة على تفسير التغيرات والتنبؤ بها والتى تتوافق وهيكل الاقتصاد المصرى. وبالتالى فهى تعتمد على نوعين من البيانات والمعلومات وهما :-

أ- البيانات والمعلومات المنشورة محليا ودوليا .

ب- البيانات الميدانية والتى سيتم جمعها من خلال إجراء بعض المسوح الميدانية والمتعلقة ببعض الأزمات المختارة، (فى حالة إجراء دراسات ميدانية) .

وعليه فإن الدراسة تتضمن عدداً من الفصول :

الفصل الأول : الإطار المفاهيمى والمنهجى لأنظمة الإنذار المبكر فى العالم :

- مقدمة
- الإطار المفاهيمى لنظم الإنذار المبكر (التعريف ، الأهمية ، الخصائص)
- منهجيات بناء أنظمة الإنذار المبكر (الإشارات + نماذج بروبيت & لوجيت + منهجية المؤشرات القائدة + منهجية الإنذار بحدوث أزمة + منهجيات المؤسسات الدولية وخاصة صندوق النقد الدولى، قسم دراسات الدول النامية-ودول جنوب شرق أسيا + منهجيات ودراسات أخرى كثيرة) .

الفصل الأخير : تطوير وتصميم إطار لقواعد ونظم البيانات والمعلومات المرتبطة بالاستعداد والوقاية موضحا بها:-

- البيانات والمعلومات اللازمة لقياس المؤشرات والمتغيرات المستخدمة، وتعريفها الدقيق، ومصدرها ودوريتها، ونظم تشغيلها، والجهات المسئولة عن إعداد كل مؤشر.
- نظم الاتصالات المناسبة لتوفير المؤشرات والمتغيرات لمراكز المسئولية ومتخذى القرارات.
- تحديد دور كل جهاز من أجهزة إدارة الأزمة وخاصة فيما يتعلق بالإجراءات والسياسات التى يجب تنفيذها للوقاية والاستعداد للمواجهة.

عدد من الفصول بينهما يهتم كل منها بدراسة نظم الإنذار المبكر لأزمة محددة أو عدة أزمات متجانسة بحيث يتضمن بشكل عام مايلى:-

١- مناخ الأزمة فى مصر وتطوره

ويتضمن (توصيف الأزمة- مجال حدوثها ومدى تكرار الحدوث والشدة واحتمال الحدوث-الأسباب والعوارض- أهم الآثار-السياسات التى اتبعت وتقييم نتائجها).

- مناخ الأزمة القائم والبيئة المحيطة الداخلية والخارجية للازمة.
- أهم فترات حدوث هذه الأزمة فى مصر فى العقدين الآخريين.
- أهم أسباب وعوارض حدوثها فى مصر، وشدة الأزمة وكذلك أهم آثارها.

٢- تقييم أداء وفعالية النظم المستهدفة للأزمات فى مرحلة ميلاد الأزمة ومرحلة النمو والاتساع عن طريق محاولة إلقاء الضوء واكتشاف أهم نقاط الضعف فى النظام وتحديدها لمحاولة الارتكاز على بياناتها قبل أن تستفحل الأزمة وتنمو وتصل إلى ذروتها (أى التعرف على قواعد ونظم المعلومات اللازمة) .

٣- النموذج المقترح للتنبؤ بقرب وقوع الأزمة فى مصر (فى حالة توافر البيانات) ، وهذا يتضمن :
- النماذج المختلفة والتى يمكن استخدامها للتنبؤ بالأزمة.
- النموذج المقترح استخدامه.
- الإطار العام للنموذج.
- قدرته على تفسير التغيرات والتنبؤ بها.
- محددات ومتغيرات النموذج والمفسرة للأحداث.
- طرق التقدير المستخدمة فى النموذج
- اختبار مدى قدرة النموذج على تفسير التغيرات والتنبؤ بالأزمة
٤- السياسات والإجراءات اللازمة ومتطلباتها
- الأطراف ذات العلاقة للوقاية والاستعداد
- قواعد ونظم المعلومات اللازمة
٥- أهم النتائج والتوصيات.
- مراجع الفصل.
- ملخص الفصل

وأخيرا تختتم الدراسة بملخص للدراسة يتضمن أهميتها وأهدافها ومنهجها وأهم النتائج والتوصيات العامة والخاصة .

وفى الختام أتوجه بالشكر والتقدير لكل المساهمين فى إثراء هذه الدراسة سواء من داخل المعهد أو من خارجه ، والذين تبلورت إسهاماتهم فى إخراج الدراسة بشكلها الحالى ، متمنيا مزيداً من القدرة على الإنجاز الجماعى مع تمنياتى أن تكون الدراسة قد حققت الهدف من إجرائها .

والله من وراء القصـــــد ،،

الباحث الرئيسى

والمشرف على الدراسة

(أ.د. محرم الحداد)

قائمة بأسماء أعضاء فريق البحث

أولاً : من داخل المعهد

١. أ.د. محرم الحداد	الباحث الرئيسي والمشرف على البحث
٢. أ.د. حسام مندور	مستشار الدراسة
٣. أ.د. إجلال راتب	
٤. أ.د. نادرة وهدان	
٥. أ.د. فادية عبد السلام	
٦. د. عبد السلام محمد	
٧. د. طارق نوير	
٨. د.سحر بهائى	
٩. م. سامح طلعت طاهر	
١٠ أ. أحمد سليمان	
١١ أ. أسماء مليجى	
١٢ أ. علا عاطف عفيفى	
١٣ أ. سيد دياب إبراهيم	
١٤ أ. ولاء حسن عبد الله	
١٥ أ. منى سامى طلعت	
١٦ أ. أحمد صبحى	

ثانيا : من خارج المعهد

١. د. أمانى مصطفى كمال توفيق
٢. د. أحمد عبد الهادى

الفصل الأول

الإطار المفاهيمى والمنهجى لأنظمة الإنذار المبكر فى العالم

مقدمة

تعرضت العديد من دول العالم للعديد من الأزمات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والبيئية ، فقديما أصاب الاقتصاد العالمى العديد من الأزمات مثل أزمة الكساد العظيم فى الثلاثينات ، وفى العقدين الأخيرين تزايدت وتيرة حدوث الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية على كوكب الأرض ، حيث مرت دول العالم بالعديد من الأزمات الاقتصادية والمالية خلال عقد التسعينات ، ابتداء بأزمة المكسيك فى عام ١٩٩٤ ، مرورا بأزمة جنوب شرق آسيا ، وأزمات الاتحاد السوفيتى السابق ، والأزمتين البرازيلية والأرجنتينية عامى ٢٠٠١، و٢٠٠٢. فضلا عن العديد من الأزمات الاجتماعية وأزمات الكوارث الطبيعية (الأعاصير – حرائق الغابات – مد البحار والمحيطات – السيول).

وتصنف الأدبيات الحديثة ، الأزمات الاقتصادية إلى عدة أنواع : أزمات تمويلية ، وأزمات عملة ، وأزمات لموازين المدفوعات ، وأيا كان نوع الأزمة التى تضرب بالاقتصادات ، فإنها تحدث آثاراً سلبية على النمو الاقتصادى ، وعلى القدرات التنافسية ، الأمر الذى يؤثر على رفاهية شعوبها. وتتنوع مسببات الأزمات الاقتصادية والمالية ، فبعض منها يرجع لسياسات القطاع العام ، وممارسات القطاع الخاص ، والبعض الأخر يعود إلى هشاشة النظام المالى ، واختلال الموازين التجارية والمدفوعات ، أو نتيجة للأنظمة المتبعة لسعر الصرف ، أو نتيجة لتفاقم عجز الموازنة ، وعدم قدرة الحكومة على سداد التزاماتها وتجاوز المديونية لحدود غير مأمونة.

هذا ، وقد تزايدت وتيرة وحدة الأزمات الاقتصادية والمالية خلال نصف القرن الماضى ، حيث يوضح الجدول رقم (١) ، تطور عدد أزمات العملة ، والجهاز المصرفى ، والمديونية خلال الفترة من عام ١٩٧٠ وحتى عام ٢٠٠٧.

جدول رقم (١)

تطور الأزمات المالية طبقا لأنواعها

الفترة الزمنية	أزمات مصرفية	أزمات عملة	أزمات مديونية	أزمات ثنائية	أزمات ثلاثية
١٩٧٠-١٩٧٩	٤	٥١	٧	–	–
١٩٨٠ -١٩٨٩	٣٩	١٢٩	٤١	١١	٤
١٩٩٠ – ١٩٩٩	٧٤	١٢٠	٧	٢٧	٣
٢٠٠٠ -٢٠٠٧	٧	٢٨	٨	٤	٣
الاجمالى	١٢٤	٢٠٨	٦٣	٤٢	١٠

Source: Luc Laeven and Fabian Valencia , " Systemic Banking Crises: A New Database " , IMF Working Paper , WP/٠٨/٢٢٤ , November ٢٠٠٨.

ملاحظة: الأزمة الثنائية ، هى أزمة مصرفية يليها أو يسبقها أزمة عملة. أما الأزمة الثلاثية ، فهى أزمة مصرفية يليها أو يسبقها أزمة عملة ، وأيضا يليها أو يسبقها أزمة مديونية.

ونتيجة لهذه الأزمات المالية والاقتصادية المتتالية ، فقد تكبدت الاقتصادات خسائر ملموسة ، قدرت فى بعض الأحيان بحوالى ٨% من الناتج المحلى الاجمالى ، وذلك على النحو الذى يوضحه الجدول رقم (٢):

جدول رقم (٢)

الخسائر الناجمة من الأزمات المالية

(نسبة مئوية % من الناتج المحلى الاجمالى)

المنطقة	١٩١٤-١٨٠٠	١٩٣٩ - ١٩١٩	١٩٧١-١٩٤٥	١٩٩٧-١٩٧٣
كل دول العالم	٩,٧٦	١٣,٤٢	٥,٢٤	٨,٢٩
الدول الصناعية	٧,٦٨	١٢,٢٩	٢,٣٩	٦,٢٥
الدول الناشئة	١٠,٣٧	١٦,٤٦	٨,٦	٩,٢١

Source: Barry Eichengreen , Michael D. Bordo , " CRISES NOW AND THEN: WHAT LESSONS FROM THE LAST ERA OF FINANCIAL GLOBALIZATION? " , NBER WORKING PAPER SERIES , Working Paper ٨٧١٦ , January ٢٠٠٢.

وإذا كانت الدول المتقدمة ، تتعامل مع أزماتها بمناهج علمية ؛ فإن الدول النامية قد لاتتبع هذه المناهج والأساليب العلمية في مواجهة أزماتها ؛ ولذلك، تكون تلك الأزمات أشد عمقاً، وأقوى تأثيراً؛ بسبب التفاعل الواضح بين عدم إتباع المناهج العلمية، في التعامل مع الأزمات، بين الجهل بتلك المناهج، والتمسك بالأساليب العشوائية والارتجالية. وإذا كانت الأزمات، تحدث في كلّ زمان ومكان؛ فإن العالم المعاصر، بعد أن أصبح وحدة متقاربة، سياسياً واقتصادياً وثقافياً واجتماعياً ــ بات أي من كياناته عرضة لأزمات تعصف به من وإلى آخر، وتؤثر في مجتمعاته تأثيرات متفاوتة. مما دعا العديد من الدول إلى جانب عدد كبير من المؤسسات الدولية إلى التفكير في إنشاء أنظمة للإنذار المبكر للتنبؤ بحدوث الأزمات قبل وقوعها لتساعد صانع القرار على أخذ الاحتياطات والإجراءات اللازمة لتلافى حدوث هذه الأزمات أو التقليل من آثارها وذلك لحماية أنظمتها الاجتماعية والاقتصادية من خطر هذه الأزمات.

وعلى الرغم من أنه لايمنع حذر من قدر ، وليس ثمة تحصين يمكن إجراؤه لأى اقتصاد لتفادى الأزمات. فأى اقتصاد كبير أو صغير، متقدم أو نام، عرضة لأزمات قد تطول أو تقصر، وتهب عليه من مصدر أو مصادر مختلفة ، إلا انه أصبح من الإمكان إجراء قدر كبير من الوقاية يحد من النتائج الكارثية للأزمات ، من خلال بناء أنظمة للإنذار المبكر.

ومصر وهى فى سعيها لتعزيز ومواصلة سياسات وبرامج الاصلاح الاقتصاد ، يجب أن تكون على وعى بالأزمات الاقتصادية والمالية (مسبباتها – آثارها – آليات الخروج منها) وذلك من اجل تحصين اقتصادها ضد عدوى هذه الأزمات.

١/١: الإطار المفاهيمى لنظم الإنذار المبكر ..... (التعريف – الأهمية – الخصائص)

١/١/١: مفاهيم وأهمية وخصائص نظم الإنذار المبكر فى إدارة الأزمات

١/١/١/١: المفهوم العلمي للازمات

يصعب تحديد مفهوم دقيق وشامل للأزمة، وخاصة بعد اتساع نطاق استعماله، وانطباقه على مختلف صور العلاقات الإنسانية، وفي مجالات التعامل كافة. إلا أن تطوره التاريخي، قد ظهر في الطب الإغريقي القديم تعبيراً عن نقطة تحُول مصيرية في تطور المرض، يرتهن بها شفاء المريض، خلال فترة زمنية محددة، أو موته ومن ثَم، تكون مؤشرات المرض، أو دلائل الأزمة، هي الأعراض التي تظهر على المريض، والناجمة

عن الصراع بين الميكروبات والجراثيم ومقاومة الجسم لها؛ وليس عن الأزمة المرضية التي ألمت به[1]. ثم شاع اصطلاح الأزمة بعد ذلك وبدأ استخدامه مع بداية القرن التاسع عشر في التعبير عن ظهور المشاكل التي تواجهها الدول، إشارة إلى نقاط التحول الحاسمة في تطور العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وتعبر الأزمة عن موقف وحالة يواجهها متخذ القرار في أحد الكيانات الإدارية (دولة, مؤسسة, مشروع, أسرة) تتلاحق فيها الأحداث, وتتشابك فيها الأسباب مع النتائج, ويفقد معها متخذ القرار السيطرة عليها أو على اتجاهاتها المستقبلية.[2]

وهناك تعريف آخر أكثر شمولية عن الأزمة وهي " أنها عبارة عن حدث مفاجئ غير متوقع له نتائج سلبية حيث يرتبط به حدوث خسائر في الموارد البشرية والأموال والموارد والثروات الخاصة بالنظام موضوع الأزمة, وتتلاحق فيه الأحداث بسرعة كبيرة ويكون هناك درجة من المجهول حول ما قد يحدث مستقبلا, وتجعل متخذ القرار في حيرة من أي قرار يتخذه , وتتفاقم الأزمة في حالة عدم وجود معلومات دقيقة متاحة للأطراف المتورطة فيها, وتزيد ضغط الوقت على المشاركين فيها, وبالرغم من أن النتائج المترتبة على الأزمة تكون في معظمها سلبية إلا أنها يمكن أن تنطوي على آثارا ايجابية يمكن الاستفادة منها"[3].

هذا ، وقد حاول الكثيرون إلقاء الضوء على مفهوم الأزمة الاقتصادية والتى يمكن تلخيصها فى أنها حدث مفاجئ وغير متوقع يؤدى إلى نتائج سلبية فى أداء الاقتصاد، بما يعيق الاقتصاد من تحقيق الإشباع المطلوب لأفراده. وتتعدد أنواع الأزمات وفقاً لطبيعة الأزمة هل هى اجتماعية أم اقتصادية أم سياسية ، وطبيعة الآثار المترتبة على كل أزمة هل هى أثار مادية أم بشرية أم معنوية، كما تختلف أنواع الأزمات أيضا وفقاً لمصدر الأزمة وعمقها ومدى تكراريها.

وجدير بالذكر ، ان هناك فرق بين مفهوم المشكلة ومفهوم الأزمة ، فمفهوم المشكلة يعنى وجود حالة من التوتر وعدم الرضا نتيجة لوجود بعض الصعوبات التي تعوق تحقيق الأهداف والوصول إليها. والمشكلة هي السبب لحالة غير مرغوب فيها وبالتالي يمكن أن تكون وتعمل بمثابة تمهيد للازمة إذا اتخذت مسارا حادا ومعقدا لذلك يجب عدم ترك المشاكل تتراكم ويجب حلها بشكل دوري ودائم ، والمشكلة التي تبقى دون حسم لفترة طويلة تتحول آلي كارثة والكوارث هي غالبا الأسباب الرئيسية المسببة للازمات فالكارثة هي الحالة التي حدثت فعلا وأدت آلي تدمير وخسائر في الموارد البشرية والمادية آو كلاهما.

هذا وتتم عملية مواجهة الأزمات بثلاث مراحل:

١- مرحلة ما قبل وقوع الأزمة عند وجود مشكلة ما تعوق تحقيق أهداف معينة, وهنا يجب إن تكون هناك درجة عالية من الاستعداد الجيد من خلال خطط رقابية ومحاولة التغلب على المشكلة حتى لا تتفاقم وتتحول إلى أزمة.

٢- مرحلة أثناء وقوع الأزمة وذلك عند تفاقم المشكلة وتحولها إلى أزمة وهنا تتم عمليات إدارية للحد من الخسائر المادية والبشرية والتخفيف من آثارها الاجتماعية والنفسية.

---

[1]) السيد عليوة ، " إدارة الأزمات والكوارث " ، مركز القرار للاستشعار، القاهرة، ١٩٩٧.

[2]) محسن احمد الخضيري , " إدارة الأزمات: منهج اقتصادي اداري لحل الأزمات على مستوى الاقتصاد القومي والوحدة الاقتصادية ".

[3]) محرم الحداد وآخرون, مرجع سبق ذكره.

٣- ثم مرحلة ما بعد وقوع الأزمة وتشمل عملية الحد من القوة التدميرية الكامنة للازمة وسرعة اكتشافها والعمل على إزالتها والعمل على تهيئة الظروف المناسبة وإعادة الوضع لما كان عليه قبل وقوع الأزمة.

٢/١/١/١: ماهية أنظمة الإنذار المبكر

عنيت أنظمةُ الإنذار المبكر باهتمام كبير خلال العقود الأخيرة , حيث بدأ التفكير في بناء أنظمة إنذار مبكر خلال فترة السبعينات والثمانينات خاصة خلال الفترات التي شهدت امتداد كبير لظاهرتي الجفاف والمجاعات في الساحل الأفريقي الغربي وفي القرن الأفريقي. خلال هذه الفترة بدا التفكير في إنشاء أنظمة إنذار مبكر للتنبؤ بالمجاعات في البلدان ومناطق الخطر في أفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى. وبدأت العديد من الوكالات المختلفة في الدول المانحة والمنظمات الدولية في تصميم وإنشاء مثل هذه الأنظمة. وبالتالي فإن أنظمة الإنذار المبكر قد أنشئت في الأساس لخدمة الأغراض الإنسانية, ثم امتد بعد ذلك نطاقها لتشمل جميع المخاطر التقنية , والطبيعية , والأخطار الناتجة عن النزاعات والصراعات، التغييرات البيئية، الأزمات الصحية, كما أنها امتدت أيضا نحو الأخطار الاجتماعية والاقتصادية والتنموية.

وتعود نشأة نظم الإنذار المبكر فى الأساس إلى العلوم العسكرية حيث كانت تستخدم للتحذير من وجود أخطار محتملة الوقوع من جانب الجهات المعادية للدولة ، وقد بدأ استخدام مفهوم الإنذار المبكر فى مجالات عديدة من جانب كل من الأكاديميين ومتخذى القرار لمتابعة المؤشرات الرئيسية للأزمات المحتملة بهدف إدارة المخاطر بطريقة فعالة، منذ الإشارة الأولى لبوادر حدوثها، أو على الأقل التعامل معها واحتوائها بسرعة لتقليل حجم الخسائر.

وتعتمد فكرة الإنذار المبكر على مراقبة مؤشرات الأزمات الأساسية وتحليل المعلومات التى يتم رصدها للتنبؤ بالأزمات ، من خلال تحليل اتجاهات الأداء والتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية.

وقد حاول الكثيرون وضع تعريف محدد وشامل لمفهوم نظام الإنذار المبكر ، حيث تعددت التعريفات حول نظام الإنذار المبكر ولكنها لم تختلف كثيرا في صياغتها, حيث اتفقت هذه التعريفات حول وصفها لمفهوم الإنذار المبكر والهدف من إنشائه وأهميته في التنبؤ بحدوث الأزمات المحتملة قبل وقوعها, من هذه التعريفات:

- يعرف Hali Edison ، نظام الإنذار المبكر للأزمات الاقتصادية ، بأنه " نظام يتضمن تعريفا دقيقا واضحا للأزمات التي سوف يتم التنبؤ بوقوعها والية التنبؤ بهذه الأزمات "[١].
- أيضا تعرف بعض الأدبيات ، نظام الإنذار المبكر ، على النحو التالى :

" ..... Early warning (EW) systems are data-driven management tools for identifying police officers with performance problems and for providing some intervention to correct those problems".

---

[١]) Hali J. Edison, (٢٠٠٠), "Do Indicators of Financial Crises Work? An Evaluation of an Early Warning System", Board of Governors of the Federal Reserve System, International finance Discussion Papers, no. ٦٧٥, July, http://www.federalreserve.gov/pubs/ifdp/٢٠٠٠/٦٧٥/ifdp٦٧٥.pdf

- أما الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث ، فانها تعرف الإنذار المبكر بأنه " توفير معلومات فعالة في حينها من خلال مؤسسات محددة, تسمح للأفراد المعرضين للخطر علي تجنب المخاطر أو الحد منها والتأهب لها باستجابة فعالة"[1].
- تعريف مركز الإنذار المبكر ومعلومات الطوارئ في جمهورية السودان[2]: هو نظام يمثل الحلقة المركزية ضمن منظومة الحد من مخاطر الكوارث ويعمل علي جمع المعلومات والبيانات من مصادرها المختلفة بنوعيها الابتدائي والثانوي وتمحيصها وتنظيمها وتحليلها واستخلاص مؤشرات الإنذار المبكر ومن ثم عرضها في أشكال مختلفة ومبسطة وتطوير السيناريوهات المتوقعة وخطط الطوارئ وخطط الاستجابة بغرض تمكين متخذي القرار علي المستويات المختلفة من اتخاذ القرار المناسب المبرر وفي الوقت المناسب.
- وهناك تعريف آخر يصف نظام الإنذار المبكر بأنه عملية اجتماعية لتوليد معلومات دقيقة عن احتمالية حدوث أزمة في المستقبل لضمان وصول هذه المعلومات إلى الأفراد المعرضين لخطر هذه الأزمة، فضلا عن الأفراد المسئولين عن حمايتهم ووقايتهم من هذا الخطر[3].
- وهناك تعريف آخر لنظام الإنذار المبكر ، على انه "التحذير بإشارات واضحة من احتمال حدوث أزمة، بحيث يسمح لصانع القرار باتخاذ السياسات الأزمة لحل ومواجهة الأزمة، حيث يحدد القطاعات القابلة لحدوث أزمة بما يقلل من الآثار المتوقعة للازمات"[4].

وبناء على التعريفات السابقة ، فانه يمكن إجمال مفهوم نظام الإنذار المبكر فى انه آلية تضمن تواصل المعلومات الخاصة "بمجال" من المحتمل أن ينشأ به أزمة معينة، وتحليل هذه المعلومات من أجل تطوير استجابات استراتيجية مناسبة للرد على هذه الأزمة فى وقت مناسب، الأمر الذى يساعد صانع القرار على اتخاذ إجراءات وقائية قبل حدوث الأزمات أو إجراءات علاجية فور حدوث الأزمات وأثناء تطورها. أو انه "نظام يستخدم لمساعدة صانع القرار على اتخاذ إجراءات وقائية قبل حدوث الأزمات أو إجراءات علاجية فور حدوث الأزمات وأثناء تطورها".

كما انه يمكن استنتاج بعض المحاور الهامة حول نظام الإنذار المبكر وهي:

أولا: انه عبارة عن نظام يتكون من عناصر وإجراءات محددة يتم تصميمها باستخدام أساليب ومناهج علمية مختلفة. ويحتوى هذا النظام على مدخلات ومعالجة ومخرجات, وتشمل المدخلات جميع البيانات التي يتم جمعها حول هذه الأزمة والمتغيرات المحيطة بها, ثم يتم معالجة هذه البيانات واستخلاص الإشارات الهامة التي تساعد على التنبؤ بحدوث الأزمة, وبناء على هذه الإشارات يتم التنبؤ بحدوث الأزمة في الوقت المناسب.

ثانيا: يعتمد نظام الإنذار المبكر على جمع معلومات دقيقة حول هذه الأزمة وما يحيط بها من متغيرات ساهمت في حدوثها, وتحديد درجة حدة الأزمة ومداها الزمني والجغرافي واتجاهات تطورها.

---

[1]) الأمم المتحدة, اتفاقية مكافحة التصحر, مؤتمر الأطراف, لجنة العلم والتكنولوجيا, الدورة الثامنة, سبتمبر ٢٠٠٧.

[2]) مركز الإنذار المبكر ومعلومات الطوارئ, السودان. http://hacsudan.com/warning_center.aspx

[3] -Michael H. Glantz , " Early Warning Systems: Do's and Don'ts " , Report of Workshop, Shangahai, China, October ٢٠٠٣.

[4] - Al-Mashat, Rania, "Currency Crises in the Middle East and North Africa (MENA): What are the Early Warning Signs," Proceedings of the Conference on Rising to the Challenge: International Crisis and Economic Management in Egypt, June ٢٠٠٣.

ثالثا: إن نظام الإنذار المبكر هو نظام ديناميكي متحرك يسمح بعمليات التحديث والتطوير عبر الزمن وإضافة متغيرات ومعلومات جديدة ويقوم بعمليات المتابعة والرقابة لكل ما يحيط بالأزمة.

رابعا: أن دور نظام الإنذار المبكر لا يتوقف فقط عند التنبؤ بحدوث الأزمات ولكن يجب أن يقدم المقترحات والسياسات التي يجب وضعها وما هي الإجراءات التي يجب اتخاذها للوقاية من حدوث هذه الأزمات والتقليل من آثارها.

ومن هنا يمكن القول أن عملية الإنذار المبكر لها أربعة عناصر أساسية, ويوضح شكل رقم (١) هذه العناصر ومدى ارتباطها ببعضها, وهذه العناصر تشمل:

١- تحديد المشكلة تحديداً دقيقاً وذلك عن طريق:

- إجراء المسوح وجمع المعلومات الدقيقة عن الأزمة وما يحيط بها من متغيرات تساهم في حدوثها.
- تحديد درجة هشاشة وضعف النظام ، ومن ثم تعرضه للازمات ، وتحديد من هم المتعرضين لخطر هذه الأزمة.
- وتحديد درجة حدة الأزمة ومداها الزمني والجغرافي واتجاهات تطورها.

وتعتبر عملية جمع المعلومات الخاصة بالأزمة من أهم العناصر والقاعدة الأساسية التي يبني عليها أي نظام بصفة عامة ونظام الإنذار المكبر بصفة خاصة. وكلما كانت قاعدة البيانات والمعلومات أكثر دقة ساعد ذلك على التنبؤ الصحيح بالأزمة وفي الوقت المناسب, أما إذا كانت البيانات والمعلومات غير دقيقة أو متحيزة أدى ذلك بالتأكيد إلى بناء نظام غير دقيق ومن ثم إرسال إشارات خاطئة ، وبما يؤدى إلى حدوث الأزمات في حين انه لم يتم الإنذار بذلك, أو يتم الإنذار بحدوث الأزمة في حين ان الوضع الحقيقي لا ينذر بحدوث الأزمة ، مما يؤدي إلى حالة من الارتباك والفوضى وضياع كثير من الوقت والجهد.

٢- المتابعة والإنذار المبكر بحدوث الأزمة عن طريق:

- استخلاص أهم الإشارات التي تساعد على التنبؤ بحدوث الأزمة في المستقبل.
- إنشاء نظام للإنذار المبكر باستخدام أساليب ومناهج علمية مختلفة للقياس والتنبؤ.
- مراقبة ومتابعة التغييرات في المعالم الأساسية للأزمة.

وقد يعتقد البعض أن عملية المتابعة هي في حد ذاتها عملية إنذار مبكر, ولكن في الواقع هي مجرد جزء أو عنصر ضمن عناصر أخرى. فهؤلاء المسئولين عن عملية المتابعة يقتصر دورهم على توصيل معلومات دقيقة وإجراء بعض التوقعات, ولكن هذه المعلومات ليس لها أهمية إن لم يتم توصيلها للمعرضين لخطر هذه الأزمة في الوقت المناسب, وكذلك ان لم يتم ترجمتها إلى إشارات إنذار بالأزمات وإعداد خطط الطوارئ لمواجهتها.

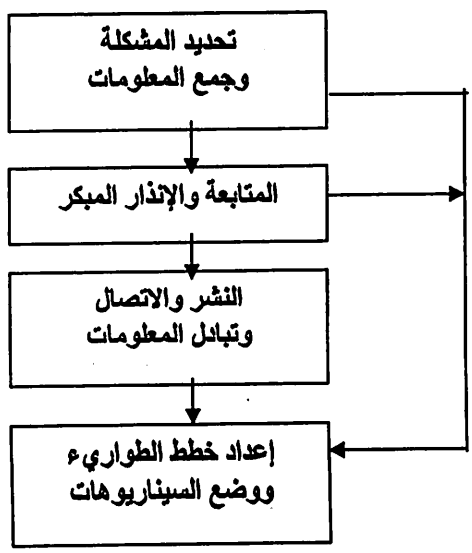
وتلعب الأساليب الكمية (الرياضية والإحصائية) وتكنولوجيا الحاسب الآلي وكذلك تكنولوجيا الاتصالات والاستشعار عن البعد دورا أساسيا فى عملية بناء النماذج والتنبؤ، حيث.تعتمد العديد من أنظمة الإنذار المبكر على النماذج الرياضية والإحصائية عن طريق استخدام البيانات التاريخية للازمات والعوامل المفسرة لها للتنبؤ بحدوثها في المستقبل. ومن الأهمية في هذه الخطوة أن يتم اختبار نظام الإنذار المبكر وقدرته على التنبؤ بالأزمات واكتشاف أي قصور يمكن أن توجد به وإصلاحها أو تعديلها قبل البدء في استخدامه وإصدار إشارات الإنذار.

٣- النشر والاتصال عن طريق تبادل المعلومات حول هذه الأزمة واحتمالية حدوثها وضمان وصول هذه المعلومات للمعرضين لخطر هذه الأزمة وكذلك المسئولين عن إدارة هذه الأزمة والوقاية منها أو الحد من تأثيرها.

٤- الاستجابة واتخاذ الإجراءات المناسبة للاستعداد الجيد للأزمة من خلال إعداد خطط الطوارئ وتطوير السيناريوهات المتوقعة وكيفية معالجتها.

وتعتبر عملية إعداد السيناريوهات وخطط الطوارئ عنصر هام أيضا، حيث تساعد على وضع كل الاحتمالات الممكنة للمخاطر وكيفية مواجهتها، كما أنها تساعد على الكشف عن المخاطر التي ربما تكون مفاجئة ولم يتم وضعها في الحسبان. لذلك فان عملية وضع السيناريوهات تساعد المخطط على التعرف على جميع الحالات الممكنة للمخاطر الناتجة عن الأزمة ووضع الخطط المناسبة لكل حالة من هذه الحالات، وبالتالي تقوم هذه السيناريوهات بوضع عدة بدائل أمام متخذ القرار لاختيار البديل المناسب منها، أي أنها تساعد المخطط على الإجابة على التساؤل: ماذا... لو..؟.

شكل رقم (١) عناصر نظام الإنذار المبكر



المصدر: مقترح بواسطة الباحثين

ويلاحظ أن هناك بعض أنظمة الإنذار المبكر تكون مرتبطة بأزمة معينة، في حين أن هناك أنظمة إنذار مبكر تهتم بأكثر من أزمة، فهناك بعض الأزمات التي ترتبط في حدوثها ببعضها البعض حيث أن حدوث أزمة يؤدي إلى حدوث أزمة أخرى مرتبطة بها كالعديد من الأزمات الاقتصادية فعلى سبيل المثال نجد أن أزمة سعر صرف العملة المحلية ترتبط بحدوث أزمات اقتصادية أخرى حيث أن تأثر سعر صرف العملة المحلية يؤثر بالضرورة على الصادرات والواردات وبالتالي يؤثر على ميزان المدفوعات. وكذلك الأزمات الاجتماعية نجد أن أزمة

البطالة ترتبط بأزمة الفقر والتي بدورها ترتبط بأزمات اجتماعية أخرى عديدة. لذلك يجب عند وضع الخطط والسيناريوهات لمواجهة الأزمات أن يتم الأخذ في الاعتبار الأزمات الأخرى التي تترتب عليها ومن ثم الاستعداد لها أيضا.

٣/١/١/١: أنظمة الإنذار المبكر وإدارة الأزمات

هناك اختلاف بين الإنذار المبكر بحدوث الأزمة وبين إدارة الأزمة ذاتها ، ويأتي الاختلاف بين مفهوم الإنذار المبكر لحدوث الأزمات وبين مفهوم إدارة الأزمات في المرحلة التي يتم فيها مواجهة الأزمة, حيث يهتم الإنذار المبكر بمرحلة ما قبل وقوع الأزمة والتنبؤ بها من خلال بعض الإشارات التي ترتبط بالأزمة ارتباطا قويا وتنذر بحدوثها وذلك من اجل الاستعداد الجيد لها واتخاذ الإجراءات اللازمة للوقاية منها أو التقليل من آثارها. وهنا يجب الإشارة إلى أن نظام الإنذار المبكر يهدف إلى التنبؤ باحتمال وقوع الأزمة باستخدام أساليب ومناهج علمية. وهذا يعني أن الأزمة قد تحدث أو لا تحدث. ولكن هذا لا يمنع في حالة وجود إشارات للإنذار المبكر باحتمال حدوث أزمة من الاستعداد الجيد لها واتخاذ الإجراءات المناسبة في الوقت المناسب ، مما له من أهمية كبيرة في الوقاية من الأزمة أو تقليل آثارها في حالة حدوثها. أما إدارة الأزمات من الناحية العملية ، قد تأتى فى أحيان كثيرة بعد مرحلة وقوع الأزمة نفسها ومحاولة التغلب عليها باستخدام الأدوات العلمية والإدارية المختلفة وتجنب سلبياتها والاستفادة من إيجابياتها. ومن هنا فإن إدارة الأزمة غالبا ما تبدأ بعد حدوث الأزمة نفسها ، الأمر الذى يكون مفاجئا في حالة عدم وجود إشارات للإنذار المبكر لها, وهذا يتطلب حشد كافة الجهود, المادية والبشرية, وتعبئتها معنويا تعبئة تمكنها من مواجهة الأزمة والقضاء عليها, وبالتالي فان نظام الإنذار المبكر لا يهتم بكيفية التعامل مع الأزمة ومحاولة القضاء عليها, ولكن ينصب اهتمامه هنا على عملية التنبؤ بحدوث أزمة محتملة أو قادمة. ويمكن القول هنا أن عملية إدارة الأزمات هي عملية إدارية بحتة في حين أن عملية الإنذار المبكر هي عملية فنية, وان كان البعض يعتبر أن عملية الإنذار المبكر بحدوث الأزمة قبل وقوعها هي جزء من عملية إدارة الأزمات وليست منفصلة عنها, حيث أن إدارة الأزمات تبدأ من مرحلة ما قبل وقوع الأزمة وحتى الانتهاء منها والرجوع إلى الوضع السابق لحدوث الأزمة.

٢/١/١: أهمية وجود أنظمة للإنذار المبكر

في الواقع إن أنظمة الإنذار المبكر هي بطبيعتها موجودة في كل المجتمعات. وعلى الرغم من ان عملية الإنذار المبكر هي احد مهام الحكومة والتي يقع على مسئوليتها إنذار الشعوب بأي مخاطر أو أزمات تهدد أمنهم الاجتماعي والاقتصادي, إلا أنها لايجب بالضرورة أن تكون مركزية وبشكل رسمي وترتبط بالأجهزة البيروقراطية للدولة, ولكن يمكن أن تكون في شكل غير رسمي كما يمكن أن تقوم بها منظمات وهيئات غير حكومية ، كل حسب اهتمامه وتخصصه. وقد تتعلق أنظمة الإنذار المبكر بكل شخص في المجتمع يتطلع إلى المستقبل ويريد أن ينظر إلى المستقبل بنظرة مليئة بالأمن والاستقرار, فهي جزء من الطبيعة البشرية, فالناس دائما ما ينظرون إلى المستقبل ويقومون بعمل توقعات وإسقاطات وسيناريوهات. إن الإنذار المبكر للازمات بهذا المفهوم مطلوب لكل أنواع التغيرات في الأنشطة البشرية والبيئية، بل بكل تغير يحدث في أي مكان يتعلق بقضية (أو موضوع) تهم حياة الناس. وهي أيضا جزء من قدرة الدولة على اتخاذ رد فعل ايجابي تجاه الأزمات والمخاطر من اجل الاستعداد لها وتخفيف آثارها أو منعها.

لقد أصبحت نظم الإنذار المبكر احد العناصر الضرورية والحيوية في خطط واستراتيجيات مواجهة الأزمات والكوارث، وقد أشارت العديد من المؤتمرات الدولية إلى أهمية نظم الإنذار المبكر كعنصر هام من عناصر التنمية المستدامة. وهذه المؤتمرات مثل[1]: المؤتمر الدولي لمواجهة الكوارث الطبيعية في يوكوهاما عام ١٩٩٤ والمؤتمر الدولي للأهداف الإنمائية للألفية الثالثة عام ٢٠٠١ والقمة العالمية للتنمية المستدامة عام ٢٠٠٢. كما أشار المؤتمر الدولي للمياه العذبة والذي عقد بألمانيا عام ٢٠٠١ ، إلى أهمية نظم الإنذار المبكر في عمليات تخطيط وتنمية مصادر المياه، وأيضا أشارت اتفاقية مراكش والتي اعتمدت في الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة بشان التغيرات المناخية، إلى أهمية إنشاء وتنمية أنظمة إنذار مبكر للتغيرات المناخية الحادة وخاصة في المناطق الأكثر عرضة لهذه التغيرات، كما أكد المؤتمر الدولي للإنذار المبكر لمواجهة الكوارث الطبيعية في بوستدام عام ١٩٩٨، على أهمية الإنذار المبكر وانه احد العناصر الهامة والحيوية في استراتيجيات الحد من الكوارث في القرن الحادي والعشرين.

ولقد أشار المؤتمر الثاني للإنذار المبكر والذي عقد في بون بألمانيا خلال الفترة من ١٦-١٨ أكتوبر عام ٢٠٠٣، إلى أهمية أنظمة الإنذار المبكر لمواجهة الأخطار والكوارث، وقد أشار المؤتمر في توصياته إلى أهمية وجود التزام سياسي متحفز ومستمر وضرورة إدماج أنظمة الإنذار المبكر كجزء رئيسي في السياسات وعملية صنع القرار، لقد كان هناك اتفاق عام على ضرورة بذل جهود منظمة ومتناسقة من خلال تعاون دولي وتنسيق بين شركاء التنمية من اجل العمل على تنمية ودعم أنظمة إنذار مبكر على درجة كبيرة من الكفاءة والفعالية.

وتعد أنظمة الإنذار المبكر للتنبؤ بالأزمات احد الأدوات الهامة لتحقيق التنمية المستدامة، فهي تساعد على تحقيق قدر من الأمان للشعوب من اجل التطوير والتنمية، كما أنها تحمي الموارد البيئية من أخطار الأزمات الطبيعية التي تدمر هذه الموارد وتحرم الأجيال القادمة من التمتع بها وجني ثمارها. إن النجاح في الوقاية والحد من مخاطر الأزمات يرتبط ارتباطا وثيقا بتحقيق سياسات التنمية المستدامة[2]. فهي تعمل بمثابة مصباح منير في طريق تحقيق التنمية يزيل العقبات ويمهد الطريق, فالأزمات والمخاطر قد تأخذ أيام أو أسابيع أو شهور لكي تحدث لكن آثارها الضارة قد تعوق عمليات التنمية لسنوات طويلة أن لم تكن لعقود من الزمن، فالأزمات غالبا ما تكشف نقاط الضعف والوهن في المجتمع والتي تظل مختفية ومستترة تحت مظلة الاستقرار والأوضاع الطبيعية, وهنا تتحول الاستثمارات والأموال من عملية التنمية إلى عمليات مواجهة مخاطر الأزمات ودفع التعويضات وإصلاح ما تم إفساده وإخفاء نقاط الضعف مرة أخرى من اجل محاولة العودة والرجوع إلى وضع ما قبل الأزمة والذي ربما قد يكون وضعا سيئا، وبالتالي فنحن نرجع خطوة إلى الوراء بدلا من التقدم خطوة للأمام، فالتنمية المستدامة تعتمد بشكل كبير على مدى كفاءة وفعالية نظم الإنذار المبكر في الدولة على التنبؤ بالمخاطر والأزمات قبل حدوثها من اجل الوقاية من آثارها الضارة حتى تستمر عمليات التنمية دون أي عوائق تحول دون تحقيقها.

---

[1] - EWCII, Effective Early Warning System to reduce Disasters: The need for Coherent International Action , Second International Conference on Early Warning System , Executive Summary, Bon, Germany, ٢٠٠٣. www.ewc٢.org

[2] - Cardoso, F.H., ١٩٩٩ ," Message from the President of the Federative Republic of Brazil " , Natural Disaster Management. Leicester, UK: Tudor Rose Publishers, p. ٥.

ولكي تكون أنظمة الإنذار المبكر فعالة ومفيدة يجب أن يكون هناك وعي تام من قبل المسئولين من حكومات ومؤسسات وكذلك جميع فئات المجتمع بالأخطار والأزمات التي يمكن أن يتعرضوا لها, وما هي الأسباب التي تؤدي إلى حدوثها, والآثار السلبية التي يمكن أن تترتب عليها ودرجة خطورتها، وكذلك يجب أن يكون هناك وعي بأهمية الإنذار المبكر للازمات والتي تنبع من مبدأ " أن الوقاية خير من العلاج ", فهناك أزمات تكون تكلفة مواجهتها مرتفعة جدا ليس فقط تكلفة مادية ولكن أيضا تكلفة بشرية. ويجب أيضا أن يكون هناك وعي بما يجب القيام به عند الإنذار بوقوع أزمة, فقد تحدث الأزمات بسبب السلوكيات السلبية للأفراد أو المؤسسات أو بسبب الشائعات وقد تزيد هذه السلوكيات من شدة الأزمة وبالتالي تصعب من عملية التصدي لها ومواجهتها كما يحدث في العديد من الأزمات المالية والمصرفية, لذلك فانه إذا كانت عملية الإنذار المبكر تقع على عاتق الحكومات في المقام الأول أو بعض المؤسسات أو المنظمات الأخرى , فان عملية مواجهة الأزمات تتطلب تضافر جميع فئات المجتمع.

إن الإنذار المبكر بالأزمات والمخاطر لا يعني بالضرورة أنها لن تحدث بمجرد توقع حدوثها, فهناك بعض الأزمات التي يعتبر حدوثها أمر حتمي ولا يمكن تفاديه. ولكن الاستعداد الجيد للازمة والوعي بأسبابها ودرجة خطورتها ومدى انتشارها قد يخفف من الآثار السلبية لها ويقلل من الخسائر والتكاليف المادية والبشرية التي يمكن أن تترتب عليها.

٣/١/١: خصائص أنظمة الإنذار المبكر[١]

تختلف خصائص أنظمة الإنذار المبكر باختلاف الأزمات وكذلك تختلف باختلاف ثقافات المجتمعات وقوة اقتصاداتها وإمكانياتها المادية والبشرية, ولكن هناك إجماع على أن هناك بعض الخصائص المشتركة التي يجب توافرها في أنظمة الإنذار المبكر والتي تشتمل على:

١- <u>الاستمرارية</u>: يجب أن تعمل أنظمة الإنذار المبكر بشكل مستمر حتى لو كانت الأزمات قليلة الحدوث أو تحدث على فترات متباعدة، وذلك لمتابعة جميع التطورات على الساحة المحلية والدولية. ويجب أن تكون عملية جمع المعلومات عن الأزمة تسير بشكل دوري ومستمر حتى لا نفقد بعض المعلومات الهامة والتي قد يكون لها دور كبير في تحليل الأزمات.

٢- <u>الوقت المناسب للإنذار</u>: يعتبر توقيت إصدار إشارات الإنذار احد العوامل الهامة للحكم على مدى فعالية نظام الإنذار المبكر, النظام الفعال والمفيد هو الذي يصدر إشارات إنذار صحيحة وفي الوقت المناسب وهو الوقت الذي يسمح بقدر كاف من الاستعداد الجيد للازمة.

٣- <u>الشفافية</u>: يجب أن يتمتع نظام الإنذار المبكر بقدر كبير من الشفافية ويجب أن يكون هناك اتصال مباشر بأفراد المجتمع عن طريق وسائل الإعلام حتى تكون هناك استجابة للتحذيرات التي يتم إصدارها. والشفافية هنا تعني أيضا عدم وجود تدخلات سياسية في عملية الإنذار المبكر، فقد تتدخل بعض الحكومات في عملية الإنذار المبكر لخدمة أغراض سياسية مثل توجيه بعض الأفراد أو المؤسسات لانتهاج سلوك أو سياسات معينة.

٤- <u>التكامل</u>: يجب أن يكون هناك تكامل بين عناصر الإنذار المبكر وعدم النظر إلى كل عنصر بمعزل عن العناصر الأخرى, وكذلك يجب أن يكون هناك تكامل بين أنظمة الإنذار المبكر وبين الأنظمة السياسية

---

[١]- Michael H. Glantz , "Early Warning Systems: Do's and Don'ts" , Report of Workshop, Shangahai, China, October ٢٠٠٣.

والاقتصادية والاجتماعية الأخرى في المجتمع، حيث يجب النظر إلى نظام الإنذار المبكر على انه جزء ضمن منظومة المجتمع.

٥- القدرات الإنسانية: يجب أن يتمتع الفريق القائم على عملية الإنذار المبكر بقدر كبير من الخبرة والمهارة مما يساعد على تحقيق الكفاءة والفعالية المطلوبة, كذلك يجب أن يكونوا على درجة كبيرة من الوعي بالأزمات المسئولين عنها وهو ما يتطلب نوع من التدريب والتعليم واستخدام أحدث الأدوات والأجهزة التكنولوجية ومتابعة التطورات المحلية والعالمية.

٦- المرونة: يجب أن تتمتع أنظمة الإنذار المبكر بقدر كبير من المرونة تسمح بإجراء عمليات التطوير والتحديث بما يتناسب مع تطورات الزمن، وكذلك التغيرات في الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع. وأيضا يمكن توسيع أنشطة نظام الإنذار المبكر ليشمل أخطار وأزمات أخرى ربما تكون قد استحدثت أو لم يتم التعرض لها من قبل.

٧- الاستقلال عن الأهداف السياسية: يجب أن يتمتع نظام الإنذار المبكر في أداء مهامه ووظائفه بقدر من الاستقلالية عن الأغراض والأهداف السياسية للدولة سواء المحلية أو الدولية. وان كان البعض يرى انه من الصعب إبعاد نظم الإنذار المبكر عن الأهداف والأغراض السياسية للدولة. لذلك فان نظام الإنذار المبكر يجب أن يرتبط بالمجتمع وليس بحكومة معينة حتى لا يتعرض لأثر التغيرات الحكومية أو المعتقدات السياسية.

٤/١/١: العوامل المؤثرة على فعالية وكفاءة أنظمة الإنذار المبكر

تشير فعالية وكفاءة نظام الإنذار المبكر إلى قدرة النظام على القيام بوظائفه وإنجاز مهامه. نظريا يمكن الحكم على مدى فعالية نظم الإنذار المبكر, لكن في الواقع العملي هناك بعض الصعوبات التي تؤثر على مدى كفاءة وفعالية هذه الأنظمة، بالرغم من أن هذه الصعوبات تختلف من نظام إلى آخر, إلا أن هناك بعض العوامل المشتركة التي يمكن أن تقلل من فعالية هذه الأنظمة. دائما ما يكون هناك تساؤل: إذا لم يكن هناك آثارا خطيرة للازمة، هل كان ذلك بسبب الإنذار المبكر الصحيح بالأزمة واخذ الاحتياطات اللازمة؟ أم انه بسبب أن الخطر لم يكن كبيرا كما كان متوقعا؟ أو بعبارة أخرى هل يمكن الحكم على كفاءة وفعالية نظم الإنذار المبكر في غياب الأخطار؟[١].

وتشمل العوامل المؤثرة في فعالية وكفاءة أنظمة الإنذار المبكر على العوامل التالية:

١- قياس فعالية أنظمة الإنذار المبكر: عدم وجود مقاييس واضحة ومحددة ومتفق عليها لقياس مدى كفاءة وفعالية نظم الإنذار المبكر, فالبعض يري أن فعالية وكفاءة نظم الإنذار المبكر تقاس بمدى وجود استجابات وردود فعل مجتمعية لإشارات التحذير وفي الوقت المناسب، ويري البعض الآخر أن نظام الإنذار المبكر الفعال هو الذي يتنبأ بالوقت الصحيح والدقيق لحدوث الأزمة ومكان حدوثها وكذلك درجة خطورتها, وهناك رأي آخر يرى أن النظام الفعال هو الذي يحقق اكبر منافع بأقل تكلفة، ومازال البعض يرى أن فعالية نظم الإنذار المبكر تقاس بمقدار الخسائر المترتبة على الأزمات. وهكذا نرى أن عملية قياس مدى كفاءة وفعالية أنظمة الإنذار المبكر تمثل جدلا ونقاشا حادا ولا يوجد اتفاق حول كيفية قياسها.

---

[١]- Michael H. Glantz , " Early Warning Systems: Do's and Don'ts " , Report of Workshop, Shangahai, China, October ٢٠٠٣.

٢- الحصول على المعلومات: تمثل المعلومات حجر الزاوية في عملية الإنذار المبكر، فالعديد من المعلومات والبيانات تكون غير موثوق بها ويكون بها قدر كبير من عدم الثقة أو التأكد، كما أن هناك معلومات يصعب الحصول عليها وخاصة إذا كانت تتعلق بأمور سيادية أو أمور تمس الأمن القومي أو أمور تكشف نقاط الضعف والهشاشة في المجتمع. وهناك أيضا اختلاف في المعلومات من نفس المصدر أو نفس المعلومات من جهات مختلفة، وهناك جهات مختلفة تقوم بإنشاء أنظمة إنذار مبكر لنفس الأزمات ولكن لا تستخدم نفس المعلومات.

٣- التوقيت المناسب للإنذار: تعتبر عملية إصدار إشارات إنذار للازمات في الوقت المناسب احد الأهداف الرئيسية لنظم الإنذار المبكر،وهذا يعتمد بدرجة كبيرة على درجة الثقة في المعلومات المتاحة وخبرة ومهارة فريق العمل القائم بعملية الإنذار المبكر. توقيت الإنذار هو احد النقاط الهامة في عملية الإنذار المبكر، فقد تكون التحذيرات مبكرة جدا مما يعطي نوعا من عدم الاهتمام الكافي بالأزمة أو قد تكون متأخرة جدا بحيث لا تعي الوقت الكافي للاستعداد الجيد واخذ الاحتياطيات اللازمة.

٤- التمويل: يعتبر التمويل هي احد العوائق الهامة التي تؤثر على مدي كفاءة وفعالية أنظمة الإنذار المبكر، فالحكومات قد تواجه أزمات عديدة ومتكررة وبالتالي فهي دائما ما تعطي أولويات للازمات والمخاطر التي تعتبر على درجة كبيرة من الأهمية والخطورة والتي يكون فيها درجة كبيرة من الثقة والاحتمالية. فتقوم الحكومات بالاهتمام بأنظمة إنذار مبكر على حساب أنظمة أخرى وتستخدم الحكومات غالبا تحليل المنفعة والتكاليف عند المقارنة بين المخاطر دون النظر إلى الآثار الضارة والخسائر التي يمكن أن تترتب عليها.

٥- الاتصال: عملية الاتصال وتوصيل المعلومات إلى المسئولين وكذلك المعرضين لخطر الأزمات هي احد العوامل الهامة أيضا في عملية الإنذار المبكر بالأزمات، فقد يحدث أن يتم ترجمة التحذيرات بصورة خاطئة أو غير دقيقة سواء من قبل الحكومات أو من قبل أفراد المجتمع، وبالتالي يجب أن تتسم إشارات الإنذار المصدرة بالبساطة والوضوح ويجب تجنب إصدار إشارات تقنية يصعب فهمها، وكذلك يجب أن يكون هناك اتصال جيد بين عناصر أنظمة الإنذار المبكر داخل النظام الواحد وكذلك بين أنظمة الإنذار المبكر وبعضها البعض حتى لا يتم إصدار إشارات تحذير متناقضة.

٦- الصلاحيات البيروقراطية غير الواضحة: عملية الإنذار المبكر مسئولية جهات متعددة سواء حكومية أو غير حكومية، فقد يحدث أحيانا في بعض الجهات الحكومية داخل الوزارات المختلفة أن تتصرف وكأنها في تنافس مع جهات أخرى تقوم بالإنذار المبكر، وقد تخفي بعض الجهات المعلومات عن جهات أخرى ترى أنها تتنافس معها بل وأحيانا تشككك في المعلومات الصادرة عن هذه الجهات، وهذه يتطلب تحديد دقيق وواضح للمسئوليات والصلاحيات بين الجهات المختلفة وبين جهات إصدار تحذيرات الإنذار المبكر.

٧- التنافس: قد تقوم بعض الجهات الدولية خارج الدول بعملية إصدار إشارات إنذار مبكر للازمات داخل بعض الدول كجزء من مهامها الدولية في المراقبة والمتابعة، وهو ما قد يؤدي إلى وجود تنافس بين هذه الجهات والجهات المحلية المنوط بها إصدار إشارات الإنذار المبكر وقد يؤدي ذلك إلى العديد من المشاكل داخل هذه الدول خاصة عند إصدار إشارات متضاربة حول الأزمات أو عند إصدار إشارات

تحذير من قبل الجهات الدولية في حين أن الجهات المحلية لم تتنبه لها أو ترى أن الوضع لا ينذر بوقع أزمة.

٨- سرعة رد الفعل والاستجابة من قبل الحكومات: تعتبر الأنظمة السياسية في الدولة بصفة عامة والوضع السياسي القائم أثناء إصدار إشارات الإنذار بصفة خاصة احد العوامل الهامة التي تؤثر على كفاءة أجهزة الإنذار المبكر، فالحكومات تقوم غالبا بتمويل أنظمة الإنذار المبكر وتخضع بالتالي لرقابتها وتوجيهها، فقد يحدث أن تتقاعس أو تتباطأ بعض الحكومات لأسباب سياسية عن الاستجابة السريعة لإشارات التحذير وخاصة التحذيرات التي يكون فيها قدر من عدم التأكد حيث تفضل الانتظار ومراقبة الوضع أولا، ثم يتم بعد ذلك تحديد متى وكيف يتم التدخل والاستجابة، وقد تلجا بعض الحكومات لافتعال أزمات معينة لخدمة أغراض سياسية.

٢/١: منهجيات بناء أنظمة الإنذار المبكر للازمات الاقتصادية والمالية

على الرغم من وجود العديد من المنهجيات المرتبطة بأنظمة الإنذار المبكر للازمات الاقتصادية والمالية والاجتماعية ، والكوارث الطبيعية ، إلا ان هذا الجزء من الدراسة سوف يركز على المنهجيات ذات الصلة بالأزمات الاقتصادية والمالية.

وقد قامت العديد من الأدبيات والمنظمات والمؤسسات الدولية والمحلية ، باستخدام عدد من الآليات والمنهجيات لأنظمة الإنذار المبكر ، ونماذج للتنبؤ بالأزمات الاقتصادية والمالية: الاقتصاد الكلى ، أزمات العملة وسعر الصرف، أزمات ميزان المدفوعات وتعثر القطاع المصرفي، أزمات المديونية ، وغيرها. وذلك لكى تساعد صانعى السياسات ومتخذى القرار من اتخاذ الإجراءات اللازمة للتحوط والتحصين من تلك الأزمات، أو الحد من آثارها الاقتصادية. ويتناول هذا الجزء استعراض أهم منهجيات بناء أنظمة الإنذار المبكر ، طبقا لما ورد من خلال الأدبيات التى تناولت هذا الموضوع.

١/٢/١ : منهجية الإشارات (Signals Approach)

قدمت الخبيرة الاقتصادية البارزة كامينسكي وآخرون ، Kaminsky Lizondo, and Reinhart (١٩٩٨) [KLR], Kaminsky and Reinhart (١٩٩٩) [KR] , Berg and Pattillo (١٩٩٩a , ١٩٩٩b) [BP] , Goldstein, Kaminsky and Reinhart (٢٠٠٠) [GKR]. العديد من أنظمة الإنذار المبكر للأزمات المالية ، والتى تعتمد على منهجية الإشارات ، والتى تستند إلى تتبع عدد من المؤشرات الاقتصادية ، التي تأخذ اتجاهاً مخالفاً للمعتاد قبل حدوث أى أزمة ، وتحديد "عتبة " (Threshold) معينة لكل مؤشر ، وفى حالة تجاوزها كان ذلك إشارة تحذيرية باحتمال وقوع أزمة خلال الفترة اللاحقة. ويعتمد تصميم منهجية الإشارات على العناصر والخطوات التالية:

١- اختيار الدول محل التطبيق: قامت معظم الدراسات بفحص تجارب العديد من دول العالم خلال فترات الأزمة التى مرت بها ، ان معيار الاختيار لكي يتم تضمين دولة ما في دراسة مؤشرات الأزمة ، هو ان تكون قد مرت بأزمة مالية واحدة على الأقل.

٢- اختيار متغيرات المؤشر : استندت الأدبيات الاقتصادية التى تتناول بالتحليل الأزمات المالية إلى عدد من المؤشرات التى يمكن استخدامها للتنبؤ باحتمال حدوث تلك الأزمات.

فقد قامت دراسة (١٩٩٧) Kaminsky, Lizondo, ، باختيار مجموعة من المؤشرات ، وعددها ١٠٣، والتى تم تصنيفها إلى ست مجموعات رئيسية ، على النحو التالى: القطاع الخارجى The External Sector ، والقطاع المالى The Financial Sector ، وقطاع الإقتصاد العينى The Real Sector ، والمالية العامة The Public Finances ، والمتغيرات المؤسسية والهيكلية Institutional and Structural Variables ، والمتغيرات السياسية Political Variables[١].

وفى دراسة لكل من [KR] (١٩٩٩) Kaminsky and Reinhart ، قدما نموذج للإنذار المبكر ، يستند على آلية الإشارات ويربط بين أزمات سعر الصرف ، وأزمات الجهاز المصرفى والبنوك ، وان كل منهما يغذى الآخر ، فى شكل دائرة مفرغة. وقد توصلت الدراسة ان الأزمات تحدث عندما يدخل النشاط الاقتصادى فى حالة ركود ، وحدوث مغالاة فى قيمة العملة.وتم التطبيق على ٢٠ دولة خلال الفترة من ١٩٧٠ حتى منتصف ١٩٩٥، وكان الأفق الزمنى للازمة فى حدود ١٢-٢٤ شهر ، وتم التطبيق على ١٦ مؤشر[٢].

وأيضا فى دراسة (١٩٩٩) Kaminsky ، تم تجميع المؤشرات إلى أربع مجموعات : مؤشرات الحساب الجارى ، ومؤشرات الحساب الراسمالى ، ومؤشرات القطاع الحقيقى ، والمؤشرات المالية. وذلك من خلال تحديد مجموعة من المؤشرات الفرعية التالية ، للاستدلال على أزمات الجهاز المصرفى ، وسعر الصرف وهي:

- المؤشرات المعبّرة عن دورات الاقتراض الزائد: وتشمل مضاعف السيولة المحلية، ونسبة الائتمان المحلّى للناتج المحلّى الإجمالي، والتحرير المالي المحلّى والخارجي.
- مؤشرات للتعبير عن نشاط البنوك: وتشمل الودائع لدى الجهاز المصرفي.
- مؤشرات للتعبير عن السياسة النقدية: وتشمل الفائض فى المعروض النقدي.
- مؤشرات حول مشكلات الحساب الجاري: وتشمل الصادرات والواردات، وشروط التبادل التجاري، وسعر الصرف الحقيقي.
- مؤشرات تعكس مشكلات الحساب الرأسمالي: وتشمل الاحتياطيات الدولية، ونسبة السيولة المحلية للاحتياطيات، ومعامل التغير في سعر الفائدة الحقيقي، وسعر الفائدة الحقيقي العالمي، والدين الخارجي وهروب رؤوس الأموال للخارج، الدين الخارجي قصير الأجل.
- مؤشرات تمثل تباطؤ النمو الاقتصادي: مثل إجمالي الناتج المحلّى ، وسعر الفائدة الحقيقي المحلّى، وأسعار الأسهم، ونسبة الإقراض إلى قاعدة الودائع[٣].

ويتم حساب التغير النسبى للمؤشرات من خلال حساب التغير في قيمة المؤشر كل شهر مقارنة بقيمته في الشهر نفسه عن السنة السابقة. ومن خلال ترتيب المؤشرات طبقا لقدرتها على التنبؤ بالأزمات المصرفية

---

[١] - Graciela Kaminsky, Saul Lizondo, Carmen M. Reinhart (١٩٩٧), Leading Indicators of Currency Crises, IMF Working Paper, Working paper no. WP/٩٧/٧٩, July.

[٢] - Graciela Kaminsky, and Carmen M. Reinhart, " The Twin Crises: The Causes of Banking and Balance-of-Payments Problems " ,The American Economic Review , June ١٩٩٩.

[٣] - Kaminsky, Graciela L., ١٩٩٩, "Currency and Banking Crises: The Early Warnings of Distress," Working Paper ٩٩/١٧٨ (Washington: International Monetary Fund).

وأزمات سعر الصرف ، وجد أن أفضل المؤشرات هو سعر الصرف الحقيقي ، ونسبة الائتمان المحلى إلى الناتج المحلى الاجمالى ، وأسعار الأسهم فى البورصة. وتوصلت الدراسة أن التنبؤ بوجود أزمة فى القطاع المصرفي أكثر صعوبة من التنبؤ بوجود أزمة مضاربة ضد العملة المجلية.

٣- إختيار الفترة الزمنية: حيث هناك عدة أبعاد لاعتبارات التوقيت : البيانات التاريخية المختارة لمعايرة النموذج ، واختيار نافذة الأزمة Crisis Window (نطاق الفترة الذى من خلاله يتم التنبؤ بحدوث الأزمة). ومدى تكرار ودورية البيانات[١].

وفى كل مرة يتعدى فيها المؤشر القيمة الحرجة معبراً عن وضع أزمة يكون هناك احتمالين : الأول أن الأزمة تقع داخل نطاق الوقت المنطقى ، طبقا للإشارة المعطاة ، وهنا تكون الإشارة صحيحة. أو أن الأزمة لا تقع داخل نطاق الوقت المنطقى ، وبالتالي تكون الإشارة خاطئة ، أو يكون الإنذار كاذب.

هذا ولا يوجد تحديد دقيق للوقت المناسب الذى تقع الأزمة فيه ، إلا انه جرى العرف على تحديده بـ ٢٤ شهر. بمعنى ان اى إشارة تحدث خلال ٢٤ شهر قبل حدوث الأزمة ، يطلق عليها إشارة صحيحة. وتعرف الأوقات الأخرى التى تتجاوز ٢٤ شهر ، وتصدر خلالها المؤشرات إشارات ، بالأوقات الهادئة **Tranquil Times**.

٤- التعرف على حدوث الأزمة :

تحدث الأزمة الاقتصادية بسبب تدهور التنافسية للاقتصاد ، وعجز ميزان المدفوعات ، والظهور المفاجئ لفقاعات الأصول **Stock Bubbles** . وللتعرف على وضع الأزمة ، يجب معرفة قيمة " العتبة " أو النقطة الحرجة للمؤشرات ، والتى عند تجاوزها تصدر إشارة على حدوث أزمة ، سواء تمثل هذا فى أن وضع ميزان المدفوعات أصبح خطيراً أو أن السياسة النقدية أصبحت متوسعة بدرجة كبيرة ، او حدث انخفاض ملموس فى سعر الصرف الحقيقى.

وبمعلومية توزيع أحد المتغيرات أو المؤشرات نستطيع أن نحدد المستوى الحرج له ، حيث ان تذبذب المؤشر وعدم استقراره – حول متوسط قيمته – يشير إلى الاقتراب الشديد من الأزمة وعدم إمكان تجنبها. وبافتراض أن هناك n من المؤشرات المحتملة على وجود أزمة مالية ، فان المؤشر X يصدر " إشارة " عن وجود أزمة فى الفترة t (S=١) ، إذا تجاوز المؤشر قيمة المستوى الحرج **critical cutoff value** ، **Xbar** ، وذلك على النحو التالي:

$$(S_t = 1)\ if\ (|X_t| > |Xbar|)$$

وفى حالة عدم إصدار المؤشر لاى إشارات تعبر عن وضع الأزمة ، فان حالة الإشارات S=٠ ، وذلك على النحو التالى:

---

[١] - Hali J. Edison, (٢٠٠٠), "Do Indicators of Financial Crises Work? An Evaluation of an Early Warning System", Board of Governors of the Federal Reserve System, International finance Discussion Papers, no. ٦٧٥, July, http://www.federalreserve.gov/pubs/ifdp/٢٠٠٠/٦٧٥/ifdp٦٧٥.pdf

$$(S_t = 0) \; if \; (|X_t| \leq |Xbar|)$$

وعليه فان اتخاذ حالة الإشارات S القيمة واحد صحيح (١) دليل على وجود إشارة بوضع أزمة ، وعدم وجود أشارة بوضع أزمة نعبر عنها بـ S=٠ . وجدير بالذكر ، فانه يجب كتابة قيمة المؤشرات فى صورة قيم مطلقة لأن بعض المؤشرات قد يدل انخفاضها عن قيمة معينة على وضع أزمة وليس زيادتها[١].

ويعرف Kaminsky & Reinart فى دراستهما عن الإنذار المبكر (١٩٩٦) حجم " المنطقة الحرجة " للمؤشر على أنها نسبة المشاهدات عن هذا المؤشر التى تظهر سلوكاً مخالفاً للأوضاع المعتادة.

ويتطلب اختيار القيمة الحرجة للمؤشر ألا تكون صغيرة فتظهر إشارات عن وجود أزمة دائماً ، أي أنها يجب ألا تكون قريبة من الوضع العادي ، كما أنه يجب ألا تكون بعيدة بحيث لا تدلّ على عدم وجود أزمة برغم حدوثها.

وقد عرفت إحدى الدراسات (٢٠٠٠) Edison, Hali, ، أزمة العملة على انها الفترة التى يحدث فيها حالة ضغط كبيرة على سوق النقد الأجنبي ، ويتم حساب مؤشر الضغط على سوق الصرف ، كمتوسط مرجح للتغير النسبي في سعر الصرف الحقيقي الثنائي مطروحا منه التغير النسبي في احتياطي النقد الأجنبي ، وذلك على النحو التالى:

$$emp_t \quad \%\Delta e_t - \alpha_1 \%\Delta r_t$$

حيث e_t تعبر عن سعر الصرف الحقيقي فى الزمن t ، و r_t تعبر عن الاحتياطي من النقد الأجنبي ، بينما تعبر a عن نسبة الانحراف المعياري لمعدل التغير النسبي في سعر الصرف إلى الانحراف المعياري لمعدل التغير النسبي في احتياطي النقد الأجنبي. حيث يتم إدخال التغير في سعر الصرف الحقيقي للمؤشر بوزن ترجيحي موجب بينما التغير النسبي في الاحتياطي من النقد الأجنبي يكون له وزن ترجيحي سالب.

ويكون وضع الأزمة عندما يتجاوز المؤشر emp_t قيمة محددة ، وذلك على النحو التالي :

$$Crisis = 1 \quad if \quad emp_t > 2.5\sigma_{emp} + \mu_{emp}$$
$$= 0 \quad otherwise$$

حيث σ_{emp} وμ_{emp} هما الانحراف المعياري والوسط الحسابى للمؤشر emp على التوالي . ويجب ملاحظة ان اختيار قيمة ٢,٥ ، هو اختيار تحكمى إلى حد ما ، ولكنه استند الى تجارب الدول المختلفة التى مرت بحدوث أزمة[٢].

---

[١] - Kaminsky, Graciela L., ١٩٩٩, "Currency and Banking Crises: The Early Warnings of Distress," Working Paper ٩٩/١٧٨ (Washington: International Monetary Fund).

[٢] - Hali J. Edison, (٢٠٠٠), "Do Indicators of Financial Crises Work? An Evaluation of an Early Warning System", Board of Governors of the Federal Reserve System, International finance Discussion Papers, no. ٦٧٥, July, http://www.federalreserve.gov/pubs/ifdp/٢٠٠٠/٦٧٥/ifdp٦٧٥.pdf

ويظهر وضع الضعف فى الاقتصاد من خلال المعايير التالية : عدد الإشارات: هل عدد الإشارات فى أوقات الأزمة أكبر منها فى الأوقات الساكنة ، فمن الممكن ان يكون الاقتصاد في وضع اقتراب من الأزمة ، ولكن لاتعطى كل المؤشرات إشارات تدل على وجود أزمة ، لذا يجب حساب الخلل فى الاقتصاد من خلال صنع مؤشر مركب يعبّر عن عدد المؤشرات التي تدل على وضع أزمة فى الاقتصاد. والمعيار الثاني (مدى وضوح الأزمة): حيث تتزايد عدد الإشارات الدالة كلما زاد الاقتراب من الازمة. والمعيار الثالث (تحليل فترات عدم التوازن): دراسة هل "عدم التوازن" فى الاقتصاد يكون أشد فى فترات الأزمة أم فى فترات الهدوء ، وذلك من خلال تقسيم مجموعة الإشارات إلى إشارات معقولة وإشارات متطرفة ، ومقارنة متوسط عدد الإشارات التي توصف " بالمتطرفة " كنسبة من إجمالي الإشارات في فترات الأزمة والسكون.

٥- جودة المؤشرات ، والإشارات الصحيحة والخاطئة للإنذار

تظهر فاعلية المؤشرات على أساس مستوى أدائها منفردة أو مجتمعة في التنبؤ بالأزمة، من حيث توقيت ظهور "إشاراتها التحذيرية "، ومدى استمراريتها(persistence) ، والتي تعد المعلومات التي يعتمد عليها في تقدير احتمال حدوث الأزمة و تكون الإشارة التي أصدرها المؤشر صحيحة إذا ما تبعتها أزمة في خلال فترة معقولة، بينما تكون الإشارة خاطئة أو مجرد (Noise) إذا لم تتبعها أزمة خلال نفس الفترة. وتكون الحدود المثلى للمؤشر هي تلك التي تدني من نسبة الإشارات الخاطئة إلى الإشارات الصحيحة Noise (to Signal).

ان جودة المؤشرات فى التعبير عن وجود أزمة ما ، تتوقف على التعرف على نسبة الإشارات الخاطئة إلى الإشارات الصحيحة ، من خلال حساب ما يسمى بنسبة الـ Noise to Signal Ratio ، والتى تحسب كالتالى :

$$\mu = \frac{\Omega}{1 - a}$$

حيث α وΩ هى حجم الخطأ من النوع الأول ، وحجم الخطأ من النوع الثانى على الترتيب ، وكلاهما دالة فى القيمة الحرجة للمؤشر . حيث يكون هناك أربعة احتمالات خاصة بكل مؤشر، على النحو الذى يظهره الجدول رقم (١):

جدول رقم (١)

احتمالات الإشارات الصحيحة والخاطئة للإنذار المبكر للازمات

البيان	حدوث أزمة فى غضون ٢٤ شهر	لايوجد بوادر أزمة فى غضون ٢٤ شهر
ظهور إشارة للأزمة	A (إشارة جيدة)	B (إشارة سيئة)
عدم ظهور إشارة للأزمة	C	D

حجم Type I error = احتمال رفض فرض العدم ، وهو صحيح

= احتمال عدم توقع حدوث الأزمة

$$(A + C) / C =$$

حجم Type II error = احتمال قبول فرض العدم ، وهو خطا

= احتمال إرسال إشارة إنذار كاذبة

$$(B + D) / B =$$

حيث الفرض العدمى H. = يوجد أزمة crisis occurred ، والفرض البديل H_a = لا يوجد أزمة no crisis occurs. وتتوقف القيمة المثلى للعتبة threshold *"optimal"* ، على تدنية نسبة الـ noise to signal ratio ، التالية :

$$[(C+A)/ A] / [(D+B)/ B]$$

وقد أوضحت إحدى الدراسات ، أن هناك عدد من المعايير التى يمكن الاستناد إليها لتحديد أى من المؤشرات " أكثر أهمية " فى التنبؤ بالأزمات. وتتمثل الفكرة فى اختيار تلك المؤشرات ذات "المعنوية" الإحصائية التى تساهم فى التنبؤ بالأزمات، حيث يتم التركيز على المعايير التالية:

١. المؤشرات التى استخدمت لتقدير "احتمال" وقوع أزمة عملة.
٢. المؤشرات التى تم استخدامها للمقارنة بين سلوكها قبل وقوع أزمة ما مع سلوكها إما فى فترات عدم وجود أزمات لنفس الدولة أو بسلوكها فى دول أخرى لم تواجه أزمة خلال نفس الفترة.
٣. المؤشرات التى تم اختبار قدرتها على التأشير بوقوع أزمات مستقبلية، بالاعتماد على أساليب التحليل الكمى[١].

هذا ويختبر الاقتصاديون النماذج بأسلوبين : على أساس البيانات والفترة الزمنية التى صممت لأجلها (وهو ما يسمى بالأداء داخل العينة In- Sample Performance ، وعلى أساس البيانات أو الفترة الزمنية التى لم تصمم لأجلها بالتحديد ،وهو ما يسمى بالأداء خارج العينة Out Of – Sample Performance .

ومن الواضح ان النموذج المفيد هو الذي يقدم إشارات غنية بالمعلومات خارج العينة، أى خارج الفترة الزمنية التى تم تقدير النموذج نفسه لها. وقد أظهرت الاختبارات التى أجريت على أربعة نماذج تجريبية أنشئت فى معظمها قبل الأزمة الآسيوية إلى أن أفضل النماذج هو الذي تمكن من التنبؤ بنصف الأزمات " داخل العينة " وثلثها " خارج العينة " وكانت الإنذارات الكاذبة أمرا شائعاً ، ففي أكثر من نصف المرات التى أشارت فيها جميع هذه النماذج بقرب وقوع أزمة ، لم تقع اى أزمة .

ورغم ان التنبؤ بتوقيت وقوع الأزمة يبدو في غاية الصعوبة ، فقد كان أداء بعض النماذج أفضل في التنبؤ بالحدة النسبية للأزمات في بلدان مختلفة ، بما يساعد على تركيز الاهتمام على البلدان التي تحتاج إلى تعديلات في سياساتها قبل تطور الأزمة[٢] .

---

[١] - Graciela Kaminsky, Saul Lizondo, Carmen M. Reinhart (١٩٩٧), Leading Indicators of Currency Crises, IMF Working Paper, Working paper no. WP/٩٧/٧٩, July.

[٢]) اندرو بيرج ، كارين باتيللو ، " تحدى التنبؤ بالأزمات الاقتصادية " ، قضايا اقتصادية رقم ٢٢ ، صندوق النقد الدولى ، يوليو ٢٠٠٠.

٦- صناعة المؤشر المركب : وتنقسم إلى مرحلتين ، هما : اختيار كيفية بناء المؤشر المركب والمؤشـرات الداخلة في حسابه ، ودراسة احتمال التنبؤ بوجود أزمة ، وذلك على النحو التالى:

أولاً : اختيار كيفية بناء المؤشر المركب والمؤشرات الداخلة في حسابه : إذا اعتبرنا ان هناك عـدد n من المؤشرات التي تعبر عن الأزمة ، فان المؤشر المركب يساوى:

$$I_t^1 \quad \Sigma \; S_t^j$$

حيث S^j، تساوى الواحد إذا تجاوز المؤشر العتبة الحرجة ، ويساوى الصفر في الحالات الأخـرى. ولكن هذا المؤشر لا يدل على مدى قوة الأزمة والتي تحددها قيمة المؤشر نفسه.
لذا قد يأخذ المؤشر المركب الصيغة التالية:

$$I_t^2 \quad \Sigma \; S_t^j/\omega^j$$

حيث w^j تعبر عن noise to signal ratio . وهو أسلوب يعطى وزن أكبر للمؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها بصورة أكبر في التنبؤ.

ثانياً : دراسة احتمال وجود أزمة: وذلك باستخدام التوزيع الاحتمالي المشترك للمؤشرات ، وحساب احتمالات التنبؤ بوجود أزمة عملة أو أزمة بنكية.

هذا وتتمثل أهم مزايا منهجية الإشارات ، فى الاتى :

- تسجيل أداء المؤشرات الفردية، ومن ثم توفر معلومات عن مصادر ومدى انتشار المشكلات المحتمل أن تسبب أزمات عملة.
- إمكانية تقدير "إحتمال" أزمة عملة اعتمادا على "الإشارات" الصادرة عن المؤشرات المختلفة.

لذا ترى إحدى الدراسات ، أن منهجية "الإشارات" هى الأكثر ملائمة لتصميم نظام للإنذار المبكر[١].

٢/٢/١: منهجية نماذج بروبيت & لوجيت

تعتمد هذه المنهجية على تقدير "احتمال" تخفيض قيمة العملة فى إطار نموذج Multivariate logit أو Probit. حيث يتم من خلال منهجية بروبيت (Probit Models) تحويل معدل انخفاض سعر الصرف الأسمى – باعتباره المتغير المستخدم فى التعبير عن أزمات العملة – إلى متغير صورى (ثنائى) ، وذلك باستخدام عتبة تحكمية Arbitrary Threshold لهذا المتغير ، حيث يعبر فى حالة تجاوز هذه العتبة عن حالة أزمة فى سوق العملة الوطنية وتأخذ قيمة واحد ، بينما يعبر فى حالة عدم تجاوز هذه العتبة عن حالة استقرار وتأخذ قيمة صفر.

١- Graciela Kaminsky, Saul Lizondo, Carmen M. Reinhart (١٩٩٧), Leading Indicators of Currency Crises, IMF Working Paper, Working paper no. WP/٩٧/٧٩, July.

ويتم بعد ذلك تقدير احتمال حدوث أزمة فى سوق العملة من خلال تقدير نموذج انحدار بين المتغيرات المفسرة والمتغير الصورى لمعدل انخفاض سعر الصرف الإسمى.

وكما هو الحال فى منهجية الإشارات ، فإن هذا النموذج لا يوضح حدة الأزمة المتوقعة ، حيث يقدر فقط احتمال تخطى معدل انخفاض سعر الصرف الإسمى العتبة الحرجة له.

وقد قام كل من Frankel and Rose (١٩٩٦) [FR] ، بتصميم نموذج بروبيت ، اعتمد على مجموعة من المتغيرات التوضيحية تتمثل فى المؤشرات الاقتصادية الكلية، ومتغيرات خاصة بهيكل الدين، وذلك باستخدام بيانات سنوية لأكثر من ١٠٥ دولة نامية في الفترة (١٩٧١-١٩٩٢). وتختبر هذه الدراسة افتراضية الارتباط الإيجابي بين خصائص تدفقات رأس المال وحدوث انهيار مفاجئ في قيمة العملة نتيجة لانخفاض مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر ، وانخفاض نصيب الدين الممنوح ، وارتفاع مساهمة القطاع العام.

وقد قامت هذه الدراسة بتعريف الانهيار المفاجئ في قيمة العملة على أنه الانخفاض في قيمة سعر الصرف الإسمى بنسبة ٢٥% على الأقل، بالإضافة إلى زيادته عن التغير فى سعر صرف السنة الماضية بنحو ١٠% على الأقل. وترتفع احتمالية حدوث أزمات سعر الصرف عندما تنخفض نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي الدين، ويرتفع معدل نمو الائتمان المحلّى وينخفض معدل نمو الناتج المحلّى الإجمالي، ويرتفع سعر الفائدة الأجنبي.

وتتميز منهجية بروبيت بقدرتها على توفير معلومات عن احتمال حدوث أزمة، نتيجة احتمال تخفيض قيمة العملة. والأخذ فى الاعتبار كافة المتغيرات فى نفس الوقت. بينما يأخذ عليها ، عدم توفير قياس لترتيب المؤشرات وفقاً لقدرتها على توقع الأزمات بدقة ، وعدم تجنب الإشارات الكاذبة لاحتمال وقوع الأزمات، حيث إما أن يكون المتغير معنوى إحصائياً ويتضمن فى الانحدار أو يكون غير معنوى ويستبعد ، وعدم إمكانية توضيح أى من المؤشرات "المعنوية" إحصائياً ذات أهمية أكبر فى التنبؤ بوقوع "أزمات العملة". فضلا عن انها لا توفر قراءة واضحة لمدى وكيفية انتشار المشكلات الاقتصادية الكلية[١].

٣/٢/١: نموذج DCSD للتنبؤ بأزمات العملة

قامت وحدة دراسات الدول النامية DCSD بصندوق النقد الدولي ببناء نموذج للتنبؤ بأزمات العملة ، تم من خلاله إدخال جميع المعلومات المرتبطة باقتصاديات جنوب شرق آسيا قبل حدوث الأزمة التي شهدتها عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨، واختبار ما إذا كان النموذج سوف ينجح فى التنبؤ بها. وهو يعتمد على منهجية multivariate panel probit regression technique. وقد عرف أزمات فى سعر صرف العملة الوطنية، على أنها انخفاض حاد فى قيمة العملة الوطنية ، و/ أو انخفاض ملحوظ فى احتياطي النقد الأجنبي خلال ٢٤ شهراً. وتحدث الأزمة فى حالة ارتفاع قيمة "مؤشر الضغوط التي يتعرض لها سوق النقد الأجنبي" Exchange Market Pressure Index" عن ثلاثة انحرافات معيارية أعلى من القيمة المتوسطة للدولة، ويتم تركيب المؤشر بالاستعانة بالمتوسط المرجح للتغيرات الشهرية فى سعر صرف العملة الوطنية، وحجم احتياطي النقد الأجنبي فى الدولة.

---

[١] - Graciela Kaminsky, Saul Lizondo, Carmen M. Reinhart (١٩٩٧), " Leading Indicators of Currency Crises " , IMF Working Paper, Working paper no. WP/٩٧/٧٩, July.

ويستخدم النموذج خمسة متغيرات اقتصادية كلية ، لتحليل فترة ما بعد الأزمة وهـي: درجـة تقيـيم العملـة الوطنية بأكثر من قيمتها الحقيقية ، ونسبة العجز في الحساب الجاري إلى الناتج المحلّى الإجمالي ، ومعـدل نمو الصادرات ، ومعدل نمو الاحتياطي من النقد الأجنبي ، ونسبة الدين الخارجي قصير الأجل إلى الاحتياطي من النقد الأجنبي.وقد جاءت معاملات النموذج ، كما يوضحه الجدول رقم (٢).

جدول رقم (٢)

نتائج نموذج DCSD للتنبؤ بأزمات العملة

المتغير	المعاملات
الحد الثابت	-٣,٢٥٠
المغالاة فى تقييم العملة الوطنية	٠,٠١٣
الحساب الجارى	٠,٠٠٧
الاحتياطيات الدولية	٠,٠٠٧
نمو الصادرات	٠,٠٠٢
الدين قصير الأجل	٠,٠٠٢

SOURCE : IMF , " Global Financial Stability Report " , CHAPTER IV EARLY WARNING SYSTEM MODELS: THE NEXT STEPS FORWARD , March ٢٠٠٢

وقد أظهر تطبيق النموذج على دول جنوب شرق آسيا أنه يقوم بإصدار إشارات تحذيرية مرتفعة نسبياً بالنسبة لكوريا وتايلاند واندونيسيا وماليزيا، ولكنه لم يصدر إشارات فى حالة الفلبين[١]. وفيما يتعلـق بمـدى قـدرة النموذج على التنبؤ، سواء من خلال التنبؤ الصحيح بحدوث أزمة فى سعر الصرف، أو من خلال عدم إصدار إشارات صحيحة تنبئ بحدوث أزمة فى حين تقع أزمة فى الواقع ، فقد تبين أن النموذج يقوم بالتنبؤ بالأزمات التي تحدث بالفعل، ولكنه أحياناً ما يقوم بإصدار إشارات خاطئة عن أزمات لا تحدث فى الواقع. ولكن بـصفة عامة، يمكن القول بأن النموذج يتميز بقدرة جيدة على التنبؤ، حيث شهدت الدول التي سجّلت إشارة باحتمـال حدوث أزمات نسبة أكثر من ٥٠% لأزمات وقعت بالفعل ، فى حين لم تحدث أزمات فى الدول التـي توصـل النموذج إلى احتمالات حدوث أزمة فيها بنسبة أقل من ٢٦%، كذلك فإن النموذج قد تنبأ بنحـو ٥٩% مـن الأزمات بصورة صحيحة.

وقد كان أداء النموذج القائم على هذه المتغيرات أداء طيباً إلى حد كبير ، حتى أدى إلى نتائج صـحيحة مـن حيث إصدار إشارات تحديد قوية نسبياً في حالات كوريا وتايلاند ، واندونيسيا وماليزيا ، ولكن ليس في حالة الفلبين .

---

[١]) اندرو بيرج ، كاثرين باتيللو ، " تحدى التنبؤ بالأزمات الاقتصادية " ، قضايا اقتصادية رقم ٢٢ ، صندوق النقـد الـدولى ، يوليـو ٢٠٠٠.

فمن الواضح تباعاً أن أزمة تايلاند تفجرت لأسباب تتعلق بالعوامل الاقتصادية الجذرية ، وكانت أهم المتغيرات هى نسبة عجز الحساب الجاري إلى اجمالى الناتج المحلى ومعدل تراجع الاحتياطيات وباستثناء نسبة الدين الخارجي قصير الأجل ، أبدى النموذج أن احتمال وقوع الأزمة كبير نسبياً وظل هذا الاحتمال بتزايد حتى وقعت بالفعل .

كذلك وقعت أزمة ماليزيا لأسباب تتعلق بالأساسات الاقتصادية Fundamentals وكانت المتغيرات الرئيسية هى نسبة الحساب الجارى إلى اجمالى الناتج المحلى ، وخسائر الاحتياطيات ودرجة المبالغة فى تقييم سعر الصرف. أما أزمة كوريا واندونيسيا، فقد أمكن التنبؤ بهما من خلال استخدام نسبة الدين الخارجى قصير الأجل إلى الاحتياطيات باعتباره المتغير الرئيسي .

وعلى الرغم من اختلاف درجات دقة التنبؤ بحدوث الأزمة ، إلا أن النموذج قام بتوفير منهج موضوعي ومتماسك للتنبؤ بالأزمات - أزمات العملة - مما يساعد على تجنب التحيُز الوارد أحياناً فى آراء بعض المؤسسات الاقتصادية الدولية[1].

٤/٢/١: منهجية المؤشرات القائدة

قدم كل من (Herrera & Garcia, ١٩٩٩) نموذج مبسط للإنذار المبكر، يمكن تحديثه شهرياً ليعكس التغيرات فى الأداء فى الأجل القصير ، ويعتمد فى التنبؤ بالأزمات والتقلبات الاقتصادية من خلال التعرف على المؤشرات القائدة Leading Indicators خلال فترات " الأزمات " Crises periods ، بهدف دراسة سلوك تلك المؤشرات ، والتي تتضمن ثلاثة متغيرات هي: نسبة السيولة المحلية إلى الاحتياطيات الدولية من النقد الأجنبي M٢/Reserves. ومعدل نمو الائتمان المحلى الحقيقي Real Domestic Credit Growth. وسعر الصرف الحقيقي Real Exchange Rate.

ومن خلال هذه المؤشرات يتم تركيب مؤشر لقياس التقلبات الشديدة فى الاقتصاد الكلى Index of Macroeconomic Vulnerability (IMV). مع التطبيق على دول أمريكا اللاتينية (الأرجنتين، البرازيل، شيلى، كولومبيا، الإكوادور، المكسيك، بيرو، وفنزويلا)[2].

تحدد الورقة فى البداية مايعرف بمقياس الضغوط المضاربية Index of Speculative Pressure (ISP) ، على أنه:

ISP = Δ% exchange rate + Δ% interest rate + Δ% international reserves

وتعرف "الأزمة" على أنها الفترة التى يكون فيها: $ISP_t > \mu + ١,٥\ \sigma$ ، حيث: μ تمثل وسط العينة، و σ تشير إلى الانحراف المعيارى.

---

[1] - Berg, Andrew, and Catherine Pattillo, ١٩٩٩a, "Are Currency Crises Predictable? A Test," IMF Staff Papers, Vol. ٤٦, No. ٢ (June), pp. ١٠٧–٣٨.

- Berg, Andrew, Eduardo Borensztein, Gian Maria Milesi-Ferretti, and Catherine Pattillo, ١٩٩٩, "Anticipating Balance of Payments Crises—The Role of Early Warning Systems," IMF Occasional Paper No. ١٨٦ (Washington: International Monetary Fund).

[2] - Santiago Herrera, Conrado Garcia, (١٩٩٩), "A User's Guide to an Early Warning System of Macroeconomic Vulnerability for LAC Countries", November, http://econwpa.wustl.edu:٨٠٨٩/ eps/mac/papers/٠٠٠٤/٠٠٠٤٠١١.pdf

وفيما يخص المؤشرات القائدة Leading Indicators ، تشير الدراسة إلى أن هناك العديد من المؤشرات التى يمكن استخدامها فى هذا المجال ، ومن بينها ثلاثة متغيرات رئيسية، هى:

- نسبة السيولة المحلية إلى الاحتياطيات الدولية من النقد الأجنبي M٢/Reserves.
- معدل نمو الائتمان المحلى الحقيقي Real Domestic Credit Growth.
- سعر الصرف الحقيقى Real Exchange Rate.

وإتباعاً لمنهجية صندوق النقد الدولى، يمكن تركيب مؤشر لقياس التقلبات فى الاقتصاد الكلى Index of Macroeconomic Vulnerability (IMV)، مع تضمين معدل التضخم ، ليأخذ الصيغة:

$$IMV = REER + DCG + M٢/R + \pi$$

حيث:

REER سعر الصرف الفعال الحقيقى.

DCG نمو الائتمان المحلى الحقيقي.

M٢/R السيولة الإجمالية إلى الاحتياطيات الدولية من النقد الأجنبى.

π معدل التضخم.

وتستند المنهجية المتبعة لقياس المؤشر على فرضية أن المتغيرات القائدة الثلاثة تتحرك فى نفس الاتجاه ، أو أن هناك عنصر مشترك فى سلوكها نتيجة الأزمة. وبخلاف ذلك لا يكون ذلك المؤشر ملائماً. فعلى سبيل المثال، إذا كان سعر الصرف الحقيقي يتجه إلى أعلى ولكن هناك قيد على نمو الائتمان المحلى، لا يكون المؤشر ملائماً للتعبير عن الحالة الاقتصادية.

٥/٢/١: منهجية مؤسسة كونفرنس بورد The Conference Board

تعتبر منهجية مؤسسة كونفرنس بورد The Conference Board ، من أبرز المنهجيات التي اهتمت بتصميم مؤشرات مركبة ، للدلالة على مجمل الأداء الاقتصادي ، بحيث يمكن من خلالها التنبؤ بقيمة المؤشر في المدى القصير. وتستند منهجية مؤسسة كونفرنس بورد إلى احتساب المؤشر كرقم قياسي لنقطة زمنية مرجعية ، من خلال عدد من الخطوات الإحصائية التي تعتمد على فكرة ترجيح التغيرات في قيم المتغيرات المستخدمة بالتقلبات الحادثة خلال فترة زمنية تاريخية محددة.

وتبدأ تلك الخطوات الإحصائية بحساب التغيرات الشهرية لكل متغير من مكونات المؤشر، ثم حساب الانحراف المعياري الذي يستخرج من خلاله "درجة التقلب" الخاصة بكل متغيّر على أنها مقلوب الانحراف المعياري للمتغيّر، ثم حساب معامل "التوحيد القياسي" وهو مجموع مؤشرات "التقلّب" وحساب التغيُّر المُصحح في كل متغيّر على أنه "التغيُّر الشهري" للمتغيّر مضروباً في "معامل التوحيد القياسي"، وأخيراً يتم حساب مجموع التغيُّرات الشهرية "المصحّحة" (Adjusted)، وحساب قيمة المؤشر كرقم قياسي[١]. وذلك على النحو التالى لذى يوضحه الملحق رقم (١).

---

[١] - The Conference Board (٢٠٠١), " Full Data files and Sections for Monthly Data" , http://www.tcb-indicators.org/GeneralInfo/serieslist.cfm

٦/٢/١: منهجية المؤشر الإشاري للبنك الدولي

تستند بعض الدراسات التي تناولت تحليل الأزمات الاقتصادية التي شهدتها مجموعة دول أمريكا اللاتينية إلى منهجية البنك الدولي لتركيب مؤشر يُعرف باسم "المؤشر الإشارى"، لاختبار تطور الأداء الاقتصادي. وتعتمد هذه المنهجية على مراقبة التغير في قيم المؤشر صعوداً وهبوطاً من خلال تتبع " إشارات " التغير[١].

حيث يتم تطبيق مجموعة من الخطوات الإحصائية تبدأ بحساب التغير لكل متغير كنسبة مئوية فيما بين فترات السلسلة الزمنية، وإيجاد الوسط الحسابي والانحراف المعياري للتغيرات لكل متغير على حده ، ثم طرح التغيرات الخاصة بكل متغير من الوسط الحسابي لهذا المتغير، وقسمة ناتج الطرح على الانحراف المعياري للوصول إلى التغير القياسي لكل متغيّر، وأخيراً ، تجميع التغيُرات القياسية لكل المتغيرات خلال الفترة للوصول إلى "المؤشّر الإشاري" (وذلك على النحو الذى يوضحه الملحق رقم(٢).

٧/٢/١: مؤشر قابلية الاقتصاد للتعرض للأزمات الاقتصادية Vulnerability Index

بدأ التفكير فى بناء مؤشر قابلية الاقتصاد للتعرض للأزمات الاقتصادية Vulnerability Index بعد مؤتمر الدول الصغيرة، الذي عقد في مالطا فى عام ١٩٨٥. إزاء عدم ملائمة معدّل نمو الناتج المحلّى الإجمالي للفرد للتعبير عن سلامة الأداء الاقتصادي ، أو تطور مستويات التنمية فى تلك الدول الصغيرة ، حيث إنه لا يعكس الضعف المؤسسي والهيكلي، والمعوقات العديدة التي تواجه تلك الدول الصغيرة.

وقد تم تطوير هذا المؤشر لقياس مدى سلامة اقتصادات الدول الصغيرة التي تسجل معدّلات نمو مرتفعة للناتج القومي الإجمالي ، إلا انها تتسم بالهشاشة والضعف ، ويتوقف معدل نموها الاقتصادي على مجموعة من العوامل الخارجية، مما استوجب أهمية التفكير في تطوير مؤشر يقيس مدى قوة وسلامة اقتصادات هذه الدول ومدى إمكانية تعرضها للأزمات الاقتصادية.

ويتكون هذا المؤشر من عدد من المؤشرات الفرعية ، تتمثل فى الاتى: التجارة الخارجية (نسبة الصادرات أو الواردات، أو كليهما إلى الناتج المحلّى الإجمالي). والعوامل المتعلقة بالتجارة الخارجية (تكاليف النقل والشحن وعلاقتها بالتجارة الخارجية). والاعتماد على الطاقة (الطاقة المستوردة كنسبة من الطاقة المستهلكة). والاعتماد المالي (المساعدات والدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلّى الإجمالي)[٢].

٨/٢/١: منهجية "الإنذار بحدوث أزمة" Alarm Clock للتنبؤ بأزمة سعر الصرف

قام البنك المركزي الألماني ببناء نموذج للتنبؤ بأزمات سعر الصرف فى الأجل القصير ، والإنذار بحدوث الأزمة Alarm Clock Model ، وهو يقوم بالتنبؤ المستقبلي لفترة شهر، ويتكون النموذج من بيانات سلسلة زمنية ومقطعية (Panel data) لـ ١٩ دولة من الاقتصاديات الناشئة ، وبعض الدول التي حققت تقدماً ملحوظاً نحو السعى في الانضمام إلى مجموعة الدول المتقدمة ، ولا يتضمن النموذج أى دول صناعية أو

---

[١]) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، " مؤشر أداء الاقتصاد المالى : المنهجية والتطبيق" ، يوليو ٢٠٠٢

[٢] - Lino Briguglio , " The Vulnerability Index and Small Island Developing States : A Review Of Conceptual and Methodological Issues " , University of Malta , Sep ٢٠٠٣.
Lino Briguglio , " Economic Vulnerability and Resilience: Concepts and Measurements " , University of Malta, March ٢٠٠٤.

متقدمة. وطبقا لهذا النموذج ، تحدث الأزمة إذا انخفض سعر الصرف ، وسعر الفائدة بمقدار ١٠% ، و٢٥% على الترتيب[١].

ويفسر النموذج الأزمة من خلال عدد من المؤشرات: التغير في حجم الائتمان المحلّى ، والتغير في حجم الإنتاج الصناعي ، ومستوى سعر الصرف الحقيقي. ويهتم النموذج بقياس التغيرات في هذه المؤشرات استنادا إلى عتبة معينة ، ونتج عن النموذج مجموعة من الاحتمالات الخاصة بإمكانية وقوع الأزمة أوعدم وقوعها. وكانت نسبة حدوث الخطأ من النوع الأول حوالي ٩٣% وهى نسبة مرتفعة، وبلغت نسبة وقوع الخطأ من النوع الثاني ٦٧%، وقد نجح النموذج فى التنبؤ بوقوع الحدث فى حوالي ٦ مرات.

٩/٢/١: منهجيات ودراسات أخرى

قامت دراسة (Sachs, Tornell, and Velasco, ١٩٩٦) بتحليل الأثر السلبي للأزمة المكسيكية التي وقعت في عام ١٩٩٤ على الأسواق الناشئة ، من خلال بناء نموذج للإنذار المبكر ، واستخدام عينة من ٢٣ دولة. وتم تعريف مؤشر للأزمات عبارة عن المتوسط المرجّح لنسبة الانخفاض في سعر الصرف الأسمى، والانخفاض في نسبة الاحتياطي، وذلك خلال الفترة من نوفمبر ١٩٩٤ حتى إبريل ١٩٩٥. وقد اعتمدت على مؤشرات: الارتفاع في قيمة سعر الصرف الحقيقي ، ومعدّل نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلّى الإجمالي ، ونسبة الاحتياطي إلى المعروض من النقود M٢.

وتوصلوا أن أساس الأزمة ، هو أن الهجمات تضرب بقوة على الدول التي تعانى في الأصل من هشاشة ، ومن ضعف في نظامها المصرفي ، والمغالاة فى سعر الصرف ، ولكن في معظم الأحيان يكون هذا الضعف مصحوباً بانخفاض في الاحتياطي نسبةً إلى الالتزامات النقدية. واتضح أن التخفيض فى سعر الصرف الحقيقى يحد من شدة الأزمة. إلا أن النموذج لم يقدم تنبؤاً حول وقت وإمكان وقوع الأزمة[٢].

وقامت دراسة (Berg and Pattillo, ١٩٩٨) التابعة لصندوق النقد الدولي بتقييم ثلاثة نماذج للتنبؤ بالأزمات – أزمات سعر الصرف – تم تقديمها قبل عام ١٩٩٧. وذلك بهدف الرد على تساؤل رئيسي يتمثل في إمكانية نجاح هذه النماذج التي تم تطويرها في أواخر عام ١٩٩٦ في التنبؤ بالأزمة الآسيوية، وقد اعتمدت تلك الدراسة على ثلاث دراسات : (Kaminsky, Lizonodo, and Reinhart, ١٩٩٧) و(Frankel and Rose, ١٩٩٦) و (Sachs, Tornell, and Velasco, ١٩٩٦). وكانت الإجابة عن هذا السؤال أنه يمكن التنبؤ بالأزمة ولكن ليس بشكل كامل ، فهذه النماذج لا تتنبأ بتوقيت الأزمات بشكل يُعتمد عليه. ولكنها تقوم بإعطاء رؤية لطبيعة وأسباب الأزمات بصورة مستقلة عن قيمتها كأدوات للتنبؤ. وقد أجمعت تلك النماذج على أنه كلما ارتفع الائتمان المحلّى، وارتفعت قيمة سعر الصرف الحقيقي، وانخفضت قيمة الاحتياطي، ارتفعت احتمالات حدوث أزمات للعملة.

وترى دراسة لصندوق النقد الدولى ، ان البحوث التجريبية المعنية بنظم الإنذار المبكر تعد ظاهرة جديدة نسبياً على الأقل فيما يتعلق بالنماذج التى يعتبر التنبؤ بالأزمات هدفاً صريحاً لها .كما أن الأسباب التى تستتبع نشوء الأزمة معقدة نسبية تتضافر فيها عوامل متعددة اقتصادية وسياسية ونفسية .

---

[١] - IMF , " Global Financial Stability Report " , CHAPTER IV : EARLY WARNING SYSTEM MODELS: THE NEXT STEPS FORWARD , March ٢٠٠٢.

[٢] - Saches,Jeffry, Aoran Tornell , Andres Velasco , " Financial crises in emerging markets" , Brooking papers on economic activity , ١٩٩٦.

ولذلك يتباين أداء نظم الإنذار المبكر حتى الآن ، حيث تنطوي التنبؤات الصادرة من أفضل النماذج على معلومات أساسية عن المخاطر المنذرة بوقوع الأزمات وإن كانت تصدر في أغلب الأحيان إشارات إنذار كاذبة.
ويمكن التعويل على أداء النماذج عندما تتناول الفترة التاريخية التي صممت لأجلها وتم تقييمها على أساسها (داخل العينة) أكثر مما يمكن التعويل عليها إذا تعاملت مع فترات لاحقة (خارج العينة) ، ويرجع ذلك إلى ظهور عوامل جديدة لم تؤخذ في الاعتبار من قبل أو لم تعطى وزنا كافيا في النموذج السابق[1].
هذا ويوضح الملحق رقم (٣) ملخص لأهم منهجيات أنظمة الإنذار المبكر للازمات المالية المتعددة.

١٠/٢/١ : استخدام نماذج الانحدار البسيط والمتعدد في التنبؤ بالأزمات

تعتبر نماذج الانحدار البسيط والمتعدد هي احد أهم الأدوات الإحصائية التي تستخدم لقياس العلاقة بين متغير أو مجموعة من المتغيرات (تسمى متغيرات مستقلة أو مفسرة) وبين متغير آخر يسمى متغير تابع، حيث لا تقيس هذه النماذج فقط اتجاه العلاقة بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع، ولكن أيضا تقيس اثر التغير في هذه المتغيرات المفسرة على سلوك المتغير التابع. وفي حالة وجود متغير مستقل واحد تسمى هذه النماذج بنماذج الانحدار البسيط، وفي حالة وجود أكثر من متغير مفسر تسمى بنماذج الانحدار المتعدد. وتقدر العلاقة بين المتغير او المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في صورة معادلة رياضية يوضع فيها المتغير التابع في طرف والمتغيرات المستقلة في الطرف الآخر، وبالتالي فإنه من خلال معرفة قيم المتغير او المتغيرات المفسرة يمكن التنبؤ بقيمة وسلوك المتغير التابع في المستقبل، وبالتالي فان التنبؤ بقيم المتغير التابع في المستقبل هي احد الأهداف الرئيسية لنماذج الانحدار.
يمكن استخدام نماذج الانحدار في التنبؤ بالأزمات الاجتماعية والاقتصادية المحتملة في المستقبل عن طريق جمع بيانات تاريخية عن الأزمة محل الاهتمام وكذلك المتغيرات المحيطة بها والتي تؤثر فيها ويمكن أن تساعد على حدوثها، وذلك من خلال محورين:
- المحور الأول : يمكن عن طريق تقدير علاقة انحدار بين المتغير المعبر عن الأزمة (المتغير التابع) وبعض المتغيرات المفسرة للازمة، وفي هذه الحالة فان المتغير التابع المعبر عن الأزمة يتم قياسه في صورة متصلة وليس صورة ثنائية، ومن خلال تقدير معادلة الانحدار يمكن التنبؤ بقيمة المتغير التابع المعبر عن الأزمة في المستقبل بدلالة قيم المتغيرات المفسرة، ويتم في هذه الحالة حساب عتبات معينة يمكن من خلالها الحكم على ما إذا كانت قيمة هذا المتغير التابع تنذر بحدوث أزمة أم لا.
- المحور الثاني: هنا لا يتم استخدام نماذج الانحدار بين المتغيرات المفسرة للازمة والمتغير التابع المعبر عن الأزمة بصورة مباشرة، ولكن يتم استخدام هذه العلاقة لاختيار واختبار المتغيرات التي تؤثر في الأزمة وترتبط بها ارتباطا قويا من خلال استخدام اختبارات المعنوية ومعامل التحديد وطريقة الـ Stepwise، وذلك للوصول الى مجموعة المتغيرات التي تستخدم بعد ذلك في بناء مؤشرات مركبة للإنذار المبكر، ومن ثم يتم حساب عتبات تحكمية لكل مؤشر من هذه المؤشرات للتنبؤ بسلوكها في المستقبل.

١١/٢/١ : منهجية استخدام النظم الخبيرة في التنبؤ بالأزمات

---

[1]) اندرو بيرج ، كاثرين باتيللو ، " تحدى التنبؤ بالأزمات الاقتصادية " ، قضايا اقتصادية رقم ٢٢ ، صندوق النقد الدولى ، يوليو ٢٠٠٠.

النظام الخبير (ES) هو مجرد برنامج يصمم خصيصا ليقوم بعمل الخبراء (Experts) في مجال معين وبصفة خاصة في جزئية بسيطة معينة في هذا المجال أى من الممكن استشارية عند القيام بعمل معين فى المجال الذي ينتمى اليه هذا النظام ، ويتكون النظام الخبير من :

١- قاعدة معرفة knowledge Base ويقوم ببنائها مهندس المعرفة بالاشتراك مع خبير المجال وتتكون من :

أ- حقائق Facts عن مجال معين ، يقوم بوضعها خبير المجال

ب- قواعد Rule تحدد كيفية استخدام تلك الحقائق

ج- آلة الاستدلال inference engine وهى برنامج يحدد كيفية التعامل مع الحقائق والقواعد لاستنتاج طرق السلوك الممكنة لمواجهة الأزمة ، وهذا البرنامج مكتوب بأحد لغات الذكاء الاصطناعى مثل لغة البرولوج (prolog) أو (Lisp) .

خصائص النظام الخبير

- تستخدم اسلوب مقارن للاسلوب البشرى فى حل مشكلات المعقدة
- تتعامل مع الفرضيات بشكل متزامن وبدرجة وبسرعة عالية
- وجود حل متخصص لكل مشكلة ولكل فئة متجانسة من المشاكل
- تعمل بمستوى علمى واستشارى ثابت لا تتذبذب
- يتطلب بناؤها تمثيل كميات هائلة من المعارف الخاصة بمجال معين
- تعالج البيانات الرمزية غير الرقمية من خلال عمليات التحليل والمقارنة المنطقية

لذلك يعتبر التنبؤ predications من أهم استخدامات النظم الخبيرة حيث يقوم النظام الخبير باستنتاج النتائج المترتبة على مواقف معطاه ومشابهة لموافقة سابقة .

ولذلك يمكن استخدامها فى التعرف على مرحلة ميلاد الأزمة من خلال الاجابة على مجموعة أسئلة تعتبر بمثابة نظم إنذار مبكر للأزمة حيث يعطى النظام ثلاثة إجابات مبدئية هى :

١- الأزمة على الأبواب

٢- الأزمة بدأت

٣- لا توجد مشاكل

إلا أنه لابد من التأكد من القرار السابق من خلال دراسة بعض المؤشرات المتعلقة بالأزمة وهى المقارنة الرقمية لمتغيرات الأزمة وما يسفر عنه المقارنة التى يجريها النظام باستخدام الحقائق والقواعد التى تتضمنها قاعدة المعرفة بناء على مواقف سابقة لمؤشرات الأزمة باستخدام ثلاثة قواعد هى :

١- الأزمة على الأبواب Rule ١

٢- الأزمة بدأت Rule ٢

٣- لا توجد مشاكل Rule ٣

وهنا يتم التأكد من القرار المبدئى باستخدام القواعد السابقة .

وتجدر الاشارة الى أن النظام الخبير هو نظام ديناميكى لانه يقوم بتسجيل القرارات التى تنجم عن التشغيل فى تواريخها المختلفة أثناء فترة التشغيل النظام فى ملف قاعدة بيانات يمكن الاستفادة منه مستقبلا والتعرف على مؤشرات الأزمة فى فترات المقارنة .

١٢/٢/١ : منهجية الشبكة العصبية واستخدامها في التنبؤ بالأزمات

فى المستقبل القريب سوف نجد الشبكات العصبية الذكية في جميع المجالات المختلفة الاقتصادية والاجتماعية ، حيث يمكن استخدامها على المستوى القومي في التنبؤ بالأزمات المختلفة مثل (التنبؤ بأزمات الجهاز المصرفي ، والتنبؤ بنمط التمويل والاستثمار ، وحجم الحصيلة الضريبية ... الخ) ، وذلك لما لها من قدرة على اتخاذ القرار وزيادة المعرفة بشكل متوازي مع العقل البشرى في القدرة على التعلم من خلال البيانات.

فالبحوث الحديثة فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية تقترح الشبكات العصبية كأسلوب جديد ومتميز وواعد بما تقدمه من تنبؤات على مستوى عالي من الدقة، فعندما تكون التنبؤات على قدر كبير من الثقة فإن متخذ القرار أو المخطط يستطيع التعرف على المزايا والعيوب وما يجب أن يفعله.

فالتنبؤ الدقيق فى ظل الأحداث الاقتصادية مثل تغير سعر الفائدة وسعر العملة والفشل المالي وشفافية التمويل كل هذا وغيره لا تستطيع أدوات التحليل الكمية والأدوات الإحصائية والاقتصاد القياسي أن يترجمها بصورة دقيقة فى شكل عمليات رياضية. ومن مهام التحليل الاقتصادى التى يمكن محاكاتها من خلال الشبكات العصبية ما يلي :

- التفويض لفتح الاعتماد المستندى
- تقييم مخاطر الضمان
- إدارة المشروع وعرض الاستراتيجيات
- التوقع المالى والاقتصادي
- سعر صرف العملات
- الاستثمارات الداخلة
- كشف عدم انتظام حركة الأسعار وكذلك التنبؤ بالفشل المالى
- التنبؤ بنمط التمويل والاستثمار على المستوى القومى
- قياس قدرة التدفقات النقدية على التنبؤ بمدى استمرارية منشآت الأعمال

ويهدف تصميم نموذج مقترح للتنبؤ بحدوث الأزمات الى مساندة متخذ القرار فى القدرة على التخطيط والاستعداد لمواجهة تلك الأزمات .

١ / ٢ / ١٢ / ١ نشأت الشبكات العصبية

في عام ١٩٤٠ بدأت المحاولات لبناء تصميم نظام يفكر، يمكنه استخدام المنطق في عملياته بدلا من فكرة العلاقة الثابتة بين الرموز و ردود الأفعال . و نتج من هذه المحاولات ابتكار الشبكات العصبية لمحاولة محاكاة شكل و ترتيب و طريقة عمل الخلايا في الجهاز العصبي للإنسان .

يرى كلاً من Martin. & Jain أن الشبكات العصبية تعتبر أسلوباً مثالياً جديداً من أساليب التحليل العلمي والنمذجة، حيث لا يوجد تعريف دقيق وحيد له إلا أنه يمكن القول بأنها تعالج بطريقة تساعد على محاكاة وفهم طريقة معالجة النظم البيولوجية، وفى بعض الحالات يمكن أن تقلد بعض مظاهر الأنظمة البيولوجية من حيث السلوك أو التكيف أو التطوير، بالإضافة إلى المستوى العالي من الارتباط بين عمليات المعالجة وتوزيع العناصر على مجموعة من الخلايا.

كما أن الشبكات العصبية الاصطناعية ما هي إلا محاولة لعمل نموذج واحد يشكل فقط أساسيات عمل الخلايا، فهي تعالج المعلومات باستخدام آليات عديدة موزعة بطريقة بيولوجية على مجموعة من وحدات معالجة أو الخلايا.

فالشبكات العصبية الاصطناعية تتعلم من خلال الخبرات والحالات السابقة وعن طريق التعديل في سلوك الشبكة وتدريبها تستجيب مع البيئة التي تم التخطيط لها والتعرف على معلومات المدخلات المطلوبة.

١/٢/١٢/٢/١: البناء المعماري للشبكات العصبية الاصطناعية

توجد ست خطوات جوهرية فى بناء الشبكات العصبية الاصطناعية هى:-

أولاً: تعريف البيانات وتمثيلها على الشبكات العصبية الإصطناعية بحيث تكون هناك مجموعة بيانات المدخلات والنتيجة المرغوب فيها .

ثانياً: تصنيف البيانات إلى مجموعة التدريب (التحقق) حيث تستخدم الشبكات العصبية هذه البيانات أثناء عملية تعلمها ، فمجموعة التحقق تستخدم فى اختبار النموذج ومدى قدرته على التنبؤ ومتى يصل لذلك يتوقف عن التدريب .

ثالثاً : تركيب الشبكات العصبية عن طريق اختيار عدد من الطبقات الخفية ، وفى كل طبقة عدد من الخلايا المخفية .

رابعاً : المعلمات Parameters تعرف وتجمع فى مجموعات قبل عملية التدريب .

خامساً : عملية التدريب وتتضمن حساب المخرجات من المدخلات والأوزان ، وتستخدم طريقة الانتشار الخلفية Pack-Propagation فى عملية التعلم .

سادساً : عملية التقييم والتي تحدد هل الشبكات العصبية تعلمت وإنها تستطيع أن تحل مثل هذه المهام ، ويختبر أدائها وهل نحصل على نتيجة مقبولة ، فإذا حدث ذلك تصبح الشبكات العصبية قد دربت ومستعدة للاستخدام .

٢/٢/١٢/٢/١ : نماذج الشبكات العصبية الاصطناعية

ذكر Clarence أنه توجد العديد من النماذج اللانهائية من طرق تنظيم الشبكات العصبية الاصطناعية، على الرغم من إنه يوجد نموذجان فقط أكثر استخداما. ويستخدمان على مستوى كبير هما Aerodynamics و Architecture.

النموذج الاول Aerodynamics

يشير الى الخصائص الفردية لكل خلية عصبية، والتى تتكون من الآتى:

١ – مزيج من عناصر المدخلات

فطبقة المدخلات فى الشبكات العصبية تؤدى وظيفة بوابة المدخلات، ونقلها إلى الطبقة التالية، ومعالجة المدخلات تتطلب توزيع بيانات عددية على الشبكات العصبية.

٢ – ناتج المخرجات

تتشابه وظيفة طبقة المخرجات مع نفس وظيفة طبقة المدخلات إلا أنها هي التي تنقل المعلومات من الشبكة إلى العالم الخارجي ، فبعد عملية المعالجة لبيانات المخرجات تتطلب تحويلها إلى معلومات مفهومة وصالحة للاستعمال من على الشكل الخارجي للشبكة العصبية ويمكن قراءتها .

٣ – نوع الدالة التحويلية

إن وظيفة الدالة التحويلية عبارة عن تحديد قيمة المخرجات من خلال دالة تجميع أوزان المدخلات فى الخلية.

٤ – وزن المخطط (تهيئة الوزن ووزن خوارزمية التعلم)

الأوزان الأولية على الشبكة العصبية غالبا ما تكون عشوائية أو باستخدام خوارزمية يتم تحديدها، ويتم تحديد خوارزمية التعلم التى يكون وزنها متغيراً وهى عادة تعتمد على حجم الخطأ على الشبكة والذي يعطى الناتج المرغوب ، فالهدف من خوارزمية التعلم هو تقليل الخطأ الى قيمة مقبولة . وخوارزمية التولد الخلفية Back-Propagation من أكثر الطرق انتشاراً واستخدماً فى الشبكة متعددة الطبقات.

النموذج الثاني Architecture

يشير إلى هندسة ومعمارية الشبكات والتي تتضمن الخصائص الأساسية التالية:

١ – أنواع الترابط بين الخلايا العصبية

يمكن القول بأن الشبكات العصبية تم توصيلها بالكامل ، إذا كان ناتج كل خلية متصلاً بالخلايا الأخرى في الطبقة التالية . وعندما تتصل بهذا الشكل تعطى إشارة فى اتجاه خلايا المخرجات التي في الطبقة التالية وتسمى هذه الطريقة بالتغذية الأمامية Feed forward Network.

أما التغذية العكسية Feedback Network فهي تسمح للمخرجات أن تعطى المدخلات فى الطبقة السابقة .

أما الشبكات التى تعمل فى حلقة مغلقة Recurrent Networks ترسل إشارات إلى جميع الخلايا الموجودة بالشبكة، وهناك أيضا التغذية الجانبية Feed lateral Connections والتي ترسل بعض المدخلات إلى الخلايا الأخرى التى في نفس الطبقة.

٢ – عدد الخلايا الخفية

عدد خلايا المدخلات والمخرجات يتم تحديدها على أساس التطبيق المتاح، أما الخلايا المخفية فيتطلب تحديدها استخدام دالة للحساب تعرف باسم Nonseparable ومع ذلك لا توجد قاعدة ثابتة لتحديد عدد خلايا الطبقات الخفية.

٣ – عدد الطبقات الخفية

ويذكر Miklos A. Vasarhelyi أن كلا من McCllagh و Nelder اقترح أن تكون عدد الطبقات الخفية ثلاث طبقات كحد أقصى ، وذلك فى حالة البيانات غير الكافية أو التى يوجد بها تشويش ، أما فى حالة البيانات التى تمثل سلسة واضحة ولا يوجد بها تشويش فى هذه الحالة نستعمل طبقة خفية واحدة.

١/ ٢/ ١٢/٤: التعلم Learning

يعتمد التعلم على تعديل الأوزان النسبية لعقد الاتصال ما بين عناصر المعالجة (الخلايا) التي تكون بمجموعها الشبكات العصبية لخلق التجانس الأفضل بين المدخلات والمخرجات، ويتم ذلك على مرحلتين :-

المرحلة الأولى :

حيث تبدأ المرحلة الأولى بتدريب الشبكة العصبية باختيار عشوائي للقيم الابتدائية للأوزان النسبية بين عقد الاتصال.

المرحلة الثانية :

تقوم الشبكة بإجراء عدة عمليات حسابية وذلك من خلال تطبيق خوارزمية التعلم. فالتعلم هو عملية تعديل الأوزان على الشبكة العصبية نتيجة للإدخال الخارجي.

ويوجد ثلاث أنواع للتعلم :-

الأول : التعلم الإشرافي Supervised Learning

الثاني : التعلم غير الإشرافي Unsupervised Learning

الثالث : التعلم التعزيزى Reinforcement Learning

٥/١٢/٢/١ : خوارزمية التعلم

تأخذ خوارزمية التعلم الأوزان $\{W_{ij}\}$ والانحرافات فى تقليل مجموع مربعات الخطأ $\{\theta_j\}$ ويتم ذلك من خلال المعادلة التالية :-

$$E = \frac{1}{2}\sum_{p} \| T^p - O^p \|^2$$

حيث O^p ناتج المخرجات X^p

T^p الناتج المستهدف

P رقم الخلية فى مجموعة التدريب

E الخطأ

٣/١ : بعض منهجيات بناء أنظمة الإنذار المبكر للازمات الاجتماعية والبيئية

لقد تركزت معظم الأدبيات التي تناولت منهجيات بناء أنظمة إنذار مبكر للتنبؤ بالأزمات قبل وقوعها، على الأزمات الاقتصادية كالأزمات المالية وأزمات الاقتصاد الكلي وأزمات ميزان المدفوعات وغيرها من الأزمات الاقتصادية الأخرى، بينما لم تحظ الأزمات الاجتماعية بقدر واف من الاهتمام. وقد يرجع ذلك بصفة أساسية إلى أن الأزمات الاقتصادية هي الأكثر تكرارا وخطورة وتعددا، فتعرض اقتصاد أي دولة لازمات عديدة ومتكررة قد يؤثر على كيان هذا الاقتصاد وقوته ومن ثم يؤثر ذلك بالضرورة على امن المجتمع بأكمله، كما أن العديد من الأزمات الاجتماعية هي نتيجة لازمات اقتصادية مثل الفقر والبطالة وضعف الموارد الاقتصادية.

من ناحية أخرى ترجع صعوبة إنشاء أنظمة إنذار مبكر للازمات الاجتماعية إلى عدم وجود بيانات كافية عن الأزمات الاجتماعية أو عدم دقة البيانات المتوفرة، حيث تعتبر البيانات والمعلومات هي الأساس الذي يبنى عليه أي نظام للإنذار المبكر بالأزمات، فالعديد من الأزمات الاجتماعية مثل أزمات التعليم كالتسرب من التعليم والعنف في المدارس وكذلك أزمات الجريمة والعنف في المجتمع وعمالة الأطفال والاتجار بالبشر والصراعات الطائفية والعرقية والعديد من الأزمات الاجتماعية الأخرى، يصعب بناء أنظمة إنذار مبكر لها لعدم توافر بيانات كافية عن هذه الأزمات أو العوامل التي تحيط بها خاصة تلك التي تتعلق بأسباب أخلاقية وقيمية، وكذلك لعدم وجود جهات متخصصة تقوم برصد هذه الظواهر وجمع معلومات عنها داخل المجتمع.

وعلى الرغم من هذه الصعوبات التي تواجه بناء أنظمة إنذار مبكر للازمات الاجتماعية، فان هذا لا يعني أن يقف المجتمع مكتوف الأيدي أمام هذه الأزمات التي تهدد امن المجتمع واستقراره، ولكن لابد من بذل الجهود والعمل على توفير بيانات كافية عن هذه الأزمات والعوامل التي تؤدي إلى حدوثها من اجل تلافي آثارها الضارة على المجتمع. وقد يحتاج ذلك إلى إجراء مسوح ميدانية سواء على مستوى الأسر أو الأفراد أو المؤسسات ولا يتم الاكتفاء فقط بتسجيل الخسائر الناتجة عن هذه الأزمات كما يحدث في العديد من الأزمات

الاجتماعية مثل العنف والجريمة والاتجار بالبشر وعمالة الأطفال، ولكن يجب الاهتمام بالعوامل المحيطة بهذه الظواهر والتي تؤثر فيها.

وحيث انه لا توجد منهجيات محددة لبناء أنظمة إنذار مبكر بالأزمات الاجتماعية كما هو الحال في الأزمات الاقتصادية، فقد يتم استخدام بعض المنهجيات العامة التي تستخدم في بناء أنظمة إنذار مبكر للازمات الاجتماعية وخاصة تلك التي تعتمد على جمع معلومات عن الأزمة والتي تتمثل في سلسلة زمنية للمتغير الذي يعبر عن الأزمة محل البحث وما يحيط بها من عوامل يمكن أن تؤثر فيها وتؤدي إلى حدوثها، ثم يتم بناء مؤشرات مركبة من هذه البيانات والمعلومات، ثم يتم حساب عتبات تحكمية لكل مؤشر من هذه المؤشرات بحيث إذا تعدت قيمة المؤشر المركب قيمة هذه العتبة فان ذلك ينذر بحدوث أزمة وشيكة في المستقبل. كذلك يمكن استخدام نماذج الانحدار الخطي البسيط أو المتعدد أو استخدام نماذج البروبيت أو اللوجيستيك لبناء نماذج رياضية للتنبؤ بالأزمات كما هو الحال في الأزمات الاقتصادية.

فعلى سبيل المثال[1]، تم بناء نظام للإنذار المبكر للتنبؤ بأزمة التسرب من التعليم في مدارس التعليم الأساسي في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث لوحظ أن هناك معدلات عالية من للتسرب من التعليم في مراحل التعليم الأساسي وخاصة المراحل النهائية منها. تم الاعتماد على بعض المؤشرات الخاصة بالطلاب في السنة الأولى من التعليم الأساسي حيث اشتملت هذه المؤشرات على نوعين أساسين من المؤشرات: مؤشرات قياس أداء الطلاب خلال السنة الأولى من التعليم الأساسي مثل عدد حالات رسوب الطالب في المواد وكذلك عدد مرات حصول الطالب على درجات ضعيفة في المواد الأساسية، بالإضافة إلى مؤشرات خاصة بمدى الالتزام الطلاب بالحضور خلال هذه السنة. وتم حاسب عتبات تحكمية لهذه المؤشرات فعلى سبيل المثال تم حساب عتبة لمعدل التغيب وعدم الحضور تتمثل في ١٠% من الساعات المحددة للدراسة خلال هذه السنة.

كذلك تم بناء نظام للإنذار المبكر للتنبؤ بأزمات سوء سلوك رجال الشرطة في الولايات المتحدة الأمريكية[2]، حيث تم ملاحظة وجود عدد كبير من الشكاوى الخاصة بالمواطنين تجاه سوء سلوك رجال الشرطة في التعامل مع المواطنين، وتم الاعتماد على بعض المؤشرات مثل عدد الشكاوى الصادر من المواطنين وكذلك استخدام العنف والإفراط في استخدام الأسلحة النارية وكذلك استخدام العنف داخل السجون، وتم بناء مؤشرات لتحديد السلوك المخالف لرجال الشرطة ومن ثم تم عمل تدخلات عن طريق التهديد بالعقاب وكذلك تم عمل برنامج تدريبى لضباط الشرطة من أجل ضبط وتغير سلوكهم تجاه المواطنين.

كما أن الكوارث الطبيعية تحظى باهتمام كبير من قبل الدول والمؤسسات من اجل بناء أنظمة إنذار مبكر للتنبؤ بها قبل حدوثها، وان كانت هذه الأزمات والكوارث الطبيعية يصعب تلافي حدوثها ولكن على الأقل فإن إصدار إشارات تحذير بحدوثها يمكن التأهب والاستعداد لها لتقليل والحد من آثارها وخاصة الخسائر البشرية. وتعتبر أشهر الكوارث الطبيعية التي حدث خلال الفترة الماضية وهي كارثة تسونامى التي ضربت دول جنوب شرق آسيا والتي أودت بحياة الآلاف من البشر بخلاف الخسائر المادية المهولة، تم الاهتمام ببناء أنظمة إنذار مبكر بحدوث الزلازل ومدى قوتها وقياس حركات الأمواج، حيث تم وضع أجهزة قياس تحت الماء لرصد حركة

---

[1] -National High school Center, " Developing Early Warning System to Identify Potential high School Dropout " , USA, ٢٠٠٨.

[2] -U.S. Department of Justice, Office of Justice Programs, National Institute of Justice, " Early Warning Systems: Responding to the Problem Police Officer " , USA, ٢٠٠١.

الأمواج ونقلها إلى سفن على سطح الماء ومن ثم إلى أقمار صناعية في المحيط الهندي، كما تم عمل برامج توعية للناس على كيفية الاستجابة لهذه التحذيرات[1].

أهم النتائج والتوصيات

لم تكن الأسواق المالية فى الماضى تقوم برصد أسباب نشوء الأزمات، إلا انه نتيجة لحدوث أزمة المكسيك عام ١٩٩٤ وأزمة تايلاند عام ١٩٩٧. فقد بدأ الباحثون في دراسة العوامل التى تسهم في وقوع الأزمات المالية ، وذلك في محاولة لوضع نظم الإنذار المبكر يكون من شأنها إصدار إشارات عندما تظهر بوادر اضطرابات مصرفية أو فى أسواق العملة ، وذلك من خلال معالجة المعلومات بطريقة منهجية للتنبؤ بأزمات العملة أو ميزان المدفوعات ، وذلك بالاستناد إلى البيانات التاريخية لعدد كبير من البلدان[2].

وعلى الرغم من أن النماذج الاقتصادية التى استخدمت في التنبؤ بالأزمات لا تخلو من عيوب ، وانه يتعين بذل مزيد من الجهود لفهم أسبابها بشكل أفضل ، وتحقيق نجاح أكثر فى التنبؤ بوقوعها ، إلا انها تعتبر أدوات مفيدة فى رصد الإشارات المبكرة التى تدل على وجود أزمة ما. فنظم الإنذار المبكر تشتمل على معلومات أساسية مفيدة ويمكن أن تنتج تقديرات لاحتمال نشوء الأزمة وترتيب مختلف البلدان من حيث حساسيتها لها.

ومن واقع الدراسات التطبيقية ، يمكن استخلاص عدد من النتائج ، حيث يجب أن يتضمن نظام الإنذار الفعال أنواع عديدة من المؤشرات؛ ذلك أن الأزمات المالية عادة ما تقع نتيجة مشكلات اقتصادية، وسياسية فى بعض الأحيان. فعند تحليل حالات "أزمات العملة" ، تبين ان وجود إختلالات محلية وخارجية ، يمتد أثرها إلى الجانب العينى للاقتصاد والقطاع المالى المحلى ، تعد من الدلائل الهامة لحدوث " أزمات العملة " ، ممثلة فى مؤشرات : الاحتياطيات الدولية ، ونمو حجم الائتمان الممنوح للقطاع العام ، و سعر الصرف الحقيقى ، والتضخم المحلى ، و نمو حجم الائتمان[3].

وتشير إحدى الدراسات التى تناولت قضية أخطاء التنبؤ ، انه بدون هذه التوقعات فان صانعي السياسات سوف يعملون بدون مرشد أو رادار. ولكن المطلوب هنا هو أن أولئك الذين يعتمدون على هذه التوقعات يجب أن يعيروا اهتمام اكبر ويعطوا نظرة أكثر عمقا لما وراء التوقعات والأخطار المرتبطة بها بدلا من التركيز فقط على التوقعات ذاتها. لقد أصبح من الشائع الآن إظهار درجة عدم التأكد أو احتمالية تحقق هذه التوقعات لتوضيح مدى دقتها ومدى الاعتماد عليها، كما انه من المفيد أن تكون الأخطار السلبية لتوقعات النمو الاقتصادي واضحة لأنها تعمل بمثابة الة تنبيه لتوجيه السياسات والخطط المطلوبة للوقاية منها.[4]

---

[1] - Christa, G.V. and Victor, H.M. " Emergent Tsunami Warning System for Puerto Rico and the Virgin Islands " , Caribbean Tsunami workshop, National Science Foundation, ٢٠٠٤.

[2]) اندرو بيرج ، كاثرين باتيللو ، " تحدى التنبؤ بالأزمات الاقتصادية " ، قضايا اقتصادية رقم ٢٢ ، صندوق النقد الدولى ، يوليو ٢٠٠٠.

[3] - Graciela Kaminsky, Saul Lizondo, Carmen M. Reinhart (١٩٩٧), Leading Indicators of Currency Crises, IMF Working Paper, Working paper no. WP/٩٧/٧٩, July.

[4] - Loungani, P. and Rodriguez, J., " Economic Forecasts: Hard to Rely On? " , Finance & Development ,September ٢٠٠٨.

فبعض أنظمة الإنذار المبكر قد تعطى إشارات عن وجود أزمة ، ومن ثم فهى ان كانت تصلح في تحديد الدولة التي تكون أكثر عرضة لأزمة العملة ، إلا انها قد لا تكون صالحة بدرجة ممتازة للقيام بالتنبؤ بوقت حدوث الأزمة .

ان بناء نظام "مبسط" للإنذار المبكر، مبنى على أسس علمية يساعد صانع القرار على التنبـــؤ بالأزمـات، واتخاذ "الإجراءات التصحيحية" فى مرحلة "ما قبل الأزمة" Pre-crisis Situation. ولوضـع نظـام نـاجح للإنذار المبكر ينبغي ان تكون أهم المؤشرات الدالة على اقتراب وقوع الأزمة متشابهة بدرجة معقولـة عبـر مختلف الفترات والبلدان ، ان نجاح نظام "الإنذار المبكر" فى تشخيص عناصر الأزمة فـى كافـة القطاعـات العينية والمالية ، سوف يساعد فى إدارة حوار لدى "جهات صنع القرار" حول أفضل بدائل الحلـول "وحزمـة السياسات" اللازمة لحصار الأزمة وعدم السماح لتداعياتها السلبية فى التحقق.

هذا وتؤكد الأدبيات على ان دور" العدوى" يعتبر من السمات المهمة للأزمات المالية والاقتـصادية ، والتـى تستحق مزيداً من الدراسة وهى تعنى انتشار الأزمات كالوباء متنقلة من بلد الى أخر ، غيـر انـه يـصعب تضمين العدوى في النماذج رغم دورها الذي لاشك فيه على الأقل في تحديد توقيت الأزمة. وأيضا مـن بـين القضايا الأخرى التى ينبغى دراستها بعمق أكبر العناصر المؤسسية مثل قوة الأطر التنظيمية وسلامة ممارسة الصلاحيات في قطاع الشركات ودرجة انفتاح الحساب الجارى والمتغيرات المسئولة عن التطورات السياسية .

وختاما ، فان نظم الإنذار المبكر ، هى مجرد أداة واحدة من بين كثير من أدوات تحليل المخاطر الخارجيـة ، ويجب أن يكون أى استخدام لنظم الإنذار المبكر في أطار تحليل أوسع نطاقاً يأخذ في الاعتبار كافـة العوامـل المعقدة ذات الأهمية التى لا بد من تجاهل بعضها فى أى نموذج احصائي مقارن بين البلدان. كمـا ان وجـود نظام للإنذار المبكر لايعنى الحيلولة دون وقوع أى نوع من أنواع الأزمات، فأى نظام للإنذار المبكـر مهمـا بلغت درجة نجاحه أو دقته لا يستطيع أن يرصد كل الأزمات أو يحدد بدقة توقيت حدوث الأزمة. وإنما تقاس درجة نجاحه بقدرته على إطلاق الإنذار قبل وقوع الأزمة بوقت كاف بما يسمح لمتخذ القرار بالتحرك واتخـاذ القرارات بما يحول دون وقوع الأزمة أو تقليل الآثار الناتجة عن وقوعها.

المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية

١. السيد عليوة، إدارة الأزمات والكوارث، مركز القرار للاستشعار، القاهرة، ١٩٩٧.

٢. اندرو بيرج ، كاثرين باتيللو ، " تحدى التنبؤ بالأزمات الاقتصادية " ، قضايا اقتصادية رقم ٢٢ ، صندوق النقد الدولى ، يوليو ٢٠٠٠.

٣. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، " مؤشر أداء الإقتصاد المالى : المنهجية والتطبيق" ، يوليو ٢٠٠٢ .

٤. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، " نظام إنذار مبكر ضد أزمات القمح فى مصر "، يوليو ٢٠٠٤.

٥. محرم الحداد وآخرون, تطوير أساليب وقواعد المعلومات في إدارة الأزمات المهددة لاطراد التنمية (المرحلة الأولى), سلسلة قضايا التخطيط والتنمية, معهد التخطيط القومي, ١٩٩٦.

٦. محسن احمد الخضيري, إدارة الأزمات: منهج اقتصادي اداري لحل الأزمات على مستوى الاقتصاد القومي والوحدة الاقتصادية.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

١. Abiad, Abdul, ٢٠٠٣, "Early Warning Systems: A Survey and a Regime-Switching Approach," Working Paper ٠٣/٣٢ (Washington: International Monetary Fund).

٢. Berg, Andrew, and Catherine Pattillo, ١٩٩٩a, "Are Currency Crises Predictable? A Test," IMF Staff Papers, Vol. ٤٦, No. ٢ (June), pp. ١٠٧–٣٨.

٣. Berg, Andrew, Eduardo Borensztein, Gian Maria Milesi-Ferretti, and Catherine Pattillo, ١٩٩٩, "Anticipating Balance of Payments Crises—The Role of Early Warning Systems," IMF Occasional Paper No. ١٨٦ (Washington: International Monetary Fund).

٤. Briguglio Lino, "Economic Vulnerability and resilience: Concepts and measurements" , International Workshop on vulnerability and resilience of small countries, Malta, ١–٣ March ٢٠٠٤.

٥. Briguglio, L. (١٩٩٣). 'The Economic Vulnerabilities of Small Island Developing States', study commissioned by CARICOM for the Regional Technical Meeting of the Global Conference on the Sustainable Development of Small Island Developing States, Port of Spain, Trinidad and Tobago, July ١٩٩٣.

٦. Charles Chopak, "Early Warning Primer: An Overview of Monitoring and Reporting" , USAID FEWS Project, June ٢٠٠٠.

٧. Conference Board, (١٩٩٨) Calculating the Composite Indexes,

٨. Dahel Riad, on the predictability of currency Crisis: The use of indicators in the case of Arab countries, June ٢٠٠٠.

٩. Hali J. Edison, (٢٠٠٠), "Do Indicators of Financial Crises Work? An Evaluation of an Early Warning System", Board of Governors of the Federal Reserve System, International finance Discussion Papers, no. ٦٧٥, July.

١٠. IMF., " Global Financial Stability Report " , Chapter IV : Early Warning System Models: The Next Steps Forward , March ٢٠٠٢

١١. Kaminsky, Graciela and Saul Lizondo, Carmen M. Reinhart (١٩٩٧), Leading Indicators of Currency Crises, IMF Working Paper, Working paper no. WP/٩٧/٧٩, July.

١٢. Kaminsky, Graciela L., ١٩٩٩, "Currency and Banking Crises: The Early Warnings of Distress," Working Paper ٩٩/١٧٨ (Washington: International Monetary Fund).

١٣. Kaminsky, Gracilia (١٩٩٦) , Carmen M.Rienhart ,"The Twin crises: The causes of banking and BOP problems",IMF, March, http://www.imf.org/external/ pubs/ft/wp.

١٤. Kevin C. Desouza, op, "Modeling the Human Brain: Artificial Neural networks", ٢٠٠٦.

١٥. Loungani, P. and Rodriguez, J., " Economic Forecasts: Hard to Rely On?" finance and development World Economics, Vol. ٩, No. ٢.

١٦. Martin Anthony & Peter Bartlett, "Neural Networks Learning. Theoretical Foundations", London and Caberra, March ٢٠٠٠.

١٧. Martin N.M. & Jain L. C., "Fusion of Neural Networks, Fuzzy Sets, and Genetic Algorithms", CRC Press : Boca Raton, London, New York, Washington, ٢٠٠١ .

١٨. Michael H. Glantz , " Early Warning Systems: Do's and Don'ts ", Report of Workshop, Shangahai, China, October ٢٠٠٣.

١٩. Saches,Jeffry, Aoran Tornell , Andres Velasco , Financial crises in emerging markets , Brooking papers on economic activity , ١٩٩٦.

٢٠. Santiago Herrera, Conrado Garcia, (١٩٩٩), "A User's Guide to an Early Warning System of Macroeconomic Vulnerability for LAC Countries", November.

٢١. The Conference Board (٢٠٠١), " Full Data files and Sections for Monthly Data" .

الموقع الالكتروني على الانترنت

http://www.tcb-indicators.org/lei/ci_ method.htm.

http://www.federalreserve.gov/pubs/ifdp/٢٠٠٠/٦٧٥/ifdp٦٧٥.pdf

http://econwpa.wustl.edu:٨٠٨٩/ eps/mac/papers/٠٠٠٤/٠٠٠٤٠١١.pdf

http://www.tcb-indicators.org/GeneralInfo/serieslist.cfm.

ملاحـــق الفصل الأول

ملحق (١) منهجية مؤسسة Conference Board
لتصميم المؤشرات الاقتصادية المركبة

وفقاً لمؤسسة Conference Board، هناك خمس خطوات رئيسية لقياس المؤشرات المركبة ، على النحو التالى. هذا ويشير الرمز (t) إلى الشهر الحالى ، و(t-١) الى الشهر السابق عليه على التوالى[١].

(١) حساب التغيرات الشهرية لكل متغير من مكونات المؤشر. إذا كان المتغير X فى صيغة "نسبة مئوية" أو معدل فائدة، فإن التغيرات يتم قياسها على أنها:

$$x_t = [\, X_t - X_{t-1} \,] \qquad (1)$$

إذا لم يكن المتغير فى صورة "نسبة مئوية"، تكون الصيغة المستخدمة للتحويل إلى نسبة مئوية، على النحو التالى:

$$x_t = 200 * (X_t - X_{t-1}) / (X_t + X_{t-1}) \qquad (2)$$

تستخدم هذه الصيغة للتعامل مع التغيرات "الموجبة" و"السالبة" بطريقة منتظمة. فعندما يكون هناك زيادة بمقدار ١% ويتبعها انخفاض مقداره ١%، يعود مستوى X إلى قيمته الأصلية. ويلاحظ أن ذلك لا يتحقق إذا استخدمنا الصيغة: $100 * (X_t - X_{t-1}) / X_{t-1}$ ، حيث أن نفس مقدار "الارتفاع" و"الانخفاض" قد يؤدى إلى أن تصبح قيمة X منخفضة قليلاً.

(٢) حساب الانحراف المعيارى (v_x) للتغيرات فى كل متغير باستخدام بيانات سلسلة لقيم المتغير خلال فترة زمنية محددة. ثم يتم حساب مقلوبها للدلالة على "درجة التقلب":

$$w_x = 1 / v_x \qquad (3)$$

ثم يتم حساب مجموع مؤشرات "التقلب":

$$k = \sum_x w_x \qquad (4)$$

ثم يتم حساب المتغيرات الداخلة فى المؤشر باستخدام معاملات التوحيد القياسى:

$$r_x = 1 / (k * v_x) \qquad (5)$$

وأخيراً يتم حساب التغير المُصحح فى كل متغير على أنه "التغير الشهرى" (x_t) فى المتغير مضروباً فى "معامل التوحيد القياسى" للمتغير:

$$m_t = r_x * x_t \qquad (6)$$

(٣) حساب مجموع التغيرات الشهرية "المصححة" (Adjusted)، ثم يتم القيام بخطوة تصحيحية أخرى ليتعادل "التقلب" فى المؤشرات المركبة. حيث يكون "التغير النسبى الشهرى" فى المؤشر يساوى مجموع التغيرات "المصححة" فى كل مكون من مكوناته:

$$i_t = \sum_m m_t \qquad (7)$$

(٤) حساب مستوى المؤشر باستخدام صيغة التغير النسبى. تمثل قيمة الشهر الأول:

$$I_1 = (200 + i_1) / (200 - i_1) \qquad (8)$$

وتمثل قيمة الشهر الثانى:

$$I_2 = I_1 * (200 + i_2) / (200 - i_2)$$

---

[١] - Conference Board, (١٩٩٨) , " Calculating the Composite Index " , http://www.tcb-indicators.org/lei/ci_ method.htm.

(٥) حساب قيمة المؤشر لفترة الأساس ، مثلا : ٢٠٠٠ = ١٠٠.

ملحق (٢) منهجية البنك الدولي للمؤشر الاشارى

(١) حساب التغيرات الشهرية لكل متغير من مكونات المؤشر. إذا كان المتغير X في صيغة "نسبة مئوية" أو معدل فائدة، و الرموز (t) و(t-١) تشير إلى الشهر الحالي والشهر السابق عليه على التوالي، و X هو المتغير. فإن التغيرات يتم قياسها على أنها:

$$x_t = [\, X_t - X_{t-1} \,] \qquad (١)$$

إذا لم يكن المتغير في صورة "نسبة مئوية"، تكون الصيغة المستخدمة للتحويل إلى نسبة مئوية، على النحو التالي:

$$x_t = ٢٠٠ * (X_t - X_{t-1}) / (X_t + X_{t-1}) \qquad (٢)$$

(٢) إيجاد الوسط الحسابي للتغيرات لكل متغير.

$$U_t = (\sum_t x_t)/t$$

(٣) حساب الانحراف المعياري (v_x) للتغيرات في كل متغير باستخدام بيانات سلسلة لقيم المتغير خلال فترة زمنية محددة. طرح التغيرات الخاصة بكل متغير من الوسط الحسابي لهذا المتغير.

(٤) طرح الوسط الحسابي للمتغير من قيمة التغير الخاص بكل متغير:

$$r_x = [\, x_t - U_t \,] \qquad (٣)$$

(٥) قسمة ناتج الطرح (الخطوة رقم ٤) على الانحراف المعياري (الخطوة رقم ٣) للوصول إلى التغير القياسي لكل متغير.

$$m_t = r_x / v_x \qquad (٤)$$

(٦) تجميع التغيرات القياسية لكل المتغيرات خلال الفترة للوصول إلى المؤشر الإشاري.

$$i_t = \sum_m m_t$$

ملحق رقم (٣) ملخص لأنظمة الإنذار المبكر

البيان	(١) DCSD	(٢) KLR	(٣) GS – WATCH	(٤) EMPRI	DB ALARM CLOCK (٥)
تعريف الأزمة	فى حالة تجاوز المتوسط المرجح لكل من التغيرات الشهرية لسعر الصرف والاحتياطيات ٣ انحرافات معيارية زيادة عن قيمة المتوسط.	نفس الطريقة السابقة	تجاوز المتوسط المرجح لكل من التغيرات الربع سنوية لسعر الصرف والاحتياطيات لعتبة محددة للدولة	تدهور فى قيمة العملة اكبر من ٥%	تدهور فى قيمة العملة اكبر من ١٠% ، وزيادة سعر الصرف باكبر من ٢٥%
الأفق الزمنى	٢٤ شهر	٢٤ شهر	٣ اشهر	شهر	شهر
الطريقة الإحصائية	انحدار بروبيت	متوسط مرجح للمؤشرات ، والتى تأخذ القيمة (صفرأو ١) اعتمادا على عتبة محددة مختارة استنادا إلى تقليل نسبة الضوضاء إلى الإشارة Noise / signal ratio	انحدار لوجيت	انحدار لوجيت	انحدار لوجيت
المتغيرات المستخدمة	المغالاة فى سعر الصرف – الحساب الجارى – الاحتياطيات المفقودة – نمو	المغالاة فى سعر الصرف – الحساب الجارى – الاحتياطيات المفقودة – نمو	المغالاة فى سعر الصرف – نمو الصادرات – نسبة الاحتياطيات إلى عرض النقود	المغالاة فى سعر الصرف – نسبة الدين إلى الصادرات – نمو الائتمان الموجه إلى	المغالاة فى سعر الصرف – الإنتاج الصناعى – نمو الائتمان المحلى – سوق

ملحق رقم (٣) ملخص لأنظمة الإنذار المبكر

البيان	(١) DCSD	(٢) KLR	(٣) GS – WATCH	(٤) EMPRI	DB ALARM CLOCK (٥)
	الصادرات – نسبة الدين قصير الاجل إلى الاحتياطيات	الصادرات – نسبة الاحتياطيات إلى عرض النقود M٢ – نمو الائتمان المحلى	M٢ – متطلبات التمويل – سوق رأس المال – الأحداث السياسية – السيولة العالمية – العدوى	القطاع الخاص – نسبة الاحتياطيات إلى الواردات – أسعار البترول – أسعار الأصول – معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى – العدوى الإقليمية	رأس المال – عدون انخفاض العملة – أسعار الفائدة

١- Berg and others (١٩٩٩). DCSD stands for Developing Country Studies Division, the Division of the Fund in which the model was originally formulated.

٢- KLR: Kaminsky, Lizondo, and Reinhart (١٩٩٨).

٣- Goldman Sachs – Ades, Masih, and Tenengauzer (١٩٩٨).

٤- Credit Suisse First Boston—Roy and Tudela (٢٠٠٠).

٥- Deutsche Bank – Garber, Lumsdaine, and van der Leij (٢٠٠٠).

ملخص الفصل

يشهد العالم فى الوقت الراهن أزمة تمويلية واقتصادية طاحنة ، الأمر الذى يؤكد على الأهمية القصوى لبناء أنظمة للإنذار المبكر للازمات الاقتصادية والاجتماعية بأنواعها المختلفة.

وقد استعرض الفصل الحالى ، الإطار المفاهيمى والمنهجى لبناء هذه الأنظمة ، مع التركيز على الأزمات الاقتصادية والمالية ، حيث تم تناول التعريفات المختلفة لهذه الأنظمة ، وأهميتها بالنسبة لمتخذى القرار وصانعى السياسات ، وكذا خصائصها.ثم تم عرض عدد من المنهجيات الشائعة لبناء هذه الأنظمة ، وخاصة منهجية الإشارات ، ومنهجية النماذج القياسية.

وعلى الرغم من ان هذه المنهجيات لاتزال فى بدايتها ، وغير مكتملة النضج ، إلا أن زيادة الطلب على استخدامها ، سوف يؤدى إلى استقرارها ورسوخها فى المستقبل.

ومصر مثل باقى الدول النامية ، إذ تعانى من أزمات ومشكلات تنموية متعددة ، فان حسن إدارة هذه الأزمات بشكل علمى ومنهجى رشيد ، يتطلب بناء العديد من أنظمة الإنذار المبكر داخل الوزارات والهيئات الحكومية كل فى مجاله وفيما يخصه.

الفصل الثانى

نظم الإنذار المبكر والاستعداد والوقاية لأزمات الجهاز المصرفى المحتملة الحدوث

مقدمة

تلعب البنوك دوراً هاماً في النظام الاقتصادى وذلك باعتبارها وسيط مالى هام يقوم بتجميع المدخرات واستثمارها في القنوات التى تحقق من خلالها الربحية وبالتالي فهى تساهم في تحقيق خطط التنمية وبلوغ معدلات النمو المرجوة من خلال تمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية، وتتمثل أعمالها فيما يلي:

- ❖ القيام بتلقى ودائع العملاء وإعادة ضخ تلك الأمو ال المتجمعة لديها في السوق من خلال منح القروض والسلفيات لطالبي الاقتراض فتساهم في تمويل الإنفاق الاستثماري . وكذا تقوم بالاستثمار مباشرة في المشروعات من خلال الإسهام في رؤوس أموا لها والاكتتاب في السندات التي تصدرها.
- ❖ توفر للعملاء التسهيلات الائتمانية لتمويل العجز المؤقت في راس المال العامل للمشروعات.
- ❖ توظيف الأموال الفائضة لديها في أذون الخزانة التي تصدرها وزارة المالية لفترات محددة، ومن ثم فهي تعمل على تغطية العجز المؤقت في موارد الدولة.
- ❖ إمساك الحسابات الجارية للعملاء لتسهيل معاملاتهم المالية في السوق وذلك من خلال فروعها بكافة أنحاء الجمهورية.
- ❖ تقديم الاستشارات المالية اللازمة للعملاء وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والترويج للمشروعات والقيام بأعمال أمناء الاستثمار وبيع العقارات والإسهام في مشروعات التأجير التمويلي.
- ❖ هذا بجانب قيامها بباقي الخدمات المصرفية مثل فتح الاعتمادات المستندية وإصدار خطابات الضمان وتحصيل الشيكات وخصم الكمبيالات إلى غير ذلك من الخدمات المصرفية المتنوعة مثل تحصيل فواتير الكهرباء والتليفون والخدمات الأخرى.

مما سبق يتضح لنا أن سلامة القطاع المصرفى تنعكس بشكل إيجابي على الأداء الاقتصادى للدولة ككل، ولقد واجهت العديد من الدول فى العقود الأخيرة من القرن العشرين سلسلة من الأزمات الاقتصادية مثل الأزمة المصرفية التى ضربت جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية خلال الفترة ١٩٩٧- ١٩٩٩، وتعد الأزمة المالية العالمية الحالية التى يعانى منها الاقتصاد العالمى من سبتمبر ٢٠٠٨هى الأشد ضرراً فى حجمها وخطورتها ومدى اتساع تأثيرها وذلك لأن منشأها داخل أكبر اقتصاد فى العالم وهو الاقتصاد الأمريكى.

وبما أن الأسواق المالية والمصرفية مترابطة وبخاصة فى ظل العولمة والتحرر الاقتصادى فإن هذه الأزمات سرعان ما ينتقل تأثيرها من منطقة اقتصادية إلى أخرى بسرعة كبيرة، وحيث أن الاقتصاد المصرى ليس معزولاً عن الاقتصاد العالمى، لذلك فقد أصبح من الضرورى أن يتم إيجاد وتطوير مجموعة من وسائل الإنذار المبكر للكشف عن تلك الأزمات المصرفية قبل حدوثها ومحاولة الحد من آثارها السلبية قدر الإمكان إذا حدثت بالفعل، وهذا ما سيتم تناوله فى ذلك الفصل من الدراسة.

ولذلك يستهدف الفصل إلقاء الضوء علي هيكل الجهاز المصرفى المصرى، وحساب عدد من المؤشرات التى تكشف عن احتمالية تعرضه للأزمات ومحاولة تطوير مجموعة من مؤشرات الإنذار المبكر للكشف عن تلك الأزمات المصرفية قبل حدوثها، وذلك خلال الفترة (٢٠٠٣/٢٠٠٤ - ٢٠٠٧/٢٠٠٨).

تتمثل إشكالية الفصل في إن الاقتصاد المصرى يعتبر اقتصاداً متلقياً للازمات وخاصة في ظل تبنيه لمبادئ العولمة والحرية الاقتصادية وانفتاح الأسواق، ومن ثم فهناك مشكلة واضحة تواجه الاقتصاد المصرى إثر حدوث الأزمات سواء محلية أو عالمية تتلخص في تداعيات تلك الأزمات على القطاع المصرفى المصرى، ومن هنا تظهر الحاجة إلى محاولة الكشف عن احتمالية تعرضه للأزمات المصرفية.

ومن ثم يستند الفصل على فرضيات مفادها أن القطاع المصرفي يؤثر فى عملية التنمية الاقتصادية بسبب اعتماد جميع فروع النشاط الاقتصادى على الخدمات المالية خاصة خدمات الوساطة المالية، أيضا يتأثر القطاع المصرفى بطبيعة سياسات الاقتصاد الكلى سواء مالية أو نقدية أو انتاجية الأمر الذى يخلق علاقة تبادلية Trade off بين القطاع المصرفى ومتغيرات الاقتصاد الكلى ، وبالتالي تظهر أهمية نظم الإنذار المبكر في التنبؤ بالأزمات المصرفية وتحديد مدى قدرة وحدات الجهاز المصرفى المصرى على مواجهة تلك الأزمات في حالة حدوثها.

منهجية الدراسة:

وتقوم منهجية الفصل على تطبيق منهجية المؤشرات القائدة والتى من خلالها يتم التنبؤ بالأزمة من خلال "التعرف على المتغيرات التى تتغير قبل الأزمة بشكل واضح "، وتستند الدراسة الحالية على منهجية البنك الدولى للمؤشر الإشارى للتنبؤ بمؤشرات الإنذار المبكر للمخاطر التى يتوقع أن يعانى منها الجهاز المصرفى . ولذلك يعتمد الفصل على تقدير المؤشر الإشارى للمؤشرات القائدة سواء تتعلق بالجهاز المصرفى فحسب أو تخص مجموعة مؤشرات الجهاز المصرفى وبعض مؤشرات الاقتصاد الكلى ذات الصلة معا.

١/٢ الأزمات المصرفية

١/١/٢ المقصود بالأزمة المصرفية:

هناك شئ من الاختلاف فى تعريف الأزمات المصرفية إلا أنه يمكن تعريفها بأنها تعبير عن عدم قدرة البنك على الوفاء بإلتزاماته والتى يمكن أن نستعرض حالتها فى الآتى[١]:

أ) أن يعجز البنك عن تلبية التزاماته المستحقة الأداء على الرغم من أن التقييم الفعلى لأصوله تغطى جميع التزاماته بما فيها حقوق المساهمين. وفى هذه الحالة يكون البنك فى حالة نقص سيولة.

ب) أن تكون أصول البنك أقل من خصومه ولا تغطى حقوق المساهمين وجزء من حقوق الغير، وفى هذه الحالة يكون البنك فى إحدى حالتين:

الحالة الأولى- أن تكون لدى البنك سيولة متوفرة ويستطيع أن يفى بإلتزاماته فى أوقات الاستحقاق، ومن ثم تصبح الأزمة كامنة.

الحالة الثانية- أن تكون السيولة اللازمة للوفاء بإلتزاماته غير كافية وبالتالى يكون البنك فى وضع الإفلاس وهذه الأزمة قد تؤدى إلى إنهيار البنك.

وهناك إتفاق فى العديد من الدراسات السابقة [٢] على أنه يمكن اعتبار النمو الزائد فى حجم الائتمان والارتفاع الشديد فى أسعار الأصول علامات تشير إلى قرب حدوث أزمة قد تؤدى إلى تعثر القطاع المصرفى.

فنجد أنه خلال فترة الرواج الاقتصادى يعمل ارتفاع أسعار الأصول على تحفيز النشاط الاقتصادى وتزداد الحاجة إلى تمويل القطاع الخاص. ومن ناحية أخرى، فإن ذلك الإرتفاع يؤدى إلى ارتفاع قيمة الضمانات collaterals وبالتالى تنخفض تكلفة الإقراض.

---

[١]) محمد أحمد عبد العظيم (٢٠٠٦)، دور السياسات المصرفية فى إدارة الأزمات، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ص ٥٠-٥١.

[٢] Christian Weistroffer, Veronia Valle' (October ٢٠٠٨), "Monitoring banking sector risks: An applied approach", Deutche Bank Research, p ٨-٩.

وهكذا فإن الزيادة فى الإقراض سوف تتخطى الزيادة الحادثة فى أسعار الأصول، بالإضافة إلى ان البنوك سوف تتجه إلى تقدير مخاطر الائتمان بأقل من قيمتها وذلك فى ظل ارتفاع الأسعار والانتعاش الاقتصادى، وفى ظل المنافسة الشديدة تظهر مخاطر الائتمان وتحصل المزيد من المشروعات المخاطرة **risky projects** على تمويل، وبالتالى فإنه عندما تتراجع الأوضاع الاقتصادية يضطر المقترضون إلى بيع أصولهم وبالتالى تنخفض أسعار الأصول وتتناقص قيمة الضمانات مما يؤدى إلى ارتفاع تكلفة الائتمان وبالتالى عدم القدرة على السداد.

ولقد أشارت الدراسات السابقة أيضاً إلى أن ارتفاع سعرالصرف الحقيقى الفعال المصحوب بتراجع وتدهور تنافسية التجارة الخارجية وما يصاحبه من ظاهرة هروب رؤوس الأموال من الممكن أن تساهم إلى حد كبير فى إحداث الأزمة المصرفية وخاصة فى الدول الناشئة.

٢/١/٢أهم المخاطر التى تتعرض لها البنوك

١- مخاطر الائتمان : وترتبط بمخاطر محفظة القروض والسلفيات مع الركود والكساد وإنهيار أسواق المال وكذلك بمخاطر المعاملات خارج وضعية المركز المالى للبنوك تحت مسمى الالتزامات العرضية .

٢- مخاطر السيولة : حيث يمثل التوسع فى القروض (الأكثر من سنة) وقبول آجال طويلة للأوراق التجارية وإبرام جدولة أو تسويات لفترات غير ملائمة لهيكل مصادر الأموال بالبنك عوامل مؤثرة على السيولة .

٣- مخاطر سعر الفائدة : وتشير الى التغير الأساسى فى صافى دخل فائدة البنك والقيمة السوقية لحقوق الملكية بالمقارنة بالتغيرات فى معدلات الفائدة السوقية للعملات المحلية والاجنبية ، وتعد مراقبة مخاطر معدلات الفائدة من الأمور الهامة بتقييم كفاءة الادارة للأصول والخصوم .

٤- مخاطر تقلب أسعار العملات : حيث يرتبط بانشاء مديونيات بالعملة الاجنبية مع ضرورة التحقق من دورية هذه المصادر وملائمة استحقاقاتها مع آجال الديون بنفس العملة .

٥- مخاطر التشغيل : تشير الى احتمالات التغير فى مصاريف التشغيل ومما يتسبب فى انخفاض صافى الدخل وقيمة المنشأة ويعتمد أداء التشغيل على التكنولوجيا المستخدمة فى البنك .

٦- مخاطر رأس المال أو سداد الالتزامات : تشير الى احتمال عدم قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات حينما تصبح حقوق المساهمين سالبة وتحدد بالفرق بين القيمة السوقية لاصولها والقيمة السوقية لخصومها . وهكذا فإن مخاطر رأس المال تشير الى الانخفاض الكبير فى صافى قيمة الأصول ، ويلاحظ أن البنك الذى يملك حقوق مساهمين تساوى ١٠% من الأصول يستطيع الصمود أمام انخفاض كبير فى قيمة الاصول أكثر من البنك الذى يمتلك ٦% فقط من الأصول لحقوق مساهمين .

٧- المخاطر الاستراتيجية : وتشتمل على مخاطر التسعير والمرتبطة بفترة التسهيل ، مخاطر التنفيذ والمعلومات وكذلك المخاطر المرتبطة بطبيعة العملية ، مخاطر التطور ومخاطر الاخطار والتبليغ ، مخاطر عدم انتظام الفحص الدورى للائتمان ، مخاطر تطور حجم التسهيلات ، مخاطر تبادل المعلومات ، مخاطر معالجة الأصول ، فوائد الديون غير المنتظمة ، مخاطر الربحية ، مخاطر عدم القدرة على السداد ، مخاطر الادارة ، مخاطر السوق ، المخاطر المالية ، مخاطر تآكل الضمانات ، ومخاطر التركيز : حيث يجب أن يلتفت البنك الى الآتى :

أ - توزيع المحفظة الائتمانية بشكل جيد من حيث (عدد العملاء) .

ب-النشاط : لا يجب أن يتجاوز الاقراض لنشاط فرعى معين ١٠% من اجمالى المحفظة .

ج-الضمانات : لا يجب التركيز فى نوع معين من الضمانات والحد الاسترشادى ١٠%.
د- الاستحقاقات : تمثل استحقاقات التسهيلات بأنواعها خطورة محتملة على مركز السيولة سواء بالجنيه المصرى أو العملات الأجنبية (الاعتمادات المستندية وخطابات الضمانات المالية وكافة أنواع الالتزامات الخارجية) .

٣/١/٢ العوامل والأسباب التى تؤدى إلى حدوث أزمات مصرفية:

ركزت معظم الدراسات التجريبية التى تناولت الأزمات المصرفية المختلفة على إن أسباب حدوث الأزمات المصرفية يعود إلى مجموعتين من العوامل هما [١]:-

أولاً : العوامل الاقتصادية الكلية

يمكن رصد مجموعة من المسببات التى تؤدي إلى الأزمات المصرفية من خلال منظور العوامل الاقتصادية الكلية ومن هذه المسببات:-

١- الاختلالات الاقتصادية الكلية: وهى الاختلالات الناجمة عن التقلبات المتتابعة فى معدلات النمو والتضخم والتى ينتج عنها مخاطر ائتمانية فهى تعتبر من أهم العناصر الحاسمة فى مقدرة القطاع المصرفى على القيام بدور الوساطة المالية وخصوصاً منح الائتمان وتوفير السيولة وذلك على الجانب المحلى، ويمكن اعتبار التقلبات فى شروط التبادل التجارى والتقلبات فى أسعار الفائدة العالمية وأسعار الصرف الحقيقية من أهم المصادر الخارجية التى قد تكون سبباً مباشراً أو غير مباشر فى حدوث العديد من الأزمات المصرفية.
٢- التدفقات الرأسمالية والسياسات النقدية المتبعة: تعتبر التدفقات الرأسمالية متغيرًا إقتصاديًا كليًا يلعب دورًا فى المراحل المبكرة لحدوث الأزمة، حيث تزيد هذه التدفقات من حجم الودائع المصرفية وتغري المصارف على زيادة الائتمان بغض النظر عن جودة هذا الائتمان، كما تجدر الإشارة إلى أن زيادة حجم التدفقات النقدية سترفع بدورها من نسبة التضخم فى أسعار الأصول الرأسمالية ومن أهم المؤشرات على قرب حدوث أزمة مالية.
٣- سياسات الإقراض وانهيار أسعار الأصول : التزايد الكبير فى عمليات إقراض البنوك وإنهيار أسعار الأصول المالية كانت تسبق عادة الأزمات المصرفية ، وقد تتوسع بعض المصارف فى سياسات الإقراض فى مرحلة الازدهار الاقتصادي نتيجة لأسباب عديدة منها:-
   أ. الرغبة فى الحصول على حصة اكبر من السوق بسبب دوافع المنافسة والأرباح.
   ب. التدخل الحكومي المتزايد فى تخصيص الائتمان والضوابط غير المحكمة على الإقراض، حيث تشير الوقائع المتعلقة بالأزمة الاقتصادية فى دول جنوب شرق أسيا إلى إن الحكومات تدخلت بدرجة اكبر من اللازم فى قرارات الائتمان المصرفي وفرضت على المصارف تمو١، بعض المشروعات بطريقة إجبارية على الرغم من عدم وجود جدوى اقتصادية لهذه المشروعات.
٤- نظم الصرف : حيث يمكن أن تؤثر نظم أسعار الصرف فى تعرض البنوك لأزمات مالية من خلال المضاربة بحيث تتأثر الأصول الحقيقية للبنوك نتيجة خفض قيمة العملة المحلية .

---

[١] *cbl.gov.ly/pdf/٠٤obK١uIE٤١EL٥E٧E٤e.pdf*

٥- الإصلاحات الاقتصادية والتحرر المالى: إن الإصلاحات الاقتصادية غير المناسبة والمبالغ فيها أحياناً تشكل ضغوطًا غير اعتيادية على النظام المصرفي وتكون سببًا للأزمة، كما يعتبر التحرر المالى المتسارع غير الحذر بعد فترة كبيرة من الإغلاق والتقييد من العوامل التى قد تؤدى إلى حدوث الأزمات، فبدون الإعداد والتهيئة الرقابية اللازمة قبل التحرر المالى فإن المصارف قد لا تتوفر لها الموارد أو الخبرات اللازمة للتعامل مع النشاطات والمخاطر الجديدة الناتجة عن التحرر المالى.

٦- ضعف النظام المحاسبى والرقابى والتنظيمى: فى معظم الأحوال تتم معالجة الجوانب الفنية المسببة للأزمة وتجاهل الجانب الهيكلى والتنظيمى، وبالتالى تصبح المحافظة على مقدار التحسن فى العمليات المصرفية صعبة الاستمرار والدوام، فنجد أن معظم الدول التى تعرضت للأزمات المصرفية تعانى من ضعف فى النظام والإجراءات المحاسبية المتبعة ودرجة الإفصاح عن المعلومات - خصوصاً فيما يتعلق بنسبة الديون المعدومة - كما تعانى من ضعف النظام القانونى المساند للعمليات المصرفية. ، ويظهر التتبع التاريخى للأزمات المصرفية أن دور التنظيم والرقابة يأتى غالباً بعد حدوث الأزمة مما يحد من القدرة على التنبؤ بحدوث الأزمة أو الوقاية منها.

٧- عدم تماثل المعلومات للمتعاملين: تعبر عن موقف يكون أحد الأطراف المتعاملين فى النواحى المالية لديه معلومات أكثر من الآخرين مما يترتب على ذلك أن الطرف الآخر لن يستطيع تقييم المخاطر بشكل سليم وينتج عنه اتخاذ قرارت خاطئة، وهذا من الممكن أن يعوق التشغيل الكفء للنظام المالى والمصرفى وانتشار ما يسمى سلوك القطيع وانتشار العدوى أو تفشيها.

ثانيًا: العوامل الاقتصادية الجزئية [١] :

تلعب العوامل الاقتصادية الجزئية الخاصة بكل مصرف أو مجموعة من المصارف دورًا هامًا فى نشوء الأزمات المصرفية ويمكن حصر هذه العوامل فى ما يلي:-

١- ارتفاع نسبة القروض / حقوق الملكية مما يضع أعباء مرهقة على النظام المصرفي خصوصًا فى وقت الأزمات الاقتصادية.

٢- وجود علاقة حميمة بين البنوك والشركات، من الممكن أن تؤثر على سلامة القرارات الائتمانية.

٣- إن الكثير من مسببات الأزمة لم تنجم عن جانب الخصوم الواردة فى ميزانيات البنوك وانما جاءت من جانب الأصول بسبب تدهور قيمة تلك الأصول.

٤- عدم توافق آجال الاستحقاق Maturity Mismatch وهى مشكلة تنتج عن استخدام الودائع قصيرة الأجل لتمويل عمليات التمانية طويلة الأجل، وأيضاً عدم التوافق بالنسبة للعملة الأجنبية Currency Mismatch.

أى يتضح مما سبق أن الأزمة المصرفية تأتى بشكل عام من جانب الأصول فى ميزانيات البنوك بسبب التدهور على المدى الطويل لنوعية الأصول ، وينطوى ذلك على حقيقة أن التغيرات التى تشهدها الأصول مثل تدهور نسبة القروض الرديئة فى محفظة القروض والتقلبات فى أسعار العقارات والأسهم ... يمكن استخدامها لتحديد فترات الأزمة المصرفية وتكمن صعوبة ذلك فى عدم توافر بيانات عن القروض الرديئة فى الكثير من الدول النامية أو عدم اكتمالها .

---

[١] www.kantakji.com/fiqh/Files/Manage/١٠٤.doc

٤/١/٢ أهمية إنشاء وحدات للإنذار المبكر والاستعداد والوقاية من بالأزمات المصرفية:

هناك عدد من الدوافع والأسباب وراء المطالبة بإنشاء جهاز الرصد والإنذار المبكر والاستعداد والوقاية من الأزمات المالية والمصرفية بصفة خاصة – نظراً لما يتميز به القطاع المصرفى من حساسية فى تعاملاته بالسوق المالى- يمكن إيجازها فى النقاط التالية:

- تزايد التوجه نحو التكامل بين الأنظمة المالية عالمياً ساهم فى تقليل قدرة إدارات البنوك على الاستجابة للتغيرات السريعة والتى قد ينتج عنها العديد من المخاطر وخاصة فى ظل العولمة والتحرر الاقتصادى.
- اهتمام الكثير من الاقتصاديين بأهمية التنبؤ المبكر بالأزمات المصرفية نظراً لإرتفاع تكلفة التصحيح عند حدوث تلك الأزمات، حيث يمكن تحديد الأزمة المصرفية إذا تجاوزت تكلفة الإصلاح نسبة ٢% من الناتج المحلى الإجمالى[١].
- معاونة صانع القرار فى التعرف على أية اختلالات تحدث واقتراح أهم الأساليب والإجراءات التى تعالج الموقف أولاً بأول قبل تفاقم الوضع وحدوث الأزمة.
- سوف يساعد تحليل البيانات والمؤشرات المتاحة عن القطاع المصرفى فى التنبؤ المبكر بأية مخاطر يمكن أن يتعرض لها الجهاز المصرفى.
- يؤدى استخدام أنظمة المعلومات الحديثة لإدارة المخاطر إلى إتاحة المعلومات المالية التفصيلية الدقيقة بشكل دورى مما يؤدى إلى زيادة القدرة التنبؤية بإحتمالات حدوث الأزمات المصرفية.

٥/١/٢ نتائج الأزمات المصرفية

تترتب على الأزمات المصرفية سلسلة من الانهيارات ويمكن حصر نتائج الأزمات المصرفية فيما يلي:-

١- ضياع مدخرات المودعين وثرواتهم.

٢- ضعف الثقة فى النظام المصرفى بإعتباره وسيطًا بين المدخرين والمستثمرين.

٣- توقف الكثير من المشروعات التى تعتمد فى تمويلها على البنوك المتعثرة مما يؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة.

٤- تباطؤ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض قيمة الأصول الرأسمالية مما يضر بالنظام الاقتصادي وخاصة عندما تستخدم هذه الأصول كضمان للقروض المصرفية.

٥- توقع حدوث عجز فى الميزانية العامة للدولة خصوصًا عندما تتدخل الحكومات فى التأمين على الودائع أو تتحمل المسؤولية فى الوفاء بها.

٦- عدم ثقة المستثمرين الأجانب فى الاقتصاد الوطني ، وإذا كانت لديهم استثمارات مباشرة أو غير مباشرة فى محافظ الاوراق المالية فأنهم سيهرعون إلى سحب هذه الاستثمارات إلى خارج الدولة مما يشكل ضغطًا على أرصدة العملات الأجنبية وبالتالي يؤدى إلى تدهور أو انهيار قيمة العملة الوطنية.

وإزاء هذا الكم الكبير من المخاطر يعتبر تشغيل جهاز الرصد والإنذار المبكر للأزمات المالية والمصرفية أمرًا لا غنى عنه وهناك حاجة مستمرة إلى تطوير أدوات هذا الرصد تجنبًا لوقوع مثل هذه الأزمات.

---

١) انظر جدول رقم (١/٢) بملحق الجداول.

٦/١/٢ إدارة الأزمات المصرفية فى الدول المتقدمة والدول النامية[١]:

تتفق العديد من الدراسات على أن إدارة الأزمات المصرفية أعقد فى الدول النامية عنها فى الدول المتقدمة، فعند نشوب الأزمة نجد أن السلطات النقدية فى الدول المتقدمة يمكن أن تضخ السيولة فى النظام المالى دون إحداث أية تعقيدات إضافية، فالهيكل المالى لتلك الدول يسمح بذلك فمعظم القروض بالعملة المحلية وبالتالى لا ينتج عن زيادة السيولة ضغوط على سعر الصرف والمستوى العام للأسعار.

أما فى الدول النامية، فنجد أن اتباع سياسة نقدية توسعية يحدث عكس ذلك نتيجة أن معظم الديون هى بالعملة الأجنبية وديون قصيرة المدى مما يضع ضغوطاً إضافية على سعر الصرف والمستوى العام للأسعار مما يؤثر بالسلب على الوضع المالى للبنوك ومختلف المتعاملين فى الاقتصاد.

هذا السياق السابق يلقى الضوء حول أهمية اختيار مؤشرات قائدة يمكن أن تعكس التلاحم بين متغيرات الجهاز المصرفى وبعض متغيرات الاقتصاد الكلى وثيقة الصلة بالجهاز المصرفى مثل سعر الصرف الحقيقى، سعر الفائدة الحقيقى ، معدل التضخم ، الاحتياطيات الدولية ، رصيد القروض قصيرة الأجل لاجمالى الاحتياطيات الدولية ، نصيب رصيد الحساب الجارى فى الناتج المحلى الاجمالى ، ويمكن الاعتماد عليها لحساب مؤشر اشارى ينذر بحدوث أزمة بشكل واضح.

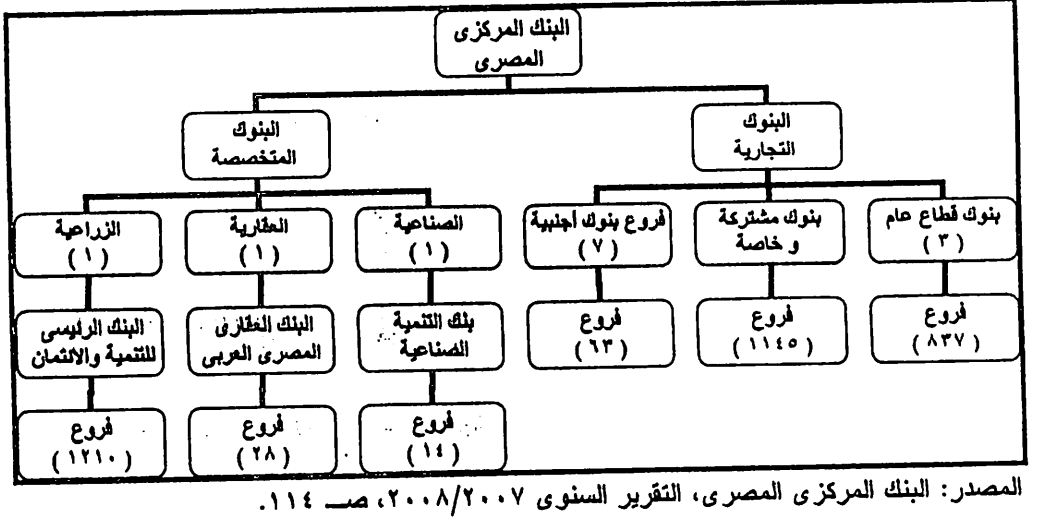
٢/٢ تطبيق مؤشرات الأزمات المصرفية على الجهاز المصرفى المصرى

١/٢/٢ الملامح العامة للقطاع المصرفى المصرى

- **هيكل الجهاز المصرفى المصرى[٢]:**

فى إطار خطة البنك المركزى لتطوير القطاع المصرفى، فقد تمت عمليات دمج طوعى بين عدد من البنوك ودمج جبرى بين عدد آخر من البنوك بهدف تقويتها ودعم رؤوس أموالها. وقد أسفر ذلك عن انخفاض عدد البنوك العاملة فى مصر إلى ٤٠ بنكاً (مقابل ٥٤ بنكا فى نهاية ديسمبر ٢٠٠٤) مقسمة إلى ٣٧ بنكاً تجارياً وثلاثة بنوك متخصصة ووصل إجمالى فروع تلك البنوك إلى ٣٢٩٧ فرع، وهذا ما يوضحه الشكل رقم (١).

شكل رقم (١): الجهاز المصرفى المصرى كما في ٣٠ يونيو ٢٠٠٨*



المصدر: البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى ٢٠٠٧/٢٠٠٨، صـ ١١٤.

---

[١] www.arab-api.org/course٢٣/pdf/c٢٣-٣-٢.pdf, pp ٢٥-٢٦.

[٢] البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى ٢٠٠٧/٢٠٠٨، صـ ج ، صـ ١١٤.

* لايتضمن فروع البنوك المصرية بالخارج وبنكين أنشئا بقوانين خاصة ،وغير مسجلين لدى البنك المركزى (المصرف العربى الدولى ، وبنك ناصر الاجتماعى).

♦ **التطورات فى المركز المالى[1]:**

وفيما يتعلق بإجمالى ميزانية البنوك الأخرى بخلاف البنك المركزى، فقد تصاعد إجمالى مركزها المالى بمقدار ١٤٥,٤ مليار جنيه بمعدل ١٥,٥% ليصل إلى ١٠٨٣,٣ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠٠٨ (مقابل ٩٣٧,٩ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠٠٧). وقد نمت الودائع لدى البنوك بمقدار ٩٧,٢ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠٠٨/٠٧ لتصل إلى ٧٤٧,٢ مليار جنيه (مقابل ٦٤٩,٩ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠٠٧) وبما يمثل ٦٩% من إجمالى المركز المالى للبنوك فى نهاية يونيو ٢٠٠٨. كما زادت أرصدة الإقراض والخصم بمقدار ٤٧,٧ مليار جنيه بمعدل ١٣,٥% لتصل إلى ٤٠١,٤ مليار جنيه (مقابل ٣٥٣,٧ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠٠٧) وبما يمثل ٣٧,١% من إجمالى المركز المالى للبنوك [2].

ولقد جاءت الأزمة المالية العالمية بعد أن انتهت الحكومة المصرية من المرحلة الأولى لسياسة الاصلاح المصرفى والتى ركزت على اصلاح وتقوية أوضاع الجهاز المصرفى والعمل على حل مشكلة الديون المتعثرة . وفى هذا السياق تم تنفيذ برنامج شامل للاصلاح المصرفى يهدف الى دمج الكيانات الصغيرة واصلاح الهياكل التمويلية بما يؤهلها للقيام بدورها فى دفع عجلة الاستثمار والمساهمة فى رفع معدل النمو وذلك على النحو التالى :

أ- تسوية الديون المتعثرة [3] :

من هذا المنطلق قامت البنوك (خلال الفترة يناير ٢٠٠٤- نهاية مارس ٢٠٠٧) بعمل تسوية لنحو ٦٧% من اجمالى الديون المتعثرة بالقطاع المصرفى (لا تشمل مديونية قطاع الأعمال العام) وقامت بتحصيل نحو ٢٧% من قيمة هذه التسويات .

ب- دمج البنوك

فى هذا السياق أيضا تم إدماج العديد من البنوك الصغيرة . ومن أهم هذه الاندماجات دمج بنك مصر اكستوريور فى بنك مصر و... البنك العربى الافريقى الدولى بنسبة ١٠٠% من رأسمال البنك المصرى الامريكى الدولى وغيرها من الاندماجات .

ج- تخارج البنوك العامة من البنوك المشتركة

فى هذا السياق أيضا تم الانتهاء من بيع ١٣ مساهمة من اجمالى ١٧ مساهمة للبنوك العامة فى البنوك المشتركة تمثل ٩٤% من قيمة مساهمة هذه البنوك بنهاية ٢٠٠٦.

وقد أدت هذه الإجراءات الى تحسن أوضاع الجهاز المصرفى بشدة وعلى الرغم من ذلك فما زال الجهاز المصرفى يعانى من مشكلات عديدة على رأسها ضعف الهياكل التمويلية وارتفاع نسبة الأصول غير العاملة مع عدم كفاية المخصصات. كما يلاحظ تزايدا مستمرا فى الاعتماد على الاستثمار فى الأوراق المالية (بنسبة ١٩% من اجمالى الأصول)، كما تبين أيضا صافى العائد لاجمالى الأصول لدى البنوك التجارية العامة منخفض للغاية نتيجة لارتفاع قيمة المصروفات الادارية والعمولات والاهلاك وهو ما يدفع للمطالبة باصلاح هياكل هذه البنوك .

---

[1] البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى ٢٠٠٨/٢٠٠٧، صـ ج ، صـ ١١٤.

[2] البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى، أعداد مختلفة.

[3] عبد الفتاح الجبالى ، الازمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد المصرى ، كراسات استراتيجية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام / نوفمبر ٢٠٠٨ ، ص ٣٣-٣٥ .

- **التوزيع النسبى للودائع وفقا للقطاعات الاقتصادية(جدول (٢/٢) بالملحق) :**

١) حيث يلاحظ استمرار استحواذ القطاع العائلى على النصيب الأكبر من الودائع يليه قطاع الأعمال الخاص الذى تزايدت حصته من ١٤% فى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ لتسجل ٢٣,٧% فى عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ .

٢) تناقص النصيب النسبى للقطاع الحكومى من ١٧,٤% فى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ إلى ١٠,٤% فى عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ ، كذلك ترتفع حصة قطاع الأعمال العام فى اجمالى الودائع من حوالى ٤% فى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ لتصل الى حدود ٥% فى عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ .

٣) سجل معدل نمو الودائع تذبذبا واضحا خلال سنوات الدراسة تأثرا بسياسة الصرف الأجنبى وتطورات متوسط سعر الفائدة على الودائع على الدولار .

- **تطور النشاط النسبى للبنوك وفقا للقطاعات (جدول رقم (٣/٢) بالملحق) :**

١) توضح إحصاءات البنك المركزى المصرى ارتفاع أرصدة القروض لمختلف القطاعات الاقتصادية من ٢٩٦,٢ مليار جنيه فى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ إلى ٤٠١,٤ مليار جنيه فى عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ . وقد شهد معدل نمو القروض اتجاها متزايدا فقد بلغ ٤,٠% فى ٢٠٠٤/٢٠٠٣ وارتفع الى ١٣,٥% عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ .

٢) استمرار حصول القطاع الخاص على نصيب الأسد من اجمالى قروض الجهاز المصرفى حيث سجل ما يزيد على ٦٠% من اجمالى القروض وتناقص نصيب قطاع الأعمال العام من ١٢% عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ ليسجل ٦,٦% عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ .

٣) تزايد حصة القطاع العائلى من ١٢,٥% فى ٢٠٠٤/٢٠٠٣ لتسجل ١٩,٥% فى ٢٠٠٨/٢٠٠٧ وفى واقع الأمر أنه يتعين العمل على زيادة نصيب قطاع الأعمال الخاص وقطاع الأعمال العام على الاقتراض ورفع نسبة اجمالى القروض الى الودائع الى مستويات التوظيف الكامل للودائع لتحريك عجلة النشاط الاقتصادى .

٤) وقد كان من نتيجة ارتفاع نسبة الزيادة فى أرصدة اجمالى الودائع (جدول رقم (٢/٢) بالملحق) مقارنة بنسبة زيادة أرصدة اجمالى القروض (جدول رقم ٣/٢) بالملحق) انخفاض نسبة توظيفات القروض بالبنوك مما يزيد من عبء فوائد تلك الودائع بالبنوك ، ويشير من ناحية أخرى إلى أن مشاكل التعثر ما زالت تلقى بظلالها على الجهاز المصرفى سواء من ناحية توفير مزيد من القروض أو انخفاض الطلب عليها.

٢/٢/٢ منهجية حساب مؤشرات الإنذار المبكر للقطاع المصرفى المصرى:

تشير الأدلة التاريخية الى أن الأزمات المصرفية غالبا ما تكون مرتبطة بالدورات المالية . وهكذا فإن التوسع فى الاقراض وارتفاع أسعار الأصول يتبعه انخفاض حاد من الممكن أن يلاحظ قبل حدوث الأزمة وفى الدول النامية فإنه فى بعض الأزمات يلعب ارتفاع سعر الصرف الحقيقى الفعال المصاحب بتراجع فى تنافسية التجارة دورا كبيرا أيضا وما يصاحبه من ظاهرة هروب رؤوس الأموال فى احداث الأزمة حيث أنه بمجرد هروب رؤوس الأموال الى الخارج وانخفاض أسعار الأصول فإن اخطاء عدم اتساق العملة وآجال الاستحقاق (Currency and maturity mismatch) تنعكس فى ميزانيات البنوك والشركات مما يترتب عليه

انخفاض فى قيمة الضمانات وعدم قدرة المقترضين على السداد وتواجه البنوك أزمة سيولة حيث أصبح من العسير إعادة تمويلهم ذاتيا فى الأجل القصير بالعملات المحلية أو الأجنبية وهو ما يطلق عليه بالأزمة المزدوجة (Twin crises) .

تستند منهجية الاشارات للجهاز المصرفى Signaling approach على تتبع عدد من المؤشرات الاقتصادية التى تثبت أنها تتخذ اتجاها مخالفا قبل حدوث أية أزمة وتحديد "قيمة عتبة" Threshold معينة لكل متغير ان تخطته كان ذلك إشارة تحذيرية باحتمال وقوع أزمة خلال الفترة التالية . فعلى سبيل المثال فإن نسبة الائتمان المحلى الى GDP يجب أن تتخطى نسبة أو عتبة محددة مسبقا فالاشارة التى تسبق الأزمة وتدل عليها تمثل "اشارة جيدة" وإلا اعتبرت تحذيرها خاطئ False alarm .

ويشيع استخدام منهج الاشارات فى التنبؤ بنقاط التحول لدورة الأعمال أو الدورة لاقتصادية إلا أن (١) (١٩٩٩) Kaminsky & Reinhart هما أول من استخدما ذلك المنهج لتحليل اشارات الانذار المبكر الخاصة بالعملة والقطاع المصرفى .

وتقوم الدراسة الحالية بحساب مؤشرات الإنذار وفقا لمنهجية البنك الدولى للمؤشر الاشارى[٢] والتى تفترض أن تتم مراقبة عملية التغير فى قيمة المؤشر هبوطا وارتفاعا من خلال تتبع اشارات التغير ، وتفترض هذه المنهجية أن المتغيرات المستخدمة يتم قياسها شهريا ولكن نظرا لصعوبة الحصول على بيانات شهرية فقد تم الاستعاضة عنها ببيانات سنوية وذلك وفقا للخطوات التالية :

١- حساب التغير لكل متغير كنسبة مئوية فيما بين فترات السلسلة الزمنية .

٢- ايجاد الوسط الحسابى والانحراف المعيارى للتغيرات لكل متغير على حدة .

٣- طرح التغيرات الخاصة بكل متغير من الوسط الحسابى لهذا المتغير وقسمة ناتج الطرح على الانحراف المعيارى للوصول الى المتغير القياسى لكل متغير .

٤- تجميع التغيرات القياسية لكل المتغيرات خلال الفترة للوصول الى المؤشر الاشارى .

٥- مقارنة قيمة المؤشر المركب بقيمة عتبة يتم تحديدها كمتوسط حسابى مضاف إليه الانحراف المعيارى مضروبا × ١,٥ .

وفيما يخص مؤشرات قياس الأداء المالى المعتمدة فى الدراسة الحالية فقد اقتصرنا على المؤشرات التى ترتبط بكفاية رأس المال السيولة والربحية والنشاط وتم اهمال المعايير المتعلقة بالمخاطر فى الجهاز المصرفى المصرى ، التى تحيط بالمحفظة الاستثمارية للبنوك ككل وبالعمليات التى تقوم بها (مخاطر الائتمان ، السيولة ، مخاطر سعر الفائدة ، التشغيل ، رأس المال والسوق) والسبب فى ذلك يرجع الى أن تحليل المخاطرة يحتاج الى بيانات تفصيلية لا تظهر فى القوائم المالية والمنشورة من طرف البنوك باجمالها مثل الودائع الأساسية والأصول والخصوم الحساسة تجاه الفائدة وغيرها من البيانات المالية .

٣/٢/٢ المؤشرات التى يمكن استخدامها للتنبؤ بحدوث الأزمات المصرفية:

نظراً للدور الهام الذى تتضلع به البنوك فى الحياة الاقتصادية تسعى معظم الدول إلى إيجاد جهاز مصرفى قوى وسليم يحافظ على حقوق المساهمين والمودعين والمستثمرين ويشكل عنصراً جاذباً للعديد من الاستثمارات

---

[١]) Christian Weistroffer, Veronica Vallés, "Monitoring banking sector risks : An applied", Deutsche Bank Research, ٢٨ Oct. ٢٠٠٨ .

[٢]) Herrera, S. and Garcia, C. ١٩٩٩, Users Guide to an Early Warning System for Macro economic Vulnerability in Latin American Countries, World Bank .

ويضمن التنفيذ السليم والمناسب للسياستين المالية والنقدية للدولة. ومن هنا ظهرت الحاجة إلى تطوير مجموعة من المؤشرات لقياس وتقييم وتحليل الأداء المصرفى للتمكن من الكشف المبكر عن احتمالية تعرض الجهاز المصرفى للأزمات ومن ثم تعددت نظم الإنذار المبكر بالأزمات.

لقد بدأ الاهتمام المبكر باستخدام مؤشرات مالية لدعم البنوك والمؤسسات المالية من قبل لجنة بازل تحت رعاية بنك التسويات الدولى لوضع معايير لملاءة رأس المال فى ١٩٩٢، ومنذ ذلك الحين توالت الجهود والدراسات لوضع نظم أو مؤشرات للحد من المخاطر وقياس صحة وسلامة الجهاز المصرفى، فهناك مؤشرات الحيطة الكلية [١] والتى تعمل أيضاً كأداة للإنذار المبكر وتعرف بإطار الـ CAMELS* (والذى يغطى مؤشرات تقيس كفاية رأس المال، جودة الأصول، سلامة الإدارة، الربحية، السيولة، والحساسية لمخاطر السوق)[٢]، ثم توالت بعد ذلك العديد من الدراسات الأخرى التى ساهمت بشكل أصيل فى تطوير نظم للإنذار المبكر بالأزمات المصرفية.

ولم يكن غريبا أن نجد إجماعاً من كل هذه الدراسات[٣] على عدد معين من المؤشرات (نمو الناتج المحلى ، سعر الفائدة الحقيقى المحلى ، معدل التضخم ، معدل نمو الائتمان المحلى ، نسبة M٢ إلى الاحتياطيات الدولية وهذه النتائج تتفق ونظرية صدمات البنوك، وهذه الصدمات مرتبطة بالتقلبات فى الناتج المحلى ، تدهور معدلات التبادل الدولى ، انخفاض أسعار الأصول المالية، وعلى مستوى النظام المصرفى هناك مشاكل القروض المتعثرة ومخصصات الديون المشكوك فى تحصيلها ، ارتفاع أسعار الفائدة قصيرة الأجل ، السياسات النقدية التقييدية، تحرير أسعار الفائدة المصاحب لسياسات التحرير المالى، تعرض البنوك لأزمات عملات أجنبية حينما تقرض عملاء محليين عملات أجنبية بضمان نقود محلية وانخفاض قيمة العملة المحلية ، أثر المخاطر المعنوية حينما لا يكون هناك رقابة أو إشراف جيد على عمليات القروض ، تدفق قدر كبير من رأس المال الأجنبى قصير الأجل ... إلخ)، ومما سبق يمكن تصنيف تلك المؤشرات إلى مجموعتين الأولى مؤشرات اقتصادية كلية والثانية على مستوى الجهاز المصرفى :

أولاً - المؤشرات الاقتصادية الكلية:

١- معدل نمو الناتج المحلى الحقيقى

٢- معدل التضخم

٣- سعر الصرف الحقيقى

٤- سعر الفائدة الحقيقى

٥- رصيد المعاملات الجارية / الناتج المحلى بالأسعار الجارية

٦- الدين قصير الأجل/ صافى الاحتياطيات الدولية

---

[١] هبة عبد المنعم ، مروة عماد، شرين فؤاد (إبريل ٢٠٠٦)، "مؤشرات الأزمات الاقتصادية"، مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار بمجلس الوزراء، صـ ٢٦ ـ ٢٧.

* C: capital Adequacy, A: asset quality, M: management quality, E: earnings, L: liquidity, S: sensitivity of market risk.

[٢] سمير عبد الرازق السرايرى، "قياس الأداء المالى للمصارف التجارية السعودية وتقييمها"، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان ٣٤ ـ ٤٤، صيف ـ خريف ٢٠٠٨، صـ ١٣٥.

[٣] http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Manage/١٠٤.doc, pp ٧ – ٨.

ثانياً - المؤشرات النوعية المصرفية:

المؤشر	القياس[1]
١ - الائتمان المحلى	- الائتمان المحلى/الناتج المحلى الإجمالى هيكل الائتمان المحلى
١ - كفاية رأس المال	- رأس المال/إجمالى الأصول - رأس المال/الأصول المعدلة بالخطر Risk Adjusted
٢ - مؤشرات السيولة	- أذونات الخزانة/الأصول - القروض/الودائع - الودائع/ عرض النقود بمفهومه الواسع M٢
٣ - خصائص القروض	- القروض/إجمالى الأصول - هيكل القروض - الديون المتعثرة ومخصصاتها - نسبة مخصصات القروض/ إجمالى القروض*
٤ - الربحية أو العائد	- العائد على الأصول = صافى الأرباح/إجمالى الأصول - العائد على حقوق الملكية = صافى الأرباح/معدل رأس المال
٥ - مؤشرات النشاط	- معدل توظيف الموارد

وتجدر الإشارة إلى أن معظم نظم الإنذار المبكر جاءت من واقع الدول الصناعية المتقدمة وقد لا تتلاءم هذه النظم مع ظروف الدول النامية، كما أن المؤشرات السابق الإشارة إليها تختلف وفقاً لظروف كل دولة والنظام المصرفى المتبع فيها وتتوقف على مدى وفرة وجودة البيانات المنشورة عن الجهاز المصرفى، لذلك فإننا سنقوم فى الجزء التالى من الدراسة بإختيار أكثر المؤشرات تعبيراً عن الجهاز المصرفى المصرى فى ضوء تلك العوامل السابق الإشارة إليها. أيضا ما زالت منهجية المؤشرات القائدة (أى التى تستهدف التعرف على المتغيرات التى تتغير قبل الأزمة بشكل واضح) قيد البحث والتطوير وذلك للأسباب التالية :

- نقص البيانات التفصيلية بعيق القدرة على التنبؤ.
- ان هناك العديد من العوامل المؤسسية غير القابلة للقياس الكمى تؤثر فى احتمال نشوب الأزمات المالية والمصرفية .

ولذلك يتعين أن تؤخذ النتائج المترتبة على استخدامها ببعض الحذر.

---

[1] هبة عبد المنعم، مروة عماد، شرين فؤاد (إبريل ٢٠٠٦)، "مؤشرات الأزمات الاقتصادية"، مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار بمجلس الوزراء، صـ ٢٧ ـ ٤٤.

* هى النسبة التى جنبتها البنوك لمواجهة مخاطر الائتمان تحميلاً على قوائم الدخل فى إطار التعليمات الصادرة لها من البنك المركزى منسوبة إلى إجمالى قروض البنك المركزى.

٤/٢/٢ مدى إمكانية تعرض الجهاز المصرفى المصرى لأزمات مصرفية

لابد من الإشارة إلى أن العديد من الدول النامية وبينها مصر طبقت في العقود الأخيرة سياسات التحرير المالى والإصلاح الاقتصادى وعادة ما يصاحب تطبيق هذه السياسات بعض الأزمات المصرفية . لذلك لابد من أن تستعرض في البداية بعض المعايير أو المؤشرات المصرفية بالبنوك المصرية (بأكملها) خلال الفترة (٢٠٠٣/٢٠٠٤-٢٠٠٧/٢٠٠٨) لمعرفة مدى الفائدة من تطبيق نظام الإنذار المبكر وقياس المؤشرات الاشارية والعتبات سواء على مستوى الجهاز المصرفى بأنشطته المختلفة (والسيولة، الربحية، كفاية رأس المال، النشاط، الائتمان) أو ككل مع مؤشرات الاقتصاد الكلى سالفة الذكر وعليه يتعين التنويه إلى الآتى :

إن المنهج المستخدم في القياس هو منهج الاقتصاد الكلى المستند على حقيقة ان صحة الجهاز المصرفى وسلامته ما هى الا انعكاس لسلامة مؤشرات الاقتصاد الكلى ومن ثم الاقتناع بوجود علاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية وكفاءة الاقتصاد الكلى وكفاءة الجهاز المصرفى.

أيضاً عند تقييم موقف الجهاز المصرفى لابد من الإشارة الى ان هذه النتائج اجمالية وقد كان من الضروري فحص المراكز المالية لكل مجموعة من البنوك على حدة سواء متخصصة، استثمارية او تجارية وذلك بتطبيق تلك المؤشرات لمعرفة متانة المراكز المالية لها ولكن حالت ظروف البيانات التفصيلية دون القيام بذلك، ومن ثم لا بد من اخذ نتائج ومؤشرات الإنذار المبكر باعتبارها قد تخفى حقائق الاختلافات بين أوضاع هذه البنوك وفقاً لخصائصها المختلفة . فوق ذلك نظرا لعدم توافر بعض البيانات لم يتم التطبيق الكامل لكافة المؤشرات مثل الديون المتعثرة.

- ويبين الجدولين رقمى (٢ /٤) ، (٢/٥) بالملحق بعض الحقائق :

أ- تتوقف درجة السيولة على قدرة البنك المركزي على مساندة البنوك وعلى مدى التزام البنوك بنسب الاحتياطى وبحساب نسب القروض للودائع والقروض للأصول فالنسبة الأولى تشير إلى مدى قدرة الجهاز على توظيف الودائع وكلما ارتفع التوظيف تزيد العائدات إلا ان المخاطر أيضا ترتفع بسبب إمكانية تعثر المقترضين وتعرض البنك لظروف التعسر المالى واندفاع المودعين لسحب ودائعهم ، أما الثانية فهى تعبر عن مدى قدرة أصول البنك على تغطية الديون . ويلاحظ ان نسبة القروض / الودائع تتراوح ما بين ٥٤% الى ٦٤% - أما القروض / الأصول فتتراوح مابين ٣٧% إلى ٤٧% وهى تعد نسب متوسطة ومعقولة ولا تشير إلى إمكانية تعرض الجهاز المصرفى لمخاطر.

ب- نسبة حقوق الملكية / ورأس المال للأصول : نظراً لأن تعامل البنوك باموال المودعين اساساً لذلك يجب الا تزيد خسارتها عن حقوق المساهمين أو رأس المال ولذلك وضعت لجنة بازل حداً ادنى هو ٨% علاوة رأس المال . وبالنظر الى هذه النسب للجهاز المصرفى المصرى خلال الفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٤-٢٠٠٧/٢٠٠٨ لوجدنا ان نسب الملاءة تتجاوز ١٠% مما يعنى انخفاض المخاطر في الجهاز المصرفى .

ج- معدلات الربحية : صافي الربح / متوسط الأصول

تشير المؤشرات الى الاتجاه العام للزيادة في نسبة صافى الربح الى متوسط الاصول باستثناء عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ بالنسبة للبنوك التى تنتهي سنتها المالية في ٣١ديسمبر ، حيث انخفضت الربحية / متوسط الأصول الى ١,١% ولكن في جميع الحالات تراوح المعدل ما بين ١,١% إلى ١,٦% .

ونلاحظ ان هناك علاقة بين معدل نمو الناتج المحلى الحقيقى ومعدل العائد على الأصول حيث شهد النمو الاقتصادى تزايداً متواصلاً منذ عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ وحتى ٢٠٠٧/٢٠٠٨ وفى نفس الوقت اخذ معدل العائد على الأصول اتجاهاً متزايداً باستثناء عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ وهذا يعكس اثر التوسع في النشاط الاقتصادى على عائد المؤسسات المصرفية.

د- بعد تتبع المؤشرات المختلفة سالفة الذكر يثار التساؤل حول مدى الاستفادة من هذه المؤشرات لمعرفة درجة تعرض الجهاز المصرفى للمخاطر، وهنا يتعين لنا الإشارة إلى الآتي:

• ان الأزمات المالية ترتبط أساسا بمعدلات النمو فى الناتج الحقيقى فإنخفاض معدل النمو فى الناتج الحقيقى يسبق عادة حدوث الأزمة وقد لاحظنا بالنسبة للاقتصاد المصرى ان معدل النمو للناتج الحقيقى لم يتجه للانخفاض وهذا مؤشر على قوة الاقتصاد المصرى إلا أن التقييم الشامل للمؤشرات الكلية قد يثير بعض التناقض، فإذا كان معدل التضخم فى حالة تزايد وسعر الصرف الحقيقى في حالة تذبذب وعدم استقرار ، فالنتيجة المتوقعة هى احتمال تعرض الاقتصاد المصرى لأزمة . إلا انه من ناحية اخرى فإن تزايد مستويات الاحتياطيات الدولية وتواضع نسب الدين قصير الاجل / صافي الاحتياطيات الدولية ليست بمؤشرات ضعف وان كان ذلك يثير تناقض آخر حيث ان وجود فائض في ميزان المعاملات الجارية الى الناتج المحلى لا يعبر عن قوة الأداء العام للاقتصاد المصرى في علاقاته مع العالم الخارجى بقدر ما يعبر عن الدور القوى الذي يلعبه بند صافى التحويلات (خاصة تحويلات العاملين المصريين في الخارج) فى دعم هذا الاقتصاد وتنمية احتياطياته من النقد الأجنبي . هذا البند الرئيسي متوقع أن يشهد تراجعاً خلال سنوات الأزمة المالية العالمية الحالية مما يتوقع معه أن يتحول هذا الفائض الى عجز في الحساب الجارى. واعتقد أن الاتجاه العام في نسب المؤشر تميل الى الانخفاض فى خلال سنوات الدراسة وهو ما يعنى ان هناك مؤشرات ضعف كامنة في البنية الهيكلية الخارجية للاقتصاد المصرى وان تذبذب سعر الصرف الحقيقى وكذلك ارتفاع معدل التضخم لهما انعكاس واضح في عام ٢٠٠٤ وذلك بهدف تحديد أسعار الصرف بدرجة اكبر من المرونة والحد من تقلبات أسعار الصرف. كل ذلك أدى إلى ظهور هذه المؤشرات في حالة استقرار نسبي وهو ما انعكس على معدل نمو الناتج المحلى الحقيقى بالرغم من السياسات الاقتصادية المتبعة وخاصة السياسة النقدية التى تستهدف استقرار الأسعار والوصول بمعدل التضخم الى ادنى المستويات عن طريق توظيف عمليات السوق المفتوح باستخدام مزادات ربط ودائع للبنوك لديه كأداة رئيسية وذلك سعياً نحو احتواء الضغوط التضخمية التى تنتج عن التوسع النقدى ، وكذلك انشاء سوق للانتربنك الدولارى ..

• تشير نتائج الملاءة إلى ارتفاع النسبة للجهاز المصرفى ككل في المتوسط خلال السنوات الخمس .

• قد تبدو معدلات توظيف الودائع معتدل وتتجاوز قليلاً ٥٠% من الودائع خلال سنوات الدراسة وقد يرجع ذلك الى السياسات الحذرة التى يتبعها الجهاز المصرفى وذلك لتجنب ارتفاع معدل المخاطر.

• اتجاه نسبة الائتمان المحلى / GDP نحو الانخفاض خلال سنوات الدراسة (٩٢,٥%-٦٦,٧%) هذا مؤشر طيب نحو تحقيق شفافية وبعض الإفصاح عن العملاء ومحاولة لتقليص مخاطر الحساسية للتقلبات والهشاشة في ظل مشكلة الديون المتعثرة التي ظهرت في السنوات الأخيرة ، ويتعضد هذا التوجه بالاتجاه العام لمؤشر القروض / اجمالى الأصول نحو الانخفاض من ٤٦,٨% الى ٣٧% مما يتفادى حدوث تهديد للأوضاع المالية للجهاز المصرفى عند حدوث الأزمة المالية العالمية الراهنة التى تعانى من تبعاتها .

* ترتبط معدلات نمو السيولة المحلية بمعدلات نمو الناتج المحلى والسياسات النقدية المتبعة (سياسة نقدية توسعية) ونظراً لارتفاع معدلات النمو فقد نمت معدلات السيولة المحلية بشكل تصاعدى سجل ١٨,٣% في العام السابق على الأزمة ٢٠٠٧/٢٠٠٦ . والواقع فإن تفاوت معدل نمو السيولة المحلية مع تجاوزه لمعدلات نمو الناتج المحلى قد عكس بصفة عامة انتهاج سياسة نقدية توسعية لمواجهة مشاكل الركود التى عانى منها الاقتصاد المصرى خلال السنوات الأخيرة الا أن تجاوز معدل نمو السيولة المحلية لمعدل نمو الناتج حمل معه إذكاء للاتجاهات التضخمية كما ظهر فى ارتفاع معدلات التضخم والتى جاوزت ١٨% .

* مؤشرات السيولة : تقيس قدرة البنك على تحويل أصوله الى نقدية حاضرة دون التعرض الى خسائر كبيرة كما تعنى قدرته على الوفاء بالتزامات القصيرة الأجل . هذا مع العلم بأن البنوك المصرية مطالبة بالاحتفاظ بوديعة نظامية لدى البنك المركزى لا تقل عن ٢٠% من التزامات ودائعه بالعملة المحلية ، ٢٥% بالعملة الأجنبية ، علاوة على ذلك يجب ان يحتفظ باحتياطى سيولة لا يقل عن ١٤% من التزامات ودائعه . وتكشف مؤشرات نسبة السيولة : أصول سائلة / ودائع العملاء انها تأخذ اتجاهاً عاماً متزايدا خلال فترة الدراسة ٢٠٠٣/٢٠٠٤ – ٢٠٠٧/٢٠٠٨ . ومن المؤكد أن زيادة السيولة بهذا الشكل لا تعنى حتما كفاءة ادارة الجهاز المصرفى بالرغم من انها تفيد في مواجهة الأخطار. فكفاءة الجهاز المصرى تكمن في المواءمة بين مواجهة الأزمات وهى أخطار عدم توفر السيولة وعدم وجود فائض كبير لم يستثمر يعرض الجهاز المصرفى لضياع أرباح كان من الممكن تحقيقها لو تم توظيف الأموال الزائدة عن حد السيولة الملائم وهذا ربما يفسر انخفاض معدلات ربحية الجهاز المصرفى (٠,٢% _ ١,٦%) مما يدل على ان مخاطر السيولة في الجهاز المصرفى هى منخفضة جداً .

• <u>استخدام مؤشرات الإنذار المبكر للتنبؤ بحدوث أزمات مصرفية</u>

تشير مؤشرات الإنذار المبكر المحسوبة باستخدام المؤشر الاشارى لأنشطة الجهاز المصرفى (كفاية رأس المال ، السيولة ، الربحية ، النشاط ، وخصائص القروض ، نسبة الائتمان المحلى ، نسبة الاحتياطى) ولاجمالى القطاع المصرفى (جدول ٦/٢) ، والمؤشر الاشارى باستخدام مؤشرات القطاع المصرفى ومؤشرات الاقتصاد الكلى (جدول ٧/٢) الى أدائها المقبول في التنبؤ بإمكانية التعرض للأزمات المصرفية. حيث تشير المجموعة المحدودة من المؤشرات الى سنوات كان هناك اقتراب فيها من حدوث ازمات مصرفية وذلك على النحو التالى :

<u>أولا</u> : يشير المؤشر الاشارى لكفاية رأس المال الى الابتعاد تماماً من التعرض لمخاطر حدوث ازمات في اى من سنوات الدراسة وتسرى نفس النتيجة على مؤشرات السيولة ، حيث لم تقترب قيمة المؤشر المطلقة من قيمة العتبة Threshold المحسوبة .

<u>ثانياً</u> : يشير المؤشر الاشارى للربحية الى انه كان هناك امكانية واقتراب من حدوث أزمة مصرفية في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ حيث اقتربت القيمة المطلقة للمؤشر (١,٧٠) من قيمة العتبة (١,٨٨) .

<u>ثالثاً</u> : تشير مؤشرات النشاط (تقاس بمعدل توظيف الموارد) الى حدوث مخاطر بالجهاز المصرفى عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ حيث تطابقت قيمة المؤشر الاشارى المطلقة مع قيمة العتبة (١,٥٠).

<u>رابعاً</u> : جاءت قيمة المؤشر الاشارى لكل من خصائص القروض ونسبة الائتمان المحلى الى الناتج وبنسبة الاحتياطى لتشير الى ان عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ كان من الممكن أن تحدث فيه ازمة مصرفية.

خامساً : عكس المؤشر الاشارى للمستوى الكلى للقطاع المصرفى الاقتراب من حدوث ازمة حقيقية في القطاع المصرفى في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ حيث اقتربت قيمة المؤشر الاشارى المحسوبة (٥,١٦) من قيمة العتبة (٥,٤٠) .

سادساً : تتناقض النتائج السابقة استناداً الى المؤشرات الاشارية للجهاز المصرفى فقط مع النتائج المستخلصة اعتماداً على مؤشرات القطاع المصرفي ومؤشرات الاقتصاد الكلى معا باعتبار العلاقة الوثيقة المفترضة بين هذه المؤشرات ، حيث تؤكد قيمة المؤشر الاشارى المحسوب ان عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ قد كان العام الوحيد الذي اقتربت فيه قيمة المؤشر الاشارى (١,٧٥) من قيمة العتبة (٢,٤٣) . وهذا يدل على ان الاستخدام الميكانيكى لهذه المؤشرات والاشارات لم تؤدى الى توقع واضح بإمكانية حدوث ازمات مصرفية حيث لم تقدم المؤشرات الاشارية للجهاز المصرفى ككل أو المؤشرات الاشارية للجهاز المصرفى ككل ومؤشرات الاقتصاد الكلى تأكيداً على اشارات صحيحة لحدوث ازمات مصرفية في سنة معينة بل اختلفت مما يؤكد على صعوبة الاعتماد على هذه المؤشرات للتكهن بحدوث ازمة مصرفية وهو ما يدعونا الى ضرورة دراسة اضافة تعديلات على المؤشرات بحيث تضم مؤشرات جديدة تدخل فى حساب المؤشر الاشارى يمكن اضافتها مثل أسعار الفائدة العالمية ، اسعار البترول ، مؤشر البورصة المصرية (CAS.c ٣٠) وذلك فضلاً عن التعامل مع الجهاز المصرفى على مستوى اكثر تفصيلاً يراعى تخصص البنوك كما ذكرنا سلفاً.

وتجدر الاشارة الى أن تضمين أسعار بعض السلع كالبترول خاصة فى ضوء تطور أسعار البترول العالمية ابتداء من عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ وحتى عام الأزمة العالمية ٢٠٠٧ وما بعدها يمكن أن يحسن النتائج كذلك تظهر أهمية تضمين بعض المعلومات عن وضع الاقتصاد الحقيقى والاقتصاد المالى كالبورصة وذلك فى ضوء تطورات مؤشرات البورصة المحلية والعالمية . ومع ذلك فإن زيادة أبعاد مصفوفة المؤشرات القائدة يمكن أن يضيف المزيد من التعقيدات فى حسابات المؤشر الاشارى مما يتطلب معه التفكير فى تطبيق تقنيات مختلفة (نماذج احصائية) للتعامل مع إشارات الإنذار المبكر للجهاز المصرفى فى ظل هذه التعديلات.

٣/٢ السياسات المصرفية الواجب إتباعها فى مواجهة الأزمات المصرفية

- تجدر الإشارة إلى أن أهم عناصر السياسة الائتمانية في البنوك بصفة عامة يمكن أن تتلخص فى:

١- عنصر الأمان:

يجب أن يتأكد البنك من أن أموال مودعيه قد تم توظيفها بالشكل السليم الذى يكفل استردادها مع تحقيق عائد مناسب، ومن ثم فإن قرار منح الائتمان يجب أن يقوم على حساب دقيق لحجم المخاطر المختلفة التى يشملها قرار منح الائتمان.

٢- عنصر الربحية:

يتحمل البنك الذى يقوم بمنح الائتمان المصرفى مجموعة من المخاطر، وبالتالى عليه أن يقوم بتحقيق أرباح لتغطيتها، فضلاً عن أن طبيعة النشاط المصرفى تستلزم أن تكون هذه الأرباح أعلى فى معدلها وقيمتها من قيم ومعدلات التكاليف الخاصة بإدارة النشاط المصرفى.

٣- عنصر السيولة:

على البنوك أن تراعى مصالح عملائها من توفيرالسيولة لهم عندما يطلبوها ومن أجل ذلك فهى تحتفظ لدى البنك المركزى بإحتياطى قانونى إلى جانب عدد كبير الاحتياطيات التى تحتفظ بها البنوك. كما تقوم البنوك بتوظيف أموالها فى توليفة متكاملة من الأصول المناسبة التى تجعل من قدرة البنك على تسييل جزء منها بسرعة لمواجهة حركات السحب العادية وغير العادية أمراً ميسوراً.

٤- عنصر الانتشار:

يشمل الانتشار أكثر من نوع، فهناك انتشار جغرافى يغطى كافة المناطق الجغرافية التى تتوافر فيها مشروعات اقتصادية، وانتشار نوعى يتعلق بنوع النشاط الممول وكذلك انتشار بين مختلف أنواع العملاء (أفراد طبيعيين واعتباريين) وانتشار بين مختلف الأسواق (سلع وسيطة، سلع نهائية).

٥- عنصر التناسب:

يجب أن تتسم الخطة المصرفية بنوع من التوافق والتناسق والمواءمة بين إجمالى التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنك وبين إجمالى موارد البنك وبين الأنشطة الممنوح لها الائتمان والنشاط المخصص للبنك القيام به.

- وتتمثل أهم السياسات المصرفية للوقاية من الأزمات المصرفية فيما يلى:

١- التقليل من حالات عدم التلاؤم والمطابقة في السيولة مع التزامات البنك الحاضرة والمطلوب هو آلية لتنظيم العمليات المصرفية في هذا المجال خصوصاً في الأسواق الناشئة، وقد يكون ذلك عن طريق فرض احتياطى قانونى عالى خلال الفترات العادية (استخدام أدوات السياسة النقدية غير المباشرة) ويمكن تقليله فى حالات احتياج الجهاز المصرفى للسيولة في حالات الأزمات والاستعداد أيضا لمواجهة الأزمات من خلال الاحتفاظ باحتياطيات كافية من النقد الأجنبي . وعليه يقترح فى حالة مصر فى ظل الازمة المالية العالمية خفض الاحتياطى الالزامى من ١٤% إلى أقل من ١٠% أو أن تعطى البنوك التجارية عائدا عليها وأن تشترى بعض الأوراق المالية المختارة فى إطار عمليات السوق المفتوحة ([1]).

٢- تقوية وتدعيم النظام المحاسبى والقانونى وزيادة الشفافية والافصاح عن نسبة الديون المعدومة من جملة أصول القطاع المصرفى والمالى .

٣- زيادة التنافس في السوق المالى وذلك عن طريق فتح المجال لمصارف جديدة سواء محلية او اجنبية والحد من انتشار احتكار القلة.

٤- الرقابة الوقائية واستخدام أفضل طرق من مراقبة وتتبع أعمال المصارف التجارية من منظور السلامة والأمن للأصول المصرفية وزيادة المقدرة على التنبؤ بالكوارث والأزمات المصرفية قبل حدوثها ، وبالتالى الحد من أثارها السلبية على الجهاز المصرفى حتى تستطيع السلطات النقدية الوقاية منها ومنع انتقالها الى بنوك أخرى وهذه الطرق تتضمن ([1]) :

- الكفاية الرأسمالية : بمعنى تطبيق نسب الكفاية الرأسمالية بما يتفق مع اتفاقية لجنة بازل

---

[1]) سلطان أبو على ، "الأزمة التمويلية العالمية وانعكاساتها على مصر" ، المركز المصرى للدراسات الاقتصادية ECES ، ورقة عمل رقم (١٤٢) ، ديسمبر ٢٠٠٨ ، ص ٢٢ .

[1]) ناجى التونى ، ""الأزمات المالية"، المعهد العربى للتخطيط بالكويت، سلسلة جسر التنمية، العدد رقم ٢٩، مايو ٢٠٠٤، ص ١٠ – ١٢.

- التحفظ على القروض الرديئة : وذلك بتصنيف القروض حسب جودتها وفرض احتياطي أكبر على القروض العالية المخاطر .
- سياسة توزيع الارباح : تدخل السلطات النقدية في هذه العملية مما يضمن سلامة أصول الجهاز المصرفى واعماله وفى نفس الوقت حفظ حقوق المساهمين .
- زيادة الشفافية والأفصاح عن كافة المعلومات.
- تعيين مدققى حسابات خارجيين
- منع حدوث ظاهرة التركيز الائتمانى : وضع حد أعلى لمقدار القروض والتسهيلات الائتمانية التى يمنحها البنك لمقترض واحد .
- إنشاء مكتب مركزى للمخاطر
- استحداث نظام تأمين الودائع : على غرار النظام المتبع فى الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا وذلك بتأمين حد أعلى على الودائع (مثال في كندا ١٠ آلاف دولار كحد أعلى على حساب الوديعة) .

أهم النتائج

- على الرغم من أن معدل النمو للناتج الحقيقى بالنسبة للاقتصاد المصرى لم يتجه للإنخفاض إلا أن التقييم الشامل للمؤشرات الكلية قد أثار بعض التناقض، وهو ما يعنى أن هناك مؤشرات ضعف كامنة في البنية الهيكلية الخارجية للاقتصاد المصرى وخاصة في ظل تذبذب سعر الصرف الحقيقى وكذلك ارتفاع معدل التضخم.

- تشير التحليلات في الجزء الثانى من الدراسة إلى أن الجهاز المصرفي لا يشكو من قلة السيولة بل إن لديه فائض من النقدية لم يتم توظيفها وهذه الوضعية رغم أنها تزيد من ثقة المودعين فى الجهاز المصرفي إلا أنها تؤثر حتما فى ربحيته.

- كذلك على مستوى توظيف الأموال تمكن الجهاز المصرفى من تحقيق معدلات مرتفعة من توظيف الموارد تبين مدى كفاءة هذه المؤسسات فى استغلال وتشغيل الموارد.

- عكس المؤشر الاشارى للمستوى الكلى للقطاع المصرفى الاقتراب من حدوث أزمة حقيقية في القطاع المصرفى في عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ حيث اقتربت قيمة المؤشر الاشارى المحسوبة (٥,١٦) من قيمة العتبة (٥,٤٠). في حين تؤكد قيمة المؤشر الاشارى المحسوب عى مستوى القطاع المصرفى والاقتصاد الكلى معاً إن عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ قد كان العام الوحيد الذي اقتربت فيه قيمة المؤشر الاشارى (١,٧٥) من قيمة العتبة (٢,٤٣).

- وهكذا يتضح أن المؤشرات الإشارية للجهاز المصرفى ككل تخص بعض مؤشرات الجهاز المصرفى وبعض مؤشرات الاقتصاد الكلى لم تقدم تأكيداً على إشارات صحيحة لحدوث أزمات مصرفية في سنة معينة بل اختلفت ، مما يؤكد على صعوبة الاعتماد على هذه المؤشرات للتكهن بحدوث أزمة مصرفية وهو ما يدعونا الى ضرورة دراسة إضافة تعديلات على المؤشرات بحيث تضم مؤشرات جديدة تدخل فى حساب المؤشر الاشارى يمكن اضافتها مثل أسعار الفائدة العالمية ، أسعار البترول ، مؤشر البورصة المصرية (CASE ٣٠) وذلك فضلاً عن التعامل مع الجهاز المصرفى على مستوى أكثر تفصيلاً يراعى تخصص البنوك...وغيرها من المتغيرات الهامة.

أهم التوصيات

واستناداً إلى النتائج التى تم التوصل إليها من خلال الدراسة يوصى بما يلي :

- على الجهاز المصرفى المصرى تحديد مستويات السيولة فى كل بنك فى ضوء التزاماته تجاه أصحاب الودائع والقروض . وهذا يتطلب ضرورة الدراسة لمصادر الأموال الخطر المرتبط بكل مصدر وكذلك التوظيف للأموال ودرجة الخطر المرتبطة بكل أصل على حده ووجود المدخل الملائم للموازنة بين سيولة الأصول وربحيتها .

- يحتاج الجهاز المصرفى المصرى الى تحسين أرباحه وذلك لمقابلة المخاطر التى يمكن أن يتعرض لها ولتزداد ثقة مؤسسات التمويل وأصحاب الودائع به .

- لتعظيم الربح يتحتم التحرك على المحاور الآتية:

١. البحث عن فرص جديدة لتقديم خدمات جديدة لأسواق جديدة.
٢. وجود نظام متطور للمعلومات.

- ونظرا للمخاطر التى تواجه المصارف فى ظل تطبيق معايير بازل ، فإنه يتحتم عليها جملة من السياسات:

• تطوير انظمة حديثة للتعامل مع إدارة المخاطر وذلك من خلال الاعتماد على نماذج احصائية تكون قادرة على قياس المخاطرة لكل فئة عامل مخاطرة .

• اعداد الكوادر البشرية المؤهلة التأهيل المصرفى المهنى .

• تحليل وتخطيط ورقابة عمليات الائتمان والاستثمار والايداع فى الجهاز المصرفى.

- إجراء دراسات مستقبلية فى المجال المصرفى تهتم بـــ :

- تحليل العلاقة بين الربحية والمخاطر.
- أهمية متابعة وضع سعر الصرف الحقيقى للجنيه وعلاقته بسعر الفائدة الحقيقى.
- ضرورة الاهتمام بتحقيق سياسة لسعر الفائدة متوازنة تأخذ فـــى اعتبارهـــا مواجهـــة الركـــود المتوقع وتخفيض معدل التضخم ولعل الاستراتيجية السليمة للسياسة النقدية هى الابقاء علـــى سعر الفائدة دون تغير ، وأن تستخدم أدوات السياسة النقدية الأخرى (خاصة نسبة الاحتيـــاطى الالزامى) لإحداث التأثير المرغوب ذلك .
- تعميم استخدام الأساليب الإحصائية الحديثة فى اتخاذ القرارات المتعلقة بالجهاز المصرفى.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- البنك المركزى المصرى' التقرير السنوى، أعداد مختلفة.
- سلطان أبو على ، "الأزمة التمويلية العالمية وانعكاساتها على مصر" ، المركز المصرى للدراسات الاقتصادية ECES ، ورقة عمل رقم (١٤٢) ، ديسمبر ٢٠٠٨ .
- سمير عبد الرازق السرايرى، "قياس الأداء المالى للمصارف التجارية السعودية وتقييمها"، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان ٣٤ - ٤٤، صيف - خريف ٢٠٠٨.
- عبد الفتاح الجبالى (نوفمبر ٢٠٠٨)، الازمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد المصرى ، كراسات استراتيجية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام .
- محمد أحمد عبد العظيم (٢٠٠٦)، دور السياسات ت المصرفية فى إدارة الأزمات، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
- ناجى التونى ، "الأزمات المالية"، المعهد العربى للتخطيط بالكويت، سلسلة جسر التنمية، العدد رقم ٢٩، مايو ٢٠٠٤.
- هبة عبد المنعم ، مروة عماد، شرين فؤاد (إبريل ٢٠٠٦)، "مؤشرات الأزمات الاقتصادية"، مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار بمجلس الوزراء.

ثانياً- المراجع باللغة الإنجليزية:

- Christian Weistroffer, Veronia Valle' (October ٢٠٠٨), "Monitoring banking sector risks: An applied approach", Deutche Bank Research.
- Herrera, S. and Garcia, C. ١٩٩٩, Users Guide to an Early Warning System for Macro economic Vulnerability in Latin American Countries, World Bank .
- IMF, International Financial Statistics, ٢٠٠٨.

ثالثاً- مواقع على شبكة الانترنت:

- *cbl.gov.ly/pdf/٠ ٤obK ١uIE ٤ ١EL oE VE ٤e.pdf*
- *http://www.capmas.gov.eg* الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء
- *http://www.idsc.gov.eg* مركز دعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء
- *http://www.mop.gov.eg* وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية
- *www.arab-api.org/course ٢٣/pdf/c ٢٣-٣-٢.pdf.*
- *www.kantakji.com/fiqh/Files/Manage/١٠ ٤.doc*

ملاحـــق الفصل الثانى

جدول رقم (١/٢)

تكاليف معالجة الأزمات المصرفية فى بعض الدول

الدولة	الفترة	التكلفة كنسبة من الناتج المحلى (%)
أسبانيا	١٩٧٧-١٩٨٥	١٧
فنلندا	١٩٩١ – ١٩٩٣	٨
السويد	١٩٩١ – ١٩٩٢	٦
النرويج	١٩٨٧ – ١٩٨٩	٤
الولايات المتحدة	١٩٨٤ – ١٩٩١	٣
فنزويلا	١٩٨٠ -١٩٨٣ ١٩٩٤ – ١٩٩٥	١٨
الأرجنتين	١٩٨٠ – ١٩٨٢ ١٩٨٥	١٣ – ٥٥
المكسيك	١٩٩٤ – ١٩٩٥	١٢ – ١٥
البرازيل	١٩٩٤ – ١٩٩٦	٤ – ١٠

المصدر: عبد النبى إسماعيل، التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية القائدة، نقلاً عن IMF ,World Economic Survey, ١٩٩٨, PP ٧٨

جدول رقم (٢/٢)

التوزيع النسبى للودائع وفقاً للقطاعات

(القيمة بالمليار جنيه)

القطاع	٢٠٠٤/٠٣		٢٠٠٥/٠٤		٢٠٠٦/٠٥		٢٠٠٧/٠٦		٢٠٠٨/٠٧	
	القيمة	النصيب النسبى (%)	القيمة	النصيب النسبى (%)	القيمة	النصيب النسبى (%)	القيمة	النصيب النسبى (%)	القيمة	النصيب النسبى (%)
القطاع الحكومى	٨٠,٣	١٧,٤	٨٤,٩	١٦,٣	٧٨,٧	١٣,٨	٦٧,٦	١٠,٤	٧٨,٠	١٠,٤
قطاع الأعمال العام	١٨,٨	٤,١	٢٠,٩	٤,٠	٢٦,١	٤,٦	٣٠,٢	٤,٦	٣٨,٦	٥,٢
قطاع الأعمال الخاص	٦٤,٨	١٤,٠	٧١,٠	١٣,٧	٨٠,٧	١٤,٢	١٢٦,٦	١٩,٥	١٧٦,٩	٢٣,٧
القطاع العائلى	٢٩٦,٣	٦٤,٢	٣٣٩,٧	٦٥,٤	٣٨٠,١	٦٦,٨	٤٢٠,١	٦٤,٦	٤٤٧,٨	٥٩,٩
العالم الخارجى	١,٥	٠,٣	٣,١	٠,٦	٣,٢	٠,٦	٥,٥	٠,٨	٥,٩	٠,٨
إجمالى الودائع	٤٦١,٧	١٠٠	٥١٩,٦	١٠٠	٥٦٨,٨	١٠٠	٦٥٠,٠	١٠٠	٧٤٧,٢	١٠٠
معدل نمو الودائع السنوى (%)	١٤,٥		١٢,٦		٩,٥		١٤,٣		١٤,٩٦	

المصدر: البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى ٢٠٠٧/٢٠٠٨، صـ ١١٨.

جدول رقم (٣/٢)

التوزيع النسبى للقروض وفقاً للقطاعات

(القيمة بالمليار جنيه)

القطاع	٢٠٠٣/٢٠٠٤		٢٠٠٤/٢٠٠٥		٢٠٠٥/٢٠٠٦		٢٠٠٦/٢٠٠٧		٢٠٠٧/٢٠٠٨	
	القيمة	النصيب النسبى (%)	القيمة	النصيب النسبى (%)	القيمة	النصيب النسبى (%)	القيمة	النصيب النسبى (%)	القيمة	النصيب النسبى (%)
القطاع الحكومى	١٦,٢	٥,٥	٢٢,٠٢	٧,١	٢٠,٩٩٧	٦,٥	٢٦,٧	٧,٥	٣١,٢	٧,٨
قطاع الأعمال العام	٣٥,٤	١٢,٠	٣٧,٢	١٢,١	٣٢,٦	١٠,١	٢٤,٢	٦,٨	٢٦,٧	٦,٦
قطاع الأعمال الخاص	٢٠٥,٨	٦٩,٥	٢٠٥,٧	٦٦,٧	٢١٤,٧	٦٦,٢	٢٣٩,٣	٦٧,٧	٢٥٨,١	٦٤,٣
القطاع العائلى	٣٧,٠١	١٢,٥	٤١,٣	١٣,٤	٥٣,٢	١٦,٤	٥٩,٩	١٦,٩	٧٨,٣	١٩,٥
العالم الخارجى	١,٧	٠,٦	١,٩٧	٠,٦	٢,٦	٠,٨	٣,٦	١,٠	٧,٢	١,٨
إجمالى القروض	٢٩٦,٢	١٠٠	٣٠٨,٢	١٠٠	٣٢٤,٠٤	١٠٠	٣٥٣,٧	١٠٠	٤٠١,٤	١٠٠
معدل نمو القروض السنوى (%)	٤,٠٣		٤,٠٥		٥,١		٩,٢		١٣,٥	

المصدر: البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى ٢٠٠٧/٢٠٠٨، صـ ١١٨.

جدول رقم (٤/٢): المؤشرات الاقتصادية الكلية

البيان	معدل نمو الناتج المحلى الحقيقى	معدل التضخم	سعر الصرف الحقيقى	سعر الفائدة الحقيقى		رصيد المعاملات الجارية (مليار جنيه)	رصيد المعاملات الجارية/الناتج المحلى بالاسعار الجارية(%)	الاحتياطيات الدولية (مليار دولار)	الدين قصير الاجل/صافى الاحتياطيات الدولية(%)
				على الودائع	على القروض				
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٤,٢٣	١٦,٥	٠,٠٣	-٨,٦٦	-٣,٠٥	٢١,١٥٧	٤,٦٤	١٤,٨	١٣,٣
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٤,٦٠	٤,٨	٠,١٢	٢,٩	٨,٥٥	١٧,٥٥٦	٣,٤٧	١٩,٣٢٢	٩,٦
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٦,٩٢	٧,٧	٠,٠٧	-٠,٦	٤,٨	١٠,١١٦	١,٧٤	٢٢,٩٥٣	٧,١
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٧,٠٦	٩,٥	٠,٠٥	-٢,٦	٣,١	١٢,٩٣٣	١,٨٢	٢٨,٦	٥,١
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٧,٥٠	١٨,٣	٠,٠٤	-١٠,٤	-٥,٨	٤,٧٤١	٠,٥٥	٣٤,٥٧٢	٧,٣
المتوسط العام	٦,٠٦	١١,٣٦	٠,٠٦	-٣,٨٧	١,٥٢	١٣,٣٠	٢,٤٤	٢٤,٠٥	٨,٤٨
الإنحراف المعيارى	١,٥٢	٥,٨٠	٠,٠٤	٥,٥٦	٥,٨٦	٦,٣٩	١,٦١	٧,٧٥	٣,١٣
التباين	٢,٣٢	٣٣,٦٢	٠,٠٠١	٣٠,٩٣	٣٤,٢٩	٤٠,٨٤	٢,٥٩	٦٠,١٣	٩,٨٠

المصادر:

-البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى، أعداد مختلفة.
-البنك المركزى المصرى، النشرة الشهرية، أعداد مختلفة.
-وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية.
-الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

جدول رقم (٢/٥/أ): مؤشرات كفاية راس المال

البيان	كفاية رأس المال*	حقوق الملكية/للودائع	حقوق الملكية/الاستثمارات
٢٠٠٤/٢٠٠٣	١١,٢	١٦,٥٤	٥٥,٥٨
٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٣,٤	١٦,٣٤	٤٩,٧٥
٢٠٠٦/٢٠٠٥	١٤,٩	١٦,٧٩	٤٩,٢٣
٢٠٠٧/٢٠٠٦	١٤,٦	١٥,٢٤	٥٦,٢٥
٢٠٠٨/٢٠٠٧	١٤,٦	١٥,٤٩	٥٧,٣٤
المتوسط العام	١٣,٧٤	١٦,٠٨	٥٣,٦٣
الإنحراف المعيارى	١,٥٣	٠,٦٨	٣,٨٤
التباين	٢,٣٥	٠,٤٦	١٤,٧١

المصدر: البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى، أعداد مختلفة.

ملاحظات: * نسبة راس المال (بعنصريه الاساسى والمساند) إلى الأصول والالتزامات العرضية مرجحة باوزان مخاطر (يجب ألا تقل عن ١٠%)

جدول رقم (٢/٥/ب): مؤشرات السيولة

البيان	معدل نمو السيولة المحلية	أصول سائلة إلى ودائع العملاء (%)	نسبة السيولة الإلزامية		القروض/الودائع	الودائع/ M٢
			بالعملة المحلية (حد أدنى ٢٠%)	بالعملة الأجنبية (حد أدنى ٢٥%)		
٢٠٠٤/٢٠٠٣	١٣,١	٦٢,٧	٣١,٩	٥٨,٢	٦٤,١٥	١٠٦,١٦
٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٣,٥٦	٦٦,٦	٣٤,٩	٥٢,٧	٥٩,٣١	١٠٥,٢٢
٢٠٠٦/٢٠٠٥	١٣,٤٦	٦٢,٨	٣٨	٥١	٥٦,٩٧	١٠١,٥٢
٢٠٠٧/٢٠٠٦	١٨,٢٦	٦٩,٦	٢٧,٩	٥٥	٥٤,٤٣	٩٨,٠٨
٢٠٠٨/٢٠٠٧	١٥,٦٩	٧٢,٥	٢٩,٦	٥٠,١	٥٣,٧٢	٩٧,٤٦
المتوسط العام	١٤,٨١	٦٦,٨٤	٣٢,٤٦	٥٣,٤٠	٥٧,٧٢	١٠١,٦٩
الإنحراف المعيارى	٢,١٨	٤,٢٨	٤,٠٦	٣,٢٧	٤,٢٢	٣,٩٨
التباين	٤,٧٥	١٨,٢٩	١٦,٤٨	١٠,٦٩	١٧,٨١	١٥,٨٥

المصدر: البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى، أعداد مختلفة.

جدول رقم (٢/٥/جـ): مؤشرات الربحية

البيان	بنوك تنتهى السنة المالية لها فى ٣٠ يونيو				بنوك تنتهى السنة المالية لها فى ٣١ ديسمبر				هامش الفائدة
	صافى الربح (بالمليار جنيه)	نسبة صافى الربح إلى متوسط حقوق المساهمين	نسبة صافى الربح إلى متوسط الأصول	معدل العائد على الأصول	صافى الربح (بالمليار جنيه)	نسبة صافى الربح إلى متوسط حقوق المساهمين	نسبة صافى الربح إلى متوسط الأصول	معدل العائد على الأصول	
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٠,٦٩٦	٤,١	٠,٢	٠,١١	٢,٦٨٦	١٧,٩	١,١	٠,٤٢	٥,٦١
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٠,٧١٤	٣,٩	٠,٢	٠,١٠	٣,٧١٤	٢٢,١	١,٥	٠,٥٣	٥,٦٥
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢,٢٠٤*	١١,٦	٠,٥	٠,٢٩	٣,٧٣٠	١٦,٥	١,١	٠,٤٩	٥,٤
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٠,٥٨٩**	٤,٢	٠,٢	٠,٠٦	٧,١٤٠	٢٦,٢	١,٦	٠,٧٦	٥,٧
٢٠٠٨/٢٠٠٧***	١,٣٤٣	٧,٩٥	٠,٣٥	٠,١٢	٧,٦٦	٢٥,٥	١,٦	٠,٧١	٤,٦
المتوسط العام	١,١١	٦,٣٥	٠,٢٩	٠,١٤	٤,٩٩	٢١,٦٤	١,٣٨	٠,٥٨	٥,٣٩
الإنحراف المعيارى	٠,٦٨	٣,٣٨	٠,١٣	٠,٠٩	٢,٢٥	٤,٣٧	٠,٢٦	٠,١٥	٠,٤٦
التباين	٠,٤٦	١١,٤٥	٠,٠٢	٠,٠١	٥,٠٧	١٩,٠٨	٠,٠٧	٠,٠٢	٠,٢١

المصدر: البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى، أعداد مختلفة.

ملاحظات: * يعزى أساسا الى ارباح بيع استثمارات مالية لدى بنك إسكندرية.

** لا تشمل بنك الاسكندرية الذى تم خصخصته وادرج ضمن مجموعة البنوك التى تنتهى السنة المالية لها فى ٣١ ديسمبر.

*** تم تقديرها بطريقة linear trend at point باستخدام برنامج spss.

- معدل العائد على اللأصول= صافى الربح/اجمالى الاصول

جدول رقم (٢/٥/د): مؤشرات النشاط

البيان	معدل توظيف الموارد*
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٨٠,٥٩
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٧٩,٢١
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٧٧,٩٨
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٧٠,٧٤
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٦٩,٩١
المتوسط العام	٧٥,٦٩
الإنحراف المعيارى	٤,٩٩
التباين	٢٤,٨٩

المصدر : البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى، أعداد مختلفة.

ملاحظات:

* معدل توظيف الموارد= (استثمارات+قروض)/(الودائع+حقوق الملكية)

جدول رقم (٢/٥/هـ): خصائص القروض

البيان	القروض/اجمالى الاصول
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٤٦,٧٦
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٤٣,٨٠
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٤٢,٥٥
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٣٧,٧٢
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٣٧,٠٦
المتوسط العام	٤١,٥٨
الإنحراف المعيارى	٤,١٢
التباين	١٧,٠١

المصدر: البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى، أعداد مختلفة.

جدول رقم (٢/٦/أ): تعريف الرموز المستخدمة في حساب المؤشر الإشارى الخاص بالقطاع المصرفي

الرمز	المؤشر	ملاحظات
x١	كفاية رأس المال*	
x٢	حقوق الملكية/للودائع	
x٣	حقوق الملكية/الاستثمارات	
x٤	معدل نمو السيولة المحلية	
x٥	أصول سائلة/ودائع العملاء	
x٦	نسبة السيولة الإلزامية	بالعملة المحلية (حد أدنى ٢٠%)
x٧		بالعملة الأجنبية (حد أدنى ٢٥%)
x٨	القروض/الودائع	
x٩	الودائع/ M٢	
X١٠	صافى الربح/متوسط حقوق المساهمين	بنوك تنتهى السنة المالية لها فى ٣٠ يونيو
X١١	صافى الربح/متوسط الأصول	
X١٢	معدل العائد على الأصول	
X١٣	صافى الربح/متوسط حقوق المساهمين	بنوك تنتهى السنة المالية لها فى ٣١ ديسمبر
X١٤	صافى الربح/متوسط الأصول	
X١٥	معدل العائد على الأصول	
X١٦	هامش الفائدة	
X١٧	معدل توظيف الموارد	
X١٨	القروض/اجمالى الاصول	
X١٩	الائتمان المحلى الى GDP١	GDP١ بتكلفة العوامل بالاسعار الثابتة
X٢٠	الائتمان المحلى الى GDP٢	GDP٢ بتكلفة العوامل بالاسعار الجارية
X٢١	نسبة الاحتياطى (حد ادنى مقرر ١٤%)	

جدول رقم (٢/٧/ب): المؤشر الإشارى باستخدام
مؤشرات القطاع المصرفى ومؤشرات الاقتصاد الكلى

البيان	المؤشر الاشارى	العتبة
٢٠٠٣/٢٠٠٤		٢,٤٣
٢٠٠٤/٢٠٠٥	١,٤٥	
٢٠٠٥/٢٠٠٦	-١,٧٥	
٢٠٠٦/٢٠٠٧	-٠,٩٩	
٢٠٠٧/٢٠٠٨	١,٣٠	
الوسط الحسابى	٠,٠٠٢	
الانحراف المعيارى	١,٦٢	

ملخص الفصل

قامت الدراسة بتقديم تحليل لوضع الجهاز المصرفى المصرى خلال الفترة (٢٠٠٣/٢٠٠٤ – ٢٠٠٧/٢٠٠٨) من حيث الهيكل والمركز المالى والتوزيع القطاعى لكلاً الودائع والقروض وكذلك حساب وتحليل عدد من المؤشـرات على مستوى الجهاز المصرفى بأنشطته المختلفة (السيولة، الربحية، كفاية رأس المال، النشاط، الائتمـان)، كمـا قدمت الدراسة محاولة لتطوير مجموعة من مؤشرات الإنذار المبكر للكشف عن الأزمات المصرفية مستخدمة فـي ذلك منهجية البنك الدولى للمؤشر الإشارى للتنبؤ بمؤشرات الإنذار المبكر للمخاطر التى يتوقـع أن يعـانى منهـا الجهاز المصرفى. لذلك فقد تم تقدير المؤشر الإشارى للمؤشرات القائدة سواء التى تتعلـق بالجهـاز المـصرفى فحسب أو تخص مجموعة مؤشرات الجهاز المصرفى وبعض مؤشرات الاقتصاد الكلى ذات الـصلة معـاً خـلال الفترة محل الدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك نوع من التناقض بين النتائج استناداً إلى المؤشرات الاشارية للجهاز المصرفى فقط مع النتائج المستخلصة اعتماداً على مؤشرات القطاع المصرفي ومؤشرات الاقتصاد الكلى معاً، فلم يحدث إتفاق في سنوات توقع حدوث الأزمة. وهو أمر يدعونا إلى ضرورة دراسة إضافة تعديلات على المؤشرات بحيث تضم مؤشرات جديدة تدخل فى حساب المؤشر الاشارى يمكن إضافتها مثل أسعار الفائدة العالمية، أسعار البترول، مؤشر البورصة المصرية (CASE ٣٠)، وذلك فضلاً عن التعامل مع الجهاز المصرفى على مستوى أكثر تفصيلاً يراعى تخصص البنوك والتي حالت ظروف البيانات التفصيلية دون القيام بذلك، ومن ثم لا بد من اخذ نتائج ومؤشرات الإنذار المبكر باعتبارها قد تخفى حقائق الاختلافات بين أوضاع هذه البنوك وفقاً لخصائصها المختلفة.

الفصل الثالث

نظم الإنذار المبكر
والاستعداد والوقاية لأزمة الركود التضخمى

مقدمة

تعد ظاهرة التضخم الركودى احد المشكلات (الأزمات) التى تواجه الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء ، وتكمن خطورة هذه الظاهرة فى انها تتركب من مشكلتين كلاهما له خطورة على المستوى السياسي والاقتصادى والاجتماعى وهما (التضخم والبطالة) وكلتا الظاهرتين غير مرغوب فيهما : فالتضخم يؤدى الى تآكل المدخرات المحلية ويعمل على تآكل القوة الشرائية للنقود كما أنه يضر بأصحاب الدخول الثابتة ، بالاضافة الى اثره السيىء على النمو الاقتصادى ، كما أن للبطالة آثارها الاقتصادية والإجتماعية والسياسية الخطيرة فهى تعد إهداراً للموارد البشرية وضياعاً للاستثمارات التى تمت فيها خصوصاً بطالة المتعلمين .

وتعرف ظاهرة التضخم الركودى بأنها الظاهرة التى يتزامن فيها وجود معدلات عالية للتضخم والبطالة في آن واحد . ويستهدف هذا الفصل دراسة ظاهرة التضخم الركودى في الاقتصاد المصرى وذلك بغرض الوصول الى الأسباب الحقيقية التى تقف وراء هذه الظاهرة ووضع إشارات للإنذار المبكر لتعرض الاقتصاد لازمة ركود تضخمى وينقسم هذا الفصل الى ثلاثة أجزاء رئيسية ، يتناول الجزء الأول تعريف ظاهرة التضخم الركود ومؤشرات قياسها ، وتناول أيضا المدارس الفكرية التى قامت بتفسير ظاهرة التضخم الركودى ، اما القسم الثانى فيتعرض لظاهرة التضخم الركودى في الاقتصاد المصرى وقياسها والعوامل المسئولة عنها وفى هذا الصدد سيتم تناول نوعين من العوامل التى تسبب التضخم الركودى وهما : -

١- العوامل المتعلقة بزيادة التكاليف

٢- العوامل المتعلقة بالتغيرات الهيكلية

وفى النوع الأول يتم تناول كل من نصيب وحدة الناتج من الأجوروالرقم القياسى لاسعار الجملة للسلع الوسيطة وسعر الفائدة الحقيقى وسعر الصرف ، أما التغيرات الهيكلية فيتم التركيز على نسبة التمويل المصرفى لعجز الموازنة العامة ، والتغير في هيكل القوى العاملة من حيث درجة التعليم حيث يتم حساب الرقم القياس لنصيب المتعلمين في اجمالى القوى العاملة ،وأخيرا التغير في هيكل الناتج المحلى وذلك من خلال حساب الرقم القياسى لنصيب القطاعات السلعية .

وفى الجزء الثالث : يتم اجراء التحليل القياسى للمتغيرات التفسيرية وهى عبارة عن سبعة عوامل والمتغير التابع وهو الركود التضخمى وكذلك سيتم تصميم مؤشر مركب لاحتمال وقوع الاقتصاد المصرى فى ازمة ركود تضخمى.

١/٣ الاطار النظرى والمفاهيمى لدراسة الركود التضخمى :

يتناول هذا الجزء التعريف بالركود التضخمى ومؤشر قياسة والنظريات الاقتصادية التى فسرت حدوثه وذلك لوضع اطارا نظريا لدراسة الركود التضخمى.

١/١/٣ المقصود بالركود التضخمى

عند تناول الأبحاث المتعلقة بظاهرة الركود التضخمى ، واجه الباحث تعاريف متعددة للظاهرة ، حيث عرف "سيجل" الركود التضخمى بأنه ذلك الوضع الذى يتزامن فيه وجود معدلات مرتفعة للتضخم والبطالة فى آن واحد ([1]) ويعرف " Helliwell " ([2]) الركود التضخمى بأنه الحالة التى يوجد فيها التضخم جنبا الى جنب مع الركود . ويعرف " على " الركود التضخمى بأنه ظاهرة اقتصادية تعبر عن تلك الفترات الزمنية التى تشهد حدوث حالات من ارتفاع معدلات البطالة المصحوبة بارتفاع معدلات الزيادة فى الأسعار ، ويعرف " EL-Mahgoub " ([3]) الركود التضمى بأنه تسارع فى معدلات التضخم المصحوبة بزيادة تدريجية فى معدلات البطالة وانخفاض فى مستوى الانتاجية .

ويلاحظ على <u>التعاريف السابقة</u> ما يلى :

- تركز التعارف السابقة على خاصية أساسية لظاهرة الركود التضخمى وهى اقتران التضخم (أو ارتفاع الأسعار) بالبطالة (أو الركود) .

- من المعروف أن للتضخم أنواع متعددة تختلف بحسب مسببات التضخم (تضخم الطلب، تضخم النفقة ، تضخم هيكلى) ومدى وقوة التضخم (تضخم زاحف ، تضخم جامح) وأيضا للبطالة أنواع متعددة تختلف بحسب مسببات البطالة (هيكلية ، موسمية ، احتكاكية ، تكنولوجية) ومدة البطالة (دائمة ، مؤقتة) .

والتعاريف السابقة لم توضح بشكل قاطع هل المقصود بالتضخم هو تضخم الطلب أم تضخم النفقة أم التضخم الهيكلى ؟ وهل هو التضخم الزاحف (المعتدل) أم التضخم الجامح (المفرط) ؟ ايضا لم توضح التعاريف السابقة هل المقصود بالبطالة هو البطالة الهيكلية أم البطالة التكنولوجية أم البطالة الموسمية ؟ وهل البطالة الاحتكاكية تدخل ضمن مفهوم البطالة الوارد فى التعاريف السابقة؟

و<u>واقع الأمر</u> : أن مصطلح التضخم ومصطلح البطالة كما وردا فى التعاريف السابق ، المقصود بهما المعنى العام للظاهرة دون البحث فى مسببات الظاهرة أو أى اجراءات تتعلق بقياس الظاهرة ، فالمقصود بالتضخم – كما هو معروف – ارتفاع فى المستوى العام للأسعار ، بصرف النظر عن سبب أو سرعة هذا الارتفاع فى المستوى العام للأسعار ، ويتم التعبير عن معدلات التضخم بالتغيرات فى الأرقام القياسية للأسعار .

والمقصود بالبطالة هو وجود جزء من قوة العمل الكلية فى الدولة بدون عمل ، بصرف النظر عن أسباب بقاء الفرد لفترة من الوقت بدون عمل ، ويتم التعبير عن معدل البطالة بالنسبة المئوية للأفراد العاطلين الى قوة العمل الكلية ويعرف ذلك بمعدل البطالة الظاهرة .

- تثير التعاريف السابقة للركود التضخمى نقطة جوهرية تتعلق بمستوى وحالة كل من معدل التضخم ومعدل البطالة ، بمعنى : هل يكفى أن يكون كل من معدل التضخم ومعدل البطالة مرتفعا فى اقتصاد ما حتى نستطيع أن

---

[1]) بارى سيجل ، "النقود والبنوك والاقتصاد" ، وجهة نظر النقديين ، ترجمة عبد الله منصور ، السعودية ، دار المرنح للنشر ، ١٩٨٧ ، ص ٦٠٨ .

[2]) John F. Helliwell, "Capacitive Macroeconomic of Stagnation" , Journal of Economic Review, V.xxu, 1988, P.1.

[3]) Ayman Rafat EL-Mahgoub, Stagflation : Phenomenon and Confrontation Ph.D'Unpublished Thesis, Faculty of Economic and Political Science, Cairo, 1990 .

نقرر بأن هذا الاقتصاد يعانى من الركود التضخمى ؟ أم يجب أن يكون كل من معدل التضخم ومعدل البطالة فى حالة ارتفاع أو تسارع مستمر حتى نحكم بنفس النتيجة السابقة ؟ وإذا كان وصول كل من معدل التضخم ومعدل البطالة الى مستوى مرتفع كاف للحكم بأن هذا الاقتصاد يعانى من الركود التضخمى فما هو ذلك المستوى ؟

والاجابة على الأسئلة السابقة هى فى واقع الأمر تتعلق بالمؤشر المستخدم فى رصد ظاهرة الركود التضخمى ، وهو ما سوف يتم تناوله فى النقطة التالية .

٣/١/٣ المؤشر المستخدم فى رصد ظاهرة الركود التضخمى

عند رصد ظاهرة الركود التضخمى فى اقتصاد ما يعتمد الاقتصاديون على مؤشر مركب من مجموع معدلى التضخم والبطالة ، وهذا المؤشر يسميه البعض معدل الركود التضخمى أو معدل التضخم الركودى ، ويسميه البعض الآخر مؤشر الاضطراب Discomfort Index . وفى هذه الدراسة سيتم الاعتماد على المسمى الأول لهذا المؤشر لكونه أقرب من حيث المعنى الى الظاهرة محل البحث، وعلى ذلك فالمؤشر الذى سوف نعتمد عليه فى رصد ظاهرة الركود التضخمى أو التعرف على وجودها من عدمه هو معدل الركود التضخمى ، حيث أن :

معدل الركود التضخمى = معدل التضخم + معدل البطالة

واستنادا الى المؤشر السابق أشارت احدى الدراسات المهتمة بظاهرة الركود التضخمى الى أنه فى حالة تجاوز معدل الركود التضخمى النسبة ١٠% مع تصاعد كل من معدل التضخم ومعدل البطالة ، ففى هذه الحالة فقط يمكن أن نقرر بأن الاقتصاد محل الدراسة يعانى من الركود التضخمى ([1]) .

والواقع أن معدل الركود التضخمى بالرغم من كونه مؤشر جيد لرصد الظاهرة ، إلا أنه ربطه بنسبة معينة – ١٠% مثلا – يحتاج لاعادة النظر . فمن الممكن أن يتجاوز معدل الركود التضخمى النسبة ١٠% بالرغم من أن معدل البطالة فقط – أو معدل التضخم فقط – لا يتجاوز النسبة ٣% أو ٤% على أقصى تقدير . وليس بخاف أن وصول البطالة الى ٤% بحد أقصى لا يتعارض وكون الاقتصاد القومى يعمل عند مستوى التشغيل الكامل ، حيث يعتبر معدل البطالة فى هذه الحالة مرادفا للبطالة الاحتكاكية . كما أن وصول معدل التضخم الى ٤% بحد أقصى ليس بالحالة الخطيرة ، بل إن هناك من الاقتصاديين من يرى بأهمية هذا القدر المعتدل من التضخم لما له من آثار ايجابية على مستويات الانتاج والتوظف فى الاقتصاد ([2]).

وبناء على سبق ، يمكننا القول بأن الاقتصاد القومى يعانى من الركود التضخمى إذا كان كلا من معدل التضخم ومعدل البطالة أكبر من ٤% ، وذلك بصرف النظر عن حالة كل منهما من حيث الزيادة أو النقصان أو الثبات ، حيث يمكن أن نواجه الاحتمالات التالية :

الاحتمال الأول :

أن يثبت معدل التضخم عند معدل أكبر من ٤% مع اتجاه معدل البطالة نحو التزايد المستمر أو الانخفاض المستمر ولكنه فى الحالتين أكبر من معدل ٤% .

---

[1]) سهير محمد معتوق ، "ظاهرة الركود التضخمى بين التأصيل النظرى والواقع العملى ، مع إشارة خاصة لجمهورية مصر العربية .

[2]) محمد سمير طوبار ، "التحليل الاقتصادى الكلى " ، الزقازيق ، مكتبة المدينة ، ص ١٨٠-١٩١ .

الاحتمال الثانى :

أن يثبت معدل البطالة عند معدل أكبر من ٤% مع اتجاه معدل التضخم نحو التزايد المستمر أو الانخفاض المستمر ولكنه فى الحالتين أكبر من معدل ٤% .

الاحتمال الثالث :

أن يثبت كل من معدل التضخم ومعدل البطالة عند معدل أكبر من ٤% .

الاحتمال الرابع :

أن يتحرك كل من معدل التضخم ومعدل البطالة معا فى نفس الاتجاه سواء بالزيادة أو النقصان ولكن كل منهما فى الحالتين (الزيادة أو الانخفاض) أكبر من معدل ٤% .

وفى جميع الاحتمالات السابقة يكون معدل الركود التضخمى (معدل التضخم + معدل البطالة) أكبر من ٨% وبالتالى يكون الاقتصاد محل الدراسة يعانى من الركود التضخمى .

خلاصة ما سبق :

ان الركود التضخمى هو حالة تزامن معدلات مرتفعة للتضخم والبطالة ، ويتم رصد الركود التضخمى فى اقتصاد ما باستخدام معدل الركود وهو عبارة عن مجموع كل من معدل التضخم ومعدل البطالة . ولا يشترط لوجود الركود التضخمى أن تكون معدلات التضخم والبطالة فى حالة زيادة مستمرة وإنما يمكن القول بوجود الركود التضخمى فى اقتصاد ما – وفقا لمعدل الركود التضخمى – حتى فى حالة ثبات أو تناقص كل من معدل التضخم ومعدل البطالة أو ثبات احدهما مع تزايد او تناقص الآخر ، المهم فى ذلك أن يتجاوز كل من معدل التضخم ومعدل البطالة النسبة ٤% وبالتالى يكون معدل الركود التضخمى أكبر من ٨% .

٣/١/٣ تفسير ظاهرة التضخم الركودى لدى المدارس الفكرية الحديثة للاقتصاد الكلى

١/٣/١/٣ تفسير مدرسة النقديين للتضخم الركودي وتقويمه

يفسر التضخم الركودى عند النقديين كنتيجة للسياسات النقدية التوسعية التى لجأت إليها حكومات الدول الرأسمالية في إطار التوجهات الكينزية لتحقيق هدف التوظف الكامل فهناك علاقة بين التضخم وزيادة التعود وعلاقة بين التضخم النقدى والركود التضخمي.

١ – التركيز الكينزى على التشغيل الكامل والتضخم ذو المصدر النقدى :

تتمثل السياسة الكينزية لعلاج البطالة ومن تم الوصول الى التوظف الكامل في رفع مستوى الطلب الفعال، ويري كينز أنه لكى يتم ذلك فلا بد على الحكومة أن ترفع من حجم الإنفاق وتقلل الضرائب وتخفض سعر الفائدة وهى السياسات التى يرى النقديون أنها السبب فى التضخم ذو المنشأ النقدى إذ تؤدى الزيادة في عرض النقود الى ارتفاع الأسعار ، الأمر الذي يؤدى الى زيادة معدل التضخم وعلى ذلك فإن النقديين يرون أن التضخم يرجع الى سياسات حفز الطلب وتوفير الائتمان وزيادة عرض النقود عن طريق الإصدار النقدي ([1]) .

---

[1]) لمزيد من التفاصيل ، أنظر :

٢- التضخم ذو المصدر النقدي والتضخم الركودى :

ويرى فريدمان أن التضخم ذا المصدر النقدى يؤدى الى مجموعة من الإختلالات في النشاط الإقتصادى والتى تتمثل في القرارات والتوقعات الخاطئة، ذلك أن إسراع التضخم يخل بنظام الأسعار النسبية كميكانيزم لنقل المعلومات ، وينتج عن ذلك قرارات وتوقعات خاطئة تؤدى إلى انخفاض الانتاج والتشغيل مع سيادة استمرار الارتفاع في الأسعار وهو ما يعنى تزامن حالتى التضخم والركود وهو ما يعرف بالركود التضخمى أو التضخم الركودى .

وعلى ذلك فإن تفسير التضخم الركودى لدى فريدمان يتمثل في التركيز على التشغيل الكامل وذلك بأتباع سياسة نقدية توسعية قد أدى الى تضخم ذو مصدر نقدى ترتب عليه إختلالات وإضطرابات في النظام الاقتصادي أدت الى قرارات خاطئة ينتج عنها انخفاض فى مستوى الإنتاج والتشغيل.

٣/٣/١/٣ تفسير التضخم الركودى لدى الكينزيين الجدد

يرى الكينزيين الجدد أن التضخم الركودى لا يعود الى السياسة النقدية التوسعية كما رأى النقديون وإنما يرجع الى الارتفاع فى تكاليف الانتاج (أسعار المدخلات) من مواد خام وعمالة ... الخ وعلى ذلك فإن ارتفاع نفقات الانتاج يؤدى الى ارتفاع الأسعار ولكن لكى تتغلب الدولة على هذا الارتفاع فإنها تقوم بتقييد عملية الائتمان الأمر الذي يؤدى بدوره الى انخفاض الانتاج والتوظف وظهور البطالة وعلى ذلك فإن السياسة النقدية لمواجهة التضخم تؤدى الى تخفيض للطلب الكلى ، فينخفض الإنتاج والتشغيل الأمر الذي يؤدى الى زيادة حدة التضخم والركود [2] وعموماً فإن هناك اختلاف بين النقديين والكينزيين الجدد فعلى حين فسر النقديون ظاهرة التضخم الركودى على أنها ظاهرة نقدية بحتة فسرها الكينزيون الجدد على انها ترجع إلى تضخم نفقات الإنتاج وخصوصاً أجور العمال وأسعار البترول .

١٠ موجة التضخم العالمى فى السبعينات وارتفاع أسعار البترول – الادعاء والحقيقة :

انتشرت فكرة ارتفاع أسعار البترول ودورها فى التضخم فى إعقاب عام ١٩٧٣ إيماناً بأن الدول المنتجة للبترول كانت السبب وراء هذا الارتفاع وهذا الزعم غير صحيح للأسباب التالية [1] :

١- أن تكلفة البترول لا تمثل سوى نسبة ضئيلة من تكلفة السلع الصناعية فى الدول الرأسمالية [2].

٢- أن الفترة التى شهدت ثباتاً فى أسعار البترول أستمر فيها الارتفاع فى الأسعار .

- سهير ابو عيش ، "الطلب على النقود فى الاقتصاد السودانى – تحليل وقياس" ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاقتصاد ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص ٦٣-٦٩ .
- محمود أبو العينين (د.) ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٨٧-٢٩٠ .
- فتحى خليل الخضراوى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٠-٦٢ .

[2]) سهير معتوق (د.) ، "ظاهرة التضخم الركودى بين التأصيل النظرى والواقع العملى" ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥٥-١٥٦ ، أنظر :
- كوثر مصطفى السيد (د.) ، "التضخم الركودى العالمى واقتصاديات العالم الثالث " ، السياسة الدولية ، العدد ٧١ ، يناير ١٩٨٣ ، ص ١٥١-١٥٢ .

[1]) رمزى زكى (د.) ، "التضخم المستورد "، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٤-٥٥ .

[2]) أنظر فى التدليل على ذلك البيانات الواردة فى الجدول رقم (٣٦) بالملحق الاحصائى .

٣- أوضحت العديد من الدراسات أن أسعار البترول والمواد الأولية لم يكن السبب الرئيسي للتضخم الركودى .

٤- ان الارتفاع الذي حدث في أسعار البترول قد عوضته الدول الرأسمالية من خلال ارتفاع اسعار المنتجات الصناعية.

٢ . <u>التضخم العالمي وزيادة الأجور : بعض الاعتبارات والانتقادات</u>

١- أن الارتفاع الذي حدث في الأجور قد تبعه ارتفاع في الانتاجية ([3]) .

٢- التناسق بين التقلبات فى حركة الأجور والدورة الاقتصادية ([4]).

٣- تستند الحجة الخاصة بدور الأجور فى زيادة الأسعار على فكرة لولب الأجور والأسعار ([5]).

وعلى ذلك فإن الحجة التى تعتمد على الأجور كمحدد للتضخم يوجه إليها النقد التالى:

١- أهملت العلاقة بين الأجور والإنتاجية .

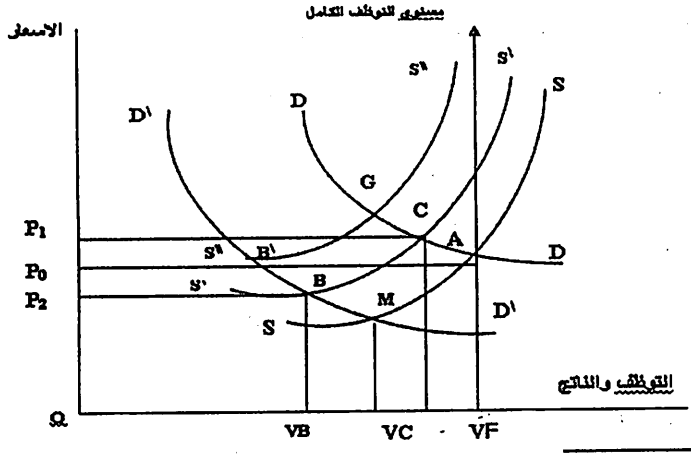
٢- هناك العديد من الصناعات تميزت بالجمود النسبي فى الأجور .

٣- حتى مع زيادة الأجور فإنها تزيد نسبة أقل من ارتفاع الأسعار.

وعلى ذلك فإن هناك مجموعة من الحقائق تحول دون إرجاع التضخم الذي حدث فى السبعينات الى ارتفاع أسعار البترول والأجور .

٣/٣/١/٣ تفسير ظاهرة التضخم الركودى بالاستناد الى عوامل العرض والطلب وتقويمه

اعتمد هذا التحليل على جانب العرض والطلب معاً ولتوضيح استخدام كلاً من العرض والطلب في تفسير التضخم الركودى نعتمد على الرسم التالى ([1]) :



[3]) معهد التخطيط القومى ، دراسات تطبيقية لبعض قضايا الانتاجية فى الاقتصاد المصرى ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ٥٦ ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٩٠ ، ص ٢٣٤-٢٣٥ .

[4]) أنظر لمزيد من التفاصيل : رمزى ذكى (د.) ، التضخم .المستورد ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٦-٥٨ .

[5]) لمزيد من التفصيل عن التأصيل النظرى للعلاقة بين الأجور والأسعار ، أنظر :

- معهد التخطيط القومى ، دراسات تطبيقية لبعض قضايا الانتاجية فى الاقتصاد المصرى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٣٧-٢٤٠ .

[1]) Michael Bruno and Jeffrey D., Sachs, op.cit, pp. 26-31 .

بالنسبة لجانب العرض

تؤدى الصدمات فى جانب العرض مثل ارتفاع أسعار المواد الخام والأجور وما الى ذلك من العوامل المحددة للعرض الى انتقال منحنى العرض من وضع التوازن عند مستوى التوظف الكامل V f حيث يتحدد مستوى التوظف بهذا المقدار يتقاطع منحنى العرض s مع منحنى الطلب D عند النقطة A ويتحدد السعر عند الوضع po .

وتؤدى التغيرات فى العوامل السابقة الى انتقال منحنى العرض من الوضع S الى الوضع $S^{/}$ حيث يتقاطع مع المنحنى D ويتحدد التوازن عند النقطة C حيث ينخفض التوظف والناتج الى الوضع VC بدلاً من VF وهذا معناه انخفاض في مستوى التوظف والناتج وفى نفس الوقت حدوث ارتفاع في الأسعار من الوضع PO الى P وهذا تفسير التضخم الركودى (ركود + تضخم) ، ويحدث نفس الشيء عند انتقال منحنى العرض الى الوضع $S^{//}$ حيث تنخفض التوظف والناتج وتزيد الأسعار .

بالنسبة لجانب الطلب

تؤدى سياسة إدارة الطلب الى تخفيض الطلب فينتقل منحنى الطلب من الوضع D الى $D^{/}$ هذا الإنخفاض الذي حدث فى الطلب يؤدى الى انخفاض مستوى التوظف والناتج الى الوضع VB ويحدث انخفاض في السعر من PO الى P ولكن الانخفاض في الأسعار يكون أبطأ من الانخفاض في مستوى التوظف والناتج الأمر الذي يؤدى الى الركود التضخمي ، وعلى ذلك فيكون تم تفسير التضخم الركودى طبقا لكل من عوامل العرض وعوامل الطلب .

٣/١/٣/٤ـ تفسير التضخم الركودى فى المدارس الاقتصادية الأخرى

أ- مدرسة ما بعد الكينزية

قدم بعض الاقتصاديين إطارا تحليليا أطلق عليه منهج ما بعد الكينزية – وذلك لتفسير ظاهرة التضخم الركودى ، ويتكون هذا الإطار من الآتى ([1]) :

(١) توزيع المزايا من التقدم الاقتصادى

تتوقف عملية الاستمرار فى النمو الاقتصادى إلى حد كبير على الطريقة التى يتم بها توزيع المنافع من التقدم الاقتصادى والذى اعتمد على آلية السوق فى عملية التوزيع مع استخدام أسعار منخفضة لضمان الانتشار الواسع لآلية التقدم الفنى ولكن رغبة أصحاب الأعمال فى المحافظة على أرباح عالية جعل الأجور لا تزيد بنفس الزيادة فى الإنتاجية الأمر الذى خلق فائضا فى الإنتاج نتيجة عدم قدرة الدخول على استيعاب الإنتاج وكان الحل هو رفع الأجور لتتمشى مع الزيادة فى الإنتاجية .

(٢) دور النقابات العمالية

تحاول النقابات العمالية أن تجعل الزيادة فى الأجور أعلى من الزيادة فى الإنتاجية الأمر الذى يؤدى الى زيادة تكاليف الإنتاج وارتفاع الأسعار مما يؤدى الى حدوث التضخم .

---

[1] Alfred S. Eichner, Toward a New Economics – Essays in Post-ysenesion and Institutionalism Theory, (M.E. Sharpe, INC, Armonk, New York, (1985), pp.125-135 .

(٣) التغير فى معدل النمو

ليس هناك ما يدعو الى ضرورة مسايرة الأجور للناتج إذ أنه فى العديد من الأحيان يمكن أن تكون الزيادة فى الأجور أقل من الزيادة فى الناتج وذلك لاقتطاع الجزء الأكبر لعملية الاستثمار، أما إذا أصرت نقابات العمال على رفع الأجور فإن ذلك من شأنه أن يغير معدل النمو أو يرفع الأسعار.

(٤) الاستهلاك الناجم عن الدخل غير الأخرى

إذا فرضنا أن الاقتصاد يتكون من قطاعين فقط وهما قطاع الأفراد وقطاع الأعمال ، فإذا خصص دخل أصحاب الأعمال لأغراض الاستهلاك وليس الاستثمار فإن ذلك من شأنه أن يزيد من معدل التضخم وكذلك ما تقوم به الحكومة فى هذا المجال يؤدى الى زيادة التضخم أيضا .

(٥) التغير فى معدلات التبادل الدولى

أن الأسلوب الآخر لزيادة الدخل غير الاجرى هو التبادل الدولى الذى ينطوى على معدلات عالية لأسعار المواد الخام المستوردة التى تحول قدر من الموارد إلى بقية العالم ، وتكون هذه الموارد مشابهة لما تستطر عليه الحكومة حيث أنها لا تضيف الى الاستهلاك الخاص ولا إلى الطاقة الإنتاجية .

(٦) تأثير الطلب الكلى

تؤدى زيادة الطلب سواء كان داخليا أو خارجيا إلى زيادة الأسعار الأمر الذى يؤدى إلى ارتفاع معدل التضخم ورغبة من الحكومة فى كبح جماح التضخم فإنها نعمل على تخفيض الطلب الأمر الذى يؤدى الى انخفاض معدل النمو وارتفاع معدل البطالة.

ب- تفسير مدرسة اقتصاديات جانب العرض

قدم أنصار هذه المدرسة تفسيرا للتضخم يشابه تفسير النقديين غير أنهم ركزوا على الضرائب كأحد العوامل التى تؤدى زيادة تكلفة الإنتاج . الأمر الذى يؤدى بدوره الى انخفاض الإنتاج والتوظف ولكن فى نفس الوقت يستمر الطلب فى الزيادة الأمر الذى ينجم عنه تضخم ركودى ، ويرى أصحاب هذه النظرية أن علاج مشكلة التضخم الركودى يكمن فى زيادة العرض الذى يؤدى الى زيادة الإنتاج والتوظف ويخفض الأسعار ([1]) .

ج - تفسير مدرسة المحافظين التقليديين : (الكلاسيك الجدد)

حاولت هذه المدرسة تفسير ظاهرة التضخم الركودى بالاستناد الى النقطتين التاليتين ([2]):

١- جمود الأجور

٢- بزوغ الكينزية وأثرها على التضخم

فبالنسبة للنقطة الأولى يرى أصحاب هذه المدرسة ان جمود الأجور وعدم مرونتها فى الانخفاض قد أدى إلى زيادة حدة ظاهرة البطالة ، فأصحاب هذه المدرسة يرون أن الأجور إذا أعطيت المرونة الكافية فإنها تقضى على البطالة ، وقد أوضحت الدراسات الاقتصادية أن الاقتصاديات التى تتميز بعدم مرونة الأجور تعانى من البطالة بدرجة أكبر

---

[1]) رمزى ذكى (د.) ، "الموقف الراهن للجدل حول ظاهرة التضخم الركودى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٧-٢٨ .

[2]) G.Haberler, "The slowdown of The World Economy and The Problem of Stagflation, op.cit, pp.62-63 .

من الاقتصاديات التى تتميز بمرونة فى الأجور مثل الاقتصاد اليابانى ، أما اقتصاديات الولايات المتحدة الأمريكية والاقتصاديات الأوروبية فإنها غير مرنة الأجور ولذلك ارتفعت نسبة البطالة فيها .

والنقطة الثانية يرى أصحاب مدرسة المحافظين أن ظهور المدرسة الكينزية كان من أهم العوامل التى أدت إلى التضخم ، ويرجع ذلك لسببين :

١- أنها منعت انخفاض الأسعار خلال مرحلة الكساد

٢- زادت من قوة مقاومة العمال لتخفيض الأجور

وهكذا فإن جمود الأجور ودفع الأجر الحقيقى إلى أعلى تشكل العقبات أمام استعادة استقرار الأسعار عند مستويات مرتفعة من التوظف ومستويات أعلى من النمو .

د- المدرسة المؤسسية

تهتم هذه المدرسة بدراسة وتحليل المؤسسات والتنظيمات التى يتكون منها هيكل المجتمع الرأسمالى ، وتعتمد هذه المدرسة على قوة الاحتكارات وقوة نقابات العمال كسببين للتضخم . فبالنسبة لقوة الاحتكارات فيشار هنا إلى الشركات الكبيرة ذات القوة الاحتكارية التى تتحكم فى تحديد الأسعار الأمر الذى يرفع الأسعار، أما بالنسبة لقوة نقابات العمال فإن هناك صراع دائم بين اسعار السلع النهائية وزيادة الأجور الأمر الذى يؤدى الى حدوث التضخم الركودى ([1]) .

٣/٣ دراسة الركود التضخمي في الاقتصاد المصري

في هذا الجزء يتم تناول ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد المصرى وملامح هذه الظاهرة ، والمعيار الذي سوف يتم الاعتماد عليه في قياس وتطور ظاهرة الركود التضخمى فى الاقتصاد المصري هو عبارة عن معدل التضخم مضافاً اليه معدل البطالة ، ومن ثم مطبقاً لهذا المعيار يعتبر الاقتصاد المصري يعانى من الركود التضخمي إذا كان معدل الركود التضخمي أكبر من ٨% وذلك بغض النظر عما إذا كان معدل البطالة ومعدل التضخم في حالة تزايد أو تناقص أو ثبات ، أو كان احدهما فى حالة تزايد مع ثبات أو تناقص الآخر ، المهم هنا أن يزيد معدل التضخم ومعدل البطالة كل على حدة عن ٤% ، والبيانات المستخدمة في حساب معدل الركود التضخمي هى معدل التضخم ومعدل البطالة .

---

[1]) رمزى ذكى (د.) ، "الموقف الراهن للجدل حول ظاهرة التضخم الركودى .. ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٦-٣٩ ، أنظر :
- تشخيص التضخم الركودى ، مشكلة مؤسسيه :
Mark A. Lufz, "Stagflation as an institutional Problem", Journal of Economic Issues, 15 Sep. 1981, pp.745--768.

جدول رقم (١) معدل التضخم الركودى خلال الفترة (١٩٨٢-٢٠٠٧)

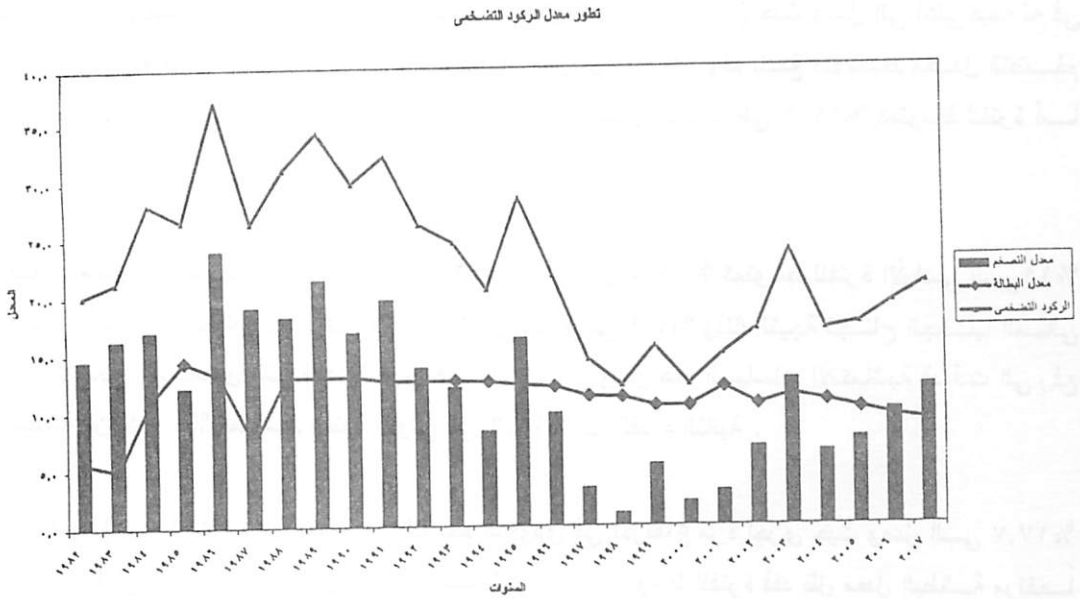
السنوات	معدل البطالة (١)	معدل التضخم (٢)	الركود التضخمى (٣)
١٩٨٢	٥,٦	١٤,٥	٢٠,١
١٩٨٣	٥	١٦,٣	٢١,٣
١٩٨٤	١١	١٧,١	٢٨,١
١٩٨٥	١٤,٤	١٢,١	٢٦,٥
١٩٨٦	١٣,١	٢٣,٩	٣٧,٠
١٩٨٧	٧,٣	١٩,٠	٢٦,٣
١٩٨٨	١٢,٩	١٨,٢	٣١,١
١٩٨٩	١٢,٩	٢١,٣	٣٤,٢
١٩٩٠	١٢,٩	١٦,٩	٢٩,٨
١٩٩١	١٢,٥	١٩,٧	٣٢,٢
١٩٩٢	١٢,٥	١٣,٧	٢٦,٢
١٩٩٣	١٢,٥	١٢,٠	٢٤,٥
١٩٩٤	١٢,٤	٨,١	٢٠,٥
١٩٩٥	١٢,٢	١٦,٣	٢٨,٥
١٩٩٦	١٢	٩,٦	٢١,٦
١٩٩٧	١١,١	٣,٣	١٤,٤
١٩٩٨	١١	١,١	١٢,١
١٩٩٩	١٠,٢	٥,٣	١٥,٥
٢٠٠٠	١٠,٢	٢,٠	١٢,٢
٢٠٠١	١١,٩	٢,٩	١٤,٨
٢٠٠٢	١٠,٣	٦,٧	١٧,٠
٢٠٠٣	١١,٢	١٢,٥	٢٣,٧
٢٠٠٤	١٠,٦	٦,٣	١٦,٩
٢٠٠٥	١٠	٧,٥	١٧,٥
٢٠٠٦	٩,٣	٩,٩	١٩,٢
٢٠٠٧	٨,٩	١٢	٢٠,٩

المصدر: - العمود رقم (١) مصدره الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ،التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت أعوام ١٩٨٦،١٩٩٦،٢٠٠٦ والبحث السنوى للعمالة بالعينة .

- العمود رقم (٢) محسوب بمعرفة الباحث من الرقم القياسى لأسعار المستهلكين، صندوق النقد الدولى ،قاعدة البيانات بعد تعديل سنة الأساس الى عام ١٨٨١.

- العمود رقم (٣) عبارة عن مجموع (١)+(٢)

الشكل رقم(١)



المصدر : بيانات الجدول رقم(١)

١/٣/٣ ملامح التضخم الركودى في الاقتصاد المصرى

وفيما يتعلق بالبيانات المستخدمة في حساب معدل الركود التضخمى في الاقتصاد المصرى وهى البيانات المتعلقة بمعدل البطالة ومعدل التضخم يلاحظ الأتى :-

١- بالنسبة لمعدل التضخم : هناك اكثر من مؤشر لرصد معدلات التضخم فى الاقتصاد المصري وهذه المؤشرات هى معدل التضخم المحسوب من الرقم القياسي لأسعار المستهلكين ، ومعدل التضخم المحسوبة من الرقم القياسي التضخمى ، والرقم القياس المحسوبة من اسعار الجملة ولكن يلاحظ أن معدلات التضخم المحسوب فى اى منها لا يختلف من حيث الاتجاه مع معدل التضخم المحسوب من الأرقام القياسية الآخرى وهنا تم الاعتماد على الرقم القياس لأسعار المستهلكين وذلك لتوافر البيانات عنه فى سلسلة زمنية وتم تثنية على اساس سنة ١٩٨١ سنة أساس ولأنه يمثل حد وسط بين الرقم القياسي لأسعار الجملة والذي يمثل الحد الأدنى لمعدل التضخم والرقم القياسي المستخرج من الرقم القياس الضمى والذي يمثل الحد الاقصى للتضخم في مصر .

٢- بيانات البطالة : تم الاعتماد في الحصول عليها من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء للسكان والإسكان والمنشأت التعدادات العامة (٨٦-٩٦-٢٠٠٦) وبحث العمالة بالعينة الذي يغطى الفترات البينية بين هذه السنوات وكذلك بيانات وزارة التخطيط في السنوات المفقودة .

ويوضح بيانات الجدول التالى والرسم البيانى الآتى :

- تصاعد معدل التضخم الركودى في الاقتصاد المصرى خلال الفترة (٨٢-٩١) حيث وصل الى أعلى قيمة له فى عام ١٩٨٦ وقد بلغ معدل التضخم الركودى ذروته حيث وصل الى ٣٧% ، وقد بلغ متوسط معدل التضخم الركودى خلال هذه الفترة ٢٨,٦% ، فى الوقت الذي وصل فيه معدل التضخم الى ١٧,٩% كمتوسط للفترة أما معدل البطالة فقد وصلت الى ١٠,٨% خلال نفس الفترة .

- انخفاض معدل التضخم الركودى خلال الفترة (٩٢-٢٠٠١) من ٢٨,٦% كمتوسط للفترة الأولى الى١٩% خلال الفترة الثانية ، فأنخفض معدل التضخم خلال نفس الفترة الى ٧,٤% وذلك نتيجة نجاح الجانب المالى لسياسات الاصلاح الاقتصادى التى طبقتها مصر فى عام ١٩٩١ ولكن هذه السياسات الانكماشية قد أدت الى رفع معدل البطالة من ١٠,٨% كمتوسط للفترة الأولى الى ١١,٦% في الفترة الثانية .

- خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٧) أخذ معدل التضخم الركودى في الارتفاع مرة أخرى حيث وصل الى ١٧,٧% خلال الفترة – فعلى الرغم من انخفاض معدل التضخم الى ٧,٣% كمتوسط للفترة فقد ظل معدل البطالة مرتفعاً عند مستوى ١٠,٤% خلال الفترة .

- خلال الفترات الثلاثة ظل معدل التضخم الركودى اعلى من المعدل الطبيعى (٨%) بحوالى ٢٠,٦ كمتوسط للفترة الأولى ،١١% كمتوسط للفترة الثانية ، ٩% كمتوسط للفترة الثالثة ، ومن المتوقع ارتفاع معدل التضخم الركودى نتيجة الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد المصرى وأن كان الأثر سيكون في معدل البطالة أكبر من معدل التضخم ولكن في النتيجة النهائية سوف يرتفع معدل التضخم الركودى في الاقتصاد المصرى ([1]).

٣/٣/٣ العلاقة بين ارتفاع تكاليف الانتاج وحدوث الركود التضخمى

* التضخم الناتج عن زيادة التكلفة (تضخم التكلفة)

يذكر الاقتصاديون العديد من الحالات التى تتسبب فى حدوث تضخم التكلفة:

- الحالة الأولى المعروفة بـ (لولب الأسعار – الأجور) بمعنى أن الأسعار والأجور يدفع كل منهما الأخر نحو التصاعد ، فارتفاع الأسعار تؤدى الى انخفاض الأجور الحقيقية ، الأمر الذي يدفع العمال الى المطالبة بزيادة الأجور ، وتؤدى زيادة الأجور الى زيادة تكاليف الإنتاج وهذا بدوره يؤدى الى زيادة الأسعار مرة أخرى وهكذا.

- الحالة الثانية وهى التى تنتج فيها تضخم التكلفة عن تضخم الطلب وفى هذا الحالة فإن زيادة الطلب الكلى مع عدم مرونة العرض الكلى (الجهاز الانتاجى) يؤدى الى زيادة الأسعار.

- الحالة الثالثة وهى جمود الأسعار نحو الاتجاه النزولى نتيجة إختلالات هيكلية ، فإذا حدث زيادة في الطلب على بعض المنتجات لبعض القطاعات فإن ذلك من شأنه أن يؤدى الى ارتفاع منتجات هذه القطاعات وفى نفس الوقت

---

[1]) Brian W, and Marc, "Understanding Stagnation and Risk of its Recurrence" , Congressional Research Services, 2008 , pp.5-10 .

ثبات أسعار منتجات القطاعات الأخرى نتيجة جمود الأسعار فى الاتجاه النزولى والنتيجة هى اتجاه المستوى العام للأسعار نحو الارتفاع .

- الحالة الرابعة هى عدم كمال السوق واختلاف هيكل الأجر النسبي لصالح القطاعات أو الصناعات الاحتكارية ، الأمر الذي يرتب عليه زيادة أسعار منتجات هذه القطاعات والتي تمثل مدخلات إنتاج لباقى القطاعات أو الصناعات الأخرى ومن ثم ارتفاع أسعار منتجات هذه القطاعات .

- الحالة الخامسة وهى التى تعرف " بالتضخم المستورد " ويقصد به انتقال معدلات التضخم من الخارج الى داخل الدولة بسبب ارتفاع فى الأسعار العالمية للواردات ، ويتوقف مدى الانتقال لمعدلات التضخم من الخارج الى داخل الدولة على نظام سعر الصرف الذى تتبعه الدولة. فإذا كان ارتفاع الأسعار فى الخارج يؤدى الى ارتفاع أسعار الواردات ولكن فى نفس الوقت يؤدى الى ارتفاع أسعار الصادرات وعليه يصبح قياس الأثر الصافى للتضخم المستورد أهم من تأثيره على الواردات فقط ويقاس كالآتى :

التضخم المستورد الصافى = الخسائر الناتجة عن ارتفاع أسعار الواردات والصادرات

اجمالى الناتج القومى بالأسعار الجارية

- الخسائر أو المكاسب الناجمة عن تغير أسعار الواردات = الواردات بالأسعار الثابتة– الواردات بالأسعار الجارية

فإذا كانت الإشارة سالبة فهذا معناه أن الاقتصاد حقق خسارة تساوى الفرق بين قيمة الواردات بالأسعار الثابتة وقيمتها بالأسعار الجارية.

- الخسائر أو المكاسب الناجمة عن تغير أسعار الصادرات = الصادرات بالأسعار الجارية – الصادرات بالأسعار الثابتة

فإذا كانت الإشارة سالبة فهذا معناه أن الاقتصاد حقق خسائر تساوى الفرق بين قيمة الصادرات بالأسعار الجارية وقيمتها بالأسعار الثابتة.

- الخسائر الناجمة عن ارتفاع أسعار الصادرات والواردات (إجمالى الخسائر الصافية)

= الخسائر الناجمة عن ارتفاع أسعار الواردات – المكاسب الناجمة عن أسعار الصادرات

الحالة السادسة : فى حالة تخفيض قيمة العملة المحلية حيث يترتب على ذلك ارتفاع أسعار الواردات وارتفاع أسعار الصادرات مقومة بالعملة المحلية .

الحالة السابعة : وهى حالة وجود نظام مزدوج للإدارة السعرية داخل الاقتصاد القومى ، وهذا يعنى وجود نظامين لتحديد الأثمان داخل الاقتصاد ، فإذا حدث ارتفاع فى أسعار السلع الحرة والتى تستخدم كمدخلات للسلع الأخرى فإن ذلك من شأنه أن يؤدى إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار ، وفيما يلى تفسير لحدوث التضخم والبطالة.

١/٣/٣/٣ تفسير حدوث التضخم في ضوء الحالات السابقة لتضخم التكلفة

إذا كان النمو فى الطلب الكلى يصاحبه جمود في دوال العرض ممثلاً في ندرة عنصر العمل بالكميات والنوعيات المطلوبة ، وكذلك عدم توافر مستلزمات الإنتاج فإن النتيجة هى حدوث ارتفاع فى الأجور وارتفاع في أسعار مستلزمات الإنتاج المحلية وفي حالة ما إذا صاحب النمو فى الطلب تغير في هيكل الطلب أو فى حالة ارتفاع الأسعار في السلع الحرة ، وفى حالة قيام الدولة بتثبيت سعر عملتها وحدث ارتفاع في الأسعار في الخارج (تضخم) فإن هذا سيؤدى الى انتقال المعدلات المرتفعة للاسعار في الخارج الى الداخل عبر عملية الاستيراد (التضخم المستورد) حيث ترتفع تكلفة مستلزمات الإنتاج المستوردة من الخارج .

ويترتب على ذلك حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار نتيجة الأتى :

١- ارتفاع معدلات الأجور.

٢- ارتفاع مستلزمات الإنتاج المحلية.

٣- ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج المستوردة.

٤- استمرار النمو فى الطلب الكلى مع جمود دوال العرض ([1]).

٢/٣/٣/٣ تفسير حدوث البطالة نتيجة حدوث التضخم

يؤدى حدوث التضخم على النحو السابق الإشارة إليه الى حدوث البطالة وذلك كما يلى:

١- مع استمرار الزيادة في المستوى العام للأسعار، يصبح من الضرورى أن ترتفع أيضا أسعار الفائدة الاسمية ليبقى مع ذلك سعر الفائدة الحقيقى موجباً، غير أن الزيادة التى تحدث فى أسعار الفائدة لا تتناسب مع الارتفاع في معدلات التضخم والنتيجة فإن سعر الفائدة الحقيقى يصبح صفر أو سالباً .

٢- مع ارتفاع المستوى العام للأسعار داخل الدولة يصبح من الضرورى أن يتجه سعر صرف العملة الى الانخفاض ولكن إذا استمرت الدولة في تثبيت سعر عملتها المحلية مستهدفة الحفاظ على أسعار الصرف عند نفس المستوى فإن معنى ذلك أن عملة الدولة في هذه الحالة تكون مقومة بأكثر من قيمتها الحقيقية.

٣- في إطار الحالتين السابقين من انخفاض سعر الفائدة الحقيقي الى الصفر وأو الحالة السالبة ومع محاولة الدولة للإبقاء على سعر عملتها أعلى من قيمته الحقيقية، فإن ذلك يدفع رجال الأعمال الى زيادة الاقتراض من البنوك رغباً في زيادة الاستثمار وفى ظل إنخفاض تكلفة الاستيراد يؤدى ذلك الى استيراد المزيد من السلع الرأسمالية من الخارج والتحول نحو الفنون الإنتاجية كثيفة رأس المال سواءً ارتفعت تكلفة الأجور أو بقيت على ما هى عليه . إذا حدث هذا فإن النتيجة المتوقعة تفضى الى الأتى :

- انخفاض معدل نمو الطلب على العمل، وبالتالي انخفاض معدل نمو التوظف نتيجة إحلال رأس المال محل العمل .
- تغير في هيكل الطلب على العمل، حيث يزداد طلب رجال الأعمال على نوعية معينة من العمالة ذات خصائص معينة تتناسب مع الأساليب الإنتاجية الجديدة.

---

[1]) ابراهيم لطفى عوض ، "ظاهرة الركود التضخمى فى الاقتصاد المصرى" ، جامعة الزقازيق ، كلية التجارة ، - online at http ://mara.ob.uni – muenchen.de/5465/

- ارتفاع الإنتاجية الحقيقية للعمل بسبب التكثيف الرأسمالى .
- انخفاض تكلفة وحدة العمل من الأجور وبعبارة أخرى انخفاض نصيب الأجور في الناتج وفى مقابل ذلك زيادة نصيب أصحاب الأعمال من الناتج الأمر الذي يؤدى بدوره الى : -

- زيادة مكاسب أصحاب الأعمال ومن ثم استمرار التوسع فى إحلال رأس المال محل العمل .

- تدهور مستوى الطلب الكلى بسبب انخفاض نصيب الأجور من الناتج الحقيقى ويؤدى هذا التدهور بدوره الى محاولة الدولة الحفاظ على مستوى الطلب الكلى ، وهذا يعنى استمرار التصاعد في معدلات التضخم والبطالة على حد سواء .

٣/٣/٣ التغيرات الهيكلية وحدوث التضخم الركودى

تتسبب التغييرات الهيكلية الى حدوث التضخم الركودى، فالاختلال الناتج عن زيادة الطلب عن العرض يؤدى الى حدوث التضخم ،فالتضخم الناتج عن اختلال الطلب بسبب نمو الطلب الكلى بشكل يفوق العرض الكلى يعزى تفسيره الى عجز الموازنة العامة والتمويل المصرفى لهذا العجز .وكذلك يؤدى حدوث تغير فى الطلب الكلى الى حدوث التضخم وينشا التغير فى هيكل الطلب نتيجة عدة عوامل اهمها:-

- اختلال علاقات النمو بين القطاعات.
- اختلال العلاقة بين النمو الغذائى والنمو السكانى.
- اختلال العلاقة بين السلع التجارية والسلع غير التجارية.

هذا بالإضافة الى أن الاختلالات فى هيكل قوة العمل ، تؤدى الى حدوث البطالة ، ففى ظل حوافر سوق العمل وهيكل التكلفة للنظام التعليمي كانت هناك زيادة فى الطلب على التعليم بسبب حدوث ما يعرف (بتصاعد المؤهلات التعليمية بسوق العمل ، وقد ادى ذلك الى حدوث تغير فى هيكل قوة العمل ممثلا فى زيادة الوزن النسبى لفئة المتعلمين فى هيكل قوة العمل هذا فى الوقت الذى اتجه فيه معدل البطالة نحو الارتفاع.

٣/٣ الدراسة القياسية

٣/٣/١المتغيرات والأساليب القياسية المستخدمة في الدراسة التطبيقية

- المؤشر المستخدمة لقياس المتغير التابع :

تستهدف الدراسة قياس تأثير مجموعتين من العوامل على الركود التضخمى فى الاقتصاد المصرى، وذلك خلال الفترة (١٩٨٢-٢٠٠٧)، وهذه العوامل هى :

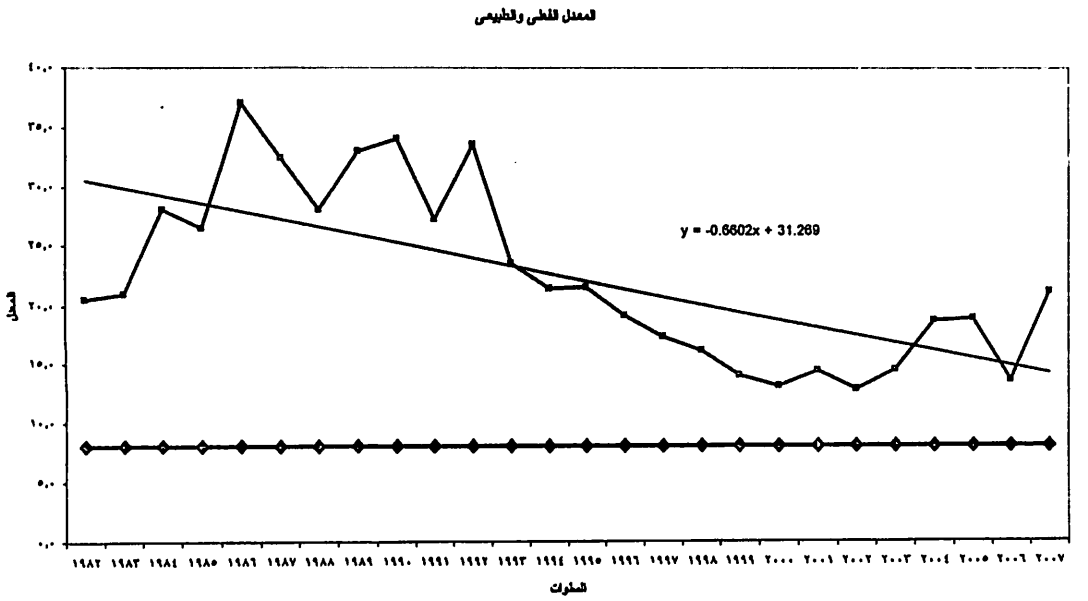
- الارتفاع فى تكاليف الإنتاج.
- التغيرات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى.

وتحقيقا لهذه الهدف سوف تعتمد الدراسة على "معدل الركود التضخمى" كمتغير تابع ، وهو كما سبق بيانه عبارة عن معدل التضخم مضافا إليه معدل البطالة .

وفى الشكل رقم (٢) تظهر القيمة الفعلية لمعدل الركود التضخمى ، والقيمة المقدرة لمعدل الركود التضخمى مع عنصر الزمن كمتغير مستقل ، ومنه يلاحظ أن معدل الركود التضخمى اتجه نحو التصاعد خلال الفترة(٨٢-

١٩٩١) ثم انخفض بعد عام ١٩٩١ نتجة تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادى ،غيرانه ظل اعلى من المعدل الطبيعى ٨% واخيرا عاود الارتفاع مرة اخرى خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٧) نتجة السياسات الاقتصادية المطبقة خلال هذه الفترة ، وبالتالى سيتم اختيار مجموعة من المؤشرات لكل من تكاليف الانتاج والتغيرات الهيكلية ، ثم اختبار تأثير هذه المؤشرات على معدل الركود التضخمى ، والهدف من ذلك ، هو محاولة التعرف على العوامل المفسرة لهذا التصاعد فى معدل الركود التضخمى .

شكل رقم(٢)



١/١/٣/٣ المؤشرات المستخدمة لقياس الارتفاع فى تكاليف الانتاج

سوف تعتمد الدراسة على المؤشرات التالية والموضحة بالجدول رقم (٢):

جدول رقم (٢)

المتغير التابع والمؤشرات المستخدمة فى قياس الارتفاع فى تكاليف الانتاج

السنوات	معدل الركود التضخمى (١)	وحدة الناتج من الأجر (٢)	معدل التغير فى اسعار الجملة للسلع الوسيطة (٣)	سعر الفائدة الحقيقى (٤)	سعر الصرف (٤)
١٩٨٢	٢٠,٥	٠,٤١	٦,١	٤,٠٥	٠,٧٠
١٩٨٣	٢١,٠	٠,٣٩	٣,٧	٠,٣٥	٠,٧٠
١٩٨٤	٢٨,١	٠,٣٧	٥,٥	١,٠٠-	٠,٧٠
١٩٨٥	٢٦,٥	٠,٣٥	١٥,٣	١,٨٠-	٠,٧٠
١٩٨٦	٣٧,٠	٠,٣٣	٩,٤	٢,٦٠	٠,٧٠
١٩٨٧	٣٢,٥	٠,٣٣	٢٠,٦	٧,٢٠-	٠,٧٠
١٩٨٨	٢٨,١	٠,٣٠	٤٨,٩	٢,٧٠-	٠,٧٠
١٩٨٩	٣٣,٠	٠,٣٦	١٩,٦	٠,٥٠-	١,١٠
١٩٩٠	٣٤,١	٠,٢٧	١٨,٠	٢,٥٠-	٢,٠٠
١٩٩١	٢٧,٢	٠,٢٦	٢٣,٨	٣,٠٠-	٣,٢٣
١٩٩٢	٣٣,٦	٠,٢٦	٢٣,٢	٥,٩٠	٣,٢٨
١٩٩٣	٢٣,٥	٠,٢٧	٩,٨	٥,٥٠	٣,٣٣
١٩٩٤	٢١,٤	٠,٢٧	٧,٧	٧,٨٠	٣,٣٩
١٩٩٥	٢١,٦	٠,٢٨	١١,٣	٧,٥٠	٣,٤٢
١٩٩٦	١٩,١	٠,٤٨	١,٧	٧,٨٠	٣,٣٩
١٩٩٧	١٧,٣	٠,٤٦	٣,١	٨,٨٠	٣,٣٩
١٩٩٨	١٦,٠	٠,٣٠	١,٤	٨,٦٠	٣,٣٩
١٩٩٩	١٣,٩	٠,٣٠	٥,٤-	٩,٥٩	٣,٤٠
٢٠٠٠	١٣,٠	٠,٣١	٠,٦-	١٠,٢٦	٣,٤٢
٢٠٠١	١٤,٣	٠,٣١	١,٣	١٠,٧٨	٣,٦٤
٢٠٠٢	١٢,٧	٠,٣١	٥,٨	١٠,٧٦	٤,٠٨
٢٠٠٣	١٤,٤	٠,٢٨	٩,٧	٨,٦٣	٥,٠٤
٢٠٠٤	١٨,٧	٠,٢٨	١٠,٢	١,٩٠	٦,١٠
٢٠٠٥	١٨,٨	٠,٢٩	١٥,٢	٧,٨٩	٥,٩٧
٢٠٠٦	١٣,٥	٠,٢٨	٤,٥	٤,٦٠	٥,٧٦
٢٠٠٧	٢١,٢	٠,٢٩	٣,٦	٣,٢٠	٥,٧١

المصدر:

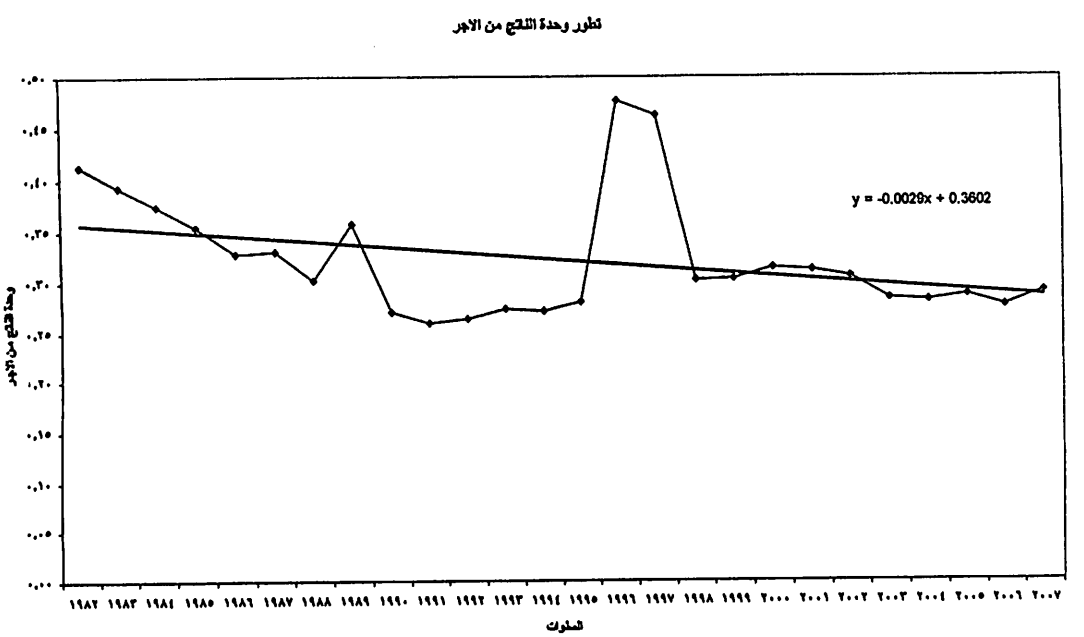
العمود(١) مصدره جدول رقم (١) ، العمود رقم (٢) محسوب بيانات الناتج والاجور والعمالة وزارة التخطيط ، العمود (٣)،(٤)محسوب من بيانات البنك الاهلى المصرى ،النشرة الاقتصادية ، العمود(٥) من بيانات البنك الاهلى المصرى ،النشرة الاقتصادية ،أعداد مختلفة.

- **تكلفة وحدة الناتج من الأجور**

فى ضوء التحليل النظرى السابق لتكلفة وحدة الناتج من الأجور يتضح أن القيمة الفعلية والقيمة المقدرة لمعدل الركود التضخمى ، الانخفاض فى تكلفة وحدة الناتج من الأجور يكون إما بسبب ارتفاع مستوى الأسعار أو بسبب زيادة إنتاجية العامل . وحيث أن الزيادة فى إنتاجية العامل تكون غالبا بسبب التكيف الرأسمالى فإن الانخفاض فى تكلفة وحدة الناتج من الأجور سوف يقابله ارتفاع فى مستوى الأسعار أو ارتفاع فى معدل البطالة ومعنى ذلك أن تكلفة وحدة الناتج من الأجور ترتبط مع معدل الركود التضخمى بعلاقة عكسية .

وبالنظر الى الشكل رقم (٢) يلاحظ أن القيمة الفعلية لتكلفة وحدة الناتج من الأجور والقيمة المقدرة لتكلفة وحدة الناتج من الأجور مع عنصر الزمن كمتغير مستقل تأخذ شكل العلاقة العكسية ، أى أن تكلفة وحدة الناتج من الأجور تتجه باستمرار نحو الانخفاض . ومن خلال تحليل الانحدار سيتم التعرف على ما إذا كان هناك علاقة سببية بين الانخفاض فى تكلفة وحدة الناتج من الأجور والتغير فى معدل الركود التضخمى .

شكل رقم (٢)



المصدر: الجدول رقم (٢)

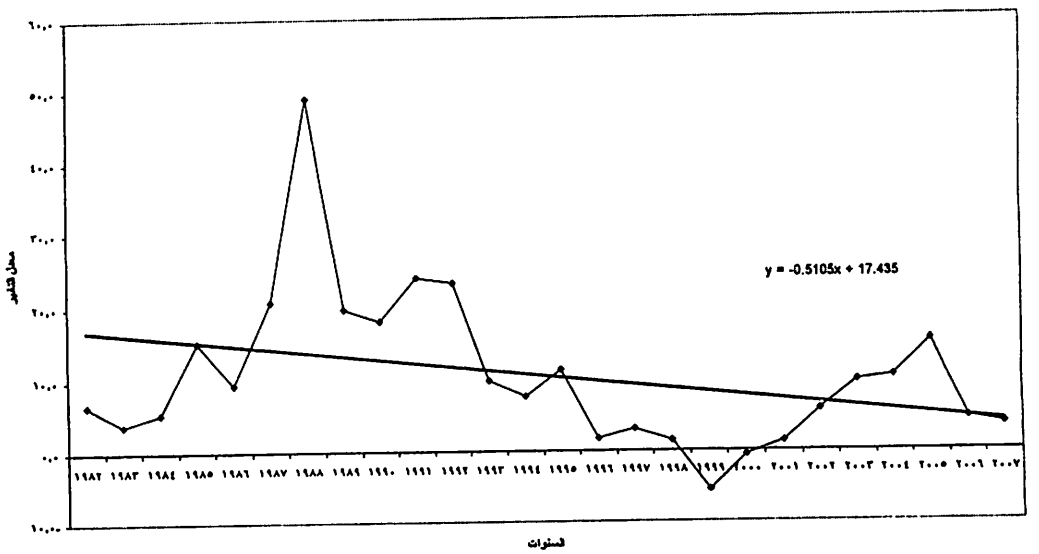
- معدل التغير فى الرقم القياسى لأسعار الجملة للسلع الوسيطة المحلية

وهذا المؤشر يعبر عن تكاليف الإنتاج المحلية من زاوية السلع الوسيطة الداخلة فى الإنتاج ، وحيث أن الارتفاع فى تكلفة السلع الوسيطة يمكن أن يؤدى الى ارتفاع مستوى الأسعار أو إلى استخدام تقنيات متقدمة تقتصد فى استخدام المواد الخام وعادة ما تكون موفرة للعمل ، فإن العلاقة بين هذا المتغير ومعدل الركود التضخمى هى علاقة طردية .

وكما هو مبين الشكل رقم (٣) يلاحظ أن معدل التغير فى الرقم القياسى لسعر الجملة للسلع الوسيطة المحلية ، والقيمة المقدرة له مع عنصر الزمن كمتغير مستقل قد اتجه نحو التصاعد خلال الفترة(٨٢-١٩٩١) ثم انخفض بعد عام ١٩٩١ نتيجة تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادى، غير انه ظل اعلى من المعدل الطبيعى ٨% واخيرا عاود الارتفاع مرة اخرى خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٧) نتيجة السياسات الاقتصادية المطبقة خلال هذه الفترة ، التصاعد ، ومن خلال تحليل الانحدار سيتم التعرف على ما إذا كان هناك علاقة سببية بين التصاعد فى الرقم القياسى لسعر الجملة للسلع الوسيطة والتصاعد فى معدل الركود التضخمى .

شكل رقم(٣)

التغير فى الرقم القياسى للسلع الوسيطة



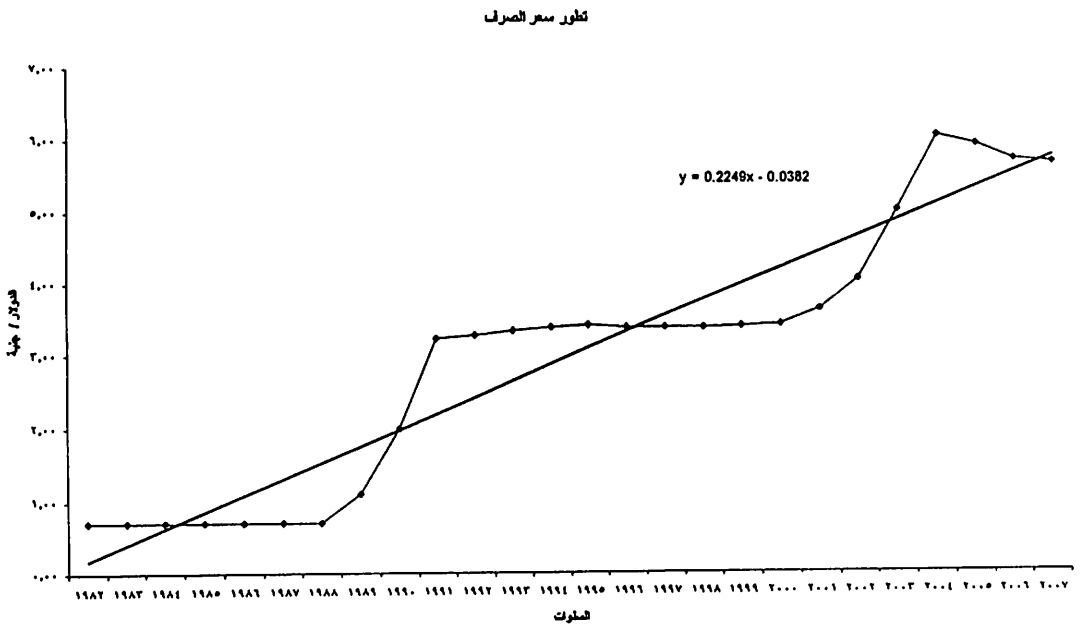
المصدر: الجدول رقم (٢)

- سعر الصرف (جنيه/دولار)

فالتخفيض المستمر فى سعر العملة الوطنية يؤدى باستمرار الى ارتفاع تكلفة الاستيراد من الخارج وبالتالى ارتفاع تكلفة الانتاج المحلى . ويؤدى ذلك الى التأثير سلبا على مستوى الانتاج والتوظف من ناحية، والإضرار بالمستوى العام للأسعار من ناحية أخرى. ولهذا فإن هذا المتغير يرتبط بعلاقة عكسية مع معدل الركود التضخمى ، وهذه النتيجة صحيحة إذا افترضنا أن هناك جمود فى الصادرات، بمعنى ، أن التخفيض فى قيمة العملة الوطنية بنسبة معينة سيؤدى الى زيادة الصادرات بنسبة أقل أو عدم حدوث أى زيادة فى الصادرات على الإطلاق.

ومن الشكل رقم (٤) يلاحظ أن القيمة الفعلية لسعر الصرف والقيمة المقدرة له من عنصر الزمن كمتغير مستقل يتجه نحو التصاعد خلال الزمن ، ومن خلال تحليل الانحدار سيتم التعرف على ما إذا كان هناك علاقة سببية بين هذا التصاعد فى سعر الصرف من ناحية والتصاعد فى معدل الركود التضخمى من ناحية أخرى .

شكل رقم (٤)



المصدر: الجدول رقم (٢)

- سعر الفائدة الحقيقى

فالانخفاض فى سعر الفائدة الحقيقى يؤثر سلبا على حجم الاستثمار الخاص بسبب عدم توافر المدخرات الكافية ، وهو ما يؤثر بدوره سلبا على مستوى التوظف . إضافة لذلك، يؤدى ضعف الاستثمار الخاص الى محاولة الحكومة سد هذا العجز عن طريق التوسع فى برامج الاستثمار العام وفى ظل ضعف مستوى الادخار . فمن الممكن أن تلجأ الحكومة الى الإصدار النقدى ــ وهو ما يؤدى بدوره الى التأثير السلبى عى مستوى الأسعار، ولهذا فإن سعر الفائدة الحقيقى يرتبط بعلاقة عكسية مع معدل الركود التضخمى ، فالانخفاض فى سعر الفائدة الحقيقى يؤدى الى تصاعد معدلات البطالة أو التضخم والعكس صحيح .

ومن الشكل رقم (٤) يتضح أن القيمة الفعلية لسعر الفائدة الحقيقى والقيمة المقدرة له مع عنصر الزمن كمتغير مستقل تتجه نحو الهبوط خلال الزمن ، ومن خلال تحليل الانحدار سيتم التعرف على مدى وجود علاقة سببية بين هذا التصاعد فى سعر الفائدة الحقيقى والتصاعد فى معدل الركود التضخمى .

شكل رقم (٤)



المصدر: الجدول رقم (٢)

٣/١/٣/٣ المؤشرات المستخدمة لقياس التغيرات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى

سوف تعتمد الدراسة على المؤشرات التالية والموضحة بالجدول رقم (٣): وفقا للتحليل النظرى السابق عن اختلال العلاقة بين العرض الكلى والطلب الكلى ، يتضح أن العجز فى الموازنة العامة هو نتيجة لاختلال العلاقة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة ، أما التمويل المصرفى للعجز فى الموازنة العامة فيؤدى الى اختلال العلاقة بين العرض الكلى والطلب الكلى بسبب نمو الطلب الكلى بدرجة تفوق العرض الكلى .

جدول رقم(٣)

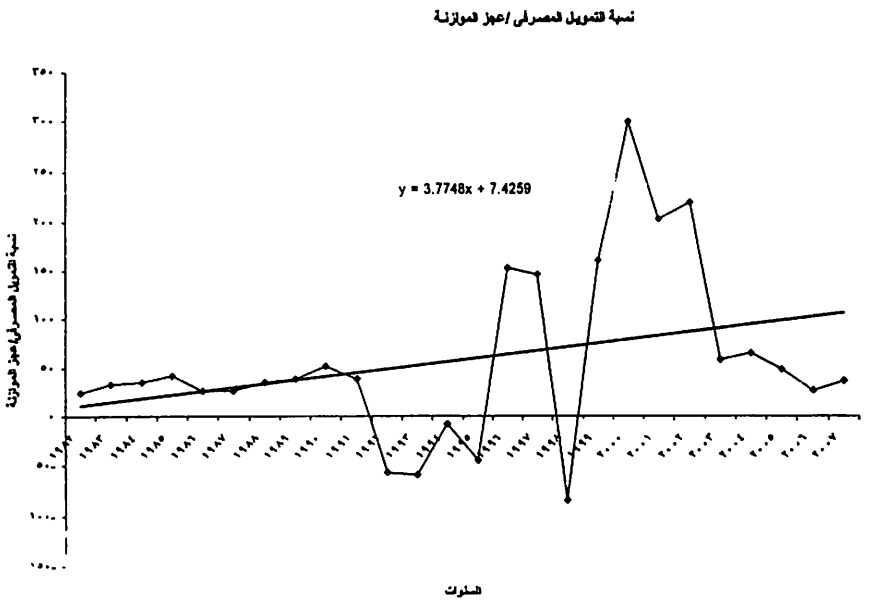
المتغير التابع والمؤشرات المستخدمة فى قياس التغيرات الهيكلية

السنوات	معدل الركود التضخمى (١)	التمويل المصرفى/عجز الموازنة % (٢)	الرقم القياسى لنصيب المتعلمين من قوة العمل (٣)	الرقم القياسى لنصيب القطاعات السلعية من الناتج (٤)
١٩٨٢	٢٠,٥	٢٤,٦	١٠٠,٠	١٠٠
١٩٨٣	٢١,٠	٣٣,٦	١٠٢,٦	٩٩,٨
١٩٨٤	٢٨,١	٣٥	١٠٦,٤	٩٩,١
١٩٨٥	٢٦,٥	٤٢,٥	١١١,٢	٩٧,٤
١٩٨٦	٣٧,٠	٢٦,٦	١١٥,٥	٩٦,١
١٩٨٧	٣٢,٥	٢٦,٦	١٢١,٩	٩٠,٣
١٩٨٨	٢٨,١	٣٥	١٢٧,٠	٨٩,٤
١٩٨٩	٣٣,٠	٣٩,٢	١٢٨,٨	٨٨,٥
١٩٩٠	٣٤,١	٥١,٦	١٣٥,٢	٨٨,٨
١٩٩١	٢٧,٢	٣٨,٧	١٤٢,٥	٩٢,٩
١٩٩٢	٣٣,٦	٥٦,١-	١٥١,٥	٩٢,٧
١٩٩٣	٢٣,٥	٥٨-	١٦٤,٨	٩٣,٧
١٩٩٤	٢١,٤	٧,٤-	١٧٤,٧	٩٣,١
١٩٩٥	٢١,٦	٤٤-	١٧٨,٥	٩٢,٧
١٩٩٦	١٩,١	١٥٢,٤	١٨٩,٧	٩٢,٢
١٩٩٧	١٧,٣	١٤٦,٢	٢٠٠,٤	٩٢,٩
١٩٩٨	١٦,٠	٨٣,٨-	٢٠٩,٤	٩١,١
١٩٩٩	١٣,٩	١٢٠,٢	٢٠٧,٠	٩٣,٥
٢٠٠٠	١٣,٠	٢٩٧,٨	٢١٥,٥	٩٢,٠
٢٠٠١	١٤,٣	٢٠١,٨	٢٣٠,٨	٩٥,٥
٢٠٠٢	١٢,٧	٢١٩,٢	٢٢٣,٤	٩٤,٦
٢٠٠٣	١٤,٤	٥٨,٨	٢٣٠,٨	٩٣,٣
٢٠٠٤	١٨,٧	٦٥,١	٢٣٠,٤	٩٢,٢
٢٠٠٥	١٨,٨	٤٩,١	٢٢٥,٩	١١١,٠
٢٠٠٦	١٣,٥	٢٧,١	٢٣٠,٣	٩٨,٧
٢٠٠٧	٢١,٢	٣٦,٣	٢٣٠,٥	٩٣,٥

المصدر:

العمود (١) مصدره الجدول رقم(١)، العمودان (٢)،(٣) حسبا بمعرفة الباحث من بيانات البنك الاهلى المصرى ،النشرة الاقتصادية ،أعداد متفرقة، العمود (٤) حسب بمعرفة الباحث من بيانات بحث العمالة بالعينة ،توزيع القوة العاملة حسب الحالة التعليمية، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

شكل رقم (٥)



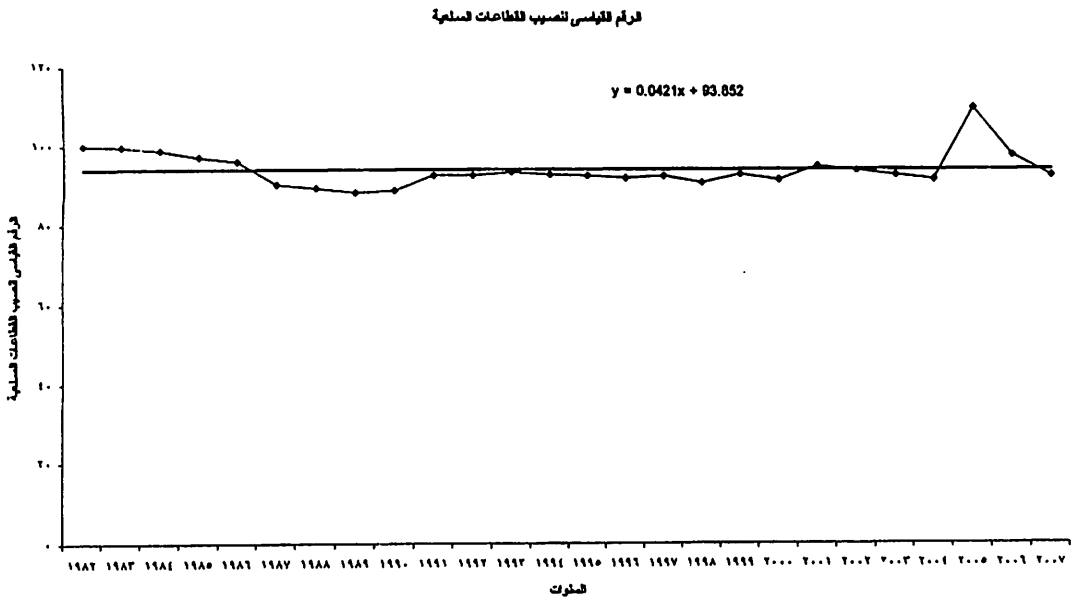
المصدر:الجدول رقم(٣)

ومن الشكل رقم (٥) يتبين ان القيمة الفعلية لنسبة التمويل المصرفي إلى اجمالى العجز في الموازنة العامة ، والقيمة المقدرة لنسبة التمويل المصرفي إلى العجز في الموازنة العامة مع عنصر الزمن ، تتجه نحو التصاعد خلال الزمن، ومن خلال تحليل الانحدار، سيتم التعرف على مدى وجود علاقة سببية بين هذا الاتجاه النزولي في نسبة التمويل المصرفي للعجز في الموازنة العامة والتغير في معدل الركود التضخمي.

- التغير في هيكل الطلب الكلى:

يقيس هذا المؤشر الاختلال في هيكل الطلب الكلى بدلالة التغير في الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية ووفقا لهذا المؤشر يؤدى تغير هيكل الطلب الكلى لصالح القطاعات الخدمية الى تصاعد معدل الركود التضخمى ، فمن ناحية ، يؤدى تغير هيكل الطلب الكلى لصالح القطاعات الخدمية الى تصاعد معدل التضخم بسبب تغير الأسعار النسبية مع جمود الأسعار في الاتجاه النزولى .

شكل رقم (٦)



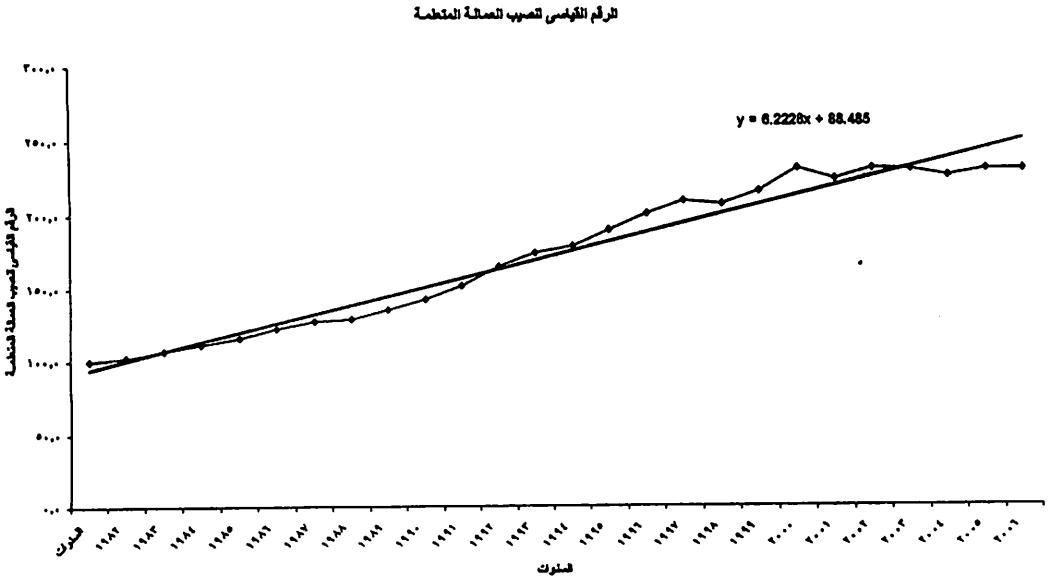
المصدر:الجدول رقم(٣)

ومن ناحية أخرى يؤدى تناقص الوزن النسبى للقطاعات السلعية الى تصاعد معدل البطالة ولذا، فإن هذا المؤشر يرتبط بعلاقة طردية مع معدل الركود التضخمي .ومن الشكل رقم (٦) يلاحظ أن القيمة الفعلية للتغير في هيكل الطلب الكلى والقيمة المقدرة له مع عنصر الزمن كمتغير مستقل يتجه نحو التصاعد خلال الزمن ومن خلال تحليل الانحدار ، سيتم التعرف على مدى وجود علاقة نسبية بين استمرار التغير في هيكل الطلب الكلى والتغير في معدل الركود التضخمى.

- التغير في هيكل قوة العمل:

في ضوء التحليل النظرى السابق حسب المستوى التعليمي ، تبين ان الوزن النسبى للفئات من حملة المؤهلات التعليمية ، التعليم المتوسط وما بعده إلى اجمالى قوة العمل ، اتجه نحو التزايد ، وفى مقابل ذلك اتجه الوزن النسبى لفئة الأميين ومن يقرؤون ويكتبون نحو الانخفاض ، وكان هذا التصاعد في الوزن النسبى للفئات من حملة المؤهلات التعليمية مصحوباً بارتفاع معدلات البطالة وخصوصاً بين حملة المؤهلات التعليمية ، ولذا فإن هذا المؤشر يرتبط مع معدل الركود التضخمى بعلاقة طردية ، فالزيادة فى المؤشر إنما تعنى زيادة فى الوزن النسبى لحملة المؤهلات التعليمية ويقابلها في ذات الوقت ، تصاعد في معدلات البطالة .

شكل رقم (٧)



المصدر:الجدول رقم(٣)

ومن الشكل رقم (٧) يلاحظ أن القيمة الفعلية للتغير في هيكل قوة العمل ، والقيمة المقدرة للتغير في هيكل قوة العمل مع عنصر الزمن كمتغير مستقل تتجه نحو التصاعد خلال الزمن ، ومن خلال تحليل الانحدار سيتم التعرف على مدى وجود علاقة سببية بين الزيادة في الوزن النسبى للفئات من حملة المؤهلات التعليمية الى اجمالى قوة العمل وبين التغير في معدل الركود التضخمي .

٣/٣/٣: الأساليب القياسية المستخدمة في الدراسة

١- أسلوب الانحدار المتعدد والهدف من استخدام هذا الأسلوب هو التعرف على العوامل المفسرة لظاهرة الركود التضخمى فى الاقتصاد المصري ، وذلك من خلال التعرف على قيمة معامل التحديد ومعنوية علاقة الانحدار ككل ، ومعنوية معاملات الانحدار للمتغيرات المفسرة .

والطريقة المستخدمة في التقدير باستخدام الحقيبة الإحصائية هي طريقة المربعات الصغرى العادية والصيغة المقترحة لهذا الأسلوب هى الصيغة الخطية وهى على النحو التالى :

أ- حالة ارتفاع تكاليف الإنتاج :

$$Y=C+B_1X_1+B_2X_2+B_3X_3+B_4X_4+U$$

حيث أن :

- معدل الركود التضخمى — Y
- معدل ثابت — C
- تكلفة وحدة الناتج من الأجور — X_1
- معدل التغير فى الرقم القياسي لسعر الجملة للسلع الوسيطة — X2
- سعر الصرف (جنيه / دولار) — X_3
- سعر الفائدة الحقيقى — X_4
- معاملات المتغيرات السابقة — B_1, B2, B3, B4
- الخطأ العشوائى — U

ب- <u>حالة التغيرات الهيكلية</u>

$$Y=C+D_1A_1+D_2A_2+D_3A_3+U$$

حيث أن :

- معدل الركود التضخمى — Y
- مقدار ثابت — C
- نسبة التمويل المصرفي الى اجمالى العجز في الموازنة العامة — A_1
- التغير في هيكل الطلب الكلى — A_2
- التغير في هيكل قوة العمل — A_3
- معاملات المتغيرات السابقة — D_1, D2, D3
- الخطأ العشوائي — U

٢- <u>أسلوب الانحدار المتدرج</u>

والهدف من استخدام هذا الأسلوب هو تحديد أفضل المتغيرات تأثيراً في الظاهرة محل الدراسة.

٣/٣/٣/٣ نتائج النموذج الاحصائى باستخدام برنامج SPSS

<u>- حالة الزيادة فى تكاليف الانتاج:</u>

عند تقدير معادلة الانحدار المتعدد ($y1x_1,x_2,x_3,x_4$) تمت المقارنة بين النموذج الخطى من ناحية والنموذج الخطى فى لوغاريتم x_1 ، وقد تم الاعتماد على النموذج الخطى لانه يتفوق على النموذج اللوغاريتمى فى x_1 ، حيث أن معامل التحديد فى النموذج الأول وهو النموذج الخطى هو الأكبر وعدد المتغيرات المعنوية أكثر . وقد انتهت الدراسة الى الصيغة التالية لمعادلة الانحدار على النحو الوارد فى الجدول ، حيث بلغ معامل الارتباط بين المتغير التابع y والمتغيرات التفسيرية x_1,x_2,x_3,x_4 حوالى ٨٢% ، وقد بلغ معامل التحديد ٦٧% أى متغيرات النموذج تفسير ٦٧% من التغير فى المتغير التابع والنموذج معنوى حيث F المحسوبة =000. وهى أقل من مستوى المعنوية ٥% وقد قدرت معادلة الانحدار على الشكل التالى :

$$Y = 33.7 - 17.9X_1 + 0.12X_2 - 0.57X_3 - 1.58X_4$$

وتعد أهم العوامل المؤثرة على الركود التضخمى X_3 , X_4 والتى تعبر عن التغيرات هى كل من سعر الفائدة الحقيقية وسعر الصرف على التوالى ، وقد جاءت اشارة هذين العاملين مطابقة للتحليل النظرى حيث توجد علاقة عكسية بين كل من سعر الفائدة الحقيقى وسعر الصرف والتضخم الركودى ، حيث يؤدى التدهور فى كل من سعر الفائدة الحقيقى وسعر الصرف (الجنيه مقابل الدولار) الى ارتفاع معدل الركود التضخمى . وباجراء التحليل المرحلى للمتغيرات التفسيرية ، أتضح أن المتغير التفسيرى X_3 هو أهم المتغيرات التفسيرية فى حالة ارتفاع التكاليف ، ومن ثم تأثيره على التضخم الركودى حيث :

- بلغ معامل الارتباط بين المتغير التفسيرى X_3 والمعبر عن التغير فى سعر الفائدة الحقيقى والمتغير التابع y والمعبر عن الركود التضخمى ٧٤% .
- بلغ معامل التحديد للمتغير X_3 حوالى ٥٦% وهذا معناه أن المتغير X_3 يفسر ٥٦% من التغيرات فى y .
- معنوية العلاقة حيث بلغت قيمة F=0.000 وهى أقل من ٥% .
- وأخذت معادلة الانحدار الشكل التالى :

$$y = 26.8 - 1.08X_3$$

<u>- حالة التغيرات الهيكلية</u>

عند تقدير معادلة الانحدار ($y/A_1, A_2, A_3$) تم أيضا المقارنة بين النموذج الخطى والنموذج الخطى فى لوغاريتم A_2, A_3 . وقد تم الاعتماد على النموذج الخطى لأنه يعطى نتائج أفضل من حيث معامل التحديد R^2 وعدد المتغيرات المعنوية . وقد قدرت العلاقة بيم المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية وكانت النتائج على النحو التالى :

- بلغ معامل الارتباط بين المتغير التابع y والمتغيرات التفسيرية A_1, A_2, A_3 حوالى ٨٢%.
- بلغ معامل التحديد ٦٧% = R^2 وهذا معناه أن المتغيرات التفسيرية تشرح ٦٧% من التغير فى المتغير التابع y
- العلاقة معنوية حيث بلغت قيمة F = 0.000
- وقد أخذت المعادلة الشكل التالى :

$$y = 72 - 0.019A_1 - 0.102A_2 + 0.33A_3$$

وبإجراء التحليل المرحلى اتضح أن المتغير A_2 والذى يعبر عن الرقم القياسى لنصيب القوى المتعلمة الى اجمالى القوى العاملة هو الأكثر تأثيرا على المتغير التابع y والذى يعبر عن الركود التضخمى ، وقد جاءت نتيجة التقدير كالآتى :

- بلغ معدل الارتباط بين المتغير A_2 والمتغير y حوالى ٧٧% .
- بلغ معامل التحديد ٥٩% وهذا معناه أن المتغير A_2 يفسر حوالى ٥٩% من التغيرات فى المتغير y
- العلاقة معنوية حيث بلغت قيمة F=0.000 وهى أقل من ٥% .

- وقد أخذت المعادلة الشكل التالى :

$$Y = 42.4 - 0.117A_2 + u$$

- حالة الزيادة التكاليف والتغيرات الهيكلية

عند تقدير معادلة الانحدار ($Y / X_1, X_2, X_3 X_4, A_1, A_2, A_3$) تمت المقارنة بين النموذج الخطى والنموذج الخطى فى لوغاريتم X_1 , A_3 , A_3 ، وقد اعتمد التحليل على اختيار النموذج الخطى لانه يعطى معاملات تفسيرية معنوية أكبر ومعامل تحديد أكبر ، وقد قدرت العلاقة :

$$Y = C + B_1X_1 + B_2X_2 + B_3X_3 + B_4X_4 + D_1A_1 + D_2A_2 + D_3A_3 + U$$

وكانت النتائج على النحو التالى :

- بلغ معامل الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية لكل من عوامل زيادة التكاليف والعوامل الهيكلية ٨٧% .
- بلغ معامل التحديد للنموذج ٧٥% أى أن المتغيرات الداخلة فى النموذج تفسر ٧٥% من التغيرات فى معدل التضخم الركودى .
- النموذج معنوى حيث بلغت F المحسوبة F=0.000 وهى أقل من ٥% .
- وقد قدرت المعادلة كالتالى :

$$Y = 73.5 - 10.6X_1 + 0.10X_2 - 0.19X_4 + 1.3X_4 - 0.005A_1 - 0.13A_2 - 0.29A_3 + U$$

وبالتحليل المرحلى اتضح أن أهم عاملين يؤثران على المتغير التابع هما X_2 , A_2 ويعبر X_2 التغير فى الرقم القياسى لأسعار الجملة للسلع الوسيطة ، ويعبر A_2 عن الرقم القياسى لنصيب القوى العاملة المتعلمة (شهادة متوسطة فأكثر) لاجمالى القوى العاملة .

وقد اعطى التحليل المرحلى للنموذج النتائج التالية :

- بلغ معدل الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرين X_2 , A_2 حوالى ٨٣% .
- بلغ معامل التحديد ٦٨% وهنا معناه أن العاملين X_2 , A_2 يفسران حوالى ٦٨% من التغيرات فى التضخم الركوى .
- النموذج معنوى ككل وللمتغيرات السابقة والجزء الثابت .
- وقد أخذت المعادلة الشكل التالى :

$$Y = 35.9 - 0.09A_2 + 0.23X_2 + U$$

- ان عامل التغير فى الرقم القياسى للسلع الوسيطة أهم من التغير فى الرقم القياسى لنصيب العمالة المتعلمة .

٣/٤ المنهجية المستخدمة في نظام الإنذار المبكر لقابلية تعرض الاقتصاد القومي لأزمة الركود التضخمي

فى هذا الإطار يتم استخدام مؤشر مركب من مجموعة من المؤشرات التى تسبب أزمة الركود التضخمي وتنقسم إلى مجموعتين :

المجموعة الأولى وتضم المؤشرات التى تفسر الزيادة فى التكاليف التى تؤدى الى التضخم وهى:-

- تكلفة وحدة الناتج من الأجور

- الأرقام القياسية لأسعار الجملة للسلع الوسيطة
- سعر الصرف
- سعر الفائدة الحقيقي .

المجموعة الثانية: وهى عبارة عن الإختلالات الهيكلية وتشمل :

- نسبة التمويل المصرفى لعجز الموازنة العامة .
- نصيب القطاعات السلعية في الناتج المحلى الاجمالى .
- نسبة القوى العاملة المتعلمة من اجمالى القوى العاملة .

وسوف يتم انشاء المؤشر الموكب من هذه المؤشرات على النحو التالي :-

- عمل تطبيع لهذه المتغيرات لتكوين دليل لكل مؤشر باستخدام العلاقة التالية :

$$(Xi - MinX) / (MaxX - MinX)$$

وقيمة هذه الأدلة تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح :

حيث:

Xi تعبر عن المشاهدة

MinX القيمة الصغرى للمشاهدة

MaxX القيمة العظمى للمشاهدة

قيمة هذه الأدلة تتراوح ما بين الصفر والواحد.

- إعطاء اوزان لهذه الأدلة بناء على القوة التفسيرية لكل عامل ثم جمع هذه الأدلة .
- أخذ المتوسط المرجع لهذه الأدلة لتكوين مؤشر قابلية الاقتصاد لأزمة الركود التضخمى .

وقد كانت القيمة العظمى والصغرى للمتغيرات التفسيرية . والمتغير التابع على النحو التالى كما هو موضح بالجدول رقم (٤).

جدول رقم (٤) القيمة العظمة والصغرى خلال الفترة (٨٢/٨٣-٢٠٠٧/٢٠٠٨)

السنوات	معدل الركود التضخمى	وحدة الناتج من الاجر	معدل التغير لأسعار الجملة للسلع الوسيطة	سعر الفائدة الحقيقي	سعر الصرف	التمويل المصرفي/ عجز الموازنة %	الرقم القياسي لنصيب المتعلمين من قوة العمل	الرقم القياسي لنصيب القطاعات السلعية من الناتج
اكبر قيمة	٣٧,٠	٠,٥٠	٥٤,٣	١٨,٠	٦,١	٣٨١,٦	٢٣٠,٨	١١١,٠
اصغر قيمة	١٢,٧	٠,٠٤	-٥,٤	-٧,٢	٠,٠	-٨٣,٨	٠,٨	٠,١
الأوزان الترجيحية		٠,٥	١,٥	٢	-	١	١,٥	٠,٥

وبحساب قيمة المؤشر لقابلية حدوث أزمة تضخم ركودي عند بلغ المتغير التابع اقصي قيمة له وهى ٣٧% عام ١٩٨٦ وبعد اعطاء اوزان ترجيحية للمتغيرات حسب اهميتها بعد استبعاد سعر الصرف خلال الفترات التى ظل فيها ثابتاً حيث بلغ مؤشره الصفر فكانت كالآتى:

- حساب المؤشر عند اعلى نقطة للمتغير التابع :

للمتغير الأول : (MaxX -MinX)/(X-MinX)

)٠.2٠.48-٠/ (26)٠,33-٠,= (320٠,

وهكذا لباقى المتغيرات ، وبعد الضرب في الأوزان الترجيحية واخذ المتوسط المرجع كانت قيمة المؤشر = ٠,٣٢٨

- وعند حساب قيمة المؤشر عند أدنى نقطة للمتغير التابع وهى ١٢%

كانت قيمة المؤشر= ٠,٦٨٠

- عند حساب قيمة المؤشر عند نقطة وسط للمتغير التابع وهى ١٨,٧%

كانت قيمة المؤشر = ٠,٤٩٥

مما يعنى ان هناك علاقة عكسية بين قيمة المؤشر الذي تم حسابه من المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع ومن ثم فإن انخفاض المؤشر الى اقل من ٠,٣٢٨ يعنى دخول الاقتصاد في مرحلة الركود التضخمي وأن ارتفاع المؤشر إلى ٠,٦٨٠ يعنى اقتراب معدل التضخم الركودى من المعدل الطبيعي وإن لم يصل إليه.

أهم النتائج

خلص هذا الفصل الى مجموعة من النتائج يمكن بلورتها في الأتى :

أولاً : نتائج عامة يتعلق بظاهرة التضخم الركودي وتنطق على اى اقتصاد مهما بلغت درجة نموه طالما يعاني منها وهذه النتائج هى : -

أ- أن التضخم الركودى هو حالة تزامن معدلات مرتفعة للبطالة والتضخم ويتم رصد التضخم الركودى في اقتصاد ما باستخدام معدل التضخم الركودى وهو عبارة عن مجموع معدل التضخم ومعدل البطالة .

ب- ان ظاهرة التضخم الركودى هى محل خلاف بين المدارس الاقتصادية ، فليس هناك إجماع على رأى محدد بخصوص تفسير هذه الظاهرة .

ج- أن ظاهرة الركود التضحمى لا يحدث بسبب عامل واحد ولكن هى نتاج مجموعة من العوامل وأنها فى تغير مستمر عبر الزمن وبحسب قوة كل من هذه العناصر يمكن ان ينشأ التضخم أو تنشأ البطالة أو الأثنين معاً .

ثانياً : نتائج خاصة بالتضخم الركودى في الاقتصاد المصرى

أ- وفقا للمؤشر المستخدم في رصد ظاهرة التضخم الركودى في الاقتصاد المصرى تبين ان الفترة (١٩٨٢-١٩٩١) كانت فترة تصاعد في معدل الركودى التضخمى حيث شهدت أعلى معدل له وكذلك أعلى معدل للتضخم والبطالة .

ب- أن الفترة (٩٢-٢٠٠٢) شهدت انخفاض في معدل التضخم الركودى ويرجع ذلك الى انخفاض معدل التضخم مع ارتفاع في معدل البطالة ، ويأتى ذلك بسبب سياسات الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى التى طبقتها فى عام ١٩٩١ .

ج- ان الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٧) حدث فيها عودة للركود التضخمى نحو الارتفاع الا أنها كانت أقل من الفترة السابقة ، وخلال الفترات الثلاثة عانى الاقتصاد المصرى من ظاهرة التضخم الركودى وأن اختلفت حدتها من فترة لأخرى إلا أنها ظلت فى كل الفترات أعلى من المعدل الطبيعى ٨% ،وقد انتهى الفصل فيما سبق الى نتيجة مؤداها ان الركود التضخمى في الاقتصاد المصرى يمكن تفسيره بعاملين هما من حيث الأهمية كالآتي :

- **العامل الأول** : يتعلق بتفسير السبب في حدوث البطالة فى الاقتصاد المصرى من خلال النتيجة التى تقرر : ان انخفاض تكلفة وحدة الناتج من الأجور هو العامل الأول المسئول عن حدوث الركود التضخمى فى الاقتصاد المصرى ، وحيث ان الانخفاض في تكلفة وحدة الناتج من الأجور يعود فى المقام الأول الى استخدام الأساليب الإنتاجية كثيفة رأس المال ، فمعنى ذلك أن استخدام الأساليب الإنتاجية كثيفة رأس المال هو العامل الأكثر أهمية فى تفسير احد أهم جوانب ظاهرة الركود التضخمى في الاقتصاد المصرى وهو البطالة .

والنتيجة السابقة لا تتحقق إلا اذا توافر مجموعة أخرى من العوامل هى :

١- ان يكون استخدام الأساليب الإنتاجية كثيفة رأس المال مقترناً أيضا بضعف الحجم المطلق للاستثمار .

٢- أن يكون استخدام الأساليب الإنتاجية كثيفة رأس المال مقترناً بعدم تكيف قوة العمل مع متطلبات سوق العمل ، بحيث ان العمالة المتوفرة في سوق العمل لا تتوافر فيها المهارات المطلوبة لشغل الوظائف المتاحة .

ومعنى ذلك : أن بقاء معدل البطالة فى الاقتصاد المصرى عند مستوى مرتفع يجد تفسيره فى عدة عوامل هى :

أ- استخدام الأساليب الإنتاجية كثيفة رأس المال .

ب- ضعف الحجم المطلق للاستثمار وبالتالى ضعف الفرص المتاحة للعمل .

ج- عدم تكيف قوة العمل مع متطلبات سوق العمل .

- <u>العامل الثانى</u> : يتعلق بتفسير السبب في حدوث التضخم في الاقتصاد المصرى من خلال النتيجة التى تقرر أن الارتفاع فى تكلفة السلع الوسيطة المحلية هو العامل الآخر المسئول حدوث الركود التضخمى فى الاقتصاد المصرى ، ولئن كان التخفيض فى قيمة العملة الوطنية مسئولاً عن الجانب الأكبر من ارتفاع تكلفة السلع الوسيطة المحلية فإن المسألة الهامة هى أن التضخم الناجم عن ارتفاع تكلفة الانتاج لا يمكن أن يستمر كذلك في الأجل الطويل إلا إذا كان هناك زيادة مستمرة في المعروض النقدى . ومعنى ذلك : ان بقاء معدل التضخم فى الاقتصاد المصرى عند مستوى مرتفع إنما يجد تفسيره بعاملين هما : ارتفاع تكلفة الانتاج بسبب ارتفاع تكلفة السلع الوسيطة (مستلزمات الإنتاج) ،التوسع فى حجم المعروض النقدى .

د- عند بحث أسباب التضخم الركودى في الاقتصاد المصرى تم الاعتماد على مجموعة من العوامل وثيقة الصلة بالتضخم الركودى وهى :

١- العوامل التى تتعلق بارتفاع التكاليف

٢- العوامل المتعلقة بالتغيرات الهيكلية

<u>ثالثاً</u> : نتائج التحليل التطبيقي لا بعاد ظاهرة التضخم الركودى

<u>اولا : حالة الزيادة فى تكاليف الإنتاج:</u>

وتعد أهم العوامل المؤثرة على الركود التضخمى X_3 , X_4 والتى تعبر عن التغيرات هى كل من سعر الفائدة الحقيقية وسعر الصرف على التوالى ، وقد جاءت اشارة هذين العاملين مطابقة للتحليل النظرى حيث توجد علاقة عكسية بين كل من سعر الفائدة الحقيقى وسعر الصرف والتضخم الركودى ، حيث يؤدى التدهور فى كل من سعر الفائدة الحقيقى وسعر الصرف (الجنيه مقابل الدولار) الى ارتفاع معدل الركود التضخمى . وباجراء التحليل المرحلى للمتغيرات التفسيرية ، أتضح أن المتغير التفسيرى X_3 هو أهم المتغيرات التفسيرية فى حالة ارتفاع التكاليف ، ومن ثم تأثيره على التضخم الركودى

ثانيا : حالة التغيرات الهيكلية

باجراء التحليل المرحلى اتضح أن المتغير A_2 والذى يعبر عن الرقم القياسى لنصيب القوى المتعلمة الى اجمالى القوى العاملة هو الأكثر تأثيرا على المتغير التابع y والذى يعبر عن الركود-التضخمى .

ثالثا : حالة الزيادة التكاليف والتغيرات الهيكلية

وبأجراء التحليل المرحلى اتضح أن أهم عاملين يؤثران على المتغير التابع هما X_2 , A_2 ويعبر X_2 التغير فى الرقم القياسى لأسعار الجملة للسلع الوسيطة ، ويعبر A_2 عن الرقم القياسى لنصيب القوى العاملة المتعلمة (شهادة متوسطة فأكثر) لاجمالى القوى العاملة . ان عامل التغير فى الرقم القياسى للسلع الوسيطة أهم من التغير فى الرقم القياسى لنصيب العمالة المتعلمة .

أهم التوصيات

في ضوء ما سبق يوصي الباحث بالآتي :

١- حيث أن المشكلة الأساسية التى تواجه الاقتصاد المصرى هي مشكلة البطالة فإن الخطوة الأولى للعلاج تتأتى من خلال الاعتراف بالحجم الحقيقي لمشكلة البطالة فى الاقتصاد المصرى ، ويتم ذلك من خلال :

- إعادة ترتيب أولويات الأهداف بحيث تحتل مشكلة البطالة المرتبة الأولى من بين هذه الأهداف ويصبح الهدف الأساسي هو علاج مشكلة البطالة .
- ضرورة توفير قاعدة البيانات المناسبة عن الحجم الحقيقي لمشكلة البطالة بما يتيح للمتخصصين دراسة وتحليل هذه المشكلة بشكل اكثر عمقاً ، فبالرغم من توافر البيانات عن معدلات البطالة كنسبة اجمالية وحسب المناطق وحسب الأعمار والمستوى التعليمي الا أن هذه البيانات من ناحية غير مكتملة في بعض الأحيان ومن ناحية أخرى فهى غير كافية ، اذ يجب توفير البيانات عن معدلات البطالة حسب الأنشطة الاقتصادية والأنشطة الفرعية داخل كل نشاط رئيسي ، كذلك يجب توفير البيانات عن معدلات البطالة مقاسة بساعات العمل .. الخ .

٢- اذا كانت الزيادة في معدل نمو المعروض النقدى ستؤدى الى اشتداد الضغوط التضخمية ، وفى ذات الوقت يؤدى التخفيض في معدل نمو المعروض النقدى الى خلق اتجاهات انكماشية داخل الاقتصاد القومى ، يصبح المطلوب هو تخفيض معدل النمو في المعروض النقدى بهدف ابقاء معدل التضخم عند مستوى ٤% كخطوة مبدئية لأحداث التغييرات المطلوبة في سوق العمل وسوق السلع .

٣- ضرورة تفادى تأثير معدلات التضخم على معدلات الأجور وتفادى تأثير معدلات الأجور على معدلات التضخم من خلال تحديد سياسة أجرية واضحة تحقق الاستفادة لجميع الأطراف (العامل – صاحب العمل – المجتمع) فى آن واحد .

٤- اتخاذ جميع التدابير اللازمة لزيادة الحجم الكلى للاستثمار.

٥- تشجيع الاستثمار على التركز فى القطاعات الأكثر استيعاباً للعمالة.

٦- تشجيع الاستثمارات كثيفة العمل .

٧- تطوير المناهج التعليمية بالشكل الذي يتماشي مع متطلبات سوق العمل .

٨- تنفيذ برامج جادة للتدريب وإعادة التأهيل لقوة العمل .

٩- انشاء قاعدة بيانات لظاهرة التضخم الركودى والعوامل المفسرة لها ومتابعة مؤشر الإنـذار المبكـر لـدخول الاقتصاد المصري في حالة من الركود التضخمي .

المراجع

اولا : باللغة العربية

١. ابراهيم لطفى عوض ، "ظاهرة الركود التضخمى فى الاقتصاد المصرى" ، جامعة الزقازيق ، كلية التجارة .

٢. بارى سيجل ، "النقود والبنوك والاقتصاد" ، وجهة نظر النقديين ، ترجمة عبد الله منصور ، السعودية ، دار المرنح للنشر ، ١٩٨٧ .

٣. رمزى ذكى (د.) ، "الموقف الراهن للجدل حول ظاهرة التضخم الركودى.

٤. سهير ابو عيش ، "الطلب على النقود فى الاقتصاد السودانى – تحليل وقياس" ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاقتصاد ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٠ .

٥. سهير محمد معتوق ، "ظاهرة الركود التضخمى بين التأصيل النظرى والواقع العملى ، مع إشارة خاصة لجمهورية مصر العربية .

٦. كوثر مصطفى السيد (د.) ، "التضخم الركودى العالمى واقتصاديات العالم الثالث " ، السياسة الدولية ، العدد ٧١ ، يناير ١٩٨٣.

٧. محمد سمير طوبار ، "التحليل الاقتصادى الكلى " ، الزقازيق ، مكتبة المدينة.

٨. معهد التخطيط القومى ، دراسات تطبيقية لبعض قضايا الانتاجية فى الاقتصاد المصرى ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ٥٦ ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٩٠.

٩. معهد التخطيط القومى ، دراسات تطبيقية لبعض قضايا الانتاجية فى الاقتصاد المصرى.

ثانيا : باللغة الأجنبية

1. Alfred S. Eichner, Toward a New Economics – Essays in Post- ysenesion and .Institutionalism Theory, (M.E. Sharpe, INC, Armonk, New York, (1985)

2. Ayman Rafat EL-Mahgoub, Stagflation : Phenomenon and Confrontation Ph.D'Unpublished Thesis, Faculty of Economic and Political Science, Cairo, 1990 .

3. Brian W, and Marc, "Understanding Stagnation and Risk of its Recurrence" ., Congressional Research Services, 2008

4. G.Haberler, "The slowdown of The World Economy and The Problem of .Stagflation

5. John F. Helliwell, "Capacitive Macroeconomic of Stagnation" , Journal of .Economic Review, V.xxu, 1988

6. Mark A. Lufz, "Stagflation as an institutional Problem", Journal of .Economic Issues, 15 Sep. 1981

7. Michael Bruno and Jeffrey D., Sachs.

- online at http ://mara.ob.uni – muenchen.de/5465/ المواقع الالكترونية على الانترنت

ملخص الفصل

تعد ظاهرة التضخم الركودى احد المشكلات (الأزمات) التى تواجه الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء ، وتكمن خطورة هذه الظاهرة فى انها تتركب من مشكلتين كلاهما له خطورة على المستوى السياسي والاقتصادى والاجتماعى وهما (التضخم والبطالة) وكلتا الظاهرتين غير مرغوب فيهما : فالتضخم يؤدى الى تآكل المدخرات المحلية ويعمل على تآكل القوة الشرائية للنقود كما أنه يضر بأصحاب الدخول الثابتة ، بالاضافة الى اثره السيىء على النمو الاقتصادى ، كما ان للبطالة أثارهما الاقتصادية والإجتماعية والسياسية الخطيرة فهى تعد إهداراً للموارد البشرية وضياعاً للاستثمارات التى تمت فيها خصوصاً بطالة المتعلمين .

وتعرف ظاهرة التضخم الركودى بأنها الظاهرة التى يتزامن فيها وجود معدلات عالية للتضخم والبطالة في آن واحد وقد أستهدفت هذا الفصل دراسة ظاهرة التضخم الركودى في الاقتصاد المصرى وذلك بغرض الوصول الى الأسباب الحقيقية التى تقف وراء هذه الظاهرة ووضع اشارات للانذار المبكر لتعرض الاتتصاد لازمة ركود تضخمى وقد قسم هذا الفصل الى ثلاثة أجزاء رئيسية :

- تناول <u>الجزء الأول</u> تعريف ظاهرة التضخم الركود ومؤشرات قياسها ، وتناول أيضا المدارس الفكرية التى قامت بتفسير ظاهرة التضخم الركودى ، اما القسم الثانى فقد تناول ظاهرة التضخم الركودى في الاقتصاد المصرى وقياسها والعوامل المسئولة عنها وفى هذا الصدد تم تناول نوعين من العوامل التى تسبب التضخم الركودى وهما:

٣- العوامل المتعلقة بزيادة التكاليف

٤- العوامل المتعلقة بالتغيرات الهيكلية

وفى النوع الأول تم تناول كل من نصيب وحدة الناتج من الأجور واتضح ان العلاقة بين التضخم الركودى والزيادة في الأجور علاقة عكسية وضعيفة حيث بلغ معامل الارتباط ٢٠% وتفسير ذلك أن الأجور ينمو بمعدل أقل من نمو الانتاجية ، وكذلك تم تناول أثر التغير في أسعار السلع الوسيطة وقد لاحظت الدراسة ان الارتباط قوى بين التغير في معدل ارتفاع اسعار الجملة للسلع الوسيطة حيث زاد عن ٦٠% ، أما عن سعر الفائدة الحقيقى فكانت علاقته عكسية ومعامل الارتباط بلغ ٧٤% ، اما سعر الصرف فكانت علاقته عكسية أيضا وبلغ معامل الارتباط بالنسبة له ٦١% .

أما التغيرات الهيكلية فقد تم التركيز على نسبة التمويل المصرفى لعجز الموازنة العامة وبلغ معامل الارتباط بالنسبة لها ٤٨% ، والتغير في هيكل القوى العاملة من حيث درجة التعليم حيث تم حساب الرقم القياس لنصيب المتعلمين في اجمالى القوى العاملة وبلغ معامل الارتباط بينة وبين الركود التضحمى ٧٦% واخيراً التغير في هيكل الناتج المحلى وقد تم حساب الرقم القياسى لنصيب القطاعات السلعية ووجد أن معامل الارتباط بينه وبين التضخم الركودى ٢٢% وهو ارتباط ضعيف .

<u>وفى الجزء الثالث</u> : تم اجراء التحليل القياس للمتغيرات التفسيرية وهى عبارة عن سبعة عوامل والمتغير التابع وهو الركود التضخمى وقد اتضح أن أهم عاملين يؤثران على الركود التضخمى هما التغير في الرقم القياسى للسلع الوسيطة والمتغير في الهيكل النسبى للقوى العاملة المتعلمة.

الفصل الرابـع

نظم الإنذار المبكر لأزمة الاستثمار

مقدمة

من الأهمية بمكان أن نورد تعريفاً أو مفهوماً للاستثمار حتى نستطيع أن ندرس ونحلل العوامل المختلفة التي من شأنها التأثير على الاستثمار، حيث أن دراسة هذه العوامل في علاقتها بالاستثمار هي التي يمكن أن ترشدنا أو تضع يدنا على صياغة علمية وفنية للمؤشرات المختلفة كذلك الوصول الى مؤشر مجمع يمكن حسابه تبعاً لنموذج يتم اختياره من بين النماذج المختلفة المستخدمة فى بناء أنظمة الانذار المبكر للأزمات .

١/٤ _ مفهوم الاستثمار (*)

هو إضافة طاقات إنتاجية جديدة الى الأصول الانتاجية الموجودة في المجتمع ، او التوسع في المشروعات القائمة ، أو احلال أو تجديد مشروعات انتهى عمرها الافتراضي ، كذلك شراء الأوراق المالية المصدرة لإنشاء مشروعات جديدة ، الأمر الذي يؤدى في النهاية الى زيادة الناتج القومى من السلع والخدمات في فترات لاحقة.

أو هو ذلك الجزء من الناتج القومى الذي لم يستخدم في الاستهلاك الجارى لسنة معينة ، وإنما استخدم في الإضافة الى رصيد المجتمع من الأصول الرأسمالية لزيادة قدرة الدولة على انتاج سلع وخدمات . أى ان هدف الاستثمار الرئيسي هو تحويل الأموال المتاحة الى أصول بقصد استغلالها لتحقيق تنمية الاقتصاد .

ويتم التمييز بين الأنواع المختلفة للإستثمار طبقا لمعايير مختلفة منها :

- التمييز فى الاستثمار حسب جنسية المستثمر وفى هذه الحالة نفرق بين :

أ- الاستثمار الوطنى (المحلى) : الذي يمول من مصادر داخلية ويقام في بلد من يقوم به ، سواء القطاع العام أو الحكومة أو الهيئات والمؤسسات والذي يعرف بالاستثمار العام أو الاستثمار الخاص والذي يقوم به الأفراد والمشروعات الخاصة ويحكمه فى ذلك دوافع تعظيم الربح وتأمين المركز التنافسي للمشروع.

ب- الاستثمار الأجنبي: الذي يقوم به غير المقيمين بالدولة وهو بدوره ينقسم الى استثمارات أجنبية مباشرة والتي تمثل تحويلات مالية ترد من الخارج في صورة طبيعية أو نقدية لإقامة مشاريع يديرها الأجانب بسبب ملكيتهم لكل او جزء منها، مما يعطيهم الحق فى الإدارة (مثل المصانع والآلات ... الخ) ، او استثمارات أجنبية غير مباشرة في شكل قروض أجنبية أو شراء الأجانب لأسهم وسندات حكومية ولا يرتب هذا النوع أى حقوق في الإشراف أو التوجيه أو اتخاذ القرارات من قبل الأجانب .

وقد يتم التمييز من حيث شكل الاستثمار هل هو عينى أو نقدى :

ج- فالاستثمار العينى : هو تكوين طاقات انتاجية جديدة أو المحافظة على الطاقات الانتاجية الموجودة أو تحديثها،

د- والاستثمار النقدي هو المقابل النقدي للاستثمار العيني .

هـ - كذلك يتم التمييز من حيث طول المدة وعمر الاستثمار وينقسم إلى :

- استثمار قصير الآجل (الودائع الزمنية والأوراق المالية والتسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل) .
- أو استثمار طويل الأجل ويشمل (مشروعات وأصول يصعب تحويلها الى نقدية).

(*) انظر على لطفى : واقع ومستقبل الاستثمار فى مصر – المؤتمر السنوى الثانى عشر لادارة الأزمات ، كلية تجارة عين شمس ، ديسمبر ٢٠٠٧.

و- كما يمكن تقسيم الاستثمار من وجهة نظر سرعة الحصول على العائد الى :

- استثمارات ذات عائد سريع (استثمار فى الصناعات الاستهلاكية)
- استثمارات ذات عائد بطىء (مشاريع البنية الأساسية)

٢/٤ العوامل المؤثرة على الاستثمار

وتندرج تلك العوامل تحت ثلاث مجاميع العوامل أو المحددات من (*):

أ- المحددات أو العوامل التمويلية

ب-المحددات المرتبطة بالسياسات الاقتصادية الكلية

ج-محددات خاصة بالبيئة الاقتصادية والهيكل الاقتصادى

١/٢/٤ المحددات أو العوامل التمويلية

بالنسبة للمجموعة الأولى يأتى فى مقدمتها :

١- الادخار المحلى ، فحجم الاستثمارات يتوقف بشكل أساسي على مدى قدرة المدخرات المحلية على تمويلها أى على ذلك الجزء من الدخل المحقق الذي لم يستخدم في الانفاق على السلع والخدمات الاستهلاكية خلال فترة زمنية معينة ، كما لا يخصص للاكتناز وإنما يتم استخدامه لزيادة الإنتاج . وتأتى أهمية المدخرات المحلية من ضرورة أن تمويل الاستثمارات لابد أن يعتمد بالأساس على التمويل المحلى أى ذاتيا حتى تتم التنمية الاقتصادية طويلة الأجل: وتشير الدراسات أن مصر لازالت تعانى من انخفاض معدلات الادخار وبالتالي معدلات الاستثمار عن المعدلات اللازمة لتحقيق طفرة في معدلات النمو الاقتصادي ، بالإضافة الى استمراريتها لفترة طويلة فمعدل الادخار في مصر مقارنة بالدول التى حققت معدلات ادخار مرتفعة ففى الوقت الذى وصل فيه معدل الادخار فى جنوب شرق آسيا الى ٣٠% كان فيه مستوى الادخار في مصر يتراوح مابين ١٣,٨٥% في عام ١٩٩٤ ليصل في عام٢٠٠٥ الى ١٦,٤% وفى عام ٢٠٠٧ الى ١٨% .

---

*) محمد سعيد بسيونى الجروانى : رسالة دكتوراه بعنوان " محددات الاستثمار في مصر " تجارة عين شمس ، ٢٠٠٢ .

جدول (١)

تطور الادخار المحلى ومعدلاته بالنسبة للناتج المحلى الاجمالى
في الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٧

القيمة : مليون جنيه

العام	الادخار المحلى الاجمالى	
	القيمة	معدل الادخار/الناتج المحلى
١٩٩٠	١٤٦٧١,٣٥	-
١٩٩١	١٥٦٢٥,٢٥	-
١٩٩٢	٢٥٩٨٧,٧	-
١٩٩٣	٢٩٤٢٤	١٥,٠٥
١٩٩٤	٣١٤٦٦	١٣,٨٥
١٩٩٥	٣٤٧٢٩,٥	١٣,٦
١٩٩٦	٣٣٠٥٠	١٣,٦
١٩٩٧	٤٠٥٠٠	١٥,١
١٩٩٨	٤٥٥٠٠	١٥,٦٥
١٩٩٩	٤٥٥٠٠	١٤,٢٥
٢٠٠٠	٤٦٠٠٠	١٣,١٥
٢٠٠١	٥٠٥٠٠	١٣,٦٥
٢٠٠٢	٥٦٥٠٠	١٤,٢
٢٠٠٣	٦٤٠٠٠	١٤,٧
٢٠٠٤	٧٦٣٠٠	١٥,٣
٢٠٠٥	٩٥١٥٠	١٦,٤
٢٠٠٦	١١٨٥٠٠	١٧,٥٥
٢٠٠٧	*١٣١٣٠٠	١٨

- المصدر. البنك الاهلى المصري ، النشرة الاقتصادية أعداد مختلفة،١٩٩٠:٢٠٠٨ . .
متوقع لعام ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧

تم تحويل قيمة الادخار المحلى الاجمالى من البليون جنية إلى المليون جنيه

ولسنا هنا فى مجال استعراض أسباب ضعف الأداء الادخاري المصري على أهميته في تمويل الاستثمارات المطلوبة وتقليل الاعتماد على الخارج في تمويل التنمية . وإنما قد نوجز هذه الأسباب باختصار في انخفاض متوسط دخل الفرد وتزايد النزعة الاستهلاكية وأثر المحاكاه مما يؤثر على مدخرات القطاع العائلي والذي يعتبر هو المصدر الأكبر لتمويل عجز مدخرات قطاع الاعمال عن تمويل استثماراته وتعويض الادخار السلبى للحكومة ، وعجز الموازنة وقصور السياسات الخاصة بتعبئة المدخرات ، وضعف الاعلام ، وضعف الاطار المؤسسي متضمناً نظم التأمينات الاجتماعية وسوق رأس المال وغيرها كثير . هذا بالاضافة الى كيفية توزيع الدخل ومعدل الضرائب على الدخل الشخصي ، ومعدلات البطالة ، والتضخم والتقلبات فى اسعار السلع والخدمات ومعدل الاعالة وغيرها كثير .

ان عدم وجود مدخرات كافية لتمويل الاستثمارات يؤدى الى ظهور ما يعرف بفجوة الموارد ، وبالتالى فإن اتساع هذه الفجوة يعنى انخفاض حجم الدخل المحلى الاجمالى ، وتزايد قوى الطلب الاستهلاكي بالنسبة للدخل المحلى الاجمالى وظهور معدلات مرتفعة للتضخم ، والأخذ بسياسة عجز الموازنة والاعتماد على القروض الخارجية فى تمويل الاستثمار .

٢- موارد التجارة الخارجية

ان الصادرات والواردات هما عنصرى التجارة الخارجية ، وتعتبر الصادرات المصدر الرئيسي للحصول على النقد الأجنبي ، ومن هنا تعتبر المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي حيث ان ذلك يؤثر على الاستثمار من خلال توفير السلع الرأسمالية من العدد والآلات اللازمة لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية .

وتؤدى حصيلة الصادرات الى التغلب على احد قيود الاستثمار وهو قيد النقد الأجنبى وذلك عن طريق القضاء على فجوة الموارد الأجنبية بما يسمح بزيادة الواردات من السلع الانتاجية والوسيطة كذلك الخبرات الفنية اللازمة فضلاً عن الوفاء بفوائد وأصول الديون الخارجية والتخفيف من اللجوء الى رأس المال الأجنبى .

جدول رقم (٢)

قيمة الصادرات والواردات المصرية خلال الفترة ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٠٧

القيمة : مليون جنيه

العام	الصادرات		الواردات		الفجوة (١-٢)	
	القيمة	معدل الزيادة السنوي	القيمة	معدل الزيادة السنوي	القيمة	معدل التطور
١٩٩٠	١٥٩٤٠	٣,٢٤٢٣٦١	٢٤٣٣٠	٢,٥٨٦٨٠٦	-٨٣٩٠	٠,٦٥٥٥٥٥
١٩٩١	٢٣٨٤٠	٤,٨٤٩٣٠٣	٣٥٧١٠	٣,٧٩٦٧٤٧	-١١٨٧٠	١,٠٥٢٥٥٦
١٩٩٢	٣١٦٦٠	٦,٤٣٩٩٧٣	٤١٨٥٠	٤,٤٤٩٥٦٢	-١٠١٩٠	١,٩٩٠٤١١
١٩٩٣	٣٧١٦٠	٧,٥٥٨٧٣	٤٥٦٠٠	٤,٨٤٨٢٦٨	-٨٤٤٠	٢,٧١٠٤٦١
١٩٩٤	٤٣٥٠٠	٨,٨٤٨٣٥١	٤٧٥٤٠	٥,٠٥٤٥٣٢	-٤٠٤٠	٣,٧٩٣٨١٩
١٩٩٥	٤٠١٠٠	٨,١٥٦٧٥٦	٤٩٢٠٠	٥,٢٣١٠٢٦	-٩١٠٠	٢,٩٢٥٧٣
١٩٩٦	٤٥١٠٠	٩,١٧٣٨٠٨	٤٩٨٠٠	٥,٢٩٤٨١٩	-٤٧٠٠	٣,٨٧٨٩٨٩
١٩٩٧	١٣٢٨٢	٢,٧٠١٦٩٧	٤٤٨٨٦	٤,٧٧٢٣٥٥	-٣١٦٠٤	-٢,٠٧٠٦٦
١٩٩٨	١٠٨٦٤	٢,٢٠٩٨٥	٥٦٠٢٦	٥,٩٥٦٧٧٨	-٤٥١٦٢	-٣,٧٤٦٩٣
١٩٩٩	١٢٠٥٠	٢,٤٥١٠٩٥	٥٤٣٩٩	٥,٧٨٣٧٩٣	-٤٢٣٤٩	-٣,٣٣٢٧
٢٠٠٠	١٦٣٥١	٣,٣٢٥٩٦٣	٤٨٦٤٥	٥,١٧٢٠١٨	-٣٢٢٩٤	-١,٨٤٦٠٥
٢٠٠١	١٦٤٩١	٣,٣٥٤٤٤١	٥٠٦٥٩	٥,٣٨٦١٥	-٣٤١٦٨	-٢,٠٣١٧١
٢٠٠٢	٢١١٤٥	٤,٣٠١١١٢	٥٦٤٨٢	٦,٠٠٥٢٦١	-٣٥٣٣٧	-١,٧٠٤١٥
٢٠٠٣	٣٦٨١٢	٧,٤٨٧٩٤٣	٦٥٠٨٣	٦,٩١٩٧٣٤	-٢٨٢٧١	٠,٥٦٨٢٠٩
٢٠٠٤	٤٧٦٧٩	٩,٦٩٨٤٠٣	٧٩٧١٦	٨,٤٧٥٥٣٩	-٣٢٠٣٧	١,٢٢٢٨٦٥
٢٠٠٥	٦١٦٢٤	١٢,٥٣٤٩٦	١١٤٦٨٨	١٢,١٩٣٨٢	-٥٣٠٦٤	٠,٣٤١١٤١
٢٠٠٦	٧٨٨٦٣	١٦,٠٤١٥٥	١١٨٣٧٢	١٢,٥٨٥٥١	-٣٩٥٠٩	٣,٤٥٦٠٤٣
٢٠٠٧	٩١٢٥٦	١٨,٥٦٢٤٢	١٥٢٥٨٦	١٦,٢٢٣٢	-٦١٣٣٠	٢,٣٣٩٢١٩
الاجمالى	٤٩١٦١٧	١٠٠	٩٤٠٥٤٢	١٠٠	٠	٠,٠٠٠

المصدر: مركز دعم واتخاذ القرار

ويوضح الجدول رقم (٢) قيمة الصادرات المصرية في الفترة من ١٩٩٤ وحتى عام ٢٠٠٧ ومعدلات النمو في قيمتها ، كما يوضح الجدول قيمة الواردات المصرية في نفس الفترة ومعدلات تطورها ، ويوضح أيضا فجوة الميزان التجارى .

وبتحليل بيانات الجدول يتضح أن الميزان التجارى قد حقق عجزا يتراوح بين ٤٠٤٠ مليون جنيه عام ١٩٩٤ ، ٦١٣٣٠ مليون جنيه فى عام ٢٠٠٨ ، مما ينعكس في تعثر تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية التى تضعها الدولة كما ينقلنا الى عامل مهم أخر من العوامل التى تؤثر على الاستثمار .

٣- <u>التمويل الخارجى</u> :

أ- الاستثمار الأجنبى المباشر

يمكن أن يؤدى الاستثمار الاجنبى المباشر الى تحقيق العديد من المزايا للدول النامية نظراً لدوره في سد فجوة الادخار ، وفجوة التكنولوجيا ، وفجوة النقد الأجنبى كذلك الفجوة بين الايرادات العامة والنفقات العامة (عجز الموازنة) ، كما يخلق الاستثمار الأجنبى المباشر وفورات خارجية – ويساهم في زيادة الانتاج وتحقيق فائض للتصدير تلك هى الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي ، إلا اننا لا نستطيع تجاهل أنه قد يكون للاستثمار الاجنبى المباشر آثارا عكسية أو سلبية تنتج عن نقص فرص العمالة في حالة استخدام التكنولوجيات المتقدمة وبالتالى يؤدى ذلك الى رفع مستوى البطالة ، وزيادة في الواردات من السلع الوسيطة والخدمات حيث قد يفضل القائمون على هذه الاستثمارات الاعتماد على تلك السلع والخدمات من بلادهم ، هذا من ناحية ، والناحية الأهم هى ما يقوم به القائمون على هذه الاستثمارات والعاملون بها من تحويلات لدخولهم وأرباحهم الى الخارج في شكل تحويلات عكسية ولذلك فأن الحكم على أثر الاستثمارات الأجنبية على التراكم الرأسمالي في الدول المضيفة يتحدد بناء على مقارنة العائد المالى الصافى الذي تحصل عليه الدولة المضيفة نتيجة وجود هذا الاستثمار بها (أى الفرق بين التدفق السنوى للاستثمار الأجنبى والتحويلات السنوية للخارج) والذي يحدد حجم التأثير على المتغيرات الكلية المرتبطة بالاستثمار في هذه الدول.

ب- القروض الخارجية

وهى المصدر الرئيسي الثانى للتمويل الخارجي للاستثمار . وتسدد الدولة التي تحصل عليه فوائد متفق عليها عند إصدار القرض مع تحديد آجال السداد المحددة على أقساط بحسب شروط التعاقد. وقد تكون هذه القروض من مصادر رسمية مثل القروض الحكومية الثنائية أو قروض من مصادر خاصة مثل تسهيلات الموردين أو القروض الائتمانية أو الاقتراض من البنوك التجارية أو عن طريق إصدار سندات في أسواق رأس المال للاكتتاب فيها بين المستثمرين الأفراد أو المؤسسات ولهذه السندات أعباء دورية تمثل الفوائد عنها كذلك سدادها حين حلول آجال استحقاقها (*).

(*) لمزيد من التفصيل ، انظر محمد بسيونى الجروانى – مرجع سابق

وللقروض الأجنبية آثار ايجابية تتحقق مـــــن خـــلال مساهمتها في سد الفجوة بين الاستثمار والادخار المحلى وبالتالي الآثار الايجابية على الناتج المحلى والتوظف كما تساعد القروض الأجنبية في تمويل احتياجات التنمية من السلع الرأسمالية والوسيطة واستيراد التكنولوجيا والخبرات الفنية.

كما تتمثل هذه الآثار الايجابية في إقامة مشروعات إنتاجية ترفع من قدرة الدولة على التصدير وزيـــادة معـــدلات التوظف وزيادة الدخل القومي ومن ثم زيادة الاستثمار ، هذا في حالة حسن استخدام هذه القروض في المجـــالات المنتجة ، كما أن القروض الأجنبية ترفع عن الدولة عبء تحكم القائمين على الاستثمارات الأجنبية المباشرة فـــي تحديد أى المجالات والأنشطة الاقتصادية التى تدخل فيها هذه الاستثمارات عن طريق استخدام حقوقهم في الادارة واتخاذ القرار الناتج عن ملكيتهم لهذه الاستثمارات . إلا أن اثر القروض الأجنبية ليست كلها ايجابية وأيضا لهـــا آثار سلبية أو بمعنى آخر تضيف هذه القروض أعباء على الدول المقترضة مثل عبء خدمة تلـــك الـــديون علـــى الاقتصاد القومى والذي يؤثر أيضا على معظم المتغيرات الاقتصادية مثل الناتج والدخل والاســـتيراد والاســـتهلاك ومستوى الأسعار ومستوى العمالة ... الخ ومن ثم أثر كل ذلك على الاستثمار ، وهذا يرجعنا الى حقيقـــةِ اهميـــة الاعتماد على التمويل الذاتى للتنمية الاقتصادية كلما أمكن ذلك .

٢/٢/٤ المحددات المرتبطة بالسياسات الاقتصادية الكلية

تعتبر أسعار الفائدة وأسعار الصرف والضرائب من أهم محددات الاستثمار المرتبطة بالسياسات الاقتصادية الكليـــة للدولة:

<u>ا- أسعار الفائدة</u>

أن إتباع مصر سياسات الإصلاح المالي والتحرير الاقتصادي المرتبطة ببرنامج الإصلاح الاقتصادي اعتبـــاراً مـــن أوائل التسعينات، أدى الى إطلاق حرية تحديد أسعار الفائدة المصرفية سواء كانت الدائن أو المدين وفقـــاً لقـــوى العرض والطلب والمنافسة بين البنوك فى السوق ، ويتبلور هدف هذا التحرير لأسعار الفائدة في الوصـــول الـــى اسعار فائدة حقيقية موجبة تجعل للادخار بالجنيه المصرى ميزة نسبية امام الادخار بالعملات الأجنبية ، هذا مـــن ناحية ومن ناحية اخرى ، يدفع ذلك البنوك على العمل على رفع مستوى كفاءة تلك البنوك في تعبئـــة وتوظيـــف المدخرات والذي أصبح يتم على أساس من المنافسة والذي يصب فى النهاية فـــي صـــالح أحجـــام الاســـتثمارات وربحيتها .

ويوضح الجدول رقم (٣) تطور أسعار الفائدة الحقيقية على الودائع والقروض بالجنيه المـــصرى خـــلال الفتـــرة ١٩٩٠-٢٠٠٧ :

جدول رقم (٣)

تطور أسعار الفائدة الاسمية الحقيقية

على الودائع والقروض بالجنيه المصري

خلال الفترة من ١٩٩٠حتى ٢٠٠٧

العام	سعر الفائدة الاسمي		سعر الفائدة الحقيقي	
	الودائع	القروض	الودائع	القروض
١٩٩٠	١٢	١٩	-٤,١	١,٩
١٩٩١	١٢	n.a.	-٦,٤	٣-
١٩٩٢	١٢	٢٠,٣٣	-١,٤	٥,٩
١٩٩٣	١٢	١٨,٣	-٠,٠٩	٥,٥
١٩٩٤	١١,٨٣	١٦,٥١	٣,٤	٧,٨
١٩٩٥	١٠,٩٢	١٦,٤٧	٢,٣	٧,٥
١٩٩٦	١٠,٥٤	١٥,٥٨	٣,١	٧,٨
١٩٩٧	٩,٨٤	١٣,٧٩	٥	٨,٨
١٩٩٨	٩,٣٦	١٣,٠٢	٥,٢	٨,٧
١٩٩٩	٩,٢٢	١٢,٩٧	٦,٠	٩,٦
٢٠٠٠	٩,٤٦	١٣,٢٢	٦,٦	١٠,٣
٢٠٠١	٩,٤٦	١٣,٢٩	٧,٠	١٠,٨
٢٠٠٢	٩,٣٣	١٣,٧٩	٦,٤	١٠,٨
٢٠٠٣	٨,٢٣	١٣,٥٣	٣,٦	٨,٦
٢٠٠٤	٧,٧٣	١٣,٣٨	-١,٥	٤,٦
٢٠٠٥	٧,٢٣	١٣,١٤	-٢,٧	٣,٢
٢٠٠٦	٦,٠٢	١٢,٦	-١,٥	٤,٦
٢٠٠٧	٦,١	١٢,٥١	-٢,٧	٣,٢

Source: International Monetary Fund (IMF), October ٢٠٠٨, CD ROM, International Financial Statistics (IFS)

لتحويل سعر الفائدة الاسمي إلى حقيقي تم استخدام المعادلة الآتية :

((١+سعر الفائدة)/ (١+ معدل التضخم)-١)*١٠٠

وهكذا نستطيع أن نوجز تطور أسعار الفائدة في مصر في المراحل التالية:

- من عام ٦٢ وحتى ١٩٧٥ بالثبات المطلق
- من ١٩٧٥- ١٩٩٠ بالتحديد الإداري وبالرفع التدريجي
- من ١٩٩٠ وحتى الآن بالتحديد وفقا لقوى العرض والطلب أى قوى السوق الحر والارتفاع التدريجي حتى اقتربت اسعار الفائدة المحلية من معدلات التضخم بل وتعدتها مما أدى في النهاية الى ارتفاع الميل للادخار والى ايجابية سعر الفائدة الحقيقى على الودائع والقروض . (*)

(*) محمد سعيد الجروانى ، مرجع سابق

أما فيما يتعلق بأثر مستوى أسعار الفائدة الحقيقية على الاستثمار :

فإننا نستطيع أن نقرر انه اذا كان معدل الفائدة الأسمى على الودائع والقروض أقل من معدل التضخم فهذا يعنى أن أسعار الفائدة الحقيقية تكون سالبة مما يؤدى الى انخفاض تدفق الأرصدة المتاحة للإقراض عبر الجهاز المصرفى وأيضا يعنى ضمنياً تثبيث الحافز على الادخار وبالتالى اعاقة تدفق الموارد الحقيقية نحو الاستثمار ، وهذا ما حدث بالفعل في الحالة المصرية فقد أدى انخفاض اسعار الفائدة الحقيقية السالب الى آثار عكسية على الاقتصاد المصرى من خلال :

- هروب رؤوس الأموال الى الخارج
- اختلال العلاقة النسبية بين رأس المال والعمل
- اختلال نسبة القروض الى رأس المال في العديد من المشروعات وترجيح كفة الاستثمار المالى .
- حجب الإئتمان عن المشروعات الاستثمارية الصغيرة وزيادة تكلفة الاستثمار .

هذا على عكس ما يؤدى اليه سيادة أسعار فائدة حقيقية موجبة على كل من الودائع والقروض وذلك بالطبع من خلال زيادة سعر الفائدة الإسمى واقترابه من معدل التضخم مع استمرار استقرار مستويات الأسعار بصفة عامة.

الخلاصة :

أن تحديد أثر أسعار الفائدة السائدة على الاستثمار يتوقف على سعر الفائدة الحقيقى ومن حيث كونه سالبا (اى أقل من معدل التضخم السائد) أو موجباً فسيادة أسعار فائدة حقيقية موجبة من شأنه أن يؤدى الى حدوث آثار ايجابية على الادخار ومن ثم زيادة الحافز عليه كما يؤدى الى خفض التكلفة الحقيقية لرأس المال مما يؤدى في النهاية الى زيادة الحافز على الاستثمار .

٢- سعر الصرف

ان أثر سعر الصرف على الاستثمار يأخذ شكل العلاقة العكسية حيث يؤدى انخفاض سعر صرف الجنيه الحقيقى الى زيادة الاداء التصديري وبالتالى زيادة الاستثمار في حين علي العكس من ذلك كلما ارتفع سعر صرف الجنيه بالنسبة للعملات الأخرى يكون له تأثير سلبى على الاستثمار والذي يرجع الى ضعف الأداء التصديرى .

ويتضح ذلك من دراسة الحالة المصرية ، ففي الفترة من ١٩٧٥ وحتى ١٩٩٠ حيث كان يتم تحديد سعر صرف الجنيه المصرى اداريا مما أدى الى وجود أسعار صرف متعددة ، كما ان تقويم سعر صرف الجنيه كان اعلى من قيمته الحقيقية بالنسبة للدولار الامريكى فقد أدى ذلك الى زيادة الأداء التصديري . الا انه ومع إتباع السياسة المصرية سياسة الانفتاح الاقتصادى والأخذ بقوى السوق فقد اتجهت هذه السياسة الى إعمال قوى العرض والطلب في تحديد سعر صرف الجنيه ومن المعروف أن ذلك مر بمراحل متعددة ، الا انه اعتباراً من ١٩٩٠ أصبح سعر الصرف يتم على أسس واقعية من خلال العرض والطلب ، وتم انهاء تعدد أسعار الصرف وتخفيف القيود والرقابة على النقد الأجنبى وأطلقت حرية البنوك في التعامل بالنقد الأجنبى وفقاً لقوى العرض والطلب في السوق ، كذلك اطلاق حرية المواطنين في حيازة النقد الأجنبي والسماح لشركات الصرافة في التعامل بالنقد الأجنبي مما ادى الى انخفاض سعر صرف الجنيه المصري حتى وصل الآن الى ٥,٥٠ جنيه مقابل دولار واحداً .

والجدول رقم (٤) يوضح أسعار الصرف الأسمية والحقيقية للجنيه المصرى مقابل الدولار فـــى الفتـــرة ١٩٩١-٢٠٠٦ :

جدول رقم (٤)

تطور أسعار الصرف الاسمية والحقيقية للجنيه المصري

في الفترة من ١٩٩١ الى ٢٠٠٦

العام	سعر الصرف الاسمي	سعر الصرف الحقيقي الفعال
١٩٩١	٣,٢٨	٤,٩٢٨٦٠٨٩٨
١٩٩٢	٣,٣٣	٤,٦٨٣٥٥٠٥٠٩
١٩٩٣	٣,٣٩	٤,٠٤٤٠١٤٢٨٥
١٩٩٤	٣,٤٢	٣,٨٤٣٧١٨٤٦
١٩٩٥	٣,٣٩	٣,٦٢٤٩٧٣٣٣٧
١٩٩٦	٣,٣٩	٣,٤١٧٠٠٨٢١٧
١٩٩٧	٣,٣٩	٣,٠٣٢٣٢٣٧٦٢
١٩٩٨	٣,٤٠	٣,٠٠٤١٣١٦٤٥
١٩٩٩	٣,٤٢	٢,٨١٢٥١٩٥٢٧
٢٠٠٠	٣,٦٤	٢,٨٣١٢٢٣١٥٢
٢٠٠١	٤,٠٨	٢,٨٨١٣٩٦٤٠١
٢٠٠٢	٥,٠٤	٣,٦٥٠١٧٩٦٥٤
٢٠٠٣	٦,١٠	٥,١١٨١٠٠٩٧٥
٢٠٠٤	٥,٩٧	٥,٢٩٩٩٢٨٩٨
٢٠٠٥	٥,٧٦	٤,٦٠٢٤٦٨٧٦
٢٠٠٦	٥,٧١	٤,٥٢٤٧٢٠٧٤٤

المصدر : البنك الاهلى المصري ، النشرة الاقتصادية أعداد مختلفة،١٩٩١:٢٠٠٦

٣- الضرائب

ان علاقة الاستثمار بالضرائب علاقة عكسية بمعنى أن زيادة الضرائب تؤدى الى انخفاض فرص الاستثمار حيث أن استقطاع الضرائب يعنى انخفاض حجم الادخار المحلى من ناحية ، كما يؤدى الى أضعاف القدرة التنافسية للدولة على جذب الاستثمارات الأجنبية من ناحية أخرى ، هذا بالإضافة الى أن ارتفاع معدلات الضرائب يؤثر على نمط الاستثمارات الذى قد لا يكون بالضرورة متسقا مع اعتبارات الرشد الاقتصادى وبالتالى التأثير على الرفاهية الاقتصادية .

والجدول رقم (٥) يوضح تطور حصيلة الضرائب ومعدلات نموها خلال فترة الدراسة :

جدول رقم (٥)

تطور حصيلة الضرائب ومعدلات نموها في

الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٧

القيمة :مليون جنيه

العام	حصيلة الضرائب (مليون جنية)	معدل النمو السنوي
١٩٩٠	١٣٧٩٣,٢	١,٥٢
١٩٩١	١٩٨٩٤,٥	٢,٢٠
١٩٩٢	٢٥٨١٠	٢,٨٥
١٩٩٣	٢٩٣٥٣,٥	٣,٢٤
١٩٩٤	٣٢٨٢٦	٣,٦٣
١٩٩٥	٣٥٩٦٩,٥	٣,٩٧
١٩٩٦	٣٩٢٤٧,٥	٤,٣٤
١٩٩٧	٤٢٢٠٥,٥	٤,٦٦
١٩٩٨	٤٤٩٨٨	٤,٩٧
١٩٩٩	٥٣١٧٠	٥,٨٨
٢٠٠٠	٥٥٦٤٩	٦,١٥
٢٠٠١	٥١٥٤١,٥	٥,٧٠
٢٠٠٢	٥٤٦٠٥,٥	٦,٠٣
٢٠٠٣	٦٢٣١٦,٥	٦,٨٩
٢٠٠٤	٧١٤٥٣	٧,٩٠
٢٠٠٥	٨٦٧٦٩	٩,٥٩
٢٠٠٦	١٠٦٠٥٢,٥	١١,٧٢
٢٠٠٧	٧٩٣٣٨	٨,٧٧

- المصدر. البنك الاهلى المصري ، النشرة الاقتصادية أعداد مختلفة ٢٠٠٧:١٩٩٠

وتلك الحقيقة يعكسها تحليل بيانات الجدول رقم (٦) التالى والذى يبين تطور حجم الناتج القومى الاجمالى وتطور حصيلة الضرائب ومعدل العبء الضريبى أى نسبة الضرائب الى الناتج القومى.

جدول رقم (٦)

تطور حجم الناتج المحلى الاجمالى وحصيلة الضرائب

ومعدل العبء الضريبي

خلال الفترة من ١٩٩٠ حتى ٢٠٠٧

القيمة : مليون جنيه

العام	حجم الناتج المحلى الاجمالى بسعر السوق	حصيلة الضرائب	معدل العبء الضريبي (%) ١/٢
١٩٩٠	١٠٠٧٧٣	١٣٧٩٣,٢	١٣,٦٩
١٩٩١	١٢٠٥٣٤	١٩٨٩٤,٥	١٦,٥١
١٩٩٢	١٣٨٦٠٨,٥	٢٥٨١٠	١٨,٦٢
١٩٩٣	١٥٤٥٦٣,٥	٢٩٣٥٣,٥	١٨,٩٩
١٩٩٤	١٧٦٩٨٨,٥	٣٢٨٢٦	١٨,٥٥
١٩٩٥	٢١٦٧٠٧,٥	٣٥٩٦٩,٥	١٦,٦٠
١٩٩٦	٢٤٣١٥٧,٥	٣٩٢٤٧,٥	١٦,١٤
١٩٩٧	٢٧٢١٥٠	٤٢٢٠٥,٥	١٥,٥١
١٩٩٨	٢٩٧٥٠٠	٤٤٩٨٨	١٥,١٢
١٩٩٩	٣٢٣٨٥٠	٥٣١٧٠	١٦,٤٢
٢٠٠٠	٣٤٩٤٠٠	٥٥٦٤٩	١٥,٩٣
٢٠٠١	٣٦٨٨٠٠	٥١٥٤١,٥	١٣,٩٨
٢٠٠٢	٣٩٨٢٠٠	٥٤٦٠٥,٥	١٣,٧١
٢٠٠٣	٤٥١٤٠٠	٦٢٣١٦,٥	١٣,٨١
٢٠٠٤	٥١١٩٠٠	٧١٤٥٣	١٣,٩٦
٢٠٠٥	٥٧٨١٠٠	٨٦٧٦٩	١٥,٠١
٢٠٠٦	٦٨١٢٥٠	١٠٦٠٥٢,٥	١٥,٥٧
٢٠٠٧	٨٢٠٦٥٠	٧٩٣٣٨	٩,٦٧

- المصدر: البنك الاهلى المصري ، النشرة الاقتصادية أعداد مختلفة،٢٠٠٨:١٩٩٠

* متوقع لعام ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧

٣/٢/٤ العوامل المؤثرة على الاستثمار والمرتبطة بالبيئة الاقتصادية والهيكل الاقتصادى

١/٣/٢/٤ المحددات الخاصة بالبيئة الاقتصادية

ويدخل فى إطارها الاستقرار الاقتصادى والاستقرار السياسى والتشريعى وكذلك الاطار المؤسسى والتنظيمى ، أو ما يعرف بمناخ الاستثمار والذى يعبر عنه مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والإدارية والتى تشكل المحيط الذى تجرى فيه العملية الاستثمارية . وبالتالى تؤثر على ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته الى بلد دون الآخر ، ومكونات هذه البيئة متغيرة ومتداخلة ومترابطة وتؤثر وتتأثر بعضها ببعض . وتتفاعل هذه العناصر مع بعضها البعض وتشكل محصلته مناخ الاستثمار الذى يؤثر ايجابا أو سلبا على فرص الاستثمار (*) .

(*) على لطفى : واقع ومستقبل الاستثمار فى مصر ، المؤتمر السنوى الثانى عشر "إدارة أزمة الاستثمار " ، تجارة عين شمس ، وحدة بحوث الأزمات ، ٢٠٠٧ .

ويدلنا التعريف السابق على أن مناخ الاستثمار ينقسم الى :

أ. المناخ الاقتصادى : ويشمل الظروف الاقتصادية التى تكون البيئة المحيطة بالاستثمار وتشمل : الموارد الطبيعية والبشرية ، التعريفات والرسوم وقيود التصدير ، القيود على الأسعار ، القيود على نقل رأس المال ، القيود على تحويل العوائد والأرباح ... الخ . كما تشمل كل ما يؤدى الى ارتفاع درجة مخاطر الاستثمار طويل الأجل وعدم القدرة على التنبؤ بحجم الطلب المتوقع من التغيرات فى معدل الادخار وسعر الفائدة وأسعار الصرف وارتفاع عبء الديون الخارجية .

ب. المناخ السياسى : والذى يحدده القوانين المنفذة أو القرارات السياسية التى تحدد علاقة الدولة مع الدول الأخرى من ناحية وكذلك مدى الاستقرار الداخلى والذى يتمثل فى عدم حدوث احداث خطيرة مفاجئة مثل (مصرع السادات ، سقوط شركات توظيف الأموال ومشاكلها ، احداث الارهاب، احداث الأمن المركزى) وقد تكون تلك الأحداث خارجية مثل احداث حرب الخليج الثانية أو الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة مثلا) (*) . ومن مظاهر عدم الاستقرار السياسى والمعوقة للاستثمار الفساد ، وقد تأكدت علاقة ارتفاع درجة الفساد فى الدولة مع انخفاض فرص الاستثمار بها من خلال دراسة أجرتها منظمة الشفافية العالمية على ٥٤ دولة متقدمة ونامية (**)

ج. الاطار المؤسسى والتنظيمى : والذى يدخل فى إطاره ، تعدد الأجهزة الادارية وتضارب الاختصاصات وتنازع السلطة مع تعدد القرارات والقوانين الاقتصادية خلال فترة زمنية قصيرة بالاضافة الى تعقد الاجراءات الخاصة بالحصول على التراخيص اللازمة للمشروعات ، كل ذلك قد يؤثر سلبا على الاستثمار سواء المحلى أو الاجنبى .

٢/٣/٢/٤ العوامل المؤثرة على الاستثمار والمرتبطة بالهيكل الاقتصادى

ويدخل فى نطاقها :

- حجم السوق : والذى يتحدد على أساس الطلب الكلى على السلع والخدمات داخليا وخارجيا ، وهو بذلك من المحددات الأساسية التى تؤثر على الاستثمار لان اتساع السوق يعنى زيادة القدرة الشرائية وبالتالى زيادة القدرة على توظيف استثمارات جديدة.
- حجم الموارد الاقتصادية والبشرية المتاحة : فكلما توافرت تلك الموارد اعتبر ذلك حافزا على الاستثمار .
- الهيكل الانتاجى : والذى كلما كان متوازنا بين قطاعات الانتاج المختلفة كلما أدى ذلك إلى زيادة الطاقة الانتاجية وزيادة الاستثمار .
- البنية الأساسية : التى تشجع على تهيئة المناخ العام أمام الاستثمارات الجديدة وأمام زيادة كفاءة الاستثمارات القائمة .

---

*) لمزيد من التفاصيل ارجع الى :
- محمد بسيونى الجروانى : مرجع سابق ، ص ٢٢٠ .

**) محمد الجروانى ، مرجع سابق ، ص ٢٢٣ .

- مدى استغلال الطاقات الانتاجية المتاحة : لان وجود طاقات انتاجية عاطلة من شأنه أن يقلل من فرص زيادة الاستثمارات وكذلك كفاءته

٣/٤ القياس الكمى للعلاقة بين الاستثمار والعوامل المحددة له كل على حدة

فى الجزء السابق تأكد لدينا أن الاستثمار فى مصر يتأثر بالعديد من المتغيرات ، منها ما هو مالى مثل الادخار المحلى وحصيلة الصادرات والاستثمار الأجنبى والديون الخارجية ، كما يتأثر بالبيئة الاقتصادية ومحدداتها مثل الاستقرار سواء الاقتصادى أو التشريعى أو السياسى ، كما يتأثر بالأطر المؤسسية والتنظيمية .

هذا بالاضافة الى تأثير المحددات المرتبطة بالسياسات الاقتصادية الكلية من سعر فائدة وسعر صرف وضرائب ... الخ .

إن كثرة هذه المتغيرات وتعددها تجعل من الصعب أخذها جميعا فى الاعتبار عندما نحاول قياس أثر كل منها على الاستثمار ، هذا بالاضافة الى عدم القدرة على القياس الكمى لبعض هذه المتغيرات وكما قد يصعب توافر البيانات الخاصة ببعضها . لذا نجد لزاما علينا بناءا على ذلك ، وعلى أساس أن معايير الحكم على جودة النماذج بساطة النموذج متمثلا فى عدد متغيرات أقل وكذلك شكل رياضي بسيط ([1]) مع اختيار عدد محدود من هذه المتغيرات .

ومن المتغيرات الهامة التى تم اختيارها في هذا النموذج الآتى :

١- الادخار المحلى الاجمالى
٢- الصادرات السلعية والخدمية
٣- الاستثمار الاجنبى المباشر
٤- الديون الخارجية ونسبة خدمة الديون الى صادرات السلع والخدمات
٥- معدل التضخم
٦- الناتج المحلى الاجمالى ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومى الاجمالى
٧- الطاقات الانتاجية العاطلة الى الانتاج الفعلى
٨- سعر الفائدة الحقيقى على الودائع وعلى القروض
٩- سعر الصرف الحقيقى
١٠- الضرائب

السؤال الآن ما هى الصورة الرياضية للعلاقة بين المتغير التابع ، وفى حالتنا هذه الاستثمار والمتغيرات المستقلة المختلفة .

نفترض فى هذا النموذج أن العلاقة بين الاستثمار والمتغيرات المختلفة هى علاقة خطية تأخذ شكل :

$$y = a_0 + B_i X_i + e$$

---

[1]) أنظر :
- ابراهيم العيسوى ، نقياس والتنبؤ فى الاقتصاد ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٨ .
- لبنى محمد أبو العلا ، "دالة الاستهلاك فى مصر .....) ، رسالة الدكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

y : المتغير التابع (الاستثمار الكلى)

a_o : ثابت المعادلة

B_i : معاملات الانحدار والتى تقيس معدل التغير فى المتغير التابع كنتيجة للتغير بوحدة واحدة فى المتغير المستقل

e : الخطأ في النموذج

وبإجراء تحليل الارتباط بين كل من الاستثمار وهذه المتغيرات يمكن قياس مدى قوة تأثير هذه المتغيرات على المتغير المستقل . ويتم ذلك عن طريق الاعتماد على نموذج بيرسون للارتباط والذى يأخذ شكل :

$$R = \frac{sum(X-x)(Y-y)}{N^{*}S.D_X{}^{*}S.Dy}$$

حيث أن :

X-x : تعبر عن انحراف قيم المتغير X (الاستثمار) عن وسطها الحسابى

Y-y : تعبر عن انحرافات قيم المتغير Y (المتغير المستقل) عن وسطه الحسابى

N : حجم العينة (عدد القراءات من ١٩٩٤ وحتى ٢٠٠٧)

S.D : يعبر عن الانحراف المعيارى

٤/٤ تحليل النتائج الاحصائية للعلاقة بين الاستثمار والعوامل المختلفة

١/٤/٤ تحليل النتائج الاحصائية للعلاقة بين الاستثمار والعوامل المختلفة كل على حدة(*) : أ-

تحليل الانحدار (الارتباط) بين الاستثمار وسعر الصرف الحقيقى

يوضح حساب قيمة معامل الارتباط R وكذلك مربع معامل الارتباط R. square وكذلك مربع معامل الارتباط المعدل ، زيادة فى دقة تفسير النتائج ، فنجد أن مربع معامل الارتباط ٠,٠٤١ مما يؤكد ضعف هذا الارتباط وأن المتغير المستقل وهو سعر الصرف الحقيقى ليس له تأثير قوى على المتغير التابع وهو الاستثمار المحلى . ويؤكد ذلك أن مربع معامل الارتباط المعدل هو -٠,٠٢٨

نتبع ذلك باختبار ANOVA وذلك لاختبار معنوية الانحدار ، ومن الجدول يتضح أنه بمقارنة -٠,٤٩٣ . وهى قيمة .sig نجدها أعلى من مستوى المعنوية ٠,٠٥ وهذا معناه عدم وجود علاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع .

وتكون المعادلة المقدرة هى الاستثمار المحلى = - ٧٢٧٢٩,٥٦ + (٤٥٦٥٦,٣٦٧ × سعر الصرف ...) .

ب- تحليل الانحدار أو الارتباط بين الاستثمار والادخار

بقراءة النتائج الاحصائية طبقا للنموذج الاقتصادى المستخدم وبافتراض أن العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل هى علاقة خطية ، فإننا نلاحظ من قراءة النتائج التالية :

---

*) أنظر الملحق الاحصائى .

- قيمة معامل الارتباط R يساوى ٠,٨٠٤

- ومربع معامل الارتباط R. square ٠,٦٤٧ ومما يعنى قوة الارتباط وملائمة النموذج لتفسير هذه العلاقة .

- تأكد هذه الحقيقية من خلال الرقم الذى يمثله مربع معامل الارتباط المعدل Adjusted R. square والذى يساوى ٠,٦٢٥ مما يعنى أن ٦٢% من المتغيرات التى تحدث فى الاستثمار ناتجة عن التغير فى الادخار .

* ومن تحليل ANOVA لاختبار معنوية الانحدار نلاحظ أن قيمة Sig ٠,٠٠ وهى أقل من ٥% مما يدل على أن الارتباط معنوى . وتكون المعادلة المقدرة فى هذه الحالة هى :

الاستثمار المحلى = -٣٢٢٦٠,٧٠٧ + (٩,٤٩١ × الادخار)

وتعتبر هذه النتيجة متمشية مع منطق النظرية الاقتصادية من حيث العلاقة الطردية بين حجم الاستثمار والادخار فإذا زاد الادخار كان ذلك مؤشرا على زيادة القدرة على الاستثمار بافتراض ثبات العوامل المؤثرة الأخرى .

ج- <u>تحليل الانحدار بين الاستثمار والصادرات</u>

تؤكد النتائج الاحصائية للنموذج الاقتصادى المبنى على خطية العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل أن معامل الانحدار أو الارتباط بين الاستثمار والصادرات قوى ، كما أن معنوية هذه العلاقة قوية ، وهذا يتفق مع المنطق الاقتصادى الذى يعتبر أن حصيلة الصادرات تؤدى الى التغلب على أحد أهم قيود الاستثمار وهو قيد النقد الأجنبى وبالتالى القضاء على فجوة الموارد الأجنبية ويتضح ذلك من الجداول المرفقة فنجد أن معامل الارتباط R ٠,٧٧٢ ومربع معامل الارتباط هو ٠,٥٩٧ ، وكذلك مربع معامل الارتباط المعدل هو ٠,٥٧١ مما يعنى ملائمة النموذج للتعبير عن العلاقة .

كما يظهر من تحليل ANOVA لمعنوية هذه العلاقة نجد أن sig ٠,٠٠٠ وهى أقل من مستوى المعنوية ٥% مما يعنى معنوية العلاقة أى أن الصادرات تفسر ٥٧% من التغيرات الحادثة فى الاستثمار .

وتأخذ العلاقة بين الاستثمار والصادرات الشكل التالى :

الاستثمار = -٣٨٣٦٢٠,٦٥٤ + (١٢,٩٩٥ × الصادرات)

د- <u>تحليل الانحدار بين الاستثمار والواردات</u>

أوضح معامل الارتباط R ومربع معامل الارتباط ومربع معامل الارتباط المعدل قوة العلاقة بين الاستثمار والواردات حيث كان كل منهم على التوالى ٠,٨٤١ , ٠,٧٠٨ , ٠,٦٩٠ .

إن التغير فى الواردات قادر على احداث ٦٩% من التغير فى الاستثمار وهذا ما أكده تحليل ANOVA حيث ظهر أن العلاقة معنوية حيث قدرت sig ٠,٠٠٠ وهو أقل من مستوى المعنوية ٠,٠٥ . وهذا يدل على أن الاستثمار فى مصر يعتمد بشكل قوى على الواردات من السلع الوسيطة والمعدات والآلات . وبذلك تكون العلاقة بين الاستثمار والواردات هى :

-٤٤٦٠٨١,٩٨٤ + (٩,٩٤٢ × الواردات)

هـ- تحليل العلاقة بين الاستثمار والاستثمار الأجنبى

أظهرت النتائج الاحصائية أن الاستثمار الاجنبى يفسر ٨٩% من التغيرات فى الاستثمار المحلى وذلك يعنى أن التأثير الايجابى لحركة الاستثمار الاجنبى هو الأقوى بالنسبة للتأثيرات السلبية التى أشرنا اليها سابقا والتى قد تصاحب الاستثمار الاجنبى وذلك مثل : اتجاه الاستثمارات الى قطاعات ليست لها الأولوية بالنسبة للاقتصاد القومى ..الخ بمعنى أن سد فجوة النقد الاجنبى من ناحية كذلك فجوة الادخار وفجوة التكنولوجيا فاقت فى أثرها الآثار السلبية للتحويلات العكسية للقائمين على هذه الاستثمارات مما يعنى أن العائد المالى الصافى للاستثمارات المباشرة الاجنبية يساعد على التراكم الرأسمالى فى مصر .

ويتأكد ذلك من أن معامل الارتباط R بلغ ٠,٩٤٥ ومربع معامل الارتباط ٠,٨٩٣ ومربع معامل الارتباط المعدل هو ٠,٨٨٦

كذلك يثبت تحليل معنوية الانحدار sig من خلال تحليل ANOVA وهو ٠,٠٠٠ أى أنه أقل من مستوى المعنوية ٥% أن الانحدار المعنوى . وتكون شكل العلاقة هى :

الاستثمار = -٣٥٩٥٠,٣٢٤ + (١٩,٧٣٨ × الواردات)

و- تحليل العلاقة بين الاستثمار والديون الخارجية

اثبتت النتائج الاحصائية أن قيمة الديون الخارجية تفسر ٢٩% من التغير فى الاستثمار حيث بلغ مربع معامل الارتباط المعدل ٢٩% وهذا يوضح أن تأثير الديون الخارجية على الاستثمار فى مصر ليس بالقوة العالية وإن كان تحليل ANOVA يؤكد معنوية الانحدار حيث بلغت درجة المعنوية sig ٠,٠١٢ وهى أقل من مستوى المعنوية ٥% .

ان ضعف العلاقة بين الديون الخارجية والاستثمار ترجع من وجهة نظرى الى تناقص الاعتماد على القروض الخارجية وزيادة الاعتماد على الاستثمارات الاجنبية المباشرة فى فترة الدراسة .

وتكون العلاقة بين الاستثمار والقروض الخارجية هى :

الاستثمار -١٨٠١٨٨,١٣٦ + (٤,١٢ × الديون الخارجية)

ى- تحليل العلاقة بين الاستثمار ومعدل التضخم

يشير تحليل النتائج الاحصائية لتلك العلاقة الى ضعف العلاقة بين الاستثمار ومعدل التضخم والذى يفسره انخفاض قيمة معامل الارتباط ٠٢٠. ومربع معامل الارتباط ٠,٠٠٠ ومربع معامل الارتباط المعدل ٠٦٢. كذلك ضعف مستوى المعنوية فى العلاقة الممثلة فى sig والتى تساوى ٩٣٦. وهى أعلى من مستوى المعنوية ٥% . والعلاقة بينهما هى :

الاستثمار = ١٩٣٩٦٦,٤٣٢ + (-١٥٣٤,٦٥١ × معدل التضخم)

ح- تحليل العلاقة بين الاستثمار والناتج المحلى الاجمالى

من العوامل المؤثرة بدرجة كبيرة على الاستثمار هو مستوى الناتج المحلى الاجمالى والذى يتحدد على ضوئه متوسط نصيب الفرد والذى ينعكس على مستوى الادخار من ناحية كما يظهر أثره على حجم الطلب المحلى على السلع والخدمات وتحديد حجم السوق الذى من شأنه أن يشجع على الاستثمار .

وقد ظهرت هذه الحقيقة فى النتائج الاحصائية للنموذج الخطى المستخدم حيث بلغ معامل الارتباط R ٠,٧٧١ ومربع معامل الارتباط ٠,٥٩٤ ومربع معامل الارتباط المعدل هو ٠,٥٦٩ وبمعنوية عالية أظهرها تحليل ANOVA حيث قدرت siq ٠,٠٠٠ وهى أقل من مستوى المعنوية ٥% .

والمعادلة التى تربط الاستثمار بالناتج المحلى الاجمالى هى الاستثمار =

-٣٣٣٥٠٩,٢٦٥ + (١,٤٩٣ × الناتج المحلى)

ط- <u>تحليل العلاقة بين الاستثمار ونصيب الفرد من الناتج المحلى</u>

يفسر التغير فى متوسط نصيب الفرد من الناتج الاجمالى حوالى ٤٧% من التغيرات الحادثة فى الاستثمار حيث أن معامل الارتباط هو ٠.٧٠٧ ومربع معامل الارتباط هو ٠,٤٩٩ ومربع معامل الارتباط المعدل هو ٠,٤٦٨ وهو ارتباط معنوى حيث أن siq كانت ٠,٠٠١ وهنا أقل من ... % مستوى المعنوى ٥% .

وتعتبر هذه النتيجة منطقية حيث أن متوسط نصيب الفرد يتوزع بين الادخار والاستهلاك ، فالجزء المستقطع من دخول الأفراد يوجه الى الادخار قد يؤدى الى زيادة الاستثمار فى حين إذا زاد الجزء من الدخل الموجه الى الاستهلاك يعنى نقص الادخار إلا أن زيادة الاستهلاك قد تؤدى الى زيادة الطب على السلع والخدمات وتؤدى الى كبر حجم السوق وبالتالى فإن محصلة هذه العوامل هى التى توضح قوة هذه العلاقة التى تمثلت بأقل من ٥٠% .

ومعادلة العلاقة بين الاستثمار ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى :

هى الاستثمار = - ٣٤٢٥٥٥,٣٥٣ + (١٠١,٨٧٩ × متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى)

ك- <u>تحليل العلاقة بين الاستثمار وسعر الفائدة الحقيقى على الودائع والقروض</u>

لم يتبين من النتائج الاحصائية أن هناك علاقة بين سعر الفائدة الحقيقى على الودائع والقروض والاستثمار ويتضح ذلك من الجداول المرفقة كما لم تثبت معنوية هذه العلاقة ([1]) .

ل- <u>تحليل العلاقة بين الاستثمار والطاقة المعطلة</u>

أيضا أظهرت النتائج ضعف هذه العلاقة ومعنوية انحدار منخفضة ([2]) .

م- <u>تحليل العلاقة بين الاستثمار والضرائب الاجمالية</u>

من النتائج الاحصائية يتضح أن معامل الارتباط R ٠,٥٨٦ ومربع معامل الارتباط هو ومربع معامل الارتباط المعدل هو ٠,٣٠٢ أى أن التغير فى الضرائب يفسر ٣٠% من التغيرات الحادثة فى الاستثمار أى أن الارتباط أقل من المتوسط إلا ن معامل الانحدار معنوى .

---

[1]) انظر الجداول المرفقة .

[2]) " " " .

٢/٤/٤ قياس الكمى للاستثمار والعوامل المحددة له مجتمعة

حاولنا فيما سبق تحديد العلاقة بين الاستثمار وكل محدد من محددات الاستثمار على حدة فى علاقة خطية بسيطة ، وللتأكد من هذه العلاقات فإننا نجرى تحليلا لارتباط متعدد بين الاستثمار والمحددات مجتمعة ، حيث أنه من المؤكد أن هذه المحددات تؤثر بعضها على بعض فيما بينها.

وقد أظهرت اختبار العلاقة بين الاستثمار ومجموع العوامل السابق ذكرها وهى :

سعر الصرف الحقيقى ، الطاقة المعطلة ، الديون الخارجية ، سعر الفائدة الحقيقى على الودائع والاقراض ، الناتج المحلى الاجمالى ، ونصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى وكذلك الاستثمار الاجنبى بالاضافة الى معدل التضخم والادخار (أى ثلاثة عشر متغير مستقل) هو اختبار واختيار ملائم ، ومتمشيا مع منطق التحليل الاقتصادى وخاصة مع استبعاد الطاقة العاطلة والديون الخارجية .

ان النتائج كانت دالة على حسن اختيار هذه المتغيرات وفعالية تأثيرها على المتغير التابع وهو الاستثمار فقد كانت النتائج الاحصائية كما يلى :

أ – معامل الارتباط ٠,٩٩٦

ب– مربع معامل الارتباط R^2 ٠,٩٩٢

ج– مربع معامل الارتباط المعدل ٠,٩٣٩

د– وبتحليل ANOVA لاختبار معنوية العلاقة نجد أن siq كانت ٠٥٢. وهى أقل من مستوى المعنوية ٥% وهذا يدل على أن الانحدار معنوى .

جدول رقم (٧) العلاقة بين الاستثمار وجميع المتغيرات

المتغيرات	R	R Square	Adjusted R Square	Sig.	F
الادخار	٠,٨٠	٠,٦٥	٠,٦٢	٠,٠٠	٢٩,٣٢
الصادرات	٠,٧٧	٠,٦٠	٠,٥٧	٠,٠٠	٢٣,٦٤
الواردات	٠,٨٤	٠,٧١	٠,٦٩	٠,٠٠	٣٨,٧٧
الاستثمار الاجنبى	٠,٩٤	٠,٨٩	٠,٨٩	٠,٠٠	١٣٣,٠٤
الديون الخارجية	٠,٥٨	٠,٣٣	٠,٢٩	٠,٠١	٧,٩٦
معدل التضخم	٠,٠٢	٠,٠٠	-٠,٠٦	٠,٩٤	٠,٠١
الناتج المحلى الاجمالى	٠,٧٧	٠,٥٩	٠,٥٧	٠,٠٠	٢٣,٤٢
نصيب الفرد من الناتج المحلى	٠,٧١	٠,٥٠	٠,٤٧	٠,٠٠	١٥,٩٦
الطاقة المعطلة	٠,٣١	٠,١٠	٠,٠٤	٠,٢١	١,٦٨
سعر الفائدة الحقيقى الودائع	٠,١٤	٠,٠٢	-٠,٠٤	٠,٥٩	٠,٣٠
سعر الفائدة الحقيقى القروض	٠,٣٨	٠,١٤	٠,٠٩	٠,١٢	٢,٧١
الضرائب الاجمالية	٠,٥٩	٠,٣٤	٠,٣٠	٠,٠١	٨,٣٦
سعر الصرف الحقيقى	٠,٢٠	٠,٠٤	-٠,٠٣	٠,٤٥	٠,٦٠

الخلاصـــة

ان اختيار النموذج كان ملائما كذلك اختيار المتغيرات المستقلة كان مناسبا ومتمشيا مع منطق التحليل الاقتصادى.

٥/٤ القياس الكمى للعلاقة بين الاســـــتثمار والعوامل المحددة له طبقا لاختبار (الانحدار التدريجى أو المرحلى (Step Wise Criteria)

والذى هو أكثر دقة بحيث أنه يستبعد العوامل ذات التأثير الأضعف أو التى ليس لها تأثير على المتغير التابع ، وقد تمت الحسابات على أكثر من نموذج :

- النموذج الأول : استبعد الطاقة العاطلة.
- النموذج الثانى : استبعد الديون الخارجية

وباستقراء النتائج الاحصائية بعد استبعاد هذين العاملين باعتبار عدم تأثيرهما على الاستثمار، وجدنا أن العلاقة بين الاستثمار ومجموعة العوامل الأخرى علاقة قوية بحيث أن معامل الارتباط R مع استبعاد الطاقة العاطلة كان ٠,٨٩٥ ومربع معامل الارتباط هو ٠,٨٠١ ومربع معامل الارتباط المعدل ٠,٧٨٧، وأن معدل الانحدار كان معنويا . ومع استبعاد الطاقة العاطلة والديون الخارجية أظهرت النتائج أن معامل الارتباط كان أعلى حيث أن مربع معامل الارتباط المعدل وصل الى ٠,٩١٢ وأيضا معامل الانحدار معنوى حيث كانت sig وصل الى ٠,٠٠٠ أى أقل من مستوى المعنوية ٥% ، مرة أخرى يدل ذلك على أن اختيار النموذج والعوامل المحددة كانت مناسبة وجيدة .

٦/٤ المنهج المستخدم فى بناء أنظمة الانذار المبكر لأزمة الاستثمار

زاد الاهتمام ببناء أنظمة الانذار المبكر للأزمات مع بداية التسعينات وذلك لدراسة مدى سلامة الاقتصاد الكلى لبعض الدول الصغيرة التى اتسم معدل نموها الاقتصادى بالارتفاع ، وبدأ التفكير فيما إذا كان ارتفاع معدل النمو الاقتصادى كافيا للدلالة على مدى سلامة وقدرة اقتصاديات هذه الدول على استمرار تطور التنمية فيها ، حيث أن معدل النمو الاقتصادى لا يعكس أثر بعض العناصر الكامنة والهامة مثل "الضعف المؤسسى والهيكلى التى تعانى منه هذه الدول وأن نموها يعتمد فى الأساس على مجموعة من العوامل الخارجية .. وأن ذلك قد يعرضها الى الدخول فى أزمات اقتصادية .

وقد تم مناقشة ذلك الموضوع فى المؤتمر الدولى للدول والجزر الصغيرة ثم عقد فى عام ١٩٩٤ المؤتمر العالمى للتنمية المستدامة فى الدول الجزرية ، ومنذ ذلك الحين بدء فى انشاء وتطبيق مؤشر لقياس قابلية تعرض الاقتصاد القومى للأزمات أو مؤشر قياس هشاشة الاقتصاد القومى Economic Vulnerability Index . هذا بالاضافة الى المؤشر الاشارى للبنك الدول ، ومنهجية الاشارات والذى أعده صندوق النقد الدولى (signals Approach) . أما عن المنهج المستخدم فى بناء نظام انذار مبكر لأزمة الاستثمار فقد وجدنا بدراسة تلك المنهجيات والمؤشرات الخاصة بها أن استخدام المنهجية المبنية على اساس حساب مؤشر مركب من مجموعة المؤشرات المختلفة والتى سبق وأن تعرضنا لها فى الأجزاء السابقة هى الأنسب .

وقد تم الاعتماد على المؤشرات التى تفسر التغير فى الاستثمار وهى (*) :

---

*) تم استبعاد كلا من سعر الفائدة الحقيقى حيث كان مربع الارتباط = وسعر الصرف الحقيقى حيث كان مربع الارتباط =

- الادخار ، الصادرات ، الواردات ، الاستثمار الأجنبى ، الديون الخارجية ، الناتج المحلى الاجمالى ، نصيب الفرد من الناتج المحلى ، الضرائب الاجمالية ، ومن هذه المؤشرات يتم حساب المؤشر المركب كما يتضح من الخطوات التالية :

١- عمل تطبيع لهذه المتغيرات لتكوين دليل لكل مؤشر باستخدام العلاقة :

$$(x_i - Minx)/(\max x - \min x)$$

حيث :

x هى القيمة المساعدة للمتغير ،maxx هى القيمة العليا ، minx هى القيمة الدنيا ، وعلى هذا تكون قيمة هذه الأدلة تتراوح بين صفر واحد .

١- اعطاء أوزان لهذه الأدلة بناء على القوة التفسيرية لكل عامل ثم جمع هذه الأدلة .

٢- أخذ المتوسط المرجح لهذه الأدلة لتكوين مؤشر قابلية الاقتصاد للتعرض لأزمة فى الاستثمار .

والجدول التالى يوضح حساب المؤشر المرجح عند أدنى معدل نمو للاستثمار وهو ٠,٦ وهو لعام ١٩٩٦ ، فإذا انخفض المؤشر عن ٠,٢٠٦ فيكون ذلك إنذارا ببدء حدوث أزمة فى الاستثمار :

٣- وقد قمنا بحساب المؤشر المركب عن عام ٢٠٠٧ والذى يقابل أعلى معدل نمو للاستثمار وهو ٣٤,٤% فوجدنا أنه حوالى الواحد الصحيح (٠,٩٩١) ، ويوضح ذلك الجدول التالى .

٤- مما سبق نستخلص أن انخفاض قيمة المؤشر المركب يعنى احتمال انخفاض قيمة الاستثمارات والعكس صحيح فارتفاع هذه القيمة معناه زيادة فى قيمة الاستثمار .

٥- من المفترض العمل على حساب هذا المؤشر المركب على فترات زمنية متقاربة قد تكون شهرية أو ربع سنوية على أقصى تقدير وذلك حتى نستشعر قرب حدوث أزمة مع اتجاه هذا المؤشر الى الاقتراب من ٠,٢ .

جدول رقم (٨)

حساب المؤشر المركب بناء على الأوزان الترجيحية وذلك لعام ١٩٩٦

طريقة الحساب

السنة	الادخار	الصادرات	الواردات	الاستثمار الاجنبى	الديون الخارجية	الناتج المحلى الاجمالى	نصيب الفرد من الناتج المحلى	الضرائب الاجمالية
اكبر قيمة	١٣١٣٠٠	٩١٢٥٦	١٥٢٥٨٦	٦٧٩٦٦	١٧٥٨٦٤	٨٢٠٦٥٠	١٠٩٠٠	١٠٦٠٥٣
اصغر قيمة	١٤٦٧١	١٠٨٦٤	٢٤٣٣٠	١١٨٦,٧	١١٢١٢,٥	١٠٠٧٧٣	٠	١٣٧٩٣,٢
المؤشر (*)	٠,١٥٧٦	٠,٤٢٦	٠,١٩٨٦	٠,٠١٧٧	٠,٥٤٨٥١	٠,١٩٧٧٩	٠,٣٨٥٩	٠,٢٧٥٩
الاوزان الترجيحية (**)	١	٠,٧٥	٢	٢,٢٥	٠,٢٥	٠,٧٥	٠,٧٥	٠,٢٥
حاصل صربهم المؤشر فى الاوزان	٠,١٥٨	٠,٣١٩	٠,٣٩٧	٠,٠٤٠	٠,١٣٧	٠,١٤٨	٠,٢٨٩	٠,٠٦٩
الناتج بعد القسمة على مجموع الاوزان	٠,٠٢٠	٠,٠٤٠	٠,٠٥٠	٠,٠٠٥	٠,٠١٧	٠,٠١٩	٠,٠٣٦	٠,٠٠٩
المؤشر عند أدنى نقطة	٠,١٩٥							

النتائج

المؤشر	الادخار	الصادرات	الواردات	الاستثمار الاجنبى	الديون الخارجية	الناتج المحلى الاجمالى	نصيب الفرد من الناتج المحلى	الضرائب الاجمالية
اكبر قيمة	١٣١٣٠٠	٩١٢٥٦	١٥٢٥٨٦	٦٧٩٦٦	١٧٥٨٦٤	٨٢٠٦٥٠	١٠٩٠٠	١٠٦٠٥٣
اصغر قيمة	١٤٦٧١	١٠٨٦٤	٢٤٣٣٠	١١٨٦,٧	١١٢١٢,٥	١٠٠٧٧٣	٠	١٣٧٩٣,٢
المؤشر المركب	٠,٣٠٧٢	٠,٠٧	٠,٢٠٥٣	٠,٠١٨١	٠,٢٦٤٧١	٠,٣٧٢٣٢	٠,٥١٧٩	٠,٤٠٩١٥
الاوزان الترجيحية	١	٠,٧٥	٢	٢,٢٥	٠,٢٥	٠,٧٥	٠,٧٥	٠,٢٥
المؤشر عند أدنى نقطة	٠,٢٠٦							

حيث كانت سنة ١٩٩٦ هى اقل معدل نمو

جدول رقم (٩)

حساب المؤشر المركب بناء على الأوزان الترجيحية

لعام ٢٠٠٧

جدول رقم (٩)

حساب المؤشر المركب بناء على الأوزان الترجيحية وذلك بعام ٢٠٠٧

طريقة الحساب

السنة	الادخار	الصادرات	الواردات	الاستثمار الاجنبى	الديون الخارجية	الناتج المحلى الاجمالى	نصيب الفرد من الناتج المحلى	الضرائب الاجمالية
اكبر قيمة	١٣١٣٠٠	٩١٢٥٦	١٥٢٥٨٦	٦٧٩٦٦,١	١٧٥٨٦٤	٨٢٠٦٥٠	١٠٨٩٩,٨	١٠٦٠٥٢,٥
اصغر قيمة	١٤٦٧١,٣٥	١٠٨٦٤	٢٤٣٣٠	١١٨٦,٦٧	١١٢١٢,٤٦	١٠٠٧٧٣	٠	١٣٧٩٣,٢
المؤشر	١	١	١	١	٠,٩٩٨٠٦٤	١	١	٠,٧١٠٤٤١
الاوزان الترجيحية	١	٠,٧٥	٢	٢,٢٥	٠,٢٥	٠,٧٥	٠,٧٥	٠,٢٥
حاصل صربهم المؤشر فى الاوزان	١,٠٠٠	٠,٧٥٠	٢,٠٠٠	٠,٢٥٠	٠,٢٥٠	٠,٧٥٠	٠,٧٥٠	٠,١٧٨
الناتج بعد القسمة على مجموع الاوزان	٠,١٢٥	٠,٠٩٤	٠,٢٥٠	٠,٢٨١	٠,٠٣١	٠,٠٩٤	٠,٠٩٤	٠,٠٢٢
المؤشر عند سنة ٢٠٠٧	٠,٩٩١							

النتائج

المؤشر	الادخار	الصادرات	الواردات	الاستثمار الاجنبى	الديون الخارجية	الناتج المحلى الاجمالى	نصيب الفرد من الناتج المحلى	الضرائب الاجمالية
اكبر قيمة	١٣١٣٠٠	٩١٢٥٦	١٥٢٥٨٦	٦٧٩٦٦,١	١٧٥٨٦٤	٨٢٠٦٥٠	١٠٨٩٩,٨	١٠٦٠٥٢,٥
اصغر قيمة	١٤٦٧١,٣٥	١٠٨٦٤	٢٤٣٣٠	١١٨٦,٦٧	١١٢١٢,٤٦	١٠٠٧٧٣	٠	١٣٧٩٣,٢
المؤشر المركب	١	١	١	١	٠,٩٩٨٠٦٤	١	١	٠,٧١٠٤٤١
الاوزان الترجيحية	١	٠,٧٥	٢	٢,٢٥	٠,٢٥	٠,٧٥	٠,٧٥	٠,٢٥
المؤشر عند أدنى نقطة	٠,٩٩١							

* المؤشر محسوبا طبقا للمعادلة (xi-Minx)/(maxx-minx)

** الأوزان طبقا للقوة التفسيرة

أهم النتائج

١- النتيجة الهامة العامة :

زيادة الاهتمام بالأزمات الاقتصادية ومدى سلامة الاقتصاد الكلى بشكل واضح ، بقدر الاهتمام بالأزمات والكوارث الطبيعية التى تهدد ملايين متزايدة من البشر في ارواحهم وأسباب عيشهم كما تؤدى الى عرقلة انجاز الأهداف الانمائية للألفية ، وان هناك ثمة حاجة ملحة ومتنامية لزيادة الجهود الرامية الى التحسب لحدوث هذه الأزمات .

٢- صياغة مؤشر مركب للانذار المبكر لحدوث أزمة فى الاستثمار ، ويعتمد هذا المؤشر على العوامل الحاكمة التى تؤثر فى الاستثمار مثل :

أ- عوامل تمويلية ومنها :

* الادخار المحلى الاجمالى
* موارد التجارة الخارجية
* التمويل الخارجى : الاستثمار الأجنبي المباشر والقروض الخارجية .

ب- عوامل مرتبطة بالسياسات الاقتصادية الكلية مثل :

* اسعار الفائدة على القروض والودائع
* اسعار الصرف
* الضرائب

ج- عوامل مرتبطة بالبيئة الاقتصادية والهيكل الاقتصادى وبتحليل تأثير هذه العوامل على التغير في الاستثمار أتضح الآتى :

١- ضعف العلاقة بين الاستثمار وأسعار الصرف حيث وجد ان معامل الارتباط بين سعر الصرف الحقيقي والتغير في الاستثمار هو ٠,٠٤١ مما يعنى ضعف الارتباط بينهما كما ان معنوية الانحدار تؤكد عدم وجود علاقة بين سعر الصرف والاستثمار .

٢- أثبتت النتائج الاحصائية انه لا توجد علاقة بين سعر الفائدة الحقيقي على الودائع والقروض من ناحية والاستثمار من ناحية أخرى .

٣- أظهرت النتائج ضعف العلاقة بين الاستثمار والطاقة العاطلة .

٤- كما اظهرت النتائج ضعف العلاقة بين الاستثمار ومعدل التضخم والذي يفسره انخفاض قيمة مربع الارتباط وهو ٠,٠٠٢ وضعف مستوى المعنوية في العلاقة .

٥- أيضا أظهرت النتائج ضعف العلاقة بين الاستثمار والقروض الأجنبية حيث بلغ معامل الارتباط فيها ٠,٢٩

٦- ان هناك علاقة قوية وطردية بين الاستثمار والادخار المحلى وانعكست في ارتفاع معامل الارتباط فيها الى ٠,٦٥

٧- علاقة قوية طردية بين الاستثمار والصادرات والذي يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية والذي يفسره ارتفاع معامل الارتباط بينهما الى٠,٧٧ .

٨- علاقة قوية طردية بين الاستثمار والواردات حيث بلغ معامل الارتباط الى ٠,٦٩ مما يدل على اعتماد مصر على الواردات بشكل قوى .

٩- علاقة قوية طردية بين الاستثمار المحلى والاستثمار الأجنبى حيث بلغ معامل الارتباط بينهما ٠,٨٩ ونستطيع القول ان الاستثمار الأجنبى خلال فترة الدراسة كان هو المحرك الأكبر للاستثمار المحلى .

١٠- كذلك من العوامل المؤثرة القوية على الاستثمار هو الناتج المحلي الاجمالى حيث بلغ معامل الارتباط بينهما ٠,٧٧ وبدرجة معنوية عالية .

أهم التوصيات

أولا: - ضرورة حساب المؤشر المركب للإنذار المبكر لحدوث أزمة الاستثمار على فترات زمنية متقاربة وقد تكون شهرية أو ربع سنوية على أقصي تقدير لأن ذلك هو الأساس الذي نستشعر به قرب حدوث أزمة مع اتجاه هذا المؤشر الى الاقتراب من الحد الأدنى .

ثانيا : بالتزامن مع هذا لابد من :

- العمل على رفع معدلات الادخار والعمل على اتباع السياسات التى من شأنها تعبئة المدخرات .
- زيادة معدلات الصادرات عن طريق رفع القدرة التنافسية للصناعة الوطنية .
- العمل على احلال الواردات ، حيث ان الصناعة المصرية تقوم فى الأساس على الآلات وقطع الغيار المستوردة ، كما تشكل المدخلات المستوردة النسبة الأكبر والأهم في مكونات الصناعة التجميعية والتى تمثل نسبة كبيرة من الانتاج المصرى.
- تركيز الجهود الجاذبة للاستثمار الأجنبي .
- مع ضرورة تقديم الحوافز المالية والضريبية الى الاستثمارات المحلية والتى تتوافق مع أولويات التنمية الاقتصادية ، بعد وضع قوائم لوضح ترتيب الأولويات للمجالات الاستثمارية التى يحتاجها الاقتصاد .

المراجع

١- ابراهيم العيسوى : القياس والتنبؤ في الاقتصاد ، دار النهضة العربية ١٩٧٨ .

٢- اجلال راتب ، محمود عبد الحى – تقويم موقف الاستثمارات العربية والأجنبية في السبعينات – القاهرة معهد التخطيط القومى ، مذكرة خارجية رقم ١٣٢٦ يونية ١٩٨٢

٣- رمزى زكى ، أزمة الديون الخارجية رؤية من العالم الثالث – القاهرة – الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٨ .

٤- على لطفى : واقع ومستقبل الاستثمار فى مصر – المؤتمر السنوى الثانى عشر لإدارة الأزمات ، كلية تجارة عين شمس – ديسمبر ٢٠٠٧ .

٥- لبنى محمد ابو العلا ، دالة الاستهلاك في مصر .. ، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة عام ١٩٨٤

International Monetary Fund (IMF) act – ٢٠٠٨ ,.CDROM, international Financial Statistics – (IFS)

ملاحق الفصل الرابع

الارتباط بين الاستثمار وسعر الصرف الحقيقى

Regression

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
١	سعر الصرف الحقيقى[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: الاستثمار المحلى

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
١	.٢٠٢[a]	.٠٤١	-.٠٢٨-	١٩٨٧٣٧,١٦٨١

a. Predictors: (Constant), سعر الصرف الحقيقى

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
١	Regression	٢,٣٥٨E١٠	١	٢,٣٥٨E١٠	.٥٩٧	.٤٥٣[a]
	Residual	٥,٥٣٠E١١	١٤	٣,٩٥٠E١٠		
	Total	٥,٧٦٥E١١	١٥			

a. Predictors: (Constant), سعر الصرف الحقيقى

b. Dependent Variable: الاستثمار المحلى

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
١	(Constant)	-٧٢٧٢٩,٥٦٠-	٢٣٥٣٧٨,٨٥٤		-.٣٠٩-	.٧٦٢
	سعر الصرف الحقيقى	٤٥٦٥٦,٣٦٧	٥٩٠٨٩,٥١٦	.٢٠٢	.٧٧٣	.٤٥٣

a. Dependent Variable: الاستثمار المحلى

الارتباط بين الاستثمار والادخار المحلى

Regression

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
١	الادخار[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: الاستثمار المحلى

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
١	.٨٠٤[a]	.٦٤٧	.٦٢٥	٢٣٨٧٠١,٩٤٤٥

a. Predictors: (Constant), الادخار

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
١	Regression	١,٦٧٠E١٢	١	١,٦٧٠E١٢	٢٩,٣١٧	.٠٠٠[a]
	Residual	٩,١١٧E١١	١٦	٥,٦٩٨E١٠		
	Total	٢,٥٨٢E١٢	١٧			

a. Predictors: (Constant), الادخار

b. Dependent Variable: الاستثمار المحلى

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
١	(Constant)	-٣٢٢٢٦٥,٧٠٧-	١٠٨٦٦٨,٣٢١		-٢,٩٦٦-	.٠٠٩
	الادخار	٩,٤٩١	١,٧٥٣	.٨٠٤	٥,٤١٥	.٠٠٠

a. Dependent Variable: الاستثمار المحلى

الارتباط بين الاستثمار والصادرات

Regression

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
١	الصادرات[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: الاستثمار المحلى

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
١	.٧٧٢[a]	.٥٩٦	.٥٧١	٢٥٥٢٢٢,٢٣٣٠

a. Predictors: (Constant), الصادرات

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
١	Regression	١,٥٤٠E١٢	١	١,٥٤٠E١٢	٢٣,٦٤١	.٠٠٠[a]
	Residual	١,٠٤٢E١٢	١٦	٦,٥١٤E١٠		
	Total	٢,٥٨٢E١٢	١٧			

a. Predictors: (Constant), الصادرات

b. Dependent Variable: الاستثمار المحلى

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
١	(Constant)	-٢٨٣٦٢٠,٦٥٤-	١١٢٩٣٨,٢٨٦		-٢,٥١١-	.٠٢٣
	الصادرات	١٢,٩٩٥	٢,٦٧٣	.٧٧٢	٤,٨٦٢	.٠٠٠

a. Dependent Variable: الاستثمار المحلى

الارتباط بين الاستثمار والواردات

Regression

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
١	الواردات[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: الاستثمار المحلى

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
١	.٨٤١[a]	.٧٠٨	.٦٩٠	٢١٧١٢٩,٣٤٢٦

a. Predictors: (Constant), الواردات

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
١	Regression	١,٨٢٨E١٢	١	١,٨٢٨E١٢	٣٨,٧٧٠	.٠٠٠[a]
	Residual	٧,٥٤٣E١١	١٦	٤,٧١٥E١٠		
	Total	٢,٥٨٢E١٢	١٧			

a. Predictors: (Constant), الواردات

b. Dependent Variable: الاستثمار المحلى

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
١	(Constant)	-٤٤٦٠٨١,٩٨٤-	١١٢٩٨٦,٣٨٠		-٣,٩٤٨-	.٠٠١
	الواردات	٩,٩٤٢	١,٥٩٧	.٨٤١	٦,٢٢٧	.٠٠٠

a. Dependent Variable: الاستثمار المحلى

الارتباط بين الاستثمار المحلى والاستثمار الاجنبى

Regression

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
١	الاستثمار الاجنبى[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: الاستثمار المحلى

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
١	.٩٤٥[a]	.٨٩٣	.٨٨٦	١٣١٦٢٤,٢٥١٥

a. Predictors: (Constant), الاستثمار الاجنبى

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
١	Regression	٢,٣٠٥E١٢	١	٢,٣٠٥E١٢	١٣٣,٠٤١	.٠٠٠[a]
	Residual	٢,٧٧٢E١١	١٦	١,٧٣٢E١٠		
	Total	٢,٥٨٢E١٢	١٧			

a. Predictors: (Constant), الاستثمار الاجنبى

b. Dependent Variable: الاستثمار المحلى

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
١	(Constant)	-٣٥٩٠,٣٢٤-	٣٦٢٨٦,٠٦١		-.٩٩١-	.٣٣٧

الاستثمار الاجنبى	١٩,٧٣٦	١,٧١١	.٩٤٥	١١,٥٣٤	.٠٠٠

a. Dependent Variable: الاستثمار المحلى

الارتباط بين الاستثمار والديون الخارجية

Regression

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
١	الديون الخارجية[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: الاستثمار المحلى

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
١	.٥٧٦[a]	.٣٣٢	.٢٩١	٣٢٨٢٦٠,٥٥٨٢

a. Predictors: (Constant), الديون الخارجية

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
١	Regression	٨,٥٨٠E١١	١	٨,٥٨٠E١١	٧,٩٦٣	.٠١٢[a]
	Residual	١,٧٢٤E١٢	١٦	١,٠٧٨E١١		
	Total	٢,٥٨٢E١٢	١٧			

a. Predictors: (Constant), الديون الخارجية

b. Dependent Variable: الاستثمار المحلى

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
١	(Constant)	-١٨٠١٨٨,١٣٦-	١٤٩٦٠١,٤٧٤		-١,٢٠٤-	.٢٤٦
	الديون الخارجية	٤,١٢٠	١,٤٦٠	.٥٧٦	٢,٨٢٢	.٠١٢

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
١	(Constant)	-١٨٠١٨٨,١٣٦-	١٤٩٦٠١,٤٧٤		-١,٢٠٤-	.٢٤٦
	الديون الخارجية	٤,١٢٠	١,٤٦٠	.٥٧٦	٢,٨٢٢	.٠١٢

a. Dependent Variable: الاستثمار المحلى

الارتباط بين الاستثمار ومعدل التضخم

Regression

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
١	معدل التضخم[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: الاستثمار المحلى

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
١	.٠٢٠[a]	.٠٠٠	-.٠٦٢-	٤٠١٦٤٠,٩٠٠٢

a. Predictors: (Constant), معدل التضخم

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
١	Regression	١,٠٧٤E٩	١	١,٠٧٤E٩	.٠٠٧	.٩٣٦[a]
	Residual	٢,٥٨١E١٢	١٦	١,٦١٢E١١		
	Total	٢,٥٨٢E١٢	١٧			

a. Predictors: (Constant), معدل التضخم

b. Dependent Variable: الاستثمار المحلى

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
١	(Constant)	١٩٣٩٦٦,٤٣٢	١٨٣٧٠٤,٢٨٢		١,٠٥٦	.٣٠٧
	معدل التضخم	-١٥٣٤,٦٥١-	١٨٨١٠,٥٠٤	-.٠٢٠-	-.٠٨٢-	.٩٣٦

a. Dependent Variable: الاستثمار المحلى

الارتباط بين الاستثمار والناتج المحلى الاجمالى

Regression

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
١	الناتج المحلى الاجمالى[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: الاستثمار المحلى

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
١	.٧٧١[a]	.٥٩٤	.٥٦٩	٢٥٥٩٤٠,٩٧٣٢

a. Predictors: (Constant), الناتج المحلى الاجمالى

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
١	Regression	١,٥٣٤E١٢	١	١,٥٣٤E١٢	٢٣,٤١٨	.٠٠٠[a]
	Residual	١,٠٤٨E١٢	١٦	٦,٥٥١E١٠		
	Total	٢,٥٨٢E١٢	١٧			

a. Predictors: (Constant), الناتج المحلى الاجمالى

b. Dependent Variable: الاستثمار المحلى

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
١	(Constant)	-٣٣٣٥٠٩,٢٦٥-	١٢٢٢٦٤,٤٦٦		-٢,٧٢٨-	.٠١٥
	الناتج المحلى الاجمالى	١,٤٩٣	.٣٠٩	.٧٧١	٤,٨٣٩	.٠٠٠

a. Dependent Variable: الاستثمار المحلى

الارتباط بين الاستثمار ونصيب الفرد من الناتج المحلى

Regression

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
١	نصيب الفرد من الناتج المحلى[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: الاستثمار المحلى

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
١	.٧٠٧[a]	.٤٩٩	.٤٦٨	٢٨٤٢٥٧,٥١٦٣

a. Predictors: (Constant), نصيب الفرد من الناتج المحلى

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
١	Regression	١,٢٨٩E١٢	١	١,٢٨٩E١٢	١٥,٩٥٦	.٠٠١[a]
	Residual	١,٢٩٣E١٢	١٦	٨,٠٨٠E١٠		
	Total	٢,٥٨٢E١٢	١٧			

a. Predictors: (Constant), نصيب الفرد من الناتج المحلى

b. Dependent Variable: الاستثمار المحلى

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
١	(Constant)	-٣٤٢٥٥٥,٣٥٣	١٤٧٢٢٨,٢٦٢		-٢,٣٢٧	.٠٣٣
	نصيب الفرد من الناتج المحلى	١٠١,٨٧٩	٢٥,٥٠٥	.٧٠٧	٣,٩٩٤	.٠٠١

a. Dependent Variable: الاستثمار المحلى

الارتباط بين الاستثمار وسعر الفائدة الحقيقى على الودائع

Regression

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
١	سعر الفائدة الحقيقى الودائع[a]		Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: الاستثمار المحلى

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
١	.١٣٧[a]	.٠١٩	-.٠٤٣-	٣٩٧٩٥٩,٤٦٧٨

a. Predictors: (Constant), سعر الفائدة الحقيقى الودائع

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
١	Regression	٤,٨١٧E١٠	١	٤,٨١٧E١٠	.٣٠٤	.٥٨٩[a]
	Residual	٢,٥٣٤E١٢	١٦	١,٥٨٤E١١		
	Total	٢,٥٨٢E١٢	١٧			

a. Predictors: (Constant), سعر الفائدة الحقيقى الودائع

b. Dependent Variable: الاستثمار المحلى

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
١	(Constant)	٢٠٥٨٨٢,٦١٨	١٠٣٩٩٠,٢٥٩		١,٩٨٠	.٠٦٥
	سعر الفائدة الحقيقى الودائع	-١٤٢٠٢,١٨٠-	٢٥٧٥١,٠٠٤	-.١٣٧-	-.٥٥٢-	.٥٨٩

a. Dependent Variable: الاستثمار المحلى

الارتباط بين الاستثمار وسعر الفائدة الحقيقى على القروض

Regression

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
١	سعر الفائدة الحقيقى القروض[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: الاستثمار المحلى

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
١	.٣٨١[a]	.١٤٥	.٠٩١	٣٧١٤٧٣,٣٦٣١

a. Predictors: (Constant), سعر الفائدة الحقيقى القروض

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
١	Regression	٣,٧٤٢E١١	١	٣,٧٤٢E١١	٢,٧١٢	.١١٩[a]
	Residual	٢,٢٠٨E١٢	١٦	١,٣٨٠E١١		
	Total	٢,٥٨٢E١٢	١٧			

a. Predictors: (Constant), سعر الفائدة الحقيقى القروض

b. Dependent Variable: الاستثمار المحلى

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
١	(Constant)	٣٤٦٠١٧,٨٦٤	١٣٣٠١١,٧٣١		٢,٦٠١	.٠١٩
	سعر الفائدة الحقيقى القروض	-٣٢١٢٦,٩٤٥	١٩٥٠٨,٣٩١	-.٣٨١	-١,٦٤٧	.١١٩

a. Dependent Variable: الاستثمار المحلى

الارتباط بين الاستثمار والطاقة العاطلة

Regression

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
١	الطاقة المعطلة[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: الاستثمار المحلى

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
١	.٣٠٨[a]	.٠٩٥	.٠٣٩	٣٨٢١٥٢,٦٥٩١

a. Predictors: (Constant), الطاقة المعطلة

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
١	Regression	٢,٤٥٥E١١	١	٢,٤٥٥E١١	١,٦٨١	.٢١٣[a]
	Residual	٢,٣٣٧E١٢	١٦	١,٤٦٠E١١		
	Total	٢,٥٨٢E١٢	١٧			

a. Predictors: (Constant), الطاقة المعطلة

b. Dependent Variable: الاستثمار المحلى

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
١	(Constant)	٦٠٤٢٠٩,٣٢٣	٣٣٨٥٤٠,٧١٣		١,٧٨٥	.٠٩٣
	الطاقة المعطلة	-٦٣,٧٠٩-	٤٩,١٤٠	-.٣٠٨-	-١,٢٩٦-	.٢١٣

a. Dependent Variable: الاستثمار المحلى

الارتباط بين الاستثمار والضرائب الاجمالية

Regression

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
١	الضرائب الاجمالية[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: الاستثمار المحلى

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
١	.٥٨٦[a]	.٣٤٣	.٣٠٢	٣٢٥٥٦٢,٤٧٠١

a. Predictors: (Constant), الضرائب الاجمالية

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
١	Regression	٨,٨٦٣E١١	١	٨,٨٦٣E١١	٨,٣٦٢	.٠١١[a]
	Residual	١,٦٩٦E١٢	١٦	١,٠٦٠E١١		
	Total	٢,٥٨٢E١٢	١٧			

a. Predictors: (Constant), الضرائب الاجمالية

b. Dependent Variable: الاستثمار المحلى

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
١	(Constant)	-٢٩٣٣١٦,٥٩٣	١٨١١٢٩,١٧٥		-١,٦١٩	.١٢٥
	الضرائب الاجمالية	٩,٤٣٧	٣,٢٦٣	.٥٨٦	٢,٨٩٢	.٠١١

a. Dependent Variable: الاستثمار المحلى

الارتباط بين الاستثمار وجميع المتغيرات

Regression

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
١	سعر الصرف الحقيقى, الطاقة المعطلة, الديون الخارجية, سعر الفائدة الحقيقى القروض, الصادرات , نصيب الفرد من الناتج المحلى, الواردات, معدل التضخم , سعر الفائدة الحقيقى الودائع, الادخار , الضرائب الاجمالية, الاستثمار الاجنبى , الناتج المحلى الاجمالى[a]		Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: الاستثمار المحلى

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
١	.٩٩٦[a]	.٩٩٢	.٩٣٩	٤٨٤٥٢,٠٤٠١

a. Predictors: (Constant), سعر الصرف الحقيقى, الطاقة المعطلة, الديون الخارجية, سعر الفائدة الحقيقى القروض, الصادرات , نصيب الفرد من الناتج المحلى, الواردات, معدل التضخم , سعر الفائدة الحقيقى الودائع, الادخار , الضرائب الاجمالية, الاستثمار الاجنبى , الناتج المحلى الاجمالى

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
١	Regression	٥,٧١٨E١١	١٣	٤,٣٩٩E١٠	١٨,٧٣٧	.٠٥٢[a]
	Residual	٤,٦٩٥E٩	٢	٢,٣٤٨E٩		
	Total	٥,٧٦٥E١١	١٥			

a. Predictors: (Constant), سعر الصرف الحقيقى, الطاقة المعطلة, الديون الخارجية, سعر الفائدة الحقيقى القروض, الصادرات , نصيب الفرد من الناتج المحلى, الواردات, معدل التضخم , سعر الفائدة الحقيقى الودائع, الادخار , الضرائب الاجمالية, الاستثمار الاجنبى , الناتج المحلى الاجمالى

b. Dependent Variable: الاستثمار المحلى

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
١	(Constant)	١١٨٤١٤,٨٥٩	٤٣١٥٩٧,٢٨٠		.٢٧٤	.٨١٠
	الادخار	١٣,٦١٧	٧,٥٨٤	١,٨٦٨	١,٧٩٦	.٢١٤
	الصادرات	٤,٠٤١	٢,٥٢٣	.٣٩٧	١,٦٠٢	.٢٥٠
	الواردات	-٨,٩٣٣	٦,٤٤٣	-١,١٠٥	-١,٣٨٦	.٣٠٠
	الاستثمار الاجنبى	-١٨,٥٩٧	٢٦,١٤٠	-١,٢١٥	-.٧١١	.٥٥١
	الديون الخارجية	.٢١٩	١,٠٤٠	.٠٥٨	.٢١١	.٨٥٣
	معدل التضخم	٢٣١,٩٥٠	٢٢٩٨٢,٢١٩	.٠٠٦	.٠١٠	.٩٩٣
	الناتج المحلى الاجمالى	-٦,٧٩٥	٥,٠٢٥	-٥,٦٥١	-١,٣٥٢	.٣٠٩
	نصيب الفرد من الناتج المحلى	٣٠٠,٩٦٥	٢٨٢,٣٨٢	٣,١٨٦	١,٠٦٦	.٣٩٨
	الطاقة المعطلة	-٩٣,٠٧١	٥٤,٦١٦	-.٩٢٧	-١,٧٠٤	.٢٣٠
	سعر الفائدة الحقيقى الودائع	-١٥٧٠٨,٢٨٦	٢٩٦١٢,٨٠٧	-.٢٩١	-.٥٣٠	.٦٤٩
	سعر الفائدة الحقيقى القروض	-٥٧٩١,٩٦٤	١٨٢٧٣,٣٩٨	-.١٣٧	-.٣١٧	.٧٨١
	الضرائب الاجمالية	٢٣,٢٣٠	١٦,٣٤٥	٢,٦٩٧	١,٤٢١	.٢٩١
	سعر الصرف الحقيقى	١١٦٠٠,٤٧٧	١٠٤٢٠٠,٦٣٥	.٠٥١	.١١١	.٩٢٢

a. Dependent Variable: الاستثمار المحلى

الارتباط بين الاستثمار وجميع المتغيرات باستخدام طريقة الانحدار المرحلى

Regression

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
١	الطاقة المعطلة	.	Stepwise (Criteria: Probability-of-F-to-enter <= .٠٥٠, Probability-of-F-to-remove >= .١٠٠).
٢	الديون الخارجية	.	Stepwise (Criteria: Probability-of-F-to-enter <= .٠٥٠, Probability-of-F-to-remove >= .١٠٠).

a. Dependent Variable: الاستثمار المحلى

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
١	.٨٩٥[a]	.٨٠١	.٧٨٧	٩٠٥٢٠,٥٤١٣
٢	.٩٦١[b]	.٩٢٤	.٩١٢	٥٨٠٧٣,٨٥٨٢

a. Predictors: (Constant), الطاقة المعطلة

b. Predictors: (Constant), الطاقة المعطلة, الديون الخارجية

ANOVA[c]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
١	Regression	٤,٦١٨E١١	١	٤,٦١٨E١١	٥٦,٣٦٠	.٠٠٠[a]
	Residual	١,١٤٧E١١	١٤	٨,١٩٤E٩		
	Total	٥,٧٦٥E١١	١٥			
٢	Regression	٥,٣٢٧E١١	٢	٢,٦٦٣E١١	٧٨,٩٧٣	.٠٠٠[b]
	Residual	٤,٣٨٤E١٠	١٣	٣,٣٧٣E٩		
	Total	٥,٧٦٥E١١	١٥			

a. Predictors: (Constant), الطاقة المعطلة

b. Predictors: (Constant), الطاقة المعطلة, الديون الخارجية

c. Dependent Variable: الاستثمار المحلى

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
١	(Constant)	٧٠٦٥٠٩,٩٤٩	٨٣٢٥٢,٠٢٣		٨,٤٨٦	.٠٠٠
	الطاقة المعطلة	-٨٩,٨٧٣	١١,٩٧١	-.٨٩٥	-٧,٥٠٧	.٠٠٠
٢	(Constant)	٥٥٠٥٠٤,٧٥٥	٦٣٣٣١,٢٨٦		٨,٦٩٢	.٠٠٠
	الطاقة المعطلة	-٨٣,٥٠٠	٧,٨٠٥	-.٨٣٢	-١٠,٦٩٨	.٠٠٠
	الديون الخارجية	١,٣٣٦	.٢٩٢	.٣٥٦	٤,٥٨٤	.٠٠١

a. Dependent Variable: الاستثمار المحلى

ملخص الفصل

في محاولة لصياغة علمية وفنية لمؤشر يمكن حسابه لتدلنا قيمته علي قرب حدوث أزمة في الاستثمار من عدمه قسمنا هذا الجزء الى الآتى :

أولاً : مفهوم الاستثمار

من حيث هو اضافة طاقات انتاجية جديدة الى الأصول الموجودة في المجتمع ، مع التمييز بين الأنواع المختلفة للاستثمار طبقا للمعايير المختلفة ، ما بين الاستثمار المحلى والاستثمار الأجنبي ، وكذلك ما بين الاستثمار العينى والنقدى ، ومابين الاستثمار طويل الأجل والقصير الأجل وما اذا كان الاستثمار سريع العائد أو بطيء العائد ... الخ .

ثانيا : دراسة العوامل المؤثرة على الاستثمار وفرقنا بين ثلاثة مجموعات :

أ- مجموعة العوامل التمويلية ويدخل في نطاقها :

- الادخار المحلى
- موارد التجارة الخارجية
- التمويل الخارجى : الاستثمار الأجنبى المباشر والقروض الخارجية

ب- مجموعة العوامل المرتبطة بالسياسات الاقتصادية الكلية

- اسعار الفائدة الحقيقية
- سعر الصرف الحقيقي
- الضرائب الاجمالية

ج- مجموعة العوامل المرتبطة بالبيئة الاقتصادية والهيكل الاقتصادى

١- عوامل مرتبطة بالبيئة الاقتصادية :

* المناخ الاقتصادى
* المناخ السياسي
* الاطار المؤسسي والتنظيمى

٢- عوامل مرتبطة بالهيكل الاقتصادى

* حجم السوق
* حجم الموارد البشرية والاقتصادية المتاحة
* الهيكل الانتاجى
* البيئة الاساسية
* مدى استغلال الطاقات الانتاجية المتاحة

ثالثاً : القياس الكمى للعلاقة بين الاستثمار والعوامل المحددة له

في هذا الجزء تم تحديد العلاقة الرياضية التى تربط بين الاستثمار كمتغير نابع والمتغيرات المستقلة المختلفة التى تؤثر فيه والتى رأينا أنه يمكن قياسها وتتبع مسارها عبر الزمن من ناحية ومن ناحية أخرى انها تتسق مع منطق التحليل الاقتصادى طبقا للنظرية الاقتصادية .

وقد تم تحليل الارتباط بين الاستثمار وكل من هذه المتغيرات على حدة كما تم حساب معامل الارتباط بين الاستثمار وهذه المتغيرات مجتمعة وكانت النتيجة أن هذه العلاقة طردية وقوية بمعنى ان كل زيادة فيها يؤدى إلى زيادة في الاستثمار آخذين في الاعتبار :

- الأوزان النسبية لكل متغير
- ثبات العوامل الأخرى التي لم تدخل في حسابات هذا النموذج

رابعاً : المنهج المستخدم لنظام إنذار مبكر لأزمة الاستثمار :

بدراسة المنهجيات المختلفة والمؤشرات الخاصة بها ، ثم استخدام المنهجية المبنية على اساس حساب مؤشر مركب من مجموعة المؤشرات التى توصلنا اليها سابقاً .

الفصل الخامس

نظم الانذار المبكر
والاستعداد والوقاية لاحتمال حدوث أزمة غذائية
(بالتركيز على سوق القمح)

مقدمة

يعرف نظام الإنذار المبكر لأزمات الغذاء والأمن الغذائى، بأنه "نظام تجميع البيانات والمعلومات التى تنذر بقرب حدوث أزمة فى الغذاء، وذلك لتحديد طرق الاستجابة المناسبة والفعالة والسريعة لتخفيف حدة الأزمة ومواجهاتها"، وتتوقف كفاءة وفعالية أنظمة الإنذار المبكر لأزمات الغذاء والأمن الغذائى فى تحقيق أهدافها على تحديد حجم الأزمة المتوقعة ووضع طرق الاستجابة المناسبة، وكيفية استفادة متخذ القرار من نتائج نظام الإنذار المبكر، وأن يكون ذو حساسية عالية لتغيرات حالة الأمن الغذائى فى الدولة أو المنطقة قبل الوصول إلى نقطة الأزمة. وكذلك أن يكون قادراً على التحرك والاستجابة، ثم التدخل قبل وقوع الأزمة، وتحديد موقع الأزمة بدقة عالية ، وبالإضافة على ذلك يجب أن يكون النظام واقعياً، وذلك لضمان استمرار توفر الغذاء للاستهلاك المحلى للأفراد عند المستوى الصحى العادى. وأن يكون متناسقاً، أى تكون المعلومات والبيانات التى يقوم عليها نظام الإنذار المبكر متسقة وموثوق فيها ومتوافرة فى الوقت المناسب. وتعتمد جودة نظام الإنذار المبكر على جودة البيانات والمعلومات التى تدخل النظام. وان تكون عملية تحويل المعلومات إلى قرارات واضحة ومحددة. وأن تكون هناك آليات مجهزة سريعة وواضحة للاستجابة حسب حالة كل أزمة .[1]وهناك عدة منهجيات لأنظمة الإنذار المبكر لأزمات الغذاء والأمن الغذائى، يتناسب استخدام أى منها مع حالة كل دولة. ومن هذه المنهجيات.[2]

• <u>طرق تقدير المحصول:</u> إن أحد المكونات الأساسية فى الإنذار المبكر هو تقدير حجم إنتاج الغذاء، وذلك لتقدير الميزان الغذائى للدولة ، وهناك أسلوبين أساسيين لتقدير المحصول: الأول التنبؤات بإنتاج المحصول قبل الحصاد. أما الأسلوب الثانى فهو تقديرات الإنتاج بعد الحصاد وكلا الأسلوبين هامين لتحليل نظام الإنذار المبكر.

• <u>أسلوب الميزان الغذائي:</u> يستند إلى بناء نموذج رياضى دقيق يستهدف منه بناء عرض كافى لمقابلة الطلب. ويعتبر أسلوب الميزان الغذائى أسلوباً تطبيقياً يقدر العلاقة بين العرض والطلب .

• <u>تحليل الأسعار:</u> تعبر الأسعار عن قيمة السلعة فى السوق وهى تتحدد بالتفاعل بين المنتجين والمستهلكين وتتأثر الأسعار بعدة عوامل: العرض والطلب وهيكل نظام الغذاء والسياسات الحكومية . وفى حالة أزمات الغذاء يكون العرض أقل من الطلب وترتفع الاسعار، وهذا الارتفاع فى حالة حرية السوق وعدم وجود احتكار للسلعة هو إنذار بقرب حدوث أزمة فى السلعة فى السوق سواء كان السوق الداخلى أو السوق العالمى.[1]

هذا، وتعتبر نظم الإنذار المبكر لأزمات الغذاء، التى تم بناؤها بواسطة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، فبعد أزمة الغذاء العالمى عام ١٩٧٤بدأت المنظمة فى إنشاء النظام العالمى للإعلام والإنذار المبكر للغذاء **The Global Information and Early Warning System on Food and Agriculture** (GIEWS) وهو شبكة معلوماتية تشمل كافة البيانات والمعلومات الاقتصادية والزراعية والجوية والسياسية التى تتلقاها بصورة منتظمة من طائفة واسعة من المصادر الرسمية وغير الرسمية فى كافة أرجاء العالم، ويهدف هذا النظام إلى تزويد صانعي السياسات والعاملين فى مجالات تحليلها بأحدث المعلومات المتاحة عن كافة الجوانب ذات الصلة بالعرض والطلب على الأغذية. ويحذر من وقوع أزمات غذائية وشيكة حتى يتسنى

---

(١) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، "نظام إنذار مبكر ضد أزمات القمح فى مصر"، يوليو ٢٠٠٤ .

(٢) Charles Chopak. "Early Warning Primer: An Overview of Monitoring and Reporting". USAID FEWS Project. June ٢٠٠٠.

(١) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، "نظام إنذار مبكر ضد أزمات القمح فى مصر"، يوليو ٢٠٠٤ .

التخطيط للتدخلات فى الوقت المناسب لتجنب عواقبها. وقد قامت العديد من دول العالم بإنشاء نظم إنذار مبكر خاصة بها سواء دول متقدمة أو دول نامية، مثل جنوب أفريقيا، ومنطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا، وتجربة البرازيل، وتجربة البرتغال، وتجربة الهند، وتجربة نيجيريا.

هذا، ومع التغيرات التى تعانى منها الأسواق الدولية للحبوب خاصة السوق الدولى للقمح والناتجة عن انخفاض إنتاجه العالمي، مع تزايد الواردات العالمية منه، واستخدام بعض الدول للحبوب بصفة عامة في إنتاج الوقود الحيوي بما ساهم في خفض المعروض من الحبوب وظهور أزمة في أسواقها الدولية، وبالتالي كل هذه العوامل أو إحداها تشكل خطورة على تأمين احتياجاتنا الغذائية من القمح (تعتبر مصر من الدول الرئيسية المستوردة للقمح بالرغم من تزايد إنتاجها المحلى بمعدل نمو قدر بحوالى ٣,٥% سنوياً خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٧ إلا أن هذه الزيادة واكبتها زيادة سكانية وبالتالي لم تساهم زيادة الانتاج إلا في تحقيق اكتفاء ذاتي قدر بحوالى ٥٣,٥% كمتوسط خلال نفس الفترة) بما يهدد الأمن الغذائي المصري ويعرضه لازمة غذائية، الأمر الذي يستدعى ضرورة التعرف على المتغيرات الرئيسية التي ساهمت في حدوث أزمة الغذاء(أزمة القمح) على المستوى الدولي والتي امتد أثرها ليشمل الدول المتقدمة والنامية على السواء حتى يمكن التنبؤ بحدوث مثل هذه الازمات في المستقبل، ويهتم هذا الفصل بدراسة أزمة الغذاء (أزمة القمح) الراهنة على المستوى الدولي والمحلى، وأسبابها وتأثيرها على اقتصاديات الدول المصدرة والمستوردة للقمح ، والتعرف على إشارات الإنذار المبكر لهذه الأزمة على المستوى المحلى وكيفية قياسها واستشعارها، فضلاً عن تحديد الإجراءات الواجب إتباعها في هذه الحالات للاستعداد والوقاية، وفى سبيل ذلك تم الاعتماد على أساليب التحليل الاقتصادي الوصفى والمعايير الإحصائية التحليلية، وبعض نماذج الاتجاه العام البسيط، والمتعدد والمرحلي، كما تم استخدام أسلوب تقدير المحصول كإحدى منهجيات أنظمة الإنذار المبكر لأزمات الغذاء، كما تم الاعتماد على البيانات المنشورة على شبكة الإنترنت الدولية لموقع منظمة الأغذية والزراعة، وموقع الأمم المتحدة لإحصاءات التجارة الخارجية، والبنك الدولي، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

١/٥ أزمة القمح على المستوى العالمي

يعتبر القمح من أهم محاصيل الحبوب على المستوى العالمي، حيث انة يشكل الغذاء الرئيسي لكثير من شعوب العالم، ويزرع القمح في معظم دول العالم في توقيتات مختلفة حسب المناطق الجغرافية للدول، ولذا يتم حصاده في جميع شهور السنة في كافة أنحاء العالم ، ويمثل ذلك ميزة نسبية كبيرة للقمح مما يؤدى للحد نسبيا من أثار التغيرات المناخية عليه، ويستهدف هذا الجزء دراسة أزمة القمح على المستوى العالمي (وذلك من خلال التعرف على السوق الدولي للقمح والذي يشمل إنتاجه ، وتجارته الخارجية، ومخزونه العالمي، وأسعاره العالمية)، والعوامل الرئيسية التي ساعدت على تفاقم الأزمة، وأثرها على اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على السواء .

١/١/٥ السوق الدولي للقمح

١/١/١/٥ الإنتاج العالمي للقمح: حيث تبين من بيانات جدول (٥-١)والتحليل الاحصائى لها تزايد متوسط الإنتاج العالمي للقمح خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٩) بمعدل قدر بحوالى ٤,٥% من متوسط إنتاجه خلال الفترة الأولى، ثم تزايد خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٤) بمعدل قدر بحوالى ٠,٧% من متوسط إنتاجه خلال الفترة الثانية ، بينما تناقص إنتاجه بمعدل ٤,٥% خلال عام ٢٠٠٦ مقارنة بعام ٢٠٠٥ ويعد هذا التناقص

بداية إشارات إنذار لازمة القمح في السوق العالمي والتي بدأت مع تناقص إنتاجه العالمي عام ٢٠٠٦ ، ولم تساهم الزيادة الطفيفة في إنتاجه عام ٢٠٠٧ (٨,٨ مليون طن) مقارنة بعام ٢٠٠٦ في الحد من أزمة القمح العالمية . وبحساب معادله الاتجاه العام لكميه الإنتاج العالمي للقمح خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٧ والتي أمكن التعبير عنها في الصورة الخطية التالية:

$$\hat{y} = ٥٥٢,١ + ٣,٣٣x$$
$$(٢,٧٤)$$
$$F= ٧,٥١ \qquad R^{٢} = .٣٣٤$$

حيث : y كمية الإنتاج العالمى بالألف طن ، x الزمن = ١ ، ٢ .... ١٨ .

وجد أن كمية الإنتاج العالمي أخذت اتجاهاً عاماً متزايداً معنوي إحصائيا عند المستوي الاحتمالي ٠,٠١، وتزايد بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي ٠,٦% اى ما يقدر بحوالى ٣,٥ مليون طن سنويا خلال فترة الدراسة، كما يوضح جدول (٥-١) نسب مساهمة أهم الدول المنتجة للقمح فى إجمالى الإنتاج العالمى خلال فترات الدراسة والتي قدرت بحوالى ٧٠% خلال الفترة الأولى، وبحوالي ٦٩,٣% خلال الفترة الثانية، وبحوالي ٦٨,٤% خلال الفترة الثالثة، وبحوالي ٦٨,١% خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧، بينما يوضح جدول (١) بالملاحق قائمة أهم الدول المنتجة للقمح على المستوي العالمي خلال فترة الدراسة ، و يوضح جدول(٥-٢) معدلات إنتاج القمح في أهم الدول المنتجة خلال الفترة ٢٠٠٥- ٢٠٠٧ ، وتعتبر هذه الفترة بداية ظهور إشارات إنذار لازمة القمح على المستوى الدولي حيث يلاحظ تناقص معدلات إنتاج القمح في معظم الدول الرئيسية المنتجة (باستثناء الصين والهند) خلال عام ٢٠٠٦ مقارنة بعام ٢٠٠٥ ، وقد بلغ هذا التناقص أقصاه لاستراليا والذي قدر بحوالى ٥٦,٩% بسبب الظروف المناخية غير المواتية، تليها الولايات المتحدة الأمريكية والتي تناقص إنتاجها بمعدل قدر بحوالى ١٣,٩% ، كما تناقص إنتاج كل من فرنسا وكندا بمعدل ٤,١% ، ١,٩% على الترتيب خلال عام ٢٠٠٦ مقارنة بعام ٢٠٠٥ (تعد الولايات المتحدة الأمريكية، واستراليا، وفرنسا، وكندا أهم الدول المنتجة والمصدرة على المستوى العالمي وان اى تغير في إنتاجها وبالتالي صادراتها سيؤثر على المعروض العالمي من القمح)، كما تناقصت أيضا معدلات الإنتاج للدول الرئيسية المنتجة للقمح (باستثناء الصين، والهند، والولايات المتحدة، وروسيا الاتحادية، واستراليا) خلال عام ٢٠٠٧ مقارنة بعام ٢٠٠٦ كما يتضح من نفس الجدول .

جدول (٥-١): السوق الدولى للقمح خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٧

البيان	١٩٩٠-١٩٩٤	١٩٩٥-١٩٩٩	٢٠٠٠-٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
الانتاج العالمى(مليون طن)	٥٥٩,٢	٥٨٤,٥	٥٨٨,٨	٦٢٦,٦	٥٩٨,٤	٦٠٧,٢
اجمالى نسب مساهمة أهم الدول المنتجة فى الانتاج العالمى	%٦٩,٩	%٦٩,٣	%٦٨,٤	%٦٧,٩	%٦٧,٦	%٦٨,٩
الصادرات العالمية (مليون طن)	١٠٢,٥	١٠٥,٤	١١٧,١	١٢٠,٥	١٢٦,٢	١٢٨,٣
إجمالى نسب مساهمة أهم الدول المصدرة فى الصادرات العالمية	%٩٣,٤	%٩٢,٥	%٧٧,٨	%٩١,٥	%٨٨,١	%٨٦,٧
الواردات العالمية (مليون طن)	٩٩,٨	١٠٣,٦	١١٤,١	١٢٠,٨	١٢٤,٦	١٢٧,٣
إجمالى نسب مساهمة أهم الدول المستوردة فى الواردات العالميه	%٧٢,٢	%٥٥,٨	%٥٩,٣	%٥٧,٦	%٥٢,٤	%٥٦,٣

المصدر . www.fao.faostat.org

٢/١/١/٥ الصادرات العالمية للقمح :

يتبين من البيانات الواردة بجدول (٥-١) والتحليل الاحصائى لها تزايد متوسط كميه الصادرات العالمية للقمح خلال الفترة الثانية بمعدل بلغ حوالي ٢,٨% من متوسط كميتها خلال الفترة الأولى، ثم تزايدت خلال الفترة الثالثة بحوالى ١١,١% من متوسط كميتها خلال الفترة الثانية ، كما تزايدت خلال عام ٢٠٠٦ بمعدل قدر بحوالى ٤,٧% من متوسط كمية صادراته خلال عام ٢٠٠٥(تشير زيادة كمية الصادرات العالمية للقمح عام ٢٠٠٦ مقارنة بعام ٢٠٠٥ بالرغم من تناقص إنتاجه لاتجاه الدول المصدرة للقمح إلى السحب من المخزون العالمي[١]) وتزايدت خلال عام ٢٠٠٧ بمعدل قدر بحوالى ١,٧% من متوسط كمية الصادرات العالمية عام ٢٠٠٦، وهو ما يشير إلى تراجع في معدل زيادة كمية الصادرات العالمية . وبحساب معادله الاتجاه العام لكمية الصادرات العالمية للقمح خلال فترة الدراسة والتي أمكن التعبير عنها في الصورة الخطية التالية :

$$\hat{y} = ٩٧,١ + ١,٤٢x$$

$$(٣,٧١)$$

$$F= ١٣,٨ \qquad R^{٢}=.٤٩٦$$

حيث : y كمية الصادرات العالمية للقمح بالألف طن ،x الزمن = ١ ، ٢ .... ١٨ .

وقد وجد أن كمية الصادرات العالمية أخذت اتجاهاً عاماً متزايداً معنوي إحصائيا عند المستوي الاحتمالي ٠,٠١، وتزايدت بمعدل نمو سنوي قدر بحوالى ١,٣% اى ما يقدر بحوالى ١,٥مليون طن سنويا خلال فترة الدراسة،هذا ويشير جدول (٥-١) إلى نسب مساهمة أهم الدول المصدرة للقمح فى إجمالى الصادرات العالمية خلال فترات الدراسة والتي قدرت بحوالى ٩٣,٤% ، ٩٢,٥%، ٧٧,٨% خلال الفترة الأولى، الثانية،الثالثة على الترتيب، وبحوالي ٨٩,٤% خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧، بينما يوضح جدول (٢) بالملاحق قائمة أهم الدول المصدرة للقمح على المستوي العالمي خلال فترة الدراسة.

٣/١/١/٥ الواردات العالمية للقمح

حيث تبين من البيانات الواردة بجدول (٥-١) والتحليل الاحصائى تزايد متوسط كمية الواردات العالمية للقمح خلال الفترة الثانية بمعدل قدر بحوالى ٣,٨% من متوسط كمية وارداته خلال الفترة الأولى ، ثم تزايدت خلال الفترة الثالثة بمعدل قدر بحوالى ١٠,١% من متوسط كميتها خلال الفترة الثانية ، وتزايدت بمعدل ٣,١% عام ٢٠٠٦ مقارنة بعام ٢٠٠٥ ، وبحوالي ٢,٢% عام ٢٠٠٧ مقارنة بعام ٢٠٠٦ ، وبحساب معادلة الاتجاه العام لكمية الواردات العالمية خلال فترة الدراسة والتي أمكن التعبير عنها في الصورة الخطية التالية: $\hat{y} =$ ٩٤,٣ + ١,٤٦ x

$$(٥,٢١)$$

$$F= ٢٧,١٥ \qquad R^{٢}=.٦٥٩$$

حيث : y كمية الواردات العالمية للقمح بالألف طن ، x الزمن = ١ ، ٢ .... ١٨

وقد وجد أن كمية الواردات العالمية أخذت اتجاهاً عاماً متزايداً معنوي إحصائيا عند المستوي الاحتمالي ٠,٠١، وتزايدت بمعدل نمو سنوي قدر بحوالى ١,٣% اى ما يقدر بحوالى ١,٤ مليون طن سنويا من

---

(١) United States Department of Agriculture, Economic Research Service, Wheat yearbook, March ٢٠٠٧.

متوسط كمية الواردات العالمية والتي قدرت بحوالى ١١٠,٤ مليون طن خلال فترة الدراسة ، و يوضح جدول (٥-١) نسب مساهمة أهم الدول المستوردة للقمح فى إجمالى الواردات العالمية خلال فترة الدراسة والتي قدرت بحوالى ٧٢,٢%، ٥٥,٨%، ٥٩,٣% خلال الفترة الأولى، والثانية ، والثالثة على الترتيب وبحوالي ٥٥,٤% خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ ، بينما يوضح جدول (٣) بالملاحق قائمة أهم الدول المستوردة للقمح خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٧، حيث يتضح أن مصر تحتل المركز الخامس على مستوي الدول المستوردة للقمح خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٥، بينما تأتى في المركز الثالث خلال عام ٢٠٠٧.

جدول (٥-٢) : معدلات تغير الإنتاج لأهم الدول المنتجة للقمح خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧

البيان	معدل تغير كمية الإنتاج عام ٢٠٠٦ مقارنة بعام ٢٠٠٥	معدل تغير الإنتاج عام ٢٠٠٧ مقارنة بعام ٢٠٠٦
الصين	٧,٢ %	٥,٢ %
الهند	١,٠٤%	٧,٩ %
الولايات المتحدة الأمريكية	-١٣,٩ %	٨,٧ %
روسيا الاتحادية	-٥,٦ %	٩,٨ %
فرنسا	-٤,١ %	-٦,٢ %
باكستان	-٢,١ %	-٧,١ %
ألمانيا	- ٥,٣ %	-٤,٥ %
كندا	-١,٩ %	-٣,٣ %
تركيا	-٦,٩ %	-١١,٥ %
استراليا	-٥٦,٩ %	٢٠,٤ %

المصدر: www.fao.faostat.org

٤/١/١/٥ المخزون العالمي للقمح

يوضح جدول (٥-٣) تطور المخزون العالمي من القمح خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٧حيث تراوح المخزون العالمي بين حد أدنى بلغ حوالي ١١٤,٥ مليون طن عام ٢٠٠٧ وحد أقصى بلغ حوالي ٢٠٩ مليون طن عام ١٩٩٩، كما يتضح من نفس الجدول معدلات التغير في كمية هذا المخزون خلال نفس الفترة، ويعزى تناقص المخزون العالمي إلى أدنى كمية له عام ٢٠٠٧ إلى تناقص الإنتاج العالمي للقمح بأهم الدول المصدرة وبالتالي تناقصت صادراتها ، ومع تزايد الواردات بأهم الدول المستوردة اتجهت الدول المصدرة للسحب من المخزون العالمي (يعتبر السحب من المخزون العالمى للسلعة إحدى اشارات الأنذار لاحتمال حدوث أزمة فى السوق الدولى لهذه السلعة) لتلبية الاحتياجات الاستيرادية العالمية من القمح. هذا وقد ساهمت كل هذه المتغيرات (انخفاض إنتاج القمح وإنخفاض صادراته العالمية ، مع زيادة وارداته وانخفاض المخزون العالمي له) في ارتفاع أسعاره العالمية لمستويات قياسية مما ترتب علية حدوث أزمة دولية للقمح .

جدول (٥-٣) : تطور المخزون العالمي للقمح خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٧

البيان	كمية المخزون بالمليون طن	معدل التغير
١٩٩٥	١٥٥	.
١٩٩٧	١٩٧	%٢٧,٩
١٩٩٩	٢٠٩	%٦,١
٢٠٠١	٢٠٢	%٣,٣-
٢٠٠٣	١٣٣	%٣٤,٢-
٢٠٠٥	١٤٩	%١٢
٢٠٠٧	١١٤,٥	%٢٣,٢-

المصدر United States Department of Agriculture, Economic Research Service, Wheat yearbook, March٢٠٠٧.

٥/١/١/٥ الأسعار العالمية للقمح

تتحدد الأسعار العالمية لاى سلعة وفقا لقوى العرض والطلب في الأسواق العالمية ، إلا إن الأسعار العالمية للقمح تحكمها سياسات الدول الرئيسية المصدرة له ، هذا وتتم التجارة الدولية للقمح في بورصات رئيسية من اشهرها بورصة شيكاغو، وليفربول ، وكنساس سيتي ، وبورونكست ، حيث يعتبر تغيرالاسعار في هذة البورصات المؤشر العام والرئيسي لتغيرات الأسعار العالمية للقمح في الدول الرئيسية المصدرة ، هذا ويوضح جدول (٤) بالملاحق تغيرات الأسعار العالمية للقمح خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٧ ، والتي تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ١٠٧,٨٦ دولار/طن عام ١٩٩٩، وحد أقصى بلغ حوالي ٢٠٤,٥٤ دولار/طن عام ٢٠٠٧، وبحساب معادلة الاتجاه العام للأسعار العالمية خلال فترة الدراسة والتي أمكن التعبير عنها في الصورة الخطية التالية:

$$\hat{y} = ١١٤,٢ + ٥,٢٣\ x$$
$$(٥,٢١)$$
$$F = ٩,٩٨ \qquad R^{٢} = .٤٣$$

حيث : y الأسعار العالمية للقمح دولار/طن، x الزمن = ١ ، ٢ .. ، ١٣

وجد أن هذا المتغير أخذ اتجاهاً عاماً متزايداً معنوي إحصائيا عند المستوي الاحتمالي ٠,٠١، ويتزايدا بمعدل نمو سنوي قدر بحوالى ٣,٥% اى ما يقدر بحوالى ٥,٢٨ دولار/طن سنويا من متوسط الأسعار العالمية خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٧ ، هذا ويعزى تزايد الأسعار العالمية للقمح إلى العديد من العوامل جزء منها في جانب العرض، والجزء الآخر في جانب الطلب ، ففي جانب العرض فإن نقص الإنتاج بسبب تغيرات المناخ في الدول الرئيسية المصدرة للقمح كاستراليا وكندا، وكذلك الانخفاض التدريجي في مستوى المخزون العالمي ، مما ترتب علية حالة من عدم الثقة في الأسواق أدى إلى ارتفاع الأسعار، هذا بجانب زيادة تكاليف الوقود نتيجة لزيادة أسعار البترول والتي ترتب علية زيادة كبيرة في أسعار الأسمدة، وزيادة تكاليف نقل الأغذية إلى الدول المستوردة، كما أن استحداث استخدامات بديلة للحاصلات الزراعية (إنتاج الوقود الحيوي) ساهم في زيادة أسعار السلع الغذائية بصفة عامة، وأسعار الحبوب بصفة خاصة . ومن ناحية أخرى ساهم التزايد السكاني والنمو الاقتصادي العالمي خاصة في الصين والهند في زيادة الطلب على السلع الغذائية، وهو ما أدى بالتالي لارتفاع أسعارها.

حيث: y السعر العالمي للقمح ، x_1 الإنتاجية العالمية للقمح ، x_2 سعر صرف اليورو مقابل الدولار، x_3 سعر برميل البترول بالدولار، x_4 الإنفاق الفردي في الصين دولار/ للفرد، x_5 الإنفاق الفردي في الهند دولار/ للفرد، x_6إنتاج الايثانول من القمح مليون جالون ، x_7 الزمن ١ ، ٢ ..... ١١ . وقد أتضح ثبوت معنوية تلك العلاقة عند المستوى الاحتمالي ٠,٠١ ، كما تبين معنوية هذه المتغيرات عن حوالي ٩٦% من التغيرات الحادثة في السعر العالمي للقمح خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٧ .

جدول(٥-٤):معادلات الاتجاة العام لأهم المتغيرات المؤثرة على الأسعار العالمية للقمح خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٧

البيان	نوع النموذج	المعادلة	R^2	F	مستوى المعنوية
سعر البترول العالمي	خطى	$\hat{y} = ١,٢ + ٥,٣١ x$ (٧,٠٤)	٠,٨٤٦	٤٩,٦	**
سعر صرف اليورو	خطى	$\hat{y} = ٠,٥٤ + ٠,٠٨ x$ (١٢,٤)	٠,٩٤٤	١٥٢,٨	**
الإنفاق الفردي في الصين	خطى	$\hat{y} = ٤٢٣,٢ + ١٤٦,٩ x$ (٩,٧٥)	٠,٩١٣	٩٥,٣	**
الإنفاق الفردي في الهند	خطى	$\hat{y} = ٣٠٣,٨ + ٣٨,٤ x$ (٦,٤٨)	٠,٨٢٣	٤٢,١	**
إنتاج الايثانول من القمح	خطى	$\hat{y} = ٢٠٧,٦ + ٢٧,٥ x$	٠,٨١٩	٤٠,٩	**

		$\hat{y} = 41,5 + 0,11\ x$	٠,٨١	٢٨,١ **
		(٦,١٧)		
تأثير الإنتاج العالمي للإيثانول	خطي	$\hat{y} = 42,4 + 0,29\ x$	٠,٨٤	٤٨,٤ **
		(٦,٩٥)		
تأثير إنتاجية القمح	خطي	$\hat{y} = -340,6 + 180,4\ x$	٠,٢٤	٢,٨٨ **
		(١,٨٩)		

حيث تبين ما يلي :

مسئولية تلك المتغيرات عن تزايد سعر القمح العالمي القمح خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٧ بنسب مختلفة كما يوضحها معامل التحديد بجدول (٥-٥) حيث تراوحت نسب المعامل بين ٨٥% كحد أقصى وحوالي ٢٤% كحد أدنى ، وهو ما يشير أن أهم المتغيرات التي ساهمت في زيادة السعر العالمي للقمح هي كل من سعر البترول العالمي ، يليه إنتاج الإيثانول من القمح ثم تزايد مستويات الإنفاق الفردية في الصين والهند.

٣/١/٥ تأثير أزمة القمح على أهم الدول المصدرة والمستوردة

تمثلت أزمة القمح الدولية في تناقص إنتاجه في أهم الدول المنتجة والمصدرة مما ترتب عليه تناقص صادراتها وبالتالي انخفض المعروض العالمي للقمح وارتفعت أسعاره لمستويات قياسية، مما أثر على كل من قيم عوائد التصدير لأهم الدول المصدره والتي تناقصت نظرا لتراجع الكميات المصدرة منها، وقيم الواردات لأهم الدول المستوردة والتي تزايدت لارتفاع الأسعار ،وتوضح البيانات الواردة بجدولي (٥) ، (٦) بالملاحق مدى تأثير ارتفاع أسعار القمح على الدول المصدرة والمستوردة كما يلي :

١/٣/١/٥ تأثير ارتفاع أسعار القمح على أهم الدول المصدرة :

يشير جدول (٥) بالملاحق إلى معدلات تغير كمية صادرات القمح في أهم الدول المصدرة خلال عام ٢٠٠٦مقارنة بعام ٢٠٠٥، وعام ٢٠٠٧ مقارنة بعام ٢٠٠٦ ، حيث يلاحظ تناقص معظم صادرات الدول الرئيسية المصدرة للقمح عام ٢٠٠٦ مقارنة بعام٢٠٠٥، فقد تناقصت بمعدل قدر بحوالي ١٣,٩% للولايات المتحدة الأمريكية، وحوالي ١٨,٧% لاستراليا وتعد هذه النسب كبيرة نسبياً خاصة وأن الصادرات الأمريكية والاسترالية تشكل حوالي ٢٢,٧% ، ١١,٦% من اجمالى الصادرات العالمية خلال عام ٢٠٠٦ على الترتيب، كما تناقصت أيضا صادرات الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٧ مقارنة بعام ٢٠٠٦ بمعدل قدر بحوالى ١٢,٩% ومما هو جدير بالذكر إن اى تناقص في صادرات الدول الرئيسية المصدرة للقمح يؤثر على المعروض العالمي منه . هذا وقد ترتب على تناقص كميات صادرات القمح لأهم الدول المصدرة تناقص عوائد هذه الصادرات لتلك الدول والتي يوضحها جدول (٥) بالملاحق حيث تناقصت عوائد هذه الدول بصفة عامة، وتناقصت بصفة خاصة لكل من الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وفرنسا، واستراليا خلال عام ٢٠٠٦ مقارنة بعام ٢٠٠٥ بمعدل قدر بحوالى ١٥,٤ % ، ١٦,٧ % ، ٥,٢ % ، ٢٦,٣ % على الترتيب، ومع استمرار تناقص كمية صادرات الولايات المتحدة الأمريكية خلال عام ٢٠٠٧ مقارنة بعام ٢٠٠٦ تناقص عائد هذه الصادرات بمعدل ٣,٥ % خلال عام ٢٠٠٧ مقارنة بعام ٢٠٠٦، بينما بتزايد الكميات المصدرة لكل من كندا ، وفرنسا ، واستراليا خلال عام ٢٠٠٧ مقارنة بعام ٢٠٠٦ بمعدل ٣٣,١ % ، ٣,١ % ، ٠,٧% على الترتيب تزايدت عوائد هذه الصادرات بمعدل ٤٤% ، ١٢,١ % ، ١١,٩ % على الترتيب خلال عام ٢٠٠٧ مقارنة بعام ٢٠٠٦.

٢/٣/١/٥ تأثير أزمة القمح على أهم الدول المستوردة

يشير جدول (٦) بالملاحق إلى معدلات تغير كمية واردات القمح في أهم الدول المستوردة خلال عام ٢٠٠٦ مقارنة بعام ٢٠٠٥، وعام ٢٠٠٧ مقارنة بعام ٢٠٠٦ ، حيث تزايدت كمية واردات معظم الدول الرئيسية المستوردة للقمح عام ٢٠٠٦ مقارنة بعام ٢٠٠٥، فقد تزايدت بمعدل قدر بحوالي ٧١,٥% لأسبانيا ، وبحوالي ٣٠,٢% لمصر ، وبحوالي ١٢,٩ % للجزائر ، كما تزايدت واردات كل من ايطاليا ، البرازيل ، مصر ، هولندا خلال عام ٢٠٠٧ مقارنه بعام ٢٠٠٦ بمعدل قدر بحوالي ٦,١% ، ٣٠,٩% ، ٢,٣% ، ٢٥,٥% على الترتيب. هذا وقد ترتب على تزايد كميات واردات القمح لأهم الدول المستوردة تزايد قيم هذه الواردات لتلك الدول والتي يوضحها جدول (٦) بالملاحق حيث تزايدت قيم واردات كل من مصر، وبلجيكا، وايطاليا، والمكسيك، والبرازيل خلال عام ٢٠٠٦ مقارنة بعام ٢٠٠٥ بمعدل قدر بحوالى ٥ % ، ١٠,٣ % ، ١٤,٦ % ، ١٢,٧ % ، ٧٤,٥ % على الترتيب، بينما تزايدت قيم هذه الواردات لكل من ايطاليا ، والبرازيل

، ومصر ، وهولندا ، وبلجيكا خلال عام ٢٠٠٧ مقارنة بعام ٢٠٠٦ بمعدلات قدرت بحوالى ٦,٤ % ، ٣٥% ، ٦١% ، ١٥,٢% ، ٣,٧ % على الترتيب .

٢/٥ أزمة القمح على المستوى المحلى

يتناول هذا الجزء دراسة أهم المتغيرات المؤثرة على إنتاج واستهلاك القمح في مصر حتى يمكن التنبؤ بحدوث اى أزمات لهذا المحصول الاستراتيجي على المستوى المحلى ، وتأثير ارتفاع السعر العالمي على كل من الميزان التجاري المصري ومستويات الأسعار المحلية، وهو ما يعكس انتقال أزمة ارتفاع الأسعار العالمية إلى المستوى المحلى .

١/٢/٥ إنتاج القمح في مصر

يتوقف الإنتاج المحلى من القمح على كل من مساحته وإنتاجيته، وتوضح البيانات الواردة بجدول (٧) بالملاحق والتحليل الإحصائي لها تطور كل من مساحة وإنتاجية وإنتاج القمح في مصر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٧ ، وبحساب معادلة الاتجاه العام للإنتاج الكلي للقمح والذي تزايد متوسط إنتاجه خلال الفترة الثانية بمعدل قدر بحوالى ٣١,٤% مقارنة بالفترة الأولى، كما تزايد بمعدل قدر بحوالى ١٢,٥% خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية، بينما قدر متوسط إنتاجه خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ بحوالى ٧٩٣١,٣ ألف طن، وجد أفضلية الصورة الخطية بناء على قيمة معامل التحديد والمقدر بحوالى ٩٢,٢% وقد أمكن التعبير عن المعادلة كما يلي:

$$\hat{y} = ٣٣٩٠,١ + ٢٢١,٢\ x$$
$$(١٣,٨)$$
$$F = ١٩٠,٤ \qquad R^{٢} = .٩٢٢$$

حيث : y كمية انتاج القمح ألف طن ، x الزمن = ١ ، ٢ .... ١٨

هذا وقد أخذت كمية الإنتاج المحلى للقمح اتجاهاً عاماً متزايداً معنوي إحصائيا عند المستوى الاحتمالي ٠,٠١ وتتزايد بمعدل نمو سنوي قدر بحوالى ٣,٥% اى ما يقدر بحوالى ٢١٩,٦ ألف طن سنويا خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٧ .

٢/٢/٥ استهلاك القمح في مصر

يتوقف استهلاك القمح في مصر على كل من إنتاجه المحلى وكمية وارداته حيث يمثل هذا الاستهلاك .. اجمالى الإنتاج مضاف إليه الواردات ومخصوم منه الصادرات ومضاف إليه أو مخصوم منه الفرق في المخزون ، كما تعتبر فترتي كفاية الإنتاج وتغطية الواردات للاستهلاك المحلى احد المؤشرات القياسية الهامة في التعرف على الفترة الزمنية التي يستطع فيها الإنتاج والواردات تلبية الاحتياجات الاستهلاكية من ناحية، والتعرف على التغير في المخزون الاستراتيجي لهذا المحصول من ناحية أخرى ، وتوضح البيانات الواردة بجدول (٧) بالملاحق والتحليل الإحصائي لها تطور كل من الواردات المصرية من القمح، والكميات المتاحة للاستهلاك، ونسب الاكتفاء الذاتي من القمح خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٧ كما يلي:

- الواردات المصرية من القمح : تزايد متوسط كمية واردات القمح خلال الفترة الثانية بمعدل قدر بحوالى ٢,٥% مقارنة بالفترة الأولى، بينما تناقصت هذه الكمية بمعدل بلغ حوالي ١٥,٧% خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية، و قدرت بحوالى ٥,٨ مليون خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧، وبحساب معادلة الاتجاه العام لكمية الواردات وجد أن هذا المتغير يأخذ اتجاهاً عاماً متناقص غير معنوي إحصائيا وقد أمكن التعبير عن المعادلة كما يلي:

$$\hat{y} = ٥٤٣٥,٧ - ١٤,٦\ x$$

$$(-٠,٣٧)$$

$$F = ٠,١٤ \qquad R^{٢} = .٠١$$

حيث : y كمية الواردات المصرية من القمح ألف طن، x الزمن = ١ ، ٢ .... ١٨

- الكميات المتاحة للاستهلاك : تزايد متوسط الكميات المتاحة للاستهلاك خلال الفترة الثانية بمعدل قدر بحوالى ١٥,٧% مقارنة بالفترة الأولى،و تناقصت بحوالى ١,١% خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية، بينما قدرت بحوالى ١٣,٧ مليون طن خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧، وبحساب معادلة الاتجاه العام لهذا المتغير والتي أمكن التعبير عنها كما يلي:

$$\hat{y} = ٩٤٢٥,٦ + ٢٠٦,٦\ x$$

$$(٤,٩)$$

$$F = ٢٤,٠٤ \qquad R^{٢} = ٠,٦٠$$

حيث : y الكميات المتاحة للاستهلاك ألف طن ، x الزمن = ١ ، ٢ .... ١٨

وجد أن هذا المتغير يأخذ اتجاهاً عاماً معنوي إحصائياً عند المستوى الاحتمالى٠,٠١، ويتزايد بمعدل نمو سنوي قدر بحوالى ١,٨% اى ما يقدر بحوالى٢٠٩,٢ ألف طن سنويا خلال فترة الدراسة .

- نسب الاكتفاء الذاتي : تزايدت نسب الاكتفاء الذاتي من حوالي ٤٥,٦% كمتوسط خلال الفترة الأولى إلى حوالي ٥١,٨%، ٥٨,٩% خلال الفترة الثانية والثالثة على الترتيب، وقدرت بحوالى ٥٧,٧% خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ ، وبحساب معادلة الاتجاه العام لنسب الاكتفاء الذاتي والتي أمكن التعبير عنها كما يلي :

$$\hat{y} = ٤٣,٩ + .٩٨\ x$$

$$(٤,٩٧)$$

$$F = ٢٤,٧ \qquad R^{٢} = ٠,٦٠٧$$

حيث : y نسب الاكتفاء الذاتي من القمح، x الزمن = ١ ، ٢ .... ١٨

وجد أن هذا المتغير يأخذ إتجاهاً عاماً متزايداً معنوي إحصائيا عند المستوى الاحتمالي ٠,٠١، ويتزايد سنويا خلال فترة الدراسة بمعدل نمو بلغ حوالي ١,٨%.

فترتي كفاية الإنتاج وتغطية الواردات للاستهلاك المحلى من القمح : تعتبر زيادة طول فترة كفاية الإنتاج للاستهلاك المحلى، وتناقص فترة تغطية الواردات للاستهلاك المحلى مؤشر جيد في صالح الاقتصاد القومي، إذ يمكن من خلال تحقيق هذا الهدف حماية الاقتصاد القومي من خطر التضخم المستورد من ناحية، وتقليل الاعتماد على الخارج ومن ثم تخفيف العجز في ميزان المدفوعات من ناحية أخرى وحماية الأمن الغذائي

لمصر من التقلبات الاقتصادية والسياسية والمناخية للدول المحتكرة لإنتاج وتصدير القمح في العالم من ناحية ثالثة[٢] ، ويمكن حساب فترتي كفاية الإنتاج وتغطية الواردات للاستهلاك المحلى للقمح عن طريق المعادلات التالية :

فترة كفاية الإنتاج للاستهلاك المحلى = اجمالى الإنتاج المحلى / الاستهلاك المحلى الفعلي اليومي .

فترة تغطية الواردات للاستهلاك المحلى = اجمالى الواردات / الاستهلاك المحلى الفعلي اليومي.

هذا وتشير بيانات جدول (٥-٦) إلى تطور فترتي كفاية الإنتاج وتغطية الواردات للاستهلاك المحلى من القمح في مصر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٧، حيث تبين تزايد متوسط الاستهلاك المحلى اليومي من حوالي ٢٧,٢ ألف طن خلال الفترة الأولى إلى حوالي ٣١,٥، ٣١,١ ألف طن خلال الفترة الثانية والثالثة على الترتيب ، بينما تراوح متوسط الاستهلاك المحلى اليومي خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ بين حد أدنى قدر بحوالى٣٦,٤ ألف طن خلال عام ٢٠٠٧، وحد أقصى قدر بحوالى ٣٨,٦ ألف طن خلال عام ٢٠٠٦ ، وبحساب معادلة الاتجاه العام للاستهلاك المحلى اليومي والتي أمكن التعبير عنها كما يلي:

$$\hat{y} = ٢٥,٨ + .٥٦\ x$$
$$(٤,٩)$$
$$F = ٢٤,٠٤ \qquad R^{٢} = ٠,٦٠٠$$

حيث : y كمية الاستهلاك المحلى اليومى بالألف طن، x الزمن = ١ ، ٢ .... ١٨

وجد أن هذا المتغير يأخذ إتجاهاً عاماً متزايداً معنوي إحصائيا عند المستوى الاحتمالي ٠,٠١، ويتزايد سنويا بمعدل نمو قدر بحوالى ١,٨% خلال فترة الدراسة .

كما تزايد متوسط فترة كفاية الإنتاج المحلى للاستهلاك من حوالي ٥,٥٩ شهر خلال الفترة الأولى إلى حوالي ٦,٣٤ شهر خلال الفترة الثانية ثم تناقصت لحوالي ٤,١٨ شهر خلال الفترة الثالثة، وبلغت حوالي ٦,٧٦ شهر خلال عام ٢٠٠٧، وبحساب معادلة الاتجاه العام لفترة كفاية الإنتاج المحلى للاستهلاك المحلى والتي أمكن التعبير عنها كما يلي:

$$\hat{y} = ١٦٠,١ + ٣,٦\ x$$
$$(٤,٩٧)$$
$$F = ٢٤,٧ \qquad R^{٢} = ٠,٦١٠$$

حيث : y فترة كفاية الإنتاج باليوم، x الزمن = ١ ، ٢ .... ١٨، فقد وجد أن هذا المتغير يأخذ إتجاهاً عاماً متزايداً معنوي إحصائيا عند المستوى الاحتمالي ٠,٠١، ويتزايد سنويا بمعدل نمو قدر بحوالى ١,٨٥% خلال فترة الدراسة .

بينما تناقص متوسط فترة تغطية الواردات للاستهلاك المحلى من حوالي ٦,٥٨ شهر خلال الفترة الأولى إلى حوالي ٥,٨٣ شهر خلال الفترة الثانية، وإلى حوالي ٤,٩٨ شهر خلال الفترة الثالثة، وبلغت حوالي ٥,٤١ شهر خلال عام ٢٠٠٧، وبحساب معادلة الاتجاه العام لفترة تغطية الواردات للاستهلاك المحلى والتي أمكن التعبير عنها كما يلي:

$$\hat{y} = ٢٠٤,٩ - ٣,٦\ x$$
$$(٤,٩٧)$$

---

(١) عادل خليفة وآخرون ، البعد الاقتصادي والاستراتيجي لإنتاج القمح في مصر ، جامعة الإسكندرية ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، العدد الأول ، المجلد الثالث والثلاثون ، مارس ١٩٩٦ .

$$F= ٢٤,٧ \qquad R^{٢}= ٠,٦١٠$$

حيث : y فترة تغطية الواردات للاستهلاك المحلى باليوم، x الزمن = ١ ، ٢ .... ١٨

وجد إن هذا المتغير يأخذ إتجاهاً عاماً متناقصاً معنوي إحصائيا عند المستوى الاحتمالي ٠,٠١، ويتناقص سنويا بمعدل بلغ حوالي ٢,١١% خلال فترة الدراسة .

ومما سبق يتضح إن زيادة طول فترة كفاية الإنتاج للاستهلاك المحلى، مقارنة بفترة تغطية الواردات للاستهلاك المحلى خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩، والفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ من المؤشرات الجيدة في صالح الاقتصاد القومي بصفة عامة إلا إنها لم تتصف بالاستمرارية خلال فترة الدراسة . فقد اعتمد الاستهلاك المحلى خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ بنسبة قدرت بحوالى ٥٧,٧ % من أيام السنة على الإنتاج المحلى مقابل ٤٢,٣ % من أيام السنة على الواردات .

جدول (٥-٦) : تطور فترتي كفاية الإنتاج وتغطية الواردات للاستهلاك المحلى خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٧

البيان	الاستهلاك المحلى اليومي بالإلف طن	فترة كفاية الإنتاج باليوم	فترة تغطية الواردات باليوم	مجموع الفترتين
١٩٩٠-١٩٩٤	٢٧,٢	١٦٧,٧	١٩٧,٤	٣٦٥,١
١٩٩٥-١٩٩٩	٣١,٥	١٩٠,٢	١٧٤,٨	٣٦٥
٢٠٠٠-٢٠٠٤	٣١,١	١٢٥,٥	١٤٩,٥	٢٧٥
٢٠٠٥	٣٧,٩	٢١٤,٩	١٥٠,١	٣٦٥
٢٠٠٦	٣٨,٦	٢١٤,٣	١٥٠,٧	٣٦٥
٢٠٠٧	٣٦,٤	٢٠٢,٧	١٦٢,٣	٣٦٥

المصدر : حسبت من جدول (١١) بالملاحق .

٣/٢/٥ التغير(الفائض أو العجز) في المخزون الاستراتيجي للقمح في مصر :

يعتبر المخزون الاستراتيجي للقمح خلال فترة معينة هو محصلة كل من الفائض الموجه لتنمية المخزون في بعض السنوات ومقدار العجز الذي يتم سحبه من ذلك المخزون خلال السنوات الأخرى التي يظهر فيها عجز في الاستهلاك المحلى . ووفقا لاعتبارات الأمن الغذائي والمتمثلة في توفير حد أدنى من المخزون في أية فترة زمنية ، فان الحكومة تسعى دائما لتحقيق مخزون من القمح لا يقل عن الحجم اللازم لمواجهة الطلب الاجمالى على الخبز لمدة شهرين على الأقل ، ومن الطبيعي فان المخزون الاستراتيجي للقمح لابد وان يتجاوز في كل شهور السنة هذا الحد الأدنى حيث إن تناقص هذا المخزون من المؤشرات التي تنذر بأزمة خطيرة للأمن الغذائي القومي ، هذا ويعبر الفائض في المخزون .. عن كمية المحصول الذي يوجه لتنمية المخزون الاستراتيجي للقمح، ويقدر وفقا للمعادلة التالية:

الفائض = (مجموع طول فترتي كفاية الإنتاج وتغطية الواردات – ٣٦٥) * الاستهلاك المحلى اليومي .

بينما يعبر العجز في المخزون .. عن الكمية التي تضطر الدولة إلى سحبها من المخزون الاستراتيجي لتغطية احتياجات الاستهلاك المحلى من القمح، ويقدر وفقا للمعادلة التالية:

العجز = (٣٦٥ – مجموع طول فترتي كفاية الإنتاج وتغطية الواردات) * الاستهلاك المحلى اليومي .

وتشير النتائج الواردة بجدول (٨) بالملاحق إلى انه لم يتحقق فائض للقمح يوجه للمخزون الاستزاتيجي خلال فترة الدراسة باستثناء الفترة ١٩٩٠- ١٩٩٤ بما يكفى للاستهلاك المحلى لمدة ٠,٧ يوم، بينما حدث عجز في هذا الفائض خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤ ، كما توضح النتائج إن كميات الإنتاج المحلى، وكميات الواردات خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩ ، والفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ تكفى للاستهلاك المحلى لمدة ٣٦٥ يوم حيث لم يتم توجيه اى فائض من القمح لتنمية المخزون الاستراتيجي أو سحب كميات قمح من هذا المخزون .

٤/٢/٥ العوامل المؤثرة على الاستهلاك المحلى للقمح : تتوقف معدلات النمو في الاستهلاك المحلى من القمح وطبقا لفروض النظرية الاقتصادية على العديد من المتغيرات والواردة بجدول (٩) بالملاحق ، ومن ثم فقد تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد لتقدير مدى تأثير هذه المتغيرات(كمتغيرات مستقلة) على الاستهلاك المحلى من القمح (كمتغير تابع) خلال فترة الدراسة ومع افتراض ثبات العوامل الأخرى تم تقدير المعادلة الانحدارية التالية :

$$\hat{y} = -٤٥٩٦,٥ + ١٢٤,٩x_١ + ٥,٥٩x_٢ + ٠,١٧x_٣ + ٥,٩x_٤ + ٠,٩٩x_٥$$

(٨,٩٩) (١,٣) (١,٤٧) (٠,٥٢) (٢,٧٢)

$R^٢ = ٠,٩٥٣$ $F = ٤٨,٩$

حيث: y الكمية المستهلكة من القمح ألف طن، $x_١$ عدد السكان مليون نسمه، $x_٢$ متوسط نصيب الفرد كجم / سنة، $x_٣$ متوسط الدخل الفردي جنية / سنة، $x_٤$ سعر الاستيراد دولار / طن، $x_٥$ كمية الواردات ألف طن ، وقد تبين ثبوت معنوية تلك العلاقة عند المستوى الاحتمالي ٠,٠١ ، كما تبين مسئولية تزايد هذه المتغيرات عن حوالي ٩٥,٣% من زيادة الكمية المستهلكة من القمح خلال فترة الدراسة .

<u>ولتحديد أهم المتغيرات المستقلة المؤثرة كل على حده على الكمية المستهلكة للقمح تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار المرحلي (step- wise) لتحديد أهم هذه المتغيرات</u>

جدول (٥ – ٧) نتائج تأثير أهم المتغيرات المؤثرة كل على حدة على استهلاك القمح في مصر

البيان	نوع المعادلة	المعادلة	$R^٢$	F	مستوى المعنوية
تأثير عدد السكان	خطي	$\hat{y} = -٣٥٠,١ + ١٨١,٢\ x$ (٤,٧٥)	٠,٥٨٦	٢٢,٦	**
تأثير متوسط نصيب الفرد من القمح	خطي	$\hat{y} = ١١٥٧٦,٦ - ١,٠٣\ x$ (-.٠٣)	٠,٠٠٤	٠,٠٠١	--
تأثير متوسط الدخل الفردي	خطي	$\hat{y} = ٩٣١٤,٢ + .٤٧\ x$ (٤,٩٦)	٠,٦٠٧	٢٤,٧	**
تأثير متوسط سعر الاستيراد	خطي	$\hat{y} = ٧٩٤٢,٦ + ٢٣,١\ x$ (١,٦٤)	٠,١٤٤	٢,٧	--
تأثير كمية الواردات	خطي	$\hat{y} = ٦٧٧٢,٩ + .٨٧\ x$ (٢,٣٧)	٠,٢٥٩	٥,٥٩	**

حيث تبين ما يلي :

مسئولية تلك المتغيرات عن تزايد الكميات المستهلكة من القمح خلال فترة الدراسة بنسب مختلفة كما يوضحها معامل التحديد بجدول (٥ – ٧) حيث تراوحت نسب المعامل بين ٦٠,٧% كحد أقصى ، ٢٥,٩% كحد أدنى ، وهو ما يشير إلى أن أهم المتغيرات المؤثرة على هذه الكميات هي كل من الدخل الفردي وعدد السكان.

٣/٥ تأثير أزمة القمح الدولية على الميزان التجاري المصري ومستويات الأسعار المحلية:

توضح البيانات الواردة بجدول (١٠) بالملاحق مدى تأثير ارتفاع أسعار القمح العالمية على قيم الواردات المصرية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧ كما يلي :

تراوحت الكميات المستوردة بين حد أدنى قدر بحوالى ٤,١ مليون طن بقيمة ٦٠٦,٥ مليون دولار عام ٢٠٠٣ ، وحد أقصى قدر بحوالى ٥,٦ مليون طن بقيمة ٨١٥,٦ مليون دولار عام ٢٠٠٢ وذلك خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤ ، بينما تزايدت الكميات المستوردة بحوالي ١٢٩,١ ألف طن عام ٢٠٠٦ مقارنة بعام ٢٠٠٥، وبحوالى ٩٤,١ ألف طن عام ٢٠٠٧ مقارنة بعام ٢٠٠٦ وذلك خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧، مقابل تزايد قيم هذة الواردات بحوالى ٤٢,٤ مليون دولار عام ٢٠٠٦ مقارنة بعام ٢٠٠٥، وحوالي ٥٩٠,٩ مليون دولار عام ٢٠٠٧ مقارنة بعام ٢٠٠٦ ، ويشير ما سبق إلى تزايد قيمة العجز في الميزان التجاري المصري بحوالى ٥٩٠,٩ مليون دولار عام ٢٠٠٧ مقارنة بعام ٢٠٠٦ مقابل تزايد كمية الواردات بحوالى ٩٤,١ ألف طن عام ٢٠٠٧ مقارنة بعام ٢٠٠٦، بينما تزايد عجز الميزان التجاري بحوالى ٤٢,٤ مليون دولار عام ٢٠٠٦ مقارنة بعام ٢٠٠٥ مقابل تزايد كمية الواردات بحوالى ١٢٩,١ مليون طن ، الأمر الذي يستدل منه على التأثير الواضح لأسعار الاستيراد والتي تزايدت من حوالي ١٤٦,٥ دولار/طن عام ٢٠٠٥ إلى حوالى١٩١,٧ دولار/طن عام ٢٠٠٦ ثم تزايدت لتصل لنحو ٢٣١ دولار/طن عام ٢٠٠٧ . كما ترتب على ارتفاع الأسعار العالمية للقمح تزايد سعر المستهلك المحلى بمعدل ٢٣,٥% خلال عام ٢٠٠٧ مقارنة بعام ٢٠٠٦، بينما بلغت هذه الزيادة حوالي ٣,٧% خلال عام ٢٠٠٦ مقارنة بعام ٢٠٠٥[٣] ، وهو ما يشير إلى تأثر الأسعار المحلية بالأسعار العالمية بالرغم من الدعم الذي تمنحه الدولة لهذه السلعة للحفاظ على سعر تداولها بالسوق المحلى وهو ما يعكس عدم تحكم الدولة في توزيع وتداول هذه السلعة الأمر الذي يترتب عليه تسرب كميات منه لدى التجار للاستفادة من فروق الأسعار بما ساهم أيضا في زيادة الأسعار المحلية .

٤/٥ إشارات الإنذار المبكر لاحتمال حدوث أزمة قمح على المستوى المحلى وقياسها :

في ظل عدم اليقين الذي يكتنف الأسواق الدولية ومع تباطؤ نمو الاقتصاد الدولي والناجم عن الأزمة المالية الراهنة فقد تنكمش رقعة الأراضي المخصصة للزراعة مما سيؤدى إلى هبوط الإنتاج الزراعي لدى البلدان المصدرة الرئيسية، وقد يسفر هذا السيناريو عن العودة مجدداً إلى ارتفاع قياسي في أسعار المواد الغذائية بحلول عام ٢٠١٠، الأمر الذي يستلزم أهمية تحديد الاحتياجات الاستهلاكية من القمح ، ومصادر الحصول عليها سواء بالإنتاج المحلى أو الاستيراد من الخارج، حيث أن حجم الإنتاج المحلى للقمح يعد مؤشراً أساسياً في تحديد كمية وارداته من ناحية، كما يعد أحد المكونات الأساسية لإشارات الإنذار المبكر باحتمال حدوث

[٣] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوي ، القاهرة ٢٠٠٨ .

أزمة في هذا المحصول على المستوى المحلى من ناحية أخرى، هذا وقد تم الاعتماد على نموذج توقعات الاستهلاك لتقدير الاحتياجات الاستهلاكية من القمح وفقا للمعادلة التالية:

$$م_{ع} = م_{س} (١ + ر_{ث})^{ن}$$

حيث : $م_{ع}$ الكميات المتوقعة للاستهلاك ، $م_{س}$ متوسط الاستهلاك خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧(فترة أساس) ، $ر_{ث}$ معدل نمو الاستهلاك من القمح ، ن سنوات التنبؤ .

وقد تم تقدير الإنتاج المحلى بالاعتماد على تنبؤ مساحته وإنتاجيته حيث يوضح جدول (٥-٨) توقعات الإنتاج المحلى للقمح واستهلاكه خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥، والذي يتبين منه تزايد توقعات الإنتاج المحلى خلال فترة التنبؤ إلا أن هذه التوقعات لم تساهم إلا في تحقيق نسب اكتفاء ذاتي تراوحت بين ٦٠,٨% عام ٢٠١٠، وحوالي ٦٣,٢% عام ٢٠١٥ ، ويعد مؤشر نسبة الاكتفاء الذاتي بمثابة إشارة لاستقراء إنذار لاحتمال وجود أزمة للقمح في السوق المحلى، وقد تم تحديد مدى لهذا المؤشر بناءاً على توقعات الإنتاج والاستهلاك يتراوح بين ٦٠,٨% كحد أدنى وحوالي ٦٣,٢% كحد أقصى، بحيث أن انخفاض هذا المؤشر عن ٦٠,٨% يعد بمثابة إنذار لعدم قدرة الإنتاج المحلى على تغطية الاستهلاك بهذه النسبة وبالتالي زيادة الاعتماد على الأسواق الدولية ومخاطرها، ومما هو جدير بالذكر أن القمح يعد أهم الواردات الغذائية المصرية، وبالتالي تعد تغيرات أسعاره العالمية خاصة ارتفاعها بمثابة إنذار لوجود أزمة مستقبلية في أسواقه الدولية .

جدول (٥-٨): توقعات إنتاج واستهلاك القمح خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥

البيانات	الإنتاج (ألف طن)	الاستهلاك (ألف طن)	نسب الاكتفاء الذاتي %
٢٠١٠	٨٨٤٠,٩	١٤٥٥٠,٧	%٦٠,٨
٢٠١١	٩١٠٥,٩	١٤٨٥٦,٣	%٦١,٣
٢٠١٢	٩٣٧٤,٨	١٥١٦٨,٢	%٦١,٨
٢٠١٣	٩٦٤٧,٥	١٥٤٨٦,٨	%٦٢,٣
٢٠١٤	٩٩٢٤,١	١٥٨١١,٩	%٦٢,٧
٢٠١٥	١٠٢٠٤,٦	١٦١٤٤٠	%٦٣,٢

المصدر: حسبت باستخدام (١) أسلوب تقدير المحصول .

٥/٥ الإجراءات اللازمة لمواجهة أزمة القمح على المستوى المحلى:

يعد التعرف على مراحل دورة حياة الأزمة (مرحلة الميلاد، مرحلة النمو والاتساع، مرحلة النضج والاستقرار، مرحلة الانحسار) من الأساسيات التي يجب على متخذي القرار الإلمام الشديد بها لتحديد نوعية المرحلة الراهنة للأزمة، مما يترتب عليه تحديد الإجراءات المناسبة لنوعية هذه المرحلة حيث تختلف هذه الإجراءات باختلاف مراحل حياة الأزمة ، وتطرح الأزمة الراهنة (مرحلة النمو والاتساع) إشكاليات عديدة تتشابك في إبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتلقى بانعكاسات خطيرة على معدلات النمو الاقتصادي ومستويات المعيشة في الدول المتقدمة والنامية على السواء، مما يتطلب ضرورة المواجهة الدولية لمسببات هذه الأزمة .. وعلى المستوى المحلى فإن هناك من الإجراءات التي يلزم اتخاذها في المدى القريب والمدى الطويل كاستجابة للأزمة من ناحية ولتعزيز الأمن الغذائي المصري من ناحية أخرى .

١/٥/٥ إجراءات المدى القريب

وهى الإجراءات اللازم اتخاذها في ما بين الآن والمواسم الزراعية المقبلة حتى عام ٢٠١٥ لمواجهة أزمة القمح على المستوى المحلى والتي تتلخص في تعزيز قدرة صغار المزارعين على إنتاج القمح من خلال توفير مستلزمات الإنتاج بأسعار مناسبة لقدرتهم المالية ، وتجديد مرافق البنية التحتية الزراعية الصغيرة بالمناطق الريفية ، والحد من الخسائر المحصولية ، واتخاذ خطوات فورية لتأمين توافر القمح في السوق المصري (تعتمد مصر على توفير حوالي ٤٠% من احتياجاتها للقمح على الأسواق الخارجية)، وفى هذا الإطار عقدت الحكومة المصرية اتفاقيات تعاون دولية مع بعض الدول التي لها مصالح مشتركة مع مصر، فقد أطلقت وزارة التعاون الدولي مبادرة القمح مقابل الغاز الطبيعي مع أوكرانيا، وتمثل هذه المبادرة مصدراً آمناً وثابتاً من القمح للسنوات القادمة (بالرغم من العيوب التي ظهرت على شحنات القمح الأوكرانى)، وفى مجال التعاون القائم بين مصر والسودان خاصة فيما يتعلق بالأمن الغذائي فان هناك اتجاه لإقامة مشروعات مشتركة بين مصر والسودان تتمثل في تنفيذ مشروع مشترك لزراعة مليوني فدان على الحدود بين مصر والسودان باستثمارات مشتركة لتأمين الغذاء بين البلدين بدءاً من العام القادم منها ١,٥ مليون فدان بالسودان وحوالي ٩٠٠ ألف فدان جنوب مصر، كما بدأت الحكومة المصرية في توجيه المستثمرين المصريين إلى الاستثمار جنوب مصر زراعياً والتوجه لاستصلاح الأراضي هناك. كما عقدت مصر اتفاق مع أوغندا على زراعة حوالي مليوني فدان قمح وذرة في الأراضي الأوغندية، هذا فضلاً عن دراسة تعد حالياً لإعلان إنشاء شركة عربية كبرى ما بين القطاعات الخاصة في مصر والسعودية والبحرين وقطر والإمارات والكويت ككيان ذي تمويل ضخم لتنفيذ مشاريع زراعية في السودان إلا أنها مازالت في مراحلها الأولى وتحتاج وقت لاستقراء نتائجها، كما قامت الحكومة المصرية بشراء نحو مليون طن من القمح من كازاخستان لتلبية احتياجات السوق المحلية.

٢/٥/٥ إجراءات المدى البعيد

وهى الإجراءات اللازم اتخاذها لتأمين الأمن الغذائي المصري من القمح، والتي تتلخص في زيادة الاستثمارات المباشرة في مجالات الإنتاج الغذائي والزراعة خاصة الاستثمارات الأجنبية مع تركيز هذه الاستثمارات على مشروعات البنية التحتية للزراعة بما يرفع القدرة الإنتاجية، ومشروعات تخزين القمح (الصوامع) ورفع طاقتها الاستيعابية ، هذا بالإضافة إلى زيادة تمويل البحوث العلمية لاستنباط أصناف عالية الإنتاجية لتأمين الاحتياجات الغذائية من القمح بالاعتماد على الإنتاج المحلى خاصة في ظل التغيرات الراهنة في الأسواق الدولية والمتوقع استمرارها لفترة غير معلومة فضلاً عن احتمال تكرارها في السنوات القادمة ، فضلا عن زيادة الإنتاج المحلى من القمح في ضوء المساحات المنزرعة حيث يفرض التوسع في إنتاج القمح وجود البرسيم في مقدمة قائمة المحاصيل التي يمكن أن تساهم في تخفيض المساحات المنزرعة بها لصالح التوسع في المساحات المنزرعة بالقمح (إن التخوف من تخفيض مساحة البرسيم و ما قد يترتب عليه من نقص في الإنتاج المحلى من اللحوم والألبان قد لا يكون صحيحاً إذ انه من محاصيل الأعلاف الموسمية والتي تعد أحد المكونات الداخلة في منظومة تغذية الحيوانات وليس المكون الوحيد، وفى أسوء الاحتمالات ترتب على خفض مساحة البرسيم نقص إنتاج اللحوم والألبان ستكون بنسب قليلة) باعتباره المحصول الاستراتيجي الرئيسي والذي يشكل أي خلل في توفير احتياجات السوق المحلى منه تهديد مباشر للأمن الغذائي المصري .

النتائج والتوصيات

تعد مصر من الدول الرئيسية المستوردة للقمح بالرغم من تزايد إنتاجها المحلى بمعدل نمو قدر بحوالى ٣,٥% سنوياً خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٧ إلا أن هذه الزيادة واكبتها زيادة سكانية وبالتالي لم تساهم إلا في تحقيق اكتفاء ذاتي قدر بحوالى ٥٣,٥% كمتوسط خلال نفس الفترة، وهو ما يعنى اعتماد مصر على الأسواق الدولية في توفير احتياجاتها الغذائية من القمح، ومع التغيرات التي تعانى منها أسواق القمح في الآونة الأخيرة والتي تشكل خطورة على تأمين احتياجاتنا الغذائية من هذه السلعة الاستراتيجية بما يهدد الأمن الغذائي المصري ويعرضه لأزمة غذائية، لذلك اهتم هذا الفصل بتوصيف أزمة الغذاء (أزمة القمح) الراهنة على المستوى الدولي والمحلى، وأسبابها وتأثيرها على اقتصاديات الدول المصدرة والمستوردة للقمح والتعرف على إشارات الإنذار المبكر لهذه الأزمة على المستوى المحلى وكيفية قياسها واستشعارها، فضلاً عن تحديد الإجراءات الواجب إتباعها في هذه الحالات للاستعداد والوقاية، وقد تم الاعتماد على أساليب التحليل الاقتصادي الوصفى والمعايير الإحصائية التحليلية، وبعض نماذج الاتجاه العام البسيط، والمتعدد والمرحلي، كما تم استخدام أسلوب تقدير المحصول كإحدى منهجيات أنظمة الإنذار المبكر لأزمات الغذاء ، وكانت أهم النتائج التي تم التوصل إليها ما يلي:

على المستوى الدولي تزايد متوسط الإنتاج العالمي للقمح بمعدل نمو قدر بحوالى ٠,٦% سنويا خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٧ ، بينما تزايد متوسط كل من الصادرات والواردات العالمية بمعدل نمو قدر بحوالى ١,٣% سنويا خلال نفس الفترة ، مما ترتب عليه تناقص المخزون العالمي للقمح إلى أدنى مستوى له عام ٢٠٠٧ ، ومع تناقص هذا المخزون تزايدت الأسعار العالمية للقمح بمعدل نمو سنوي قدر بحوالى ٣,٥% خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٧ اى ما يقدر بحوالى ٥,٢٨ دولار/طن سنويا ، كما أوضحت النتائج إن أهم المتغيرات المؤثرة على السعر العالمي للقمح باستخدام أسلوب تحليل الانحدار المرحلي (step- wise) هي السعر العالمي للبترول، يليه إنتاج الايثانول من القمح ثم تزايد مستويات الإنفاق الفردية في كل من الصين والهند ، كما أظهرت النتائج تناقص كميات صادرات القمح لأهم الدول المصدرة مما ترتب عليه تناقص عوائد هذه الصادرات لتلك الدول حيث تناقصت بصفة خاصة لكل من الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وفرنسا، واستراليا، و ترتب على تزايد كميات واردات القمح لأهم الدول المستوردة تزايد قيم هذه الواردات لتلك الدول حيث تزايدت قيم واردات كل من مصر، وبلجيكا، وايطاليا، والمكسيك، والبرازيل، وهولندا .

وعلى المستوى المحلى أظهرت النتائج تزايد كمية كل من الإنتاج المحلى للقمح والاستهلاك بمعدل نمو قدر بحوالى ٣,٥% ، ١,٨% على الترتيب خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٧، وبلغ متوسط نسبة الاكتفاء الذاتي حوالي ٥٣,٥ % خلال نفس الفترة، وإن أهم المتغيرات المؤثرة على الكمية المستهلكة من القمح هي متوسط الدخل الفردي السنوي،يليه عدد السكان ، كما أظهرت النتائج تزايد قيمة العجز في الميزان التجاري المصري بحوالى ٥٩٠,٩ مليون دولار عام ٢٠٠٧ مقارنة بعام ٢٠٠٦ مقابل تزايد كمية الواردات بحوالى ٩٤,١ ألف طن عام ٢٠٠٧ مقارنة بعام ٢٠٠٦، وأوضحت النتائج إن انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي عن ٦٠,٨% خلال فترة (٢٠١٠-٢٠١٥) يعد بمثابة إنذار لوجود أزمة قمح في السوق المحلى، كما إن ارتفاع السعر العالمي للقمح بمثابة إنذار لوجود أزمة مستقبلية في أسواقه الدولية. كما أظهرت النتائج أن أهم إجراءات الاستعداد والوقاية في المدى القريب حتى عام ٢٠١٥ يمكن أن تتلخص في تعزيز قدرة صغار المزارعين على إنتاج القمح من خلال توفير مستلزمات الإنتاج بأسعار مناسبة لقدرتهم المالية ، مع الحد من الخسائر المحصولية واتخاذ خطوات فورية لتأمين توافر القمح في السوق المصري ، بينما تعد الإجراءات اللازم اتخاذها لتأمين

الأمن الغذائي المصري من القمح في المدى الطويل تتلخص في زيادة الإنتاج المحلـــى مـــن القمـــح وزيـــادة الاستثمارات المباشرة في مجالات الإنتاج الغذائي والزراعة خاصة الاستثمارات الأجنبيـــة مـــع تركيـــز هـــذه الاستثمارات على مشروعات البنية التحتية للزراعة بالإضافة إلى زيادة تمويل البحـــوث العلميـــة لاســـتنباط أصناف عالية الإنتاجية لتأمين الاحتياجات الغذائية من القمح .

وبناءا على النتائج التي تم التوصل إليها يوصى بما يلي :

(١) العمل على زيادة المخزون الاستراتيجي من القمح بما يكفى احتياجات الاستهلاك القومي المـــصري لمدة أكثر من ستة أشهر لتأمين الاقتصاد المصري وعدم حدوث أزمات قمح.

(٢) عقد اتفاقيات مسبقة مع العديد من الدول لتوريد القمح وذلك حتى يمكن ضمان تـــوفير احتياجـــات مصر خلال السنوات التي يتوقع فيها استمرار الأزمة الغذائية العالمية.

(٣) زيادة الاستثمارات المباشرة في مجالات الإنتاج الغذائي والزراعة خاصة الاستثمارات الأجنبية مـــع تركيز هذه الاستثمارات على مشروعات البنية التحتية للزراعة .

المراجع

١- الأمم المتحدة، منظمة الأغذية والزراعة، تقرير الأغذية والزراعة في العالم٢٠٠٨.

٢- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الاحصائى السنوي، القاهرة ٢٠٠٨.

٣- سعد زغلول وآخرون، اقتصاديات محصول القمح بمصر في ظل المتغيرات المحلية والعالمية (العولمة)، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي،المجلد الحادي عشر،العدد الثاني، سبتمبر ٢٠٠١ .

٤- عادل خليفة وآخرون، البعد الاقتصادي والاستراتيجي لإنتاج القمح في مصر، جامعة الإسكندرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد الأول، المجلد الثالث والثلاثون، مارس ١٩٩٦ .

٥- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، "نظام إنذار مبكر ضد أزمات القمح فى مصر"، يوليو ٢٠٠٤ .

Charles Chopak. "Early Warning Primer: An Overview of Monitoring and Reporting". USAID FEWS Project. June ٢٠٠٠.

Uncomtrade.

United States Department of Agriculture, Economic Research Service, Wheat yearbook, March ٢٠٠٧.

المواقع على الانترنت :

www.carth-policy.org
www.fao.faostat.org
www.imf.org
www.mawsoah.net
www.orcd.org

ملاحق الفصل الخامس

جـدول رقم (١): الإنتاج العالمـي للقمـح وأهـم الدول المنتجـة خـلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٧

البيان	١٩٩٠-١٩٩٤	١٩٩٥-١٩٩٩	٢٠٠٠-٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
الإنتاج العالمى (مليون طن)	٥٥٩,٢	٥٨٤,٥	٥٨٨,٨	٦٢٦,٦	٥٩٨,٤	٦٠٧,٢
أهم الدول المنتجة مرتبة حسب كمية الإنتاج	الصين،الولايات المتحدة ، الهند، فرنسا، كندا ، روسيا الاتحادية، تركيا، ألمانيا، باكستان،استراليا، أوكرانيا،الأرجنتين	الصين ، الهند ، الولايات المتحدة، فرنسا ، روسيا الاتحادية،كندا،ألمانيا،تركيا ،أوكرانيا،الأرجنتين	الصين، الهند، الولايات المتحدة، روسيا الاتحادية فرنسا،كندا،ألمانيا،استراليا، تركيا،باكستان	الصين،الهند، الولايات المتحدة، روسيا الاتحادية ،فرنسا،كندا، استراليا،ألمانيا،باكستان،تركيا	الصين،الهند،الولايـــات المتحدة،روسيا الاتحادية فرنسا،كندا،ألمانيا،باكستان، تركيا، استراليا	الصين،الهند،الولايـــات المتحدة،روسيا الاتحادية فرنسا،باكستان،ألمانيا،كندا، تركيا، استراليا
إجمالى نسب مساهمتهم فى الصادرات العالمية	%٦٩,٩	%٦٩,٣	%٦٨,٤	%٦٧,٩	%٦٧,٦	٦٨,٩

المصدر: www.fao.faostat.org.

جـدول رقم (٢): الصادرات العالميـة للقمـح واهـم الدول المصدرة خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٧

البيان	١٩٩٠-١٩٩٤	١٩٩٥-١٩٩٩	٢٠٠٠-٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
الصادرات العالمية (مليون طن)	١٠٢,٥	١٠٥,٤	١١٧,١	١٢٠,٥	١٢٦,٢	١٢٨,٣
أهم الدول المصدرة مرتبة حسب كمية الصادرات	الولايات المتحدة، كندا، وفرنسا، استراليا،والأرجنتين، انجلترا، وألمانيا، تركيا، والسعودية الدانمارك	الولايات المتحدة، كندا، وفرنسا، استراليا،والأرجنتين، انجلترا، وتركيا، كازاخستان،الدانمرك، المجر	الولايات المتحدة، فرنسا، واستراليا، كندا،والأرجنتين، ألمانيا، وروسيا، كازاخستان،أوكرانيا، الهند، انجلترا، المجر	الولايات المتحدة، استراليا، وكندا، فرنسا،والأرجنتين أوكرانيا،ورسيا، ألمانيا، انجلترا، كازاخستان،المجر.	الولايات المتحدة، فرنسا، واستراليا، كندا،والأرجنتين، روسيا، وألمانيا، أوكرانيا،كازاخستان، انجلترا، المجر	الولايات المتحدة، كندا، وفرنسا، استراليا،والأرجنتين، روسيا، وألمانيا، كازاخستان،المجر، أوكرانيا
إجمالى نسب مساهمتهم فى الصادرات العالمية	%٩٣,٤	%٩٢,٥	%٧٧,٨	%٩١,٥	%٨٨,١	%٨٦,٧

المصدر: www.fao.faostat.org.
uncomtrade.

جدول رقم (٣): الواردات العالمية للقمح وأهم الدول المستوردة خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٧

البيان	١٩٩٠-١٩٩٤	١٩٩٥-١٩٩٩	٢٠٠٠-٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
الصادرات العالمية (مليون طن)	٩٩,٨	١٠٣,٦	١١٤,١	١٢٠,٨	١٢٤,٦	١٢٧,٣
أهم الدول المستوردة مرتبة حسب كمية الواردات	الصين ، روسيا الاتحادية، اليابان، ايطاليا ، مصر ، كوريا ،البرازيل ، الجزائر، إيران ، هولندا، باكستان ، بلجيكا ، المغرب ، الفلبين، أسبانيا ،أوزبكستان	البرازيل ، إيطاليا ، الصين ، اليابان، مصر ، الجزائر ، المغرب، المكسيك، باكستان، بلجيكا، كوريا ، هولندا ، أسبانيا.	إيطاليا ، البرازيل ، اليابان ،الجزائر ، مصر، أسبانيا، الصين ، المغرب ، المكسيك ، بلجيكا ، إيران ، كوريا ، هولندا ، العراق، الفلبين ،نيجريا	الصين ، ايطاليا ، اليابان ، الجزائر ، مصر ، البرازيل ، أسبانيا ، المكسيك، كوريا ، هولندا ، بلجيكا، المغرب .	أسبانيا،ايطاليا، الجزائر، مصر ، البرازيل ، اليابان ، الصين ، المكسيك ، كوريا ، بلجيكا ، هولندا ، المغرب	ايطاليا ، البرازيل، مصر اليابان ، أسبانيا، الجزائر، هولندا ، كوريا ، بلجيكا، المكسيك، المغرب، الصين
إجمالى نسب مساهمتهم فى الواردات العالمية	%٧٢,٢	%٥٥,٨	%٥٩,٣	%٥٧,٦	%٥٢,٤	%٥٦,٣

المصدر: www.fao.faostat.org.
uncomtrade.

جدول (٤) : المتغيرات الرئيسية المؤثرة على السعر العالمـــي للقمـــح خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٧

البيان	أسعار البترول دولار للبرميل	سعر صرف اليورو مقابل الدولار	الإنفاق الفردي في الصين دولار للفرد	الإنفاق الفردي في الهند دولار للفرد	الإنتاج العالمي للايثانول من القمح مليون جالون	إنتاجيه القمح العالمي طن للهكتار	السعر العالمي للقمح دولار للطن
١٩٩٧	١٩,١	٠,٥٤	٧٧٤,٥	٤٠٩,٣	٢٧٥,٧	٢,٦٧	١٤٢,٩
١٩٩٨	١٢,٦	٠,٦٧	٨٢٠,٩	٤٢٥,٦	٢٨١,٢	٢,٦٢	١١٨,٧١
١٩٩٩	١٧,٤	٠,٨٩	٨٦٤	٤٢٣,٨	٢٨٣,٩	٢,٧٢	١٠٧,٨٦
٢٠٠٠	٢١,٢٦	٠,٩٢	٩٤٩,٢	٤٥٠,٩	٣١٤,٤	٢,٦٧	١٢٦,٦
٢٠٠١	٢٢,٩٥	٠,٩	١٠٤٢	٤٥٣	٣٣٢,٣	٢,٧١	١٢٥,٢١
٢٠٠٢	٢٤,١	٠,٩٥	١١٣٥	٤٦٣,٢	٣٥٨,٦	٢,٦٥	١٦٠,٠٤
٢٠٠٣	٢٨,٥٣	١,١٣	١٢٧٤	٤٨٤,٤	٣٨٢,٨	٢,٦٥	١٥٥,٥٥
٢٠٠٤	٣٦,٩٨	١,٢٤	١٤٩٠	٥٦٥,٤	٣٥٩	٢,٨٨	١٥١,٢٢
٢٠٠٥	٥٠,٢٤	١,٢٤	١٧٢٠	٦٤٤,٥	٤٠٨.	٢,٨٥	١٦٨,٢١
٢٠٠٦	٦٣,٢٤	١,٢٦	١٩٦٢	٧٣٦,١	٥٠٣,٧	٢,٨	٢٠٣,٩٩
٢٠٠٧	٦٨,٢٧	١,٤٢	٢٣١٦,٤	٨٢١,٦	٦٠٠,٩	٢,٧٨	٢٠٤,٥٤

www.imf.org
www.earth_policy.org.
www.orcd.org.
www.fao.org

جدول (٥) : معـــدلات تغير كميات وقيم صادرات أهم الدول المصدرة للقمـــح خلال الفترة ٢٠٠٥ - ٢٠٠٧

البيان	معدل تغير كمية صادرات عام ٢٠٠٦ مقارنة بعام ٢٠٠٥	معدل تغير كمية صادرات عام ٢٠٠٧ مقارنة بعام ٢٠٠٦	معدل تغير قيمة صادرات عام ٢٠٠٦ مقارنة بعام ٢٠٠٥	معدل تغير قيمة صادرات عام ٢٠٠٧ مقارنة بعام ٢٠٠٦
الولايات المتحدة	-١٣,٩%	-١٢,٩%	-١٥,٤ %	-٣,٥ %
كندا	-٧,٩%	٣٣,١%	-١٦,٧ %	٤٤,٠١ %
فرنسا	٨,٨%	٣,١%	-٥,٢ %	١٢,١ %
استراليا	-١٨,٧%	٠,٧%	-٢٦,٣ %	١١,٩ %
روسيا الاتحادية	١١٩,١%	-٥,٨%	١١١,٦ %	٢٠,٧ %
ألمانيا	٢٥,٦%	٢٨,٦%	٧,٦ %	٣٥,٩ %
انجلترا	-٤%	-١٢,٥%	-٥,٦ %	-٢,٤ %
أوكرانيا	-٢٣%	-٧٦,٧%	-٨,٦ %	-٦٨,١ %
المجر	٦٣,٦%	٢٧,٨%	٤٨,٣ %	٤١,٨ %
كازاخستان	١٢١,١%	٤٧,٦%	١٣٧,٩ %	١٢٣,٩ %

المصدر: www.fao.faostat.org.
uncomtrade

جدول (٦) : معدلات تغير كميات وقيم واردات أهم الدول المستوردة للقمح خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧

البيان	معدل تغير كمية واردات عام ٢٠٠٦ مقارنة بعام ٢٠٠٥	معدل تغير كمية واردات عام ٢٠٠٧ مقارنة بعام ٢٠٠٦	معدل تغير قيمة واردات عام ٢٠٠٦ مقارنة بعام ٢٠٠٥	معدل تغير قيمة واردات عام ٢٠٠٧ مقارنة بعام ٢٠٠٦
ايطاليا	%٤,٢	% ٦,١	% ١٤,٦	% ٦,٤
البرازيل	%٢,٩	%٣٠,٩	% ٧٤,٥	% ٣٥,٠٢
مصر	%٣٠,٢	%٢,٣	% ٥	% ٦١
اليابان	%٠,٣-	%٢,٥-	% ٤,١	% ٠,٤
أسبانيا	%٧١,٥	%٣٠,٩-	% ٢٧,٧-	% ١١,٧
الجزائر	%١٢,٩	%١٢,٦-	% ٣,٣-	% ٢,٩-
هولندا	%٥,٦-	%٢٥,٥	% ٤٠,٤	% ١٥,٢
جمهورية كوريا	% ٨,٢	%٣,٣-	% ١,٤-	% ٠,٧-
بلجيكا	% ٩,٩	%٠,٧	% ١٠,٣	% ٣,٧
المكسيك	% ٣,٧	%٧,٣-	% ١٢,٧	% ١١,٩
المغرب	%٠,٥ -	%٣٠,٦-	% ٢٥-	% ٣٧-
الصين	%٤٢,٤-	%٦٧,٢-	% ٦٧,٩-	% ٨٢,٢-

المصدر:

www.fao.faostat.org

جدول (٧) : إنتاج واستهلاك القمح في جمهورية مصر العربية خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٧

البيان	وحدة القياس	١٩٩٠-١٩٩٤	١٩٩٥-١٩٩٩	٢٠٠٠-٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
المساحة المزروعة	ألف فدان	٢٠٨٠,٨	٢٤٤٤	٢٤٧٣,٤	٢٩٨٥	٣٠٦٤	٢٧١٦
الإنتاجية الفدانية	طن للفدان	٢,٢٢	٢,٥٤	٢,٧١	٢,٧٣	٢,٧	٢,٧٢
الإنتاج المحلى	ألف طن	٤٥٢٧,٦	٥٩٤٩,٣	٦٦٩٣,٢	٨١٤١	٨٢٧٤	٧٣٧٩
الصادرات	ألف طن	٠,٠١	٠,٠٥	٠,٧	٠,٣	٠,٢	٠,٦
الواردات	ألف طن	٥٣٩٢,٩	٥٥٣٠,٣	٤٦٦١,٥	٥٦٨٧,٨	٥٨١٦,٩	٥٩١١
المتاح للاستهلاك	ألف طن	٩٩٢٠,٥	١١٤٧٩,٦	١١٣٥٤	١٣٨٢٨,٤	١٤٠٩٠,٧	١٣٢٨٩,٤
الاكتفاء الذاتي	%	٤٥,٦	٥١,٨	٥٨,٩	٥٨,٩	٥٨,٧	٥٥,٥

المصدر:

www.faostat. org

جدول (٨) : كميات الفائض والعجز للقمح المخصص للمخزون الاستراتيجي في مصر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٧

البيان	كمية الفائض		كمية العجز	
	الكمية بالإلف طن	فترة كفاية الفائض لاستهلاك باليوم	الكمية بالإلف طن	فترة العجز في القمح للاستهلاك باليوم
١٩٩٠-١٩٩٤	٢,٧٢	٠,٧	-	-
١٩٩٥-١٩٩٩	-	-	-	-
٢٠٠٠-٢٠٠٤	-	-	٢٧٩٩	٧٦٦,٨
٢٠٠٥-٢٠٠٧	-	-	-	-

المصدر : حسبت من جدول (١١) بالملاحق .

جدول (٩): أهم المتغيرات المؤثرة على الكميات المستهلكة من القمح خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٧

البيان	الكمية المتاحة للاستهلاك (ألف طن)	عدد السكان (مليون نسمة)	متوسط نصيب الفرد (كجم/سنه)	متوسط الدخل الفردي جنيه/سنه	سعر الاستيراد دولار/طن	كمية الواردات (ألف طن)
١٩٩٠-١٩٩٤	٩٩٢٠,٥	٥٧,٢	١٨٨,٩	٢٢٠٧,٥	١٥٧,٩	٥٣٩٢,٩
١٩٩٥-١٩٩٩	١١٤٧٩,٦	٦٣,٥	١٩٣,٥	٣٣٢٣,٣	١٦٨,٤	٥٥٣٠,٣
٢٠٠٠-٢٠٠٤	١١٣٥٤	٦٨,٩	١٨٢,٤	٥٢٥٧,١	١٥٠,٢	٤٦٦١,٥
٢٠٠٥-٢٠٠٧	١٣٧٣٦,٢	٧٣,٥	١٧٦,٧	٨٢٤٤,٨	١٩٧	٥٨٠٥,٢

المصدر:

(١) www.fao.fnostat.org

(٢) uncomtrade

(٣) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، المتاب الإحصائى السنوى، أعداد مختلفة .

جدول (١٠) : كميات وقيم الواردات المصرية من القمح خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧

البيان	كمية الواردات	قيمة الواردات
	ألف طن	مليون دولار
٢٠٠٠	٤٨٩٦	٧١٣,٢
٢٠٠١	٤٤١٢,٩	٦٦٦,٧
٢٠٠٢	٥٥٧٤,٧	٨١٥,٦
٢٠٠٣	٤٠٥٧,٢	٦٠٦,٥
٢٠٠٤	٤٣٦٦,٨	٧٢٧,٣
٢٠٠٥	٥٦٨٧,٨	٩٢٤,٧
٢٠٠٦	٥٨١٦,٩	٩٦٧,١
٢٠٠٧	٥٩١١	١٥٥٨

المصدر : uncomtrade

ملخص الفصل

ساهمت التغيرات التي تعانى منها الأسواق الدولية للحبوب خاصة السوق الدولي للقمح في خفض المعروض من الحبوب وظهور أزمات في أسواقها الدولية، بما يشكل خطورة على تأمين الاحتياجات الغذائية للدول المستوردة للحبوب، وخاصة مصر والتي تعد من أهم الدول المستوردة للقمح بالرغم من تزايد إنتاجها المحلى بمعدل نمو قدر بحوالى ٣,٥% سنوياً خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٧ إلا أن هذه الزيادة واكبتها زيادة سكانية وبالتالي لم تساهم إلا في تحقيق اكتفاء ذاتي قدر بحوالى ٥٣,٥% خلال نفس الفترة، مما يشير إلى اعتماد السوق المحلى على الأسواق الدولية في توفير احتياجات القمح الاستهلاكية وما يمثله ذلك من تهديد على الأمن الغذائي المصري متمثلا في زيادة عجز الميزان التجاري نتيجة لارتفاع تكلفة الاستيراد أو استخدام هذه السلعة كأداة ضغط سياسي في حالة تعارض المصالح السياسية والاقتصادية المشتركة. الأمر الذي يستدعى ضرورة التعرف على المتغيرات الرئيسية التي ساهمت في حدوث أزمة الغذاء(أزمة القمح) على المستوى الدولي والتي امتد أثرها ليشمل الدول المتقدمة والنامية على السواء حتى يمكن التنبؤ بحدوث مثل هذه الأزمات في المستقبل .ولذلك اهتم هذا الفصل بدراسة أزمة الغذاء (أزمة القمح) الراهنة على المستوى الدولي والمحلى، وأسبابها وتأثيرها على اقتصاديات الدول المصدرة والمستوردة للقمح والتعرف على إشارات الإنذار المبكر لهذه الأزمة على المستوى المحلى وكيفية قياسها واستشعارها، فضلاً عن تحديد الإجراءات الواجب إتباعها في هذه الحالات للاستعداد والوقاية، وقد تم الاعتماد على أساليب التحليل الاقتصادي الوصفى والمعايير الإحصائية التحليلية، وبعض نماذج الاتجاه العام البسيط، والمتعدد والمرحلي، كما تم استخدام أسلوب تقدير المحصول كإحدى منهجيات أنظمة الإنذار المبكر لأزمات الغذاء . وكانت أهم النتائج التي تم التوصل إليها :

بدراسة السوق الدولي للقمح وجد إن صادراته ووارداته تزايدت بمعدل ١,٣% مقابل تزايد إنتاجه بمعدل ٠,٦% سنويا خلال نفس الفترة الأمر الذي ترتب علية اتجاه الدول المصدرة للسحب من المخزون العالمي والذي تناقص لأدنى مستوى له عام ٢٠٠٧ مما ترتب علية ارتفاع الأسعار العالمية للقمح ، أوضحت النتائج إن أهم المتغيرات المؤثرة على السعر العالمي للقمح هي ارتفاع السعر العالمي للبترول، يليه تزايد إنتاج الإيثانول من القمح ثم تزايد مستويات الإنفاق الفردية في كل من الصين والهند. كما أظهرت النتائج التأثير السلبي لارتفاع السعر العالمي للقمح على اقتصاديات كل من الدول المتقدمة والنامية على السواء . وبدراسة السوق المحلى للقمح وجد إن إنتاجه تزايد بمعدل ٣,٥% سنويا خلال فترة الدراسة و بلغ متوسط نسبة الاكتفاء الذاتي حوالي ٥٣,٥ % خلال نفس الفترة ، كما أظهرت النتائج تزايد الكميات المستهلكة نتيجة لتزايد دخل الفرد فضلا عن تزايد عدد السكان الأمر الذي ترتب علية تزايد الكميات المستوردة من القمح والمرتفعة أسعاره في السوق العالمي مما أدى إلى تزايد قيمة العجز في الميزان التجاري المصري بحوالى ٥٩٠,٩ مليون دولار عام ٢٠٠٧ مقارنة بعام ٢٠٠٦ من ناحية كما تزايدت الأسعار المحلية للقمح ومنتجاته من ناحية أخرى ، كما أوضحت النتائج وجود مؤشران رئيسيين يمكن الاعتماد عليهم للتنبؤ بأزمات القمح أحداهما على المستوى المحلى والمتمثلة في نسبة الاكتفاء الذاتي ، والأخرى على المستوى الدولي والمتمثلة في زيادة الأسعار العالمية للقمح . هذا و تتلخص أهم الإجراءات الاستعداد والوقاية في المدى القريب في تعزيز قدرة صغار المزارعين على إنتاج القمح من خلال توفير مستلزمات الإنتاج بأسعار مناسبة لقدرتهم

المالية ، وتجديد مرافق البنية التحتية الزراعية الصغيرة بالمناطق الريفية ، والحد من الخسائر المحصولية ، واتخاذ خطوات فورية لتأمين توافر القمح في السوق المصري ، بينما تتلخص الإجـراءات الـلازم اتخاذهـا لتأمين الأمن الغذائي المصري من القمح في المدى الطويل في زيادة الإنتاج المحلى من القمـح فـي ضـوء المساحات المنزرعة ، وزيادة الاستثمارات المباشرة فى مجالات الإنتاج الغذائى والزراعة خاصة الاستثمارات الأجنبية مع تركيز هذه الاستثمارات على مشروعات البنية التحتية للزراعة ، وزيادة تمويل البحوث العلميـة لاستنباط أصناف عالية الإنتاجية لتأمين الاحتياجات الغذائية من القمح بالاعتماد على الإنتاج المحلى خاصة فى ظل التغيرات الراهنة فى الأسواق الدولية والمتوقع استمرارها لفترة غير معلومة فضلاً عن احتمال تكرارهـا فى السنوات القادمة.

وبناءا على النتائج التي تم التوصل إليها يوصى بما يلي :

(١) زيادة الإنتاج المحلى للقمح وأعطاه كافة الاولويات في العملية الإنتاجية باعتباره محصول استراتيجي.

(٢) العمل على زيادة المخزون الاستراتيجي من القمح بما يكفى احتياجات الاستهلاك القومي المصرى لمدة أكثر من ستة أشهر لتأمين الاقتصاد المصرى لعدم حدوث أزمات .

(٣) عقد اتفاقيات مسبقة مع العديد من الدول لتوريد القمح وذلك حتى يمكن ضمان توفير احتياجات مـصر خلال السنوات التى يتوقع فيها استمرار الأزمة الغذائية العالمية.

الفصل السادس

نظم الإنذار المبكر والاستعداد والوقاية
لاحتمال حدوث أزمة سياحية بالارتكاز على بناء نظام خبير

مقدمة

تعتبر مصر من أغنى دول العالم بمواردها السياحية سواء الطبيعية منها أو الحضارية حيث مرت عليها حضارات كثيرة فرعونية ، رومانية ، إغريقية ثم الحضارة الاسلامية تركت كل منها بصمات واضحة تتمثل فى الآثار التى شيدتها كل حضارة من الحضارات . وبالنظر الى نصيب مصر من السياحة العالمية نجد أنه لا يتناسب مع ما تتمتع به مصر من ميزة تنافسية على مستوى العالم حيث توجد فى منطقة الأقصر وأسوان نحو ثلثى آثار العالم كما تتمتع الشواطىء المصرية فى البحر الأحمر وجنوب سيناء بعوامل جذب تتمثل فى الشعاب المرجانية والمياه الفيروزية ، ومع ذلك فإن نصيب مصر من السياحة العالمية لا يتعدى ١% .

وتعتبر السياحة من القطاعات التى تؤثر فى عملية التنمية الاقتصادية من خلال تأثيرها المباشر على الدخل القومى بزيادة رصيد الدولة من النقد الأجنبى حيث يتصدر قطاع السياحة فى مصر مصادر النقد الأجنبى متقدما على صادرات البترول ، عائدات قناة السويس ، تحويلات العاملين بالخارج ، كما يخلق قطاع السياحة فرصا كبيرة للتوظف ، كما أنه يؤثر على كافة القطاعات الاقتصادية الأخرى من خلال علاقات التشابك الاقتصادى .

لذلك جاء اختيارنا لهذا المجال لوضع نظم للإنذار المبكر للاستعداد والوقاية لاحتمال حدوث أزمة فى قطاع السياحة من خلال بناء واستخدام نظام خبير Expert System يعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعى (AI) Artificial Intelligent لذلك فقد تم اختيار موضوع هذه الدراسة والتى كانت موضع اهتمام أحد أعضاء فريق الدراسة ، عام ١٩٩٧ ، والذى تم تناوله بأرقام فعلية للحركة السياحية حين ذلك لإثبات إمكانية التناول والتنفيذ باستخدام الأساليب العلمية الحديثة مثل ES . حيث تم بناء نظام خبير للتنبؤ بأزمة سياحية وتم اختياره بأرقام فعلية للحركة السياحية فى سنوات مختلفة على النحو المبين فيما بعد .

١/٦ مناخ الأزمة فى مصر وتطوره

١/١/٦ توصيف الأزمة وآثارها السلبية

تعرض قطاع السياحة لأزمات أثرت تأثيرا مباشرا على انخفاض الحركة السياحية حيث انخفض عدد السائحين عام ١٩٩٨ إلى ٣،٥ مليون سائح بالمقارنة بنحو ٤ مليون سائح بعام ٩٧ نتيجة للأحداث الإرهابية التى حدثت فى مدينة الأقصر ، كما انخفضت الليالى السياحية والايرادات السياحية . كما تأثرت الحركة السياحية بأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ حيث انخفض عدد السائحين عام ٢٠٠١ إلى نحو ٤،٦ مليون سائح مقابل ٥،٥ مليون سائح عام ٢٠٠٠ ، كما انخفضت الليالى السياحية والايرادات السياحية . وذلك كما يتضح من الجدول التالى :

تطور الحركة السياحية

السنوات	عدد السائحين (مليون سائح)	عدد الليالى السياحية (مليون ليلة)	الايرادات السياحية (مليار دولار)
١٩٩٥	٣,٨	٢٠,٥	٢,٧
١٩٩٦	٣,٩	٢٣,٨	٣,٢
١٩٩٧	٤,٠	٢٦,٧	٣,٧
١٩٩٨	٣,٥	٢٠,٢	٢,٦
١٩٩٩	٤,٨	٣١,٠	٣,٩
٢٠٠٠	٥,٥	٣٢,٨	٤,٣
٢٠٠١	٤,٦	٢٩,٨	٣,٨
٢٠٠٢	٥,٢	٣٢,٧	٣,٨
٢٠٠٣	٦,٠	٥٣,١	٤,٦
٢٠٠٤	٨,١	٨١,٧	٦,١
٢٠٠٥	٨,٦	٨٥,٢	٦,٩
٢٠٠٦	٩,١	٨٩,٣	٧,٦

المصدر : وزارة السياحة ، كتاب الاحصاء السنوى Egypt Tourism in Figures أعداد مختلفة .

٢/١/٦ تأثير الأزمة المالية العالمية الحالية على قطاع السياحة

طبقا للاحصاءات المنشورة والتى أوردتها شبكة المعلومات الدولية أن قطاع السياحة بدأ يتأثر بآثار الأزمة المالية العالمية حيث تراجعت الحجوزات بنسبة ٣٠% فى يناير ٢٠٠٩ بالمقارنة بالشهر نفسه عام ٢٠٠٨ ، ونظرا للطابع العالمى للأزمة فإن هناك ثمة تأثير آخر لها على قطاع السياحة متمثلا فى تخفيض أسعار الفنادق مما يؤثر على الايرادات السياحية نتيجة انخفاض متوسط انفاق السائح فى الليلة .

مما سبق يتضح مدى حساسية قطاع السياح للأحداث الداخلية والاقليمية والعالمية حيث يتأثر سلبا وبنسبة كبير من خلال انخفاض الحركة السياحية وانخفاض الايرادات السياحية .

٣/١/٦ السياسات التى تتبعها الدولة لإدارة الأزمة وتقييم نتائجها

تتخذ الدولة العديد من السياسات لتجنب الآثار السلبية للأزمة السياحية متمثلة فيما يلى :

١- تكثيف حملات التنشيط والترويج السياحى ليشمل كافة الأسواق العالمية .

٢- الالتقاء المباشر بوكلاء السياحة والسفر فى العالم من خلال التواجد المستمر فى البورصات العالمية (لندن – ميلانو – برلين) لطمأنتهم وبيان كافة التدابير التى اتخذتها الدولة من أجل تأمين الأماكن السياحية والمزارات .

٣- تشجيع رحلات الطيران العارض الى المناطق السياحية التى تتأثر مباشرة بالأزمة من خلال تقديم دعما مباشرا لشركات الطيران العارض (Charter) يضمن لها تشغيل رحلاتها دون خسائر.

٤- انشاء غرفة عمليات فى وزارة السياحة المصرية لمتابعة الأثر اليومى للأزمة على الحركة السياحية ومعالجتها .

٢/٦ النموذج المقترح للتنبؤ بحدوث أزمة سياحية فى مصر

١/٢/٦ أهمية انشاء نظام معلومات لتجنب الأزمة

لاشك أن اتخاذ القرار السياحى فى الوقت المناسب يترتب عليه تجنب العديد من المشاكل والآثار السلبية التى تنجم عن الأزمات السياحية ، وهذا يتطلب إنشاء نظام معلومات لقطاع السياحة يحتوى على تطور الحركة السياحية شهريا يشمل عدد السائحين والليالى السياحية والايرادات السياحية ، وتوزيع الحركة السياحية طبقا للجنسيات المختلفة حتى يتم التعرف على الجنسيات التى تأثرت بالأزمة السياحية أكثر من غيرها ، وبالتالى تكثيف الحملات التنشيطية فى تلك الدول، أيضا يحتوى على توزيع الطاقة الفندقية فى الأماكن السياحية المختلفة لاختيار القرار المناسب لمنع تكدس السائحين فى أماكن الزيارة .

وبناء على ما سبق فإنه لتجنب هذه المشاكل وغيرها فلابد من انشاء نظام للمعلومات السياحية يتضمن قواعد بيانات لتطور الحركة السياحية الوافدة الى مصر شهريا وسنويا يتيح المقارنة بحيث يمكن التعرف على معدلات زيادة أو انخفاض الحركة السياحية ، ويتلقى الاجابة على مجموعة من الأسئلة التى تتعلق باشارات الانذار المبكر لحدوث أزمة سياحية ، (ويمكن أن يتم ذلك على النحو المبين فى النظام المقترح) .

٢/٢/٦ الأنواع المختلفة لنظم المعلومات

تطورت نظم المعلومات الادارية من نظم معالجة البيانات والتى اقتصر دورها فى الأجيال الأولى على تجميع البيانات وتخزينها على الحاسب الآلى سمى هذا النظام بنظام معالجة البيانات Data Procession Systems ، وهذا النوع لا يصلح للتبنؤ بأزمة سياحية تطورت بعد ذلك من نظم المعلومات الى أنظمة تتيح انتاج تقارير (Reports) تفيد الادارة . ومع تطور مفاهيم البرامج أمكن تطوير امكانيات نظم المعلومات للمعاونة فى اتخاذ القرار سميت نظم دعم اتخاذ القرار (Decision Support Systems) باستخدام نماذج المضاهات بشكل يطرح أمام الادارة العديد من البدائل مقرونة بأرقام واستنتاجات تعينهم على اختيار البديل المناسب .

ومع التطور المستمر فى مجالات الذكاء الاصطناعى وتكنولوجيا المعلومات ظهرت مفاهيم النظم الخبيرة Expert System والتى تعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعى . ويعتمد على الخبرة البشرية ويخلق حوار مع المستخدم فى صورة أسئلة يوجهها النظام الى المستخدم ، ومن خلال الاجابة عليها يمكن التنبؤ بما يحدث فى المجال محل الدراسة لذلك رأينا اختيار النظم الخبيرة لوضع نظم الانذار المبكر لاحتمال حدوث ازمة سياحية ، وهذا النظام يتميز بما يلى :

١- يعتمد على الخبرة البشرية حيث يقوم بعمليات تعتبر من اختصاص البشر
٢- قادر على تفسير أى حلول يتم التوصل إليها مع توضيح طريقة الوصول اليها .
٣- قادر على الاستجابة للأسئلة البسيطة وكذلك المعقدة فى حدود تطبيق النظام .
٤- وسيلة قصيرة فى توفير مستويات عالية من الخبرة فى حالة عدم وجود خبير .

٥- قادر على تطوير أداء المتخصص من خلال نظام التغذية المرتدة food Back .

وإذا كان ذلك مفيدا فما هو النظام الخبير ؟ وكيف يمكن استخدامه لتجنب أزمة سياحية ؟ وهذا ما سوف نتناوله فيما يلى .

٣/٢/٦ نحو بناء نظام خبير للتنبؤ بأزمة سياحية

النظم الخبيرة هى احد أهم تطبيقات الذكاء الإصطناعى وهو عبارة عن مجموعة من البرامج التى تقوم بحل المشاكل في مجال معين وبصفة خاصة في جزئية بسيطة معينة من هذا المجال Specific narrow domain .

ونظام الخبرة هو ذلك البرنامج الذكى الذي يستخدم الحقائق والقواعد المأخوذة من الخبرة الإنسانية على شروط ونتائج في مجال معين واستخدام طرق الاستدلال لاستخراج واستنتاج النتائج المعللة الأسباب والناتجة عن تطابق الشروط أو الناتج مع شرط أو نتيجة ما والخاصة بمشكلة يراد حلها .

وتتكون النظم الخبيرة من :

١- قاعدة المعرفة Knowledge Base

٢- آلة الاستدلال Inference Engine

ويشترك في بناء النظم الخبيرة طاقم مكون من :

١- خبير المجال Domain Expert

٢- مهندس المعرفة Knowledge Engineer

٣- أداة البناء Building Tool وهى لغة البرولوج Prolog

٤- طاقم إدخال البيانات والمعلومات Clerical Staff

٥- مستخدم النظام End – User

٢- الأنشطة الأساسية للنظم الخبيرة

يتم بناء النظم الخبيرة لحل انواع مختلفة من المشاكل والقيام بالعديد من الأنشطة المختلفة ومن أهمها ما يلى :

- التفسير Interpretation

وتتعرض أساساً لوصف المواقف المستنتجة من بيانات مجمعة بواسطة وسائل رصد البيانات المختلفة .

- التنبؤ predication

حيث يقم النظام الخبير باستنتاج النتائج المترتبة على مواقف معطاة مشابهة لمواقف سابقة .

٤/٢/٦ المجالات التى يمكن ان يبنى لها نظام خبير في مجال السياحة

تتعدد المجالات التى يمكن أن يبنى لها نظام خبير فى مجال السياحة ، وفيما يلى أمثلة لهذه المجالات :-

١- نظام خبير للتنبؤ بأزمة سياحة .
٢- نظام خبير لإدارة أزمة سياحة .
٣- نظام خبير لتجنب أزمة سياحة .
٤- نظام خبير لتدريب العاملين في مجال السياحة
٥- نظام خبير يقدم الرحلة المناسبة للسائح .
٦- نظام خبير لمراقبة اداء قطاع السياحة طبقاً للجودة العالمية للخدمة السياحية .

وسوف نقوم ببناء نظام خبير للتنبؤ بأزمة سياحة :

والنظام الخبير الذي نحن بصدد بنائه ، يقوم بالتنبؤ بأزمة سياحة من خلال توجيه مجموعة من الأسئلة وبعد تلقى الإجابة عليها يتم التعرف على إشارات الإنذار المبكر لأزمة السياحة ، اهم هذه الأسئلة هى :

- هل هناك تهديد من بعض العناصر الإرهابية بالاعتداء على السياح والمنشآت السياحية؟
- هل توجد مشاكل سياسية فى المنطقة المحيطة بالدولة ؟
- هل هناك دعاية أجنبية مضادة ضد مصر ؟
- هل تقوم بعض الدول بتحذير رعاياها بمغادرة مصر ؟
- هل تم الغاء العديد من الحجوزات في اماكن الإقامة السياحية ؟
- هل قامت بعض الشركات السياحية بإلغاء رحلاتها الى مصر ؟
- هل قامت بعض الشركات برفع برامج زيارة مصر من برامجها السياحية ؟
- هل توجد منطقة سياحية يوجد عليها إقبال شديد من السياح ؟
- هل يمر العالم بأزمة اقتصادية أو مالية ؟

ومن خلال الإجابة على الاسئلة السابقة نحصل على أربعة قرارات مبدئية هى :

١- الأزمة على الأبواب Take Care
٢- الأزمة بدأت Crisis Start
٣- أزمة طاقة فندقية Capacity Crisis
٤- لا توجد مشاكل No Problems

ويتم التأكد من القرار السابق بعد دراسة بعض المؤشرات السياحية ، وهى مقارنة بعض المتغيرات السياحية مثل عدد السائحين ، الليالى السياحية ، الإيرادات السياحية ، نسبة الإشغال في الفنادق .. إلخ ، مقارنة شهرية أى مقارنة الشهر الحالى بنفس الشهر في العام الماضى ، مقارنة موسمية أى مقارنة فترة ثلاثة شهور مثلاً بنفس الفترة من العام الماضي . وما تسفر عنه المقارنة يتم التأكد من قرار الأزمة ، وسوف يعطى النظام معدل النمو الشهرى ، معدل النمو خلال الفترة ، فاذا كان معدل النمو موجباً ومتمشياً مع معدلات النمو الطبيعية لنشاط

السياحة ، ففى هذه الحالة يكون القرار (لا توجد مشاكل) أما اذا كان معدل النمو يساوى صفر أو لا يتمشي مع معدلات نمو النشاط ففي هذه الحالة يكون القرار (الأزمة على الأبواب) وبالتالى لابد من تكثيف برامج الدعاية والتنشيط السياحى ، أما اذا كان معدل النمو سالباً – وبمعدل يصل الى معدل النمو السالب خلال الأزمة السياحية التى حدثت في عام ١٩٩٣ ففي هذه الحالة يكون القرار (الأزمة بدأت) وبالتالى لابد من القيام بعملية دعاية كبيرة للتنشيط السياحى تجوب معظم دول العالم .

أما إذا كانت الأزمة متعلقة بالطاقة الفندقية – فهنا يطلب النظام ذكر اسم المنطقة التى عليها إقبالاً شديداً للتحقق من نسبة الإشغال بها ، حيث يقوم بالبحث عنها وإبرازها على الشاشة ، فإذا تجاوزت نسبة الإشغال ٩٠% في هذه المنطقة فيكون القرار لابد من البدء فوراً في التوسع في الطاقة الفندقية في هذه المنطقة .

٥/٢/٦ خطوات إنشاء وتشغيل نظام الخبير المقترح

سوف يتم إنشاء نظام خبير يسمى Tour Crisis ES يساعد في التنبؤ بوجود ازمة سياحية من عدمه .

(١) <u>مدخلات النظام</u>

سوف يتم الاستعانة بالكتاب السنوى الذى تصدره وزارة السياحة عن الاحصاءات السياحية في بناء قاعدة المعرفة Knowledge base وهذا الكتاب هو Egypt Tourism in Figures

والبيانات التى تتضمنها قاعدة المعرفة هى :

١- عدد السائحين (شهرية – ربع سنوية –سنوية)
٢- الليالى السياحية (شهرية – ربع سنوية – سنوية)
٣- الإيرادات السياحية (سنوياً)
٤- معدلات الإشغال في المناطق السياحية المختلفة .
٥- الطاقة الفندقية في المناطق السياحية المختلفة .

هذا بالإضافة الى مجموعة القواعد Rules التى تتنبأ بالأزمة من عدمه ، وهذه القواعد هى :

Rule ١ ٠١ لا توجد مشاكل No Problems

<u>بشرط أن</u> :

معدل نمو عدد السائحين >٥%

في كل من المقارنة الشهرية والموسمية .

Rule ٢ ٠٢ الأزمة على الأبواب Take Care

<u>بشرط ان</u> :

صفر < معدل نمو عدد السائحين <٥%

في فترات المقارنة .

Rule ٣ ٠٣ الأزمة بدأت Crisis Start

بشرط أن :

معدل نمو عدد السائحين ≥ صفر في فترات المقارنة

ونلاحظ هنا انه للتبسيط اعتمدنا على عدد السائحين في بناء القواعد لأنه يعتبر المتغير الكمى الوحيد الذي يتـأثر بالعوامل التى تسبب الأزمة مباشرة ، أما المتغيرات الأخرى مثل الايرادات السياحية فهناك عوامل كثيرة تؤثر فيها مثل متوسط أنفاق السائح ، متوسط إقامة السائح .. الخ يصعب تحييدها للتنبؤ بالأزمة من عدمه .

٤. أما بالنسبة لأزمة الطاقة الفندقية فهى :

أزمة طاقة فندقية Capacity Crisis Rule ٤

بشرط ان :-

معدل الاشغال الفندقى فى المنطقة > ٩٠%

(٢) أداة بناء النظام

سوف تستخدم أحدث لغات الحاسب الآلى وهى لغة البر ولوج Prolog والتى أعلنت اليابان أنهـا لغـة الجيـل الخامس للحاسبات الالكترونية واهم ما يميز هذه اللغة أنها تعتمد على الترميز Symbolic . وتستخدم أسـلوب البحثى الحدسي Heuristic فى الوصول إلى الأهداف المطلوبة .

(٣) المخرجات

يقوم النظام بتوجيه مجموعة من الأسئلة التى ذكرت سابقاً ومن خلال الإجابة عليها نحصل على احـد القـرارات المبدئية الآتية التى تعتمد على توفر الإجابة الموجبة (نعم) لعدد من هذه الأسئلة:

١- الأزمة على الأبواب Take Care
٢- الأزمة بدأت Crisis Start
٣- أزمة طاقة فندقية Capacity Crisis
٤- لا توجد مشاكل No Problems

ويتم التأكد من القرار السابق بعد مقارنة المتغيرات السياحية مثل عدد السائحين ، مقارنة شهرية أو موسـمية أو سنوية ، وطبقا لمجموعة القواعد الحاكمة لأزمة السياحة يتم التأكد من أحد القرارات السابقة .

وفى النهاية يعطى النظام موقف لنسبة الإشغال في المنطقة التى عليها إقبال شديد أو التى تعانى من ركود نسبى .

(٤) التشغيل

ونعرض فيما يلى لحالتين من واقع أرقام فعلية في السنوات ٩٢، ٩٣، ٩٥ ،١٩٩٦ :

- الحالة الأولى : الأزمة بدأت وهو ما حدث عام ١٩٩٠ مقارناً بعام ١٩٩٢ (ملحق رقم ١).
- الحالة الثانية : لا توجد مشاكل وهى حالة الازدهار السـياحى التى تمت عام ١٩٩٦ مقارنة بعام ١٩٩٥ (ملحق رقم ٢) .

وتجدر الإشارة إلى أن نظام الخبير الذي تم بناؤه هو نظام ديناميكى Dynamic لأنه يقوم بتسجيل القرارات التى تنجم عن التشغيل فى تواريخها المختلفة أثناء فترة تشغيل النظام في ملف قاعدة بيانات يمكن الاستفادة منه مستقبلا والتعرف على معدلات النمو في فترات المقارنة.

أهم النتائج والتوصيات

١- ضرورة الاهتمام بقطاع السياحة فى مصر لما لهذا القطاع من دور كبير ورئيس في الاقتصاد القومى حيث يتصدر مصادر النقد الاجنبى ويوفر العديد من فرص العمل ويؤدى الى نمو وازدهار كافة قطاعات الاقتصاد القومى من خلال علاقات التشابك الاقتصادي.

٢- أهمية إنشاء قواعد بيانات ونظام معلومات يتمثل في إنشاء نظام خبير Expert system يعطى نظم الإنذار المبكر للاستعداد والوقاية لاحتمال حدوث أزمة سياحية وذلك لتجنب آثارهما السلبية على الحركة السياحية والتى حدثت أبان الحوادث الإرهابية في مدينة الأقصر وعقب احداث١١ سبتمبر ٢٠٠١ وكذلك الأزمة الذي يمر بها حاليا نتيجة الأزمة المالية العالمية . ويمكن من اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب واتخاذ كافة التدابير للتخفيف من آثار الآزمة والتحرك السريع لتجنب تداعياتها على القطاع السياحى .

٣- الاستمرار في تكثيف حملات الترويج والتنشيط السياحى لتشمل كافة الأسواق العالمية حتى لا تتأثر الحركة السياحية القادمة من هذه الأسواق .

٤- التواجد المستمر في البورصات العالمية والالتقاء المباشر بوكلاء السياحة والسفر فى الخارج .

٥- الاستمرار فى دعم الطيران العارض للأماكن السياحية التى تتأثر بصورة كبيرة بالأزمة.

٦- وفى الختام توصي الدراسة بضرورة تحديث بناء نظام خبير يتضمن متغيرات اكثر من الذي تم بناؤه والذي عرضت نتائجه واسلوب إعداده في هذا البحث ونظراً لأن هذا الأمر يحتاج الى اجراءات وتدابير وتوافر طاقم كبير يقوم بهذا العمل ويحتاج من الوقت والجهد والتكاليف ما يفوق الإمكانات الحالية والتي يتيحها البحث الذي نحن بصدده – إلا أنه أصبح ضرورة ملحة ونقترح تعاون خبراء معهد التخطيط مع وزارة السياحة لبناء هذا النظام في المستقبل .

المراجع

أولاً باللغة العربية

١- محمد فهمى طلبه (د٠) وآخرون ، الذكاء الاصطناعى ، سلسلة كتب دلتا ، القاهرة ١٩٩٢

٢- محمد على الشرقاوى (د٠)، الذكاء الاصطناعى والشبكات العصبية ، القاهرة ١٩٩٦

٣- أحمد عبد الهادى – الادارة البيئية في المنشآت الفندقية وأثرها على الطلب السياحى – رسالة ماجستير – جامعة عين شمس ٢٠٠٥

٤- أحمد محمد عبد الهادي ، بناء نظام خبير للتنبؤ بأزمة سياحية ، بحث مقدم الى المؤتمر السنوي الثاني لإدارة الأزمات والكوارث (٢٥-٢٦ أكتوبر ١٩٩٧ – جامعة عين شمس)

ثانياً : باللغة الأجنبية

١-Bowil Kennth A Prolog and Expert System , New York ١٩٩١.

٢- Jakson peter , Introduction to Expert System , England ١٩٨٦

٣- Ministry of Tourism Egypt , Tourism in Figures, Cairo (١٩٩٥-٢٠٠٦) .

مـــلاحق الفصل السادس

ملحق رقم (١)

TOUR CRISIS EXPERT SYSTEM
PREPARED BY MR : AHMED ABDEL HADYY
HEAD OF TOURISM DEVELOPMENT DEPARTMENT
MINISTRY OF PLANNING ١٩٩٧

Are There Problems in the Country (Y/N) ? Y
Do Some Foreign Countries Advice their People to Leave Egypt (Y/N) ? N
Are there any Deletion in Hotels Pocking (Y/N) ? Y

The First Decision might be (Crisis) .
So this Analysis Must be Confirmed by Figures

Enter Month Like (dec _ ٩٦) dec _ ٩٣

Enter Same Month last Year Like (dec _ ٩٥) dec _ ٩٢

Enter Last Period Link (jul _ dec _ ٩٦) y _ ٩٣

Enter Same Period Last Year Link (jul _ dec ٩٥) y _ ٩٢

Enter Same Period Last Year Like (jul _ dec ٩٥) y _ ٩٢

To Cheek Occupancy Rate (Enter name of zone)
The Zone Are (Cairo, Luxor, Hurghada) Cairo

We must start a large tour promotion programs

Month Growth Raie = -١٣٪

Period Growth Rate = - ٢١،٨٧٥٪

DECISION IS (Crisis _ Start)

Month Occupancy Rate = ٣٠٪ In Cairo

Period Occupancy Rate = ٢٠٪ In Cairo

DECISION IS (Occupancy _ rate _ is _ too _ small)
Dated in ٢٤/٣/١٩٩٧

Press Enter To Continue.....

ملحق رقم (٢)

TOUR CRISIS EXPERT SYSTEM
PREPARED DY MR : AHMED ABDEL HADDY
HEAD OF TOURISM DEVELOPMENT DEPARTMENT
MINSTRY OF PLANNING ١٩٩٧

- Are There problems in The country (y/n) ? n
- Are There problems in The middle east (y/n) ? n
- Are There Anti Foreign Propaganda (y/n) ? n
- Are There over loaded zone (y/n) ? n
- I think That Every thing is O,K (y/n) ? y

The first decision might be (no – problems) ,
So this analysis must be confirmed by figures

Enter Current Month Like (dec . ٩٦) dec . ٩٦

Enter Same Month Last Year Like (dec . ٩٥) dec . ٩٥

Enter Last Period Like (jul _ dec _ ٩٦) y _ ٩٦

Enter Same Period Last Year Like (jul _ dec _ ٩٥) y . ٩٥

Enter Same Month Last Year Like (dec . ٩٥) dec . ٩٥

Enter Last Period Like (jul _ dec _ ٩٦) y _ ٩٦

Enter Same Period Last Year Like (jul _ dec _ ٩٥) y _ ٩٥

To Check Occupancy Rate (Enter name of Zone)
The Zone Are (Cairo, Luxor, Hurghada) Hurghada

Month Growth Rate = ٥٠,٢٠٤٠٨١٦٣٣ %

Period Growth Rate = ٢٥,٨٠٦٤٥١٦١٣ %

DECISION IS (no – problems)

Month Occupancy Rate = ٩٠ % In hurghada

Period Occupancy Rate = ٩٠٪ In hurghada

DECISION IS (take _ care _ occupancy _ rate _ is _ high)
Date in ٢٤/٣/١٩٩٧
Press Enter to Continue.....

ملخص الفصل

نظرا لأهمية قطاع السياحة فقد رأينا أهمية عرض نظام خبير للإنذار المبكر لاحتمال حدوث أزمة سياحية ، حيث تم هنا بداية عرض لأهمية قطاع السياحة والأزمات التى يتعرض لها مثل الأحداث الإرهابية فى الأقصر عام ١٩٩٧ حيث انخفضت الحركة السياحية بنسبة ١٧% عام ١٩٩٨ ، كما انخفضت الحركة أيضا عقب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، كما انخفضت نسبة الحجوزات بنسبة ٣٠% نتيجة الأزمة العالمية الحالية . كما يبين الفصل التدابير التى يجب اتخاذها للتقليل من الآثار المحتملة للأزمة وكذلك الطرق والأساليب وللأنواع المختلفة لنظم المعلومات المناسبة لاستخدامها لتجنب أزمة سياحية.

ولقد تبين من التحليل أن النظم الخبيرة هى أفضل النظم التى يمكن استخدامها لأنها نظم ذكية تقوم على الخبرة الإنسانية وتستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعى ، وهو عبارة عن مجموعة من البرامج التى تقوم بحل المشاكل فى قطاع معين Specific narrow domain ، ويتكون من قاعدة معرفة وآلة الاستدلال ، ويعتمد على مجموعة من القواعد (rules) وهى :

١- لا توجد مشاكل
٢- الأزمة على الأبواب
٣- الأزمة بدأت

وبعد الإجابة على مجموعة من الأسئلة والتى تتعلق بوجود أحداث إرهابية محلية أو أزمات سياحية اقليمية أو عالمية أو أزمات اقتصادية يعطى النظام إحدى القرارات السابقة ، ويتم التحقق بمقارنة معدلات نمو الحركة بمثيلاتها فى فترات مختلفة من سنوات مختلفة .

وقد انتهينا إلى أهمية تحديث هذا النظام الخبير مستقبلا بالأخذ فى الاعتبار كل المتغيرات المؤثرة لبناء نظم إنذار مبكر للاستعداد والوقاية لاحتمال حدوث أزمة سياحية من خلال تعاون خبراء المجال ومهندسو المعرفة ، الأمر الذى يحتاج إلى كثير من الوقت والجهد والتنسيق ، وزارة السياحة .

الفصل السابع

نظم الإنذار والاستعداد والوقاية لمواجهة أزمة الاتجار فى البشر

مقدمة

منذ نهايات القرن الماضى والمنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدنى ومراكز البحوث خاصة فى الدول الأوروبية تدق ناقوس الخطر وتنبه إلى أن هناك عمليات اتجار بالبشر تتم دون رقابة أو محاسبة .

والآن اتضح أن السنوات الأخيرة شهدت توسعا كبيرا فى ضلوع المنظمات الإجرامية فى جرائم تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص ونقل أعضائهم قسرا والإيقاع بالنساء خداعا لاستخدامهم فى سوق الدعارة ، وكذلك الأطفال لاستخدامهم فى العمل فى المصانع أو فى الزراعة أو فى المنازل وأيضا فى استغلالهم جنسيا .

إن عمليات الاتجار بالبشر تعتبر تجارة إجرامية مربحة وقليلة الخطورة ، وهو ما يجعل من الصعب السيطرة عليها .. وفى هذا الاطار يعمل المهربون بمهارة عبر أنظمة أسواق العمل مستغلين الاختلافات القائمة بين الأنظمة المالية والقانونية الوطنية المتعددة متكيفين بفاعلية مع خطى العولمة ([1]) .

وفى هذا الفصل من الدراسة سوف نلقى الضوء على جوانب هذه الأزمة وأسبابها والمؤشرات التى تدل على تطورها وإزدياد معدلاتها ، كذلك مدى تواجدها فى مصر والعالم العربى وكيفية مواجهتها ، وتحديد المرحلة التى تحتلها حتى يسهل التعامل معها .

١/٧ توصيف الأزمة

تعد جرائم الاتجار بالبشر شكلا من أشكال العبودية الحديثة وخطر صحى عالمى وأحد أخطر مصادر إنتهاك حقوق الإنسان فى عصرنا . وعلى الرغم من الجهود التى يبذلها الكثير من الأفراد والمنظمات حول العالم لمكافحة تلك التجارة .. إلا أن المشكلة تتفاقم فى حدتها وحجمها ([1]) .

وعادة لا تقتصر جريمة الاتجار فى البشر على نشاط واحد فقط بل يرتبط بها وترتكب معها أيضا أنشطة إجرامية أخرى متفاوتة الدرجات فى عقوباتها مثل الخدمة غير الطوعية ، والعمل بعقد إذعان ، والزواج القسرى والإجهاض القسرى ، والحمل القسرى ، وتزويج القاصرات بتزوير سنهم ، والتعذيب ، والمعاملة غير الإنسانية ، والإغتصاب ، والإعتداء الجنسى ، والإعتداء البدنى ، والقتل والاختطاف ، والحجز بضرورة غير قانونية ، واستغلال العمالة ، وتزوير المستندات ، وتعريض الأطفال للإنحراف ، وغسل الأموال ، وتأجير الأرحام بصورة غير قانونية ، والتبنى بصورة غير قانونية ، والمتاجرة بالأعضاء ، وكذلك تهريب المهاجرين.. وهى سلسلة من الجرائم ترتكب بغرض إستغلال البشر لتحقيق مزايا مالية أو حتى نوعية ترضى النزاعات البشرية غير السوية بطرق غير شرعية ، وغير قانونية ([2]) .

---

[1]) سوزان مبارك ، مؤسسة الرئاسة ، الكلمة التى القيت فى الجلسة الافتتاحية لمنتدى فيينا لمكافحة الاتجار بالبشر ، ١٢ فبراير ٢٠٠٨ ، ص ١

[1]) نفس المرجع السابق .

[2]) نهال فهمى ، ظاهرة الاتجار بالبشر دوليا واقليميا ، جريدة الأهرام ، ٢٠٠٧/٩/١٦ .

وعلى الرغم من غياب تعريف محدد ، تعتبر الأمم المتحدة الاتجار بالبشر " تجنيدا لأشخاص أو نقلهم أو تنقليهم أو إيوائهم أو استقبالهم بالقوة ، أو بأى شكل من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع ، أو بسوء استعمال السلطة أو استغلال حالة ضعف ، أو بالأموال أو المغريات لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض استغلاله ، ويشمل الاستغلال كحد أدنى استغلال دعارة الغير وسائر أشكال الاستغلال الجنسى أو السخرة أو الخدمة قسرا أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق أو الاستعباد أو نزع الأعضاء " ([3]) .

ويتضح من استعراض تلك النوعية من الأنشطة والجرائم أن كل المجتمعات تعانى منها ، لكن مع مراعاة أن كل مجتمع يعانى من الظاهرة بشكل مختلف عن الآخر ، فهناك دول تعانى من تفشى الاتجار بغرض استغلال العمالة الوافدة وغيرها تعانى أكثر من المتاجرة بالأعضاء ، بينما هناك من يعانى من الاتجار بالأطفال بالدرجة الأولى واستغلالهم لجميع الأغراض التجارية التى منها التسول فى الشوارع وأيضا لأغراض جنسية ، وهناك دول يأتى إليها الاتجار بالبشر من ضمن ما يأتى لها من خلال تهريب المهاجرين منها وإليها ، الأمر الذى يعنى أن محاربة الظاهرة لابد أن تكون قائمة على خطة وطنية لكل دولة تقوم على بيانات ومعلومات دقيقة يكون هدفها أولا وقبل كل شىء رصد الظاهرة فى المجتمع ومعرفة أشكالها المتفشية به ، وعدم اللجوء إلى تبنى خطط مفصلة على مقاس واحد تصلح للجميع بطريقة شمولية .

٢/٧ حجم المشكلة

- فى عام ١٩٩٠ قدرت بعض المنظمات غير الحكومية أن هناك نحو ٢٧ مليون شخص يعيشون فى حالة استرقاق ، وفى عام ٢٠٠٣ قدرت منظمة العمل الدولية أن هناك ١,٢ مليون طفل تتم المتاجرة بهم سنويا ([1]) .
- ووفقا لتقرير الخارجية الامريكية لعام ٢٠٠٣ فإن هناك من ٨٠٠٠٠٠- ٩٠٠٠٠٠ شخص تتم المتاجرة بهم سنويا عبر الحدود ، ويدخل أمريكا وحدها سنويا من ١٨٠٠٠-٢٠٠٠٠ ضحية اتجار ([2]) .

ولا تشتمل هذه الأرقام على ضحايا الاتجار الداخلى أى من يتم المتاجرة بهم عبر حدود الأوطان ، ففى البرازيل مثلا هناك ما يفيد أن نحو ٤٠٠٠٠ طفل يتم بيعهم وشرائهم سنويا للعمل فى مجال الخدمة المنزلية والعمل بالزراعة ، وأن نحو ١٠٠٠٠٠ امرأة وطفل يتم استغلالهم جنسيا سنويا ، وفى الصين على سبيل المثال، يتم خطف النساء وبيعهم كزوجات أو للاتجار بهن .. ويتم خطف الأطفال للتسول([3]).

- وتشير آخر تقديرات منظمة العمل الدولية فى هذا المجال عام ٢٠٠٥ أن ضحايا الاتجار فى مجال العمل الجبرى يبلغون نحو ٢,٤ مليون ضحية اتجار ، وفيما يتعلق بالشرق الأوسط وشمال افريقيا فإن فيهما ٢٦٠٠٠٠ ضحية اتجار نتيجة العمل الجبرى وهما فى ذلك أقل من منطقة آسيا والباسفيك وأمريكا اللاتينية ([4]) .

---

[3]) تقرير المجلس القومى للأمومة والطفولة عن منتدى فيينا لمكافحة الاتجار بالبشر ، القاهرة ، ٢٠٠٨ ، ص ٤ .

[1]) نهال فهمى ، ظاهرة الاتجار بالبشر دوليا واقليميا ، مرجع سبق ذكره .

[2]) تقرير الخارجية الامريكية لعام ٢٠٠٣ ، وهو التقرير الذى رفع الى الكونغرس الامريكى حول جهود الحكومات الاجنبية فى القضاء على أقصى أشكال المتاجرة بالبشر .

[3]) و [4]) أنظر تقرير الخارجية الأمريكية لعام ٢٠٠٣ ، مرجع سبق ذكره .

- رغم تفاوت التقديرات فى شأن الأعداد الحقيقية لضحايا هذه الجريمة فإن الثابت أن ضحاياها يعدون بالملايين . إذ تقدر منظمة العمل الدولية أن ضحايا بعض أشكال الاتجار مثل العمالة القسرية وعمالة الأطفال والاستغلال الجنسى يقدرون بـــ ١٢ مليون فرد ، كما تشير دراسات أخرى إلى أن حوالى ٨٠٠ ألف شخص يتم الاتجار بهم عبر الحدود سنويا ، وأيضا داخل حدود الدول ، والأهم أن حوالى ٨٠% من الضحايا هم من السيدات والفتيات كما أن ٥٠% منهم من القصر (٥) .
- إن الاحصائيات المتوافرة ترسم صورة تثير الانزعاج لحقيقة المشكلة على أرض الواقع وأن ما يقدر بنحو ٢,٤ مليون شخص يفقدون سنويا وسط الشبكة المعقدة لهذه الصناعة السرية الخادعة حيث تمثل سوقا لحياة البشر تبلغ أرباحه السنوية أكثر من ٣٢ مليار دولار أمريكى ، وهم يستفيدون بأقصى قدر ممكن من التقدم فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وأن هناك ما يؤكد تعرض قرى كاملة فى بعض الدول لأن تصبح بدون نساء (٦) .
- تؤكد تقارير مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة أن جرائم الاتجار بالبشر أصبحت ثالث تجارة غير مشروعة فى العالم بعد تهريب السلاح والمخدرات (٧) .

كل ذلك يؤكد أن المشكلة قد تعدت مرحلة " الميلاد " التى تبدأ فيها الأزمة الوليدة في الظهور لأول مرة في شـــكل أحساس مبهم وقلق لوجود شيء ما يلوح في الأفق ينذر بخطر قريب غير محدد المعـــالم ، ويكـــون إدراك متخـــذ القرار وخبرته ومدى نفاذ بصيرته هى العوامل الأساسية في التعامل مع الأزمة ...

لكن تعدت أزمة الاتجار فى البشر هذه المرحلة وانتقلت الى المرحلة الثانية في سلاسة ويسر دون أن يتصدى لها أحد وهى مرحلة " النمو والاتساع " حيث يتعاظم وإحساس متخذ القرار بالأزمة ويبدأ في التدخل من أجـــل إفقـــاد الأزمة أسبابها المحفزة والقوية ويبدأ في إعداد قواعد البيانات ورسم الخطط لمواجهة الأزمة .

٣/٧ أسباب المشكلة

- الارتفاع الرهيب فى الأرباح حيث تصل سنويا الى ما يقدر بـــ ٣٢,٢ مليار دولار ، بينما وصلت عام ٢٠٠٨ إلى ٤٢,٥ مليار دولار (٨) .
- انخفاض المخاطر المحتملة .
- ازدياد معدلات الفقر وتردى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التى يعانى منها العالم أجمع بدرجات متفاوتة كأحد العوارض السلبية لظاهرة العولمة ، فالعولمة مثلما يسرت المتاجرة فى البضائع والسلع والخدمات عبر الحدود الوطنية يسرت أيضا المتاجرة بالبشر لأغراض الاستغلال بكل أشكاله .
- العنف الموجه ضد النساء والأطفال فى بعض البلدان مما يجعلهم يقبلون أى وضع آخر ربما يكون فيه الفرار .

---

(٥) بطرس بطرس غالى ، مساعدة ضحايا الاتجار فى الأفراد كلمة فى الجلسة الافتتاحية للاجتماع الاقليمى للخبراء العرب من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، القاهرة ، ١٤-١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ ، ص ٢ .

(٦) أنظر : سوزان مبارك ، كلمة افتتاحية فى منتدى فيينا لمكافحة الاتجار بالبشر ، مرجع سبق ذكره .

(٧) أنظر : تقرير المجلس القومى للأمومة والطفولة ، مرجع سبق ذكره .

(٨) سوزان مبارك ، حول مساعدة ضحايا الاتجار بالبشر ، كلمة أمام الاجتماع الاقليمى للخبراء العرب من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، القاهرة ، ١٤ ديسمبر ٢٠٠٨ ، ص ٣ .

- ازدياد معدلات البطالة فى معظم بلاد العالم الثالث تجعل من الأفراد محطمين نفسيا فاقدى الهوية مما تجعلهم يسقطون بسهولة فى شباك أفراد العصابات المنتشرة فى كل مكان .
- الفقر والبطالة وغياب التعليم وإنهيار الشبكات الاجتماعية ([٣]) .
- ضعف المواجهة القانونية حيث أنه فى معظم الأحوال تحاسب الضحية ولا يحاسب الجانى .
- العنف ضد المرأة يشكل أحد أهم الأسباب لدى النساء ضحايا الاتجار بالبشر .
- تدنى أجور الأطفال العاملين تشجع هذه العصابات على إقناعهم بالهرب وإخضاعهم لسيطرتهم .
- وجود ثغرات فى القوانين يستطيع التجار استغلالها لصالحهم .

ويتضح ان هذه الأسباب هى ذاتها التى تقف خلف جميع المشكلات الإجتماعية التى تعانى منها الدول النامية ، لكن حتى تصل الى مرحلة الانحسار والتقلص ينبغى أن تدفق البيانات ونستحدث قواعدها ونتعرف على نوعية الأفـراد الذين يقعون ضحية الاتجار بالبشر ودرجة تعليمهم ومدى توافر الأمن الأسرى لديهم من عدمه ، ومدى استقلالهم اقتصادياً أو تبعيتهم . وكلا بيانات تساعد على رسم الخطط وتدقيقها مما يعطى فرص المكافحة دفعة قوية .

٤/٧ المشكلة فى العالم العربى ومصر

رغم انتشار هذه الظاهرة فى كافة أرجاء العالم العربى ومصر فإن إدراك المجتمعات العربية لها لا يكاد يذكر ، بل أن معظم الحكومات العربية لم تتخذ جهود فعالة لمواجهتها أو حتى رصدها ، وربما كان التقرير الذى تصدره وزارة الخارجية الأمريكية سنويا حول تجارة البشر هو الوسيلة الموثقة الوحيدة التى يمكن اللجوء إليها لرصد هذه المأساة فى بلادنا .

١/٤/٧ فى العالم العربى

فقد كشف تقرير الخارجية الأمريكية الصادر عام ٢٠٠٦ عن إنتشار الاتجار بالبشر فى ١٣٩ دولة بينها ١٧ دولة عربية هى السعودية ، قطر ، الكويت ، عمان ، الأردن ، مصر ، ليبيا ، المغرب ، الامارات ، لبنان ، سوريا ، تونس ، اليمن ، الجزائر ، البحرين ، موريتانيا ، والسودان . ويصنف التقرير الدول الى ثلاث درجات وفقا لجهودها فى مكافحة الاتجار بالبشر ، فدول الدرجة الأولى تلتزم بأدنى المعايير التى نص عليها قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر لعام ٢٠٠٠ ، ودول الدرجة الثانية لا تلتزم بأدنى المعايير ولكنها تسعى فى سبيل معالجة المشكلة ، أما دول الدرجة الثالثة فلا تبذل جهدا ملحوظا لمكافحة الاتجار بالبشر . وحتى تتضح الصورة أكثر فهذا الجدول يوضح الدول العربية المتورطة فى قضية الاتجار بالبشر :

---

[٣]) سوزان مبارك ، المرجع السابق .

الدول العربية المتورطة

فى مشكلة الاتجار بالبشر ([1])

اسم الدولة	حجم تورطها فى الاتجار بالبشر	درجة تصنيفها
الجزائر	ينقل الضحايا الى أراضيها ويتعرضون للانتهاكات الجنسية والعمل الاجبارى، كما تستخدم أراضيها فى نقل الضحايا الى أوروبا .	الدرجة الثانية
البحرين	ينقل الضحايا إليها للعمل الاجبارى أو الانتهاكات الجنسية .	الدرجة الثانية
مصر	تستخدم أراضيها لنقل الضحايا الى اسرائيل ، ويتم المتاجرة بالأطفال داخل أراضيها للعمل الاجبارى .	الدرجة الثانية
ليبيا	يتعرض الضحايا للعمل الاجبارى والانتهاكات الجنسية ، وتستخدم الأطفال لنقل الضحايا الى أوروبا .	الدرجة الثانية
موريتانيا	تصدر الأطفال وتستقبلهم لاستغلالهم فى العمل الاجبارى .	الدرجة الثانية
المغرب	ينقل الضحايا منها وإليها وعبر أراضيها للاستغلال الجنسى والعمل القسرى.	الدرجة الأولى
الأردن	بنقل الضحايا إليها وعبر أراضيها ويتعرضون لانتهاكات جنسية والعمل الاجبارى .	الدرجة الثانية
الكويت	يقصدها الضحايا للعمل ولكنهم يتعرضون لانتهاكات بدنية وجنسية والعمل الاجبارى .	الدرجة الثانية
لبنان	يتعرض الضحايا للانتهاكات الجنسية والبدنية والعمل الاجبارى .	الدرجة الثانية
عمان	يتعرض الضحايا على أراضيها للعمل الاجبارى .	الدرجة الثانية
قطر	يخضع الضحايا خاصة الأطفال للعمل الاجبارى .	الدرجة الثانية
السعودية	يتعرض الضحايا للعمل الاجبارى والانتهاكات البدنية والجنسية .	الدرجة الثالثة
السودان	تصدر الضحايا للعمل الاجبارى والانتهاكات الجنسية ، وينقل اليها النساء للعمل فى ظروف مأساوية للعبودية ، كما يتعرض الأطفال للاستعباد داخل الجماعات المسلحة فى السودان .	الدرجة الثالثة
الامارات	يتعرض الضحايا للانتهاكات الجنسية والعمل القسرى .	الدرجة الثانية
اليمن	تصدر البشر للعمل القسرى والانتهاكات الجنسية ، ينقل إليها النساء للعمل فى الدعارة .	الدرجة الثانية
تونس	معبر للضحايا الى أوروبا ، تصدر الأطفال للعمل فى تجارة الجنس ، الحكومة تعاقب الضحايا وكأنهم مهاجرين غير شرعيين .	الدرجة الثانية
سوريا	يتعرض الضحايا للعمل القسرى والانتهاكات الجنسية .	الدرجة الثالثة

[1]) تقرير الخارجية الامريكية الصادر عن الاتجار بالبشر عام ٢٠٠٦ ، ص ١٢-١٣ .

ومن المدهش تجاهل التقرير الامريكى للعراق رغم إزدهار تجارة البشر فيها منذ بدء الاحتلال الأمريكى فى أبريل ٢٠٠٣ لطلب الفدية أو للاتجار بهن ، على يد شركات منها (شركة دينكورب الأمريكية) التى سبق تورطها فى تجارة الرقيق وبيعهم لقوات حفظ السلام فى البوسنة ([1]) .

٢/٤/٧ فى مصـــر

الوضع الرسمى لمصر (التى جاء تصنيفها فى الجدول السابق الدرجة الثانية) يشير الى أن مصر "دولة معبر" أى أن كثيرين من جنسيات أفريقية فى دول جنوب الصحراء وجنوب شرق آسيا وجمهوريات الاتحاد السوفيتى سابقا لاسيما مولدافيا ، روسيا البيضاء ، أوزبكستان ، وشرق أوروبا يمرون عبر مصر (وتشكل النساء أعلى نسبة منهم) فى طريقهم الى أوروبا أو إلى اسرائيل عبر صحراء سيناء بمساعدة البدو بغرض ممارسة البغاء . وتعتبر قناة السويس معبرا أساسيا تستغله العصابات الاجرامية للاتجار بالأفراد ، إضافة الى تهريب المهاجرين بشكل غير شرعى عبر السفن التى تعبر القناة ([2]) .

وكان التقرير الصادر عن الخارجية الامريكية عام ٢٠٠٦ والخاص بالاتجار بالبشر فى العالم . أشار فى الجزء الخاص بمصر الى قيام البدو بشكل روتينى باستغلال ضحايا عمليات التهريب واغتصابهم على مدى فترات تمتد الى شهرين ولاحظ مشكلة العمالة القسرية للأطفال ، إذ يتجر ببعضهم لاسيما أولئك القادمين من مناطق ريفية لاستغلالهم للعمل كخدم فى المنازل أو فى أنشطة زراعية . وطالب التقرير مصر بضرورة تبنى اجراءات فاعلة لملاحقة قضايا الاتجار بالبشر والتحقيق فيها وتقديم مرتكبيها للمحاكمة الجنائية بالإضافة الى تطوير اتصالاتهم وتعاونها مع دول المنشأ والمقصد فى هذا الشأن .

ويسود اعتقاد بين المصريين أن هذه الظاهرة بعيدة عن مجتمعهم ومنهم من يعتبر أنها غير موجودة إلا أن الاتجار فى البشر ظاهرة متعددة الجوانب ، ولا تقتصر على مفهوم العبودية أو الرق أو الدعارة المنظمة ، وتشمل ظواهر أخرى لطالما اعتقدنا بأنها " عادية " مثل الأطفال خدم فى المنازل ، وعمالة الصغار ، وزواج القاصرات والزواج القسرى وأطفال الشوارع ، وزرع الأعضاء .

ويرفض البعض أن يسمى الهجرة غير الشرعية اتجار في البشر على أساس أن الأفراد يذهبون بأنفسهم إلى السماسرة ويدفعون طواعية المبالغ المطلوبة منهم ويسلمون جوازات سفرهم ويحددون الجهة التى يريدون الذهاب اليها ، عكس ضحايا الاتجار بالبشر .. إلا أن هناك رأى آخر يدافع عن فكرة انه اتجار في البشر لأن النهاية هى نفسها بل أسوأ لأن الكثير منهم يموتون غرقاً أو يرحلون قسراً أو يزج بهم في السجون الى ان يتم ترحيلهم .. كل ما فى الأمر أن بعض سماسرة الموت قد تمكنوا من استثمار احلام الشباب .. ولو تفحصنا الأرقام التالية لعرفنا حجم المكاسب التى حصل عليها التجار .

---

[1]) أنظر تقرير المجلس القومى للأمومة والطفولة ، ص ١٤ .

[2]) أنظر تقرير المجلس القومى للأمومة والطفولة ، سبق ذكره ، ص ٤ .

- فى عام ٢٠٠٧ استطاعت أجهزة الأمن ضبط ٦٣٠ قضية هجرة غير شرعية وصل عدد المتهمين فيها أى المنتفعين من أرباحها عدد ألف متهم وعدد خمسين تشكيلاً عصابياً يقوم بتهريب الشباب إلى الخارج (١) .

- فى الربع الأول من عام ٢٠٠٨ ، تم ضبط ١٨٣ قضية وهو أقل فصول السنة اقبالاً على الهجرة غير الشرعية حيث تزدهر هذه الهجرة في الصيف ومع ذلك فإننا لو حولنا الـ١٨٣ قضية الى عدد فصول السنة لأصبحت كحد ادنى ، ٧٣ قضية (٢) .

- تم إحباط ١٢ محاولة هجرة غير شرعية في الربع الأول من عام ٢٠٠٨ وكان عدد المهاجرين غير الشرعيين ٤٨ شخص اى ان متوسط عدد أفراد الرحلة الواحدة حوالى ٤٠ شخص يدفع كل منهم من ٣٠—٤٠ ألف جنيه اى أن كل رحلة يجنى منها التاجر ١٢٠٠٠٠٠ جنيه أى أن التجار يحصلون على مليون ومائتي ألف جنيه على أقل تقدير من الشباب في كل رحلة (٣).

والغريب أن كل هؤلاء الشباب فقدوا أموالهم ومنهم من فقد حياته ومنهم من ألقى القبض عليه وبقى في السجون دون أي سند ؛ ومنهم من رحل إلى بلاده ليعاود المحاولة من جديد في وقت آخر خلاصة القول أن الهجرة غير الشرعية هي السوق السوداء للاتجار بالشباب .

٥/٧ الإتجار بالبشر وجندية الاطفال

تعمل جميع الدول على تخفيف عمل الأطفال ورفع سنهم قدر المستطاع على أساس أن هناك أسر فقيرة في مجتمعات نامية تعمل على تشغيل أبناءها .

لكن استخدام الأطفال في الحروب والصراعات المسلحة شيء جديد ، سعي إليه من يتاجرون بالبشر ففي تقرير وزارة الخارجية الأمريكية لعام ٢٠٠٧ والخاص بالاتجار بالبشر أكد ما يلى :

إن استخدام الأطفال في الجندية هو مظهر فريد وقاس في المتاجرة بالبشر .. ويتم التجنيد غير الشرعى للأطفال عبر القوة والتزوير ، أو الاكراه لكى يستغلوا للعمل ، أو لكى يساء إليهم كعبيد جنس في مناطق النزاع . ومثل هذه الممارسات غير الشرعية يمكن أن ترتكب من قبل قوات حكومية ، او منظمات شبه حكومية ، ومجموعات ثائرة وتقدر اليونيسيف بأن اكثر من ٣٠٠٠٠٠ طفل دون سن الثامنة عشر يجرى استغلالهم حاليا فى أكثر من ٣٠ نزاعاً مسلحاً عبر العالم ، في حين أن معظم الجنود الأطفال هم بين سن ١٥-١٨ سنة ألا أن بعضهم في سن تتراوح بين ٧-٨ سنوات .

وبعض الأطفال يجرى اختطافهم لكى يستخدموا كمقاتلين وبعضهم يجبرون بصورة غير شرعية على العمل كحمالين ، أو طهاه أو حراس ، أو خدم ، او مراسلين ، او جواسيس ، وتجبر كثير من الفتيات الصغيرات على تزوج أو مضاجعة محاربين وهن معرضات لخطر الحمل وغالبا ما تساء معاملة الجنود الأطفال الذكور والإناث جنسياً وهم معرضون لخطر كبير بأن يلتقطوا امراضاً من النوع الذي ينتقل جنسياً .

وقد اجبر بعض الأطفال على ارتكاب فظائع ضد عائلاتهم ومجتمعاتهم وغالبا ما يقتل او يجرح الجنود الأطفال ، وكثيراً ما يعانى الجنود الأطفال الناجون من صدمات متعددة وجروح نفسية وتطورهم الشخصي لا يمكن اصلاحه ، والجنود الأطفال العائدون يرفضون في الغالب من قبل مجتمعاتهم (١) .

---

١ ، ٢ ، ٣) وزارة الداخلية : ادارة الأموال العامة ، عام ٢٠٠٨

٦/٧ بعض مؤشرات الإنذار المبكر للأزمة

- تعتبر هذه التجارة مربحة للغاية وقليلة الخطورة حتى ان أرباحها عام ٢٠٠٧ قدر بنحو ٣٢,٢ مليار دولار أمريكى ([٢]) وفى عام ٢٠٠٨ ، وصلت أرباحها الى ٤٢,٥ مليار دولار أمريكي ([٣]) .
- ظهور ظاهرة جديدة لاستغلال الأطفال وهى ازدياد أعدادهم في الصراعات المسلحة حيث يعملون خاصة في العراق لشركات تعرضت للمساءلة القانونية بل وللعقوبات القانونية (مثل شركة دينكورب الامريكية) ، التى سبق تورطها في تجارة الرقيق وبيعهم لقوات حفظ السلام في البوسنة ([١]) .
- اعتراف وكالة الاستخبارات الامريكية في تقرير صدر مؤخراً أن ما يتراوح بين ٤٥ ألف و ٥٠ ألف من الضحايا ينقلون سنوياً الى الولايات المتحدة الأمريكية ([٢]) .
- ازدياد شركات بيع الخدم فى الدول التى تعانى من صراعات .
- يتعرض حوالى ٣ ملايين إنسان فى العالم سنويا للاتجار بهم بينهم ١,٢مليون طفل ([٣]).
- حسب منظمة العمل الدولية في آخر تقرير لها وصلت أرباح استغلال النساء والأطفال جنسياً الى ٢٨ مليار دولار كما تقدر إرباح العمالة الإجبارية بـ٣٢ مليار دولار ([٤]) .
- تعرض قرى كاملة فى بعض الدول من البوسنة والهرسك والإتحاد السوفيتي القديم لأن تصبح بدون نساء.
- أن الإحصائيات المتوافرة تؤكد الزيادة السنوية بدرجات عالية لترسم بذلك صورة تثير الإنزعاج لحقيقة المشكلة على أرض الواقع .
- أكدت تقارير مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة ان جرائم الإتجار بالبشر أصبحت ثالث تجارة غير مشروعة فى العالم بعد تهريب السلاح والمخدرات .
- تشكيل لجنة وطنية تنسيقية برئاسة وزارة الخارجية وعضوية كل جهات الدولة المعنية للتعامل مع شتى جوانب ظاهرة الإتجار في البشر في منتصف عام ٢٠٠٧ نظراً لأهمية سرعة التعامل ([٥]) .

ومن قراءة هذه المؤشرات نجد أن بناء قاعدة بيانات وإجراءات دقيقة ومحددة تعتبر ضرورة قومية، إذ أن كافة المؤشرات والإحصاءات تحتاج إلى مزيد من التفاصيل والتفرد لكل دولة على حدة حتى تستطيع أن نحاصر الأزمة ونصل بها إلى مرحلة الانحسار والتقلص ، فعلى سبيل المثال بالنسبة لمصر فإنه لا بد من :

- تحديد أعداد العابرين والدول المصدرة لهم .

---

[١]) تقرير الخارجية الأمريكية لعام ٢٠٠٧ الخاص بالاتجار بالبشر ص ٦
[٢]) سوزان مبارك ، مؤسسة الرئاسة ، الكلمة التى القيت فى الجلسة الإفتتاحية لمنتدى فينا ، لمكافحة الاتجار بالبشر ، سبق ذكره ، ص١
[٣]) سوزان مبارك ، حول مساعدة ضحايا الإتجار بالبشر ، سبق ذكره ص٣
[١]) أنظر تقرير الخارجية الامريكية لعام ٢٠٠٦، سبق ذكره ، ص ٦
[٢]) تقرير المجلس القومى للأمومة والطفولة ، سبق ذكره ، ص ١١
[٣]) نفس المرجع السابق
[٤]) نفس المرجع السابق
[٥]) بطرس بطرس غالى ، مساعدة ضحايا الإتجار في الأفراد ، سبق ذكره ص٣

- تعديل القوانين لمعاقبة من يساعد العابرين على الخروج من الآراضي المصرية
- رصد خطوط سيرهم السرية ومراقبتها .
- التعرف على أوجه القصور في الترابط بين المؤسسات والوزارات لضرب كل محاولات التهجير .
- التعرف على الروافد الأخرى المغذية لظاهرة الاتجار بالبشر بين أطفال الشوارع، والأطفال العاملين، والنساء المحيطات، والشباب العاطل، ومن يبيعون أعضاءهم بمقابل مادي .... الخ .

٧/٧ التدابير المطلوبة لمحاصرة الأزمة

ينبغي أن تركز التدابير الخاصة بمحاصرة الأزمة على ثلاث محاور:-

- توعية الرأى العام
- المطالبة بتعديل القانون
- مساعدة الضحايا

فيما يتعلق بتوعية الرأي العام :

- إلقاء الضوء على الأساليب التى يتبعها السماسرة للإيقاع بضحاياهم وتوعية الأطفال والشباب في المدارس والجامعات والأندية .. وأيضا في وسائل الإعلام وأشكال الدراما المختلفة بحيث يتناول كل ما يتعلق بمشكلة الاتجار بالبشر.
- أن تأخذ منظمات المجتمع المدني مسئولية إنهاء هذه المأساة من المشاركة فى توعية المواطنين وتعريفهم حقوقهم القانونية لملاحقة كل من يحاول التعرض للأفراد .
- عرض الأفلام داخل المدارس والنوادى ووسائل الاعلام ووسائل المواصلات حول القضية .
- انشاء مراكز وثائقية على شبكة الإنترنت تتضمن أهم المعلومات حول تجارة الجنس والدعارة والنهاية المأساوية التى ينتهى إليها كل من يقترب من هذه العصابات الإجرامية .
- تشكيل رأى عام مدرك لخطورة الإتجار بالبشر وأساليب عصاباته من شأنه جذب فئات أخرى من صفوة المجتمع للتصدى بشكل متكامل لمكافحة المشكلة .

فيما يتعلق بالمطالبة بتعديل القانون :

- تعد هشاشة القوانين سبباً رئيسياً لاستمرار المأساة فأقصى مدة حبس يمكن ان يحصل عليها تجار البشر هي ٢٠ عاماً ، وهو امر نادر الحدوث ، فعادة ما تنتهى المحاكمات بتبرئة المتهمين ، ففى عام ٢٠٠٤ واجه ٧ آلاف شخص اتهامات بالتورط في تجارة البشر، إلا أن عدد المدانين اقتصر على ثلاث آلاف منهم فقط ، وكثيراً ما تنتهى المحاكمة بمعاقبة الضحايا باعتبارهم أجانب غير شرعيين ، كما كان يحدث في اليابان قبل تعديل القانون ([1]) .
- لابد من الاعتراف بضرورة توظيف المعايير الدولية المستقرة لحقوق الإنسان كإطار مشترك للتحرك المطلوب لمحاصرة جرائم الاتجار بالبشر ، وتوفير الحماية القانونية لهؤلاء الضحايا .

[1]) تقرير المجلس القومى للأمومة والطفولة ، سبق ذكره ، ص ١٥

- تفعيل الترتيبات اللازمة للتعاون بين الدول العربية والدول المعنية في المجالات المختلفة لتيسير صياغة اجراءات المكافحة القانونية لتجار البشر من شأنه احكام الحصار على منفذي الجريمة .
- ضرورة حث المجتمع الدولي على إصدار تشريعات وطنية لمكافحة الإتجار بالبشر وحماية الضحايا .
- تسهيل الملاحقة الجنائية لمرتكبى جرائم الاتجار بالأشخاص من شأنه التصدى للجناه والقضاء على تلك الظاهرة .
- تفعيل التدابير الأمنية لمكافحة كافة صور الاتجار في البشر.

فيما يتعلق بمساعدة الضحايا :

- سد جميع الثغرات القانونية التى ينفذ منها التجار للهروب من الأحكام فعلى سبيل المثال ، نجد ان غالبية الضحايا يرسلون الى الدول من خلال عقود عمل وهمية أو حجز وثائق السفر وعدم اعطائها للضحية ، بحيث يدفعون بتلك الأدوات عند القبض على الضحايا فتتحول القضية الى قضية إقامة غير شرعية ويزج بالضحية الى السجون .
- لما كان الفقر هو السبب الرئيسي لوجود هؤلاء الضحايا في يد شبكات الاتجار فى البشر ، فإن تدعيم الأسر الفقيرة ومد مظلة التأمين إليها هو احد الآليات المطلوبة لسياسة الدولة ..أيضا تدبير الوظائف والقضاء على نسب البطالة المرتفعة من شأنه منع الضحايا الانصياع وراء سماسرة الاتجار في البشر.
- إن نجاح الملاحقة الجنائية لمرتكبي جرائم الاتجار بالأشخاص يلعب دور حاسم فى التصدي لتلك الجرائم والقضاء عليها ، حتى يتسنى للقائمين على الملاحقة الجنائية تحقيق تلك الغاية يتعين عليهم جمع أكبر قدر من الأدلة ضد الجناه وذلك لن يتأتى إلا من خلال تشجيع الضحايا على الإدلاء بشهادتهم أمام جهات التحقيق والمحاكمة وتعاونهم الصادق مع تلك الجهات . ورغم ذلك فقد كشف الواقع عن تعرض ضحايا جريمة الإتجار فى البشر لكثير من العقبات والمعوقات والمخاطر خلال مراحل جمع الاستدلالات والتحقيق الإبتدائي والمحاكمة وهو الأمر الذي ينعكس سلباً على تعاون ضحايا تلك الجريمة مع القائمين على إدارة العدالة الجنائية مما يشكل عائقاً كبيراً أمام ضبط الجناة وتقديمهم للمحاكمة وتحقيق العدالة المنشودة ([2])
- التنمية الاجتماعية والاقتصادية هى طوق النجاة للمجتمع للقضاء على الاتجار في البشر خاصة أن ثبت بالفعل العلاقة الوثيقة بين هذه الجريمة البشعة ووجود الضحايا فى دائرة الفقر والحياة الهامشية والحرمان من أبسط احتياجات الانسان من مأكل ومسكن وتعليم وعمل .
- حماية الأطفال ضحايا التفكك الأسرى وتدعيمهم اجتماعياً وقانونياً والعمل بكل استراتيجيات تمكين المرأة وتوفير فرص العمل لها وحمايتها من السقوط في براثن هذه الشبكات .

---

[2]) هانى فتحى جورجى – دور النيابة العامة فى حماية الضحايا المتجر بهم :
- حجر الزاوية فى منهج متسق وشامل لمكافحة جريمة لإتجار بالأشخاص والقضاء عليها . ، مكتب النائب العام ، ورقة مقدمة للاجتماع الإقليمى للخبراء في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا ، القاهرة ٢٠٠٨.

- كل دولة من الدول العربية تعانى من جرائم الإتجار بالبشر بشكل أو بأخر .. لذا لابد من تبادل الاستراتيجيات وإقامة المنتديات ومناقشة كل ما تتوصل اليه دولة للاستفادة بها في دول أخرى .إذ أنه دون تعاون الدول لن يكون هناك قضاء على مشكلة الاتجار في البشر .

أهم النتائج

- إن ظاهرة الاتجار بالبشر لا تقتصر على جوانب معينة، كالرق والدعارة المنظمة، واستغلال العمالة، بل هي ظاهرة متعددة الجوانب نجدها كل يوم متمثلة أمام أعيننا في ظواهر أخرى تعودنا رؤيتها كعمالة الصغار أو استغلال أطفال الشوارع ، وسرقة أعضاء البشر ، وخدمة الأطفال في المنازل وهى اتجار من أقرب المقربين دون حقوق ولا قانون يحميهم ، وزواج القاصرات ، والزواج القسرى .
- أن ارتفاع معدلات الربح وزيادتها كل عام وانخفاض المخاطر ستزيد من حدة الأزمة إذا لم نتصد لها بوعى وبمعرفة بطبيعة بلدنا وبالمشاكل الاجتماعية والظواهر السلبية التى تحيط بنا والتى تدفع بالشباب والنساء والأطفال إلى السقوط في شباك تجار البشر.
- أن الإحصائيات المتوافرة تؤكد الزيادة السنوية بدرجات عالية لترسم بذلك صورة تثير الانزعاج لحقيقة المشكلة على أرض الواقع.
- أن إلقاء الضوء وتوعية الأشخاص بالأساليب الشيطانية التي يتبعها التجار للإيقاع بضحاياهم في المدارس والجامعات والأندية وكافة وسائل الاعلام وشرح كل ما يحيط بهذه القضية من شأنها محاصرة التجار ومطاردتهم امنياً .
- تعتبر ظاهرة الاتجار بالبشر جريمة عالمية، لذا ينبغي أن تساهم وتتعاون كافة الدول في إرساء المبادرات الفعالة واقتراح التشريعات التي من شأنها جعل عمل هؤلاء التجار صعبة وخطيرة.
- إن تجارة البشر أصبحت ثالث تجارة غير مشروعة على مستوى العالم بعد تهريب السلاح والمخدرات.
- السعى الدءوب لحل مشاكل الشباب وتوفير فرص العمل له ووسائل الكسب المشروع وتحسين أوضاعه المعيشية هو مظلة الأمان وحماية الأفراد من تجار البشر .
- إن الثغرات الموجودة بالقانون أدت إلى تغلب المتاجرين بالبشر على ملاحقتهم جنائياً ، بل وإلصاق التهم والعقوبات بالضحايا .
- إن ظاهرة الأطفال المجندين تدين الضمير الإنساني وتدعو كل مجتمع إلى محاولة استعادة أبنائه ومساعدتهم نفسياً واجتماعياً واحتواء الوطن لهم .
- إن الدول العربية بما فيها من ظواهر تساعد على الاتجار بالبشر كنظام الكفيل وسوء معاملة الغرباء ، بل وعدم وجود قوانين ولوائح تحمى القادمين للعمل بها في أمان .
- يمكن للمجتمع المدنى بأدواته ووسائله المتعددة المشاركة مع كافة اجهزة الدولة الاعلامية والتشريعية والاجتماعية لتضييق الخناق على تجارة البشر .
- جاء اهتمام مصر بحضور كافة المؤتمرات والمنتديات العالمية أينما كانت وتمثيل القيادة السياسية في أعلى درجاتها تأكيداً على اهتمام مصر بتدعيم حقوق الانسان والتعامل بجدية لمكافحة الظاهرة .

أهم التوصيات :

- ضرورة تفعيل سياسات وبرامج تستهدف محاصرة الفقر وتنمية المجتمع، وتعمل على تطوير خدمات التعليم والرعاية الصحية، والنهوض بأوضاع المرأة والطفل وإتاحة المزيد من فرص العمل للشباب مما يضمن حق الإنسان في حياة آمنة ومعيشة كريمة .
- دراسة الثغرات الموجودة بالقانون والتعامل معها بحيث تقطع الطريق أمام عصابات الاتجار بالبشر ، وتمكين الضحية من ملاحقتهم جنائياً .
- بث الوعى بقضية الاتجار بالبشر بين كافة قطاعات المجتمع (مدارس – جامعات – أندية – وسائل إعلام ... الخ) وتكوين رأى عام مضاد للقضية لمحاصرة القائمين عليها والتوسع في إنشاء الخطوط الساخنة لمساعدة ضحايا الإتجار في البشر .
- توسيع قنوات التعاون الفنى مع المنظمات الدولية والعربية والإقليمية ومراكز البحوث المختصة للإفادة من خبراتها وتجارتها في هذا المضمار.
- وضع تشريعات صارمة لعدم تزويج القاصرات من الجانب وعرب أو غيرهم وتشديد العقوبة على ولى الأمر والسمسار وطالب الزواج أيضا .
- تمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا وحقوقياً وحمايتها من العنف الموجه ضدها وحماية حقوقها عند السفر للعمل بالخارج حتى تستطيع تجفيف منابع هذه التجارة وأضواء انعكاساتها .
- بذل الجهود لتدعيم الإجراءات الخاصة بالسياسة الاجتماعية لدعم وحماية الجماعات المهمشة لتحاشى كافة أشكال الاستغلال التى قد تؤدى الى وقوع جرائم الاتجار فى البشر .
- فرض الرقابة الواعية على مكاتب تشغيل الشباب ووضع الضوابط التى تضمن حقوق العاملين لعدم سياقهم إلى شباك تجار البشر .
- الاهتمام بإعداد أدوات التعامل مع الأزمة من معلومات وبيانات وإحصاءات وإجراءات وتحليلها بدقة حتى لا نخطئ فى التشخيص أو العلاج .

المراجـــــع

أولا : المؤتمرات

١- سوزان مبارك ، مؤسسة الرئاسة ، الكلمة التى ألقيت فى الجلسة الافتتاحية لمنتدى فيينا لمكافحة الاتجار بالبشر ، ١٢ فبراير ٢٠٠٨ .

٢- سوزان مبارك ، حول مساعدى ضحايا الاتجار بالبشر ، كلمة أمام الاجتماع الاقليمى للخبراء العرب من منظمة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، القاهرة ، ١٤ ديسمبر ٢٠٠٨ .

٣- بطرس بطرس غالى ، مساعدة الضحايا الاتجار فى الأفراد ، كلمة فى الجلسة الافتتاحية للاجتماع الاقليمى للخبراء العرب من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، القاهرة ، ١٤-١٦ ديسمبر ٢٠٠٨

ثانيا : تقارير خارجية

١- تقرير الخارجية الامريكية حول الاتجار لعام ٢٠٠٣ .

٢- تقرير الخارجية الامريكية حول الاتجار بالبشر لعام ٢٠٠٦ .

٣- تقرير الخارجية الامريكية حول الاتجار بالبشر لعام ٢٠٠٧ .

ثالثا : تقارير داخلية

١- تقرير المجلس القومى للأمومة والطفولة عن منتدى فيينا لمكافحة الاتجار بالبشر ، القاهرة ، ٢٠٠٨.

٢- وزارة الداخلية ، إدارة الأموال العامة ، ٢٠٠٨ .

٣- هانى فتحى جورجى ، حول دور النيابة العامة فى حماية الضحايا حجر الزاوية فى منهج متسق وشامل لمكافحة جريمة الاتجار بالأشخاص وإلقاء الضوء عليها ، ورقة عمل بحثية مقدمة للاجتماع الاقليمى للخبراء فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، القاهرة ، ٢٠٠٨ .

٤- نهال فهمى ، ظاهرة الاتجار بالبشر دوليا وإقليميا ، جريدة الأهرام ، القاهرة ، ٢٠٠٧/٩/١٦ .

ملخص الفصل

أظهرت الدراسة أن عمليات الاتجار بالبشر وهى تجارة إجرامية مربحة قليلة المخـاطر يـصعب الـسيطرة علـى مرتكبها ، تتوسع وتتزايد حدتها حيث يعمل المهربون بمهارة عبر أنظمة أسواق العمل مستغلين الاختلافات القائمة بين الأنظمة المالية والقانونية الوطنية المتعددة متكيفين بفعالية مع خطر العولمة التي سـهلت انتقـال البـضائع وتسرب تعاملاتها بحيث يمكن أيضا تسهيل خروج البشر .

ولا تقتصر جريمة الاتجار بالبشر على نشاط واحد فقط ، بل يرتبط بها وترتكب معها أيضا أنشطة إجرامية أخـرى متفاوتة الدرجات في عقوباتها مثل : الخدمة غير الطوعية ، والعمل بعقد إذعان ، والزواج القسرى ، والإجهاض القسرى ، والحمل القسرى ، وترويج القاصرات بتزوير سنهم ، والتعذيب ، والمعاملة غير الانسانية ، والاغتصاب ، والاعتداء الجنسي والبدنى ، والقتل ، والاختطاف ، والحجز بصورة غير قانونية ، واستغلال العمالة ، وتعريض الأطفال للإنحراف ، وتأجير الأرحام بصورة غير قانونية ، والتبنى بصورة غير قانونية ، والمتـاجرة بالأعـضاء وكذلك تهريب المهاجرين .. وهى سلسلة من الجرائم ترتكب بغرض استغلال البشر ، ولتحقيق مكاسب مادية هائلة .

وقد عرفت الأمم المتحدة الإتجار بالبشر على انه " تجنيد الأشخاص أو نقلهم أو تنقليهم أو إيوائهم أو اسـتقبالهم بالقوة ، أو بأى شكل من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو بسوء استعمال السلطة ، أو استغلال حالة ضعف ، أو بالأموال أو المغريات لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض استغلاله .

وقد أكدت الدراسة أن جريمة الاتجار بالبشر تعانى منها كافة التجمعات مع مراعاة أن كل مجتمع يعانى من الظاهرة بشكل مختلف عن الآخر مما يؤكد ضرورة تعاون المجتمع الدولى بالعمل والمبادرات التى من شأنها محاصرة الظاهرة .

وعن حجم الظاهرة أظهر هذا الفصل أن هناك حوالى ٢٧ مليون شخص يعيشون فى حالة إسترقاق ، وأن هناك ١,٢ مليون طفل يتم المتاجرة بهم سنويا ، وهناك من ٨٠٠٠٠٠ – ٩٠٠٠٠٠ شخص تتم المتاجرة بهم عبر الحدود سنويا ، ويدخل أمريكا وحدها من ١٨٠٠٠-٢٠٠٠٠ ضحية اتجار سنويا ، وأن حوالى ٨٠% من هؤلاء هم من النساء والأطفال ، وأن حوالى ٢,٤ مليون شخص يفقدون سنويا .

كذلك أظهرت الدراسة أن الإحصائيات المتوافرة ترسم صورة تثير الانزعاج ، وأن تقارير مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة تؤكد أن جرائم الاتجار بالبشر أصبحت ثالث تجارة غير مشروعة فى العالم بعد تهريب السلاح والمخدرات . وأن أرباحها تتزايد بمعدلات تمكن التجار بالبشر من تحقيق ٣٢,٢ مليون دولار امريكى عام ٢٠٠٧ ، و ٤٢,٥ مليون دولار امريكى عام ٢٠٠٨ .

وعن أسباب المشكلة رصدت الدراسة أسباب عدة أهمها الارتفاع الهائل فى الأرباح مع انخفاض المخاطر المحتملة ، أيضا إزدياد معدلات الفقر وتردى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التى يعانى منها العالم كأحد الظواهر السلبية

للعولمة ، وازدياد معدلات البطالة وغياب التعليم ، وإنهيار الشبكات الاجتماعية مع ضعف المواجهة القانونية للمشكلة حيث تحاسب الضحية ويترك الجانى .

وعن وجود المشكلة بالعالم العربى ومصر أظهرت الدراسة أن من بين الـ ١٣٩ دولة التى يوجد بها اتجار البشر توجد ١٧ دولة عربية هى السعودية ، قطر ، الكويت ، عمان ، الأردن ، مصر ، ليبيا ، المغرب ، الامارات ، لبنان ، سوريا ، تونس ، اليمن ، الجزائر والبحرين . وقد صنفت هذه الدول الى فئات ثلاث حسب درجة مكافحتها للظاهرة ، واحتلت مصر الفئة الثانية ، أى التى لا تلتزم بأدنى المعايير ، ولكنها تسعى فى سبيل معالجة المشكلة باعتبارها دولة معبر حيث يعبر المهربين من سيناء بمساعدة البدو إلى إسرائيل ثم إلى باقى دول العالم . وحسب تقرير المجلس القومى للأمومة والطفولة فإن فى مصر ظواهر كثيرة تبدو معتادة لكنها تندرج تحت مفهوم الاتجار فى البشر مثل خدمة الأطفال فى المنازل وعمالة الصغار ، وزواج القاصرات ، والزواج القسرى ، وأطفال الشوارع ، والاتجار فى الأعضاء .. وقد تجاهل التقرير الأمريكى العراق رغم ازدهار تجارة البشر فيها منذ بدء الاحتلال الأمريكى عام ٢٠٠٣ .

أيضا أوردت الدراسة وجهات النظر حول الهجرة غير الشرعية .. لكن توصلت فى النهاية الى أنها احدى وسائل الاتجار بالبشر ، إذ يبدأ الشاب المهاجر رحلة الى المجهول .. فإما يفقد حياته غرقا أو يلقى القبض عليه فور وصوله الى أى مكان ليزج به فى السجون ثم يعاد ترحيله مرة ثانية الى بلده ويكون بذلك قد فقد أمواله ومر بتجربة قاسية مقابل البحث عن لقمة العيش . وأن المستفيدين الوحيدين هم التجار والسماسرة الذين جردوه من أمواله مقابل لاشىء .

كما رصدت الدراسة ظاهرة الاتجار بالبشر وجندية الأطفال حيث تقدر اليونيسيف أن أكثر من ٣٠٠٠٠٠ طفل دون الثامنة عشر يجرى استغلالهم حاليا فى أكثر من ٣٠ نزاعا مسلحا عبر العالم ، وبعضهم تتراوح أعماره بين ٧-٨ سنوات منهم فتيات يجبرن على مضاجعة الجنود والعمل كخدم لهم وكمراسلين وحمالين ... إلخ .

وأوضحت الدراسة أهم مؤشرات الإنذار المبكر للأزمة حيث أن تجارة البشر استطاعت احتلال المرتبة الثالثة فى التجارة غير المشروعة مرتفعة الربح بعد تهريب السلاح والمخدرات ، وتحقيق الأرباح الهائلة مقابل المخاطر القليلة ، وتزايد استغلال الأطفال فى الصراعات المسلحة، وإزدياد انتشار شركات بيع الخدم فى الدول التى تعانى من صراعات مسلحة .

وأن استغلال النساء والأطفال جنسيا يدر ٢٨ مليار دولار ، بينما تدر العمالة الاجبارية ٣٢ مليار دولار وذلك حسب آخر تقارير منظمة العمل الدولية ، أيضا تعرض قرى كاملة فى بعض دول الاتحاد السوفيتى القديم لأن تصبح بدون نساء .

وعن التدابير المطلوبة لمحاصرة المشكلة ، أظهرت الدراسة أن هناك ثلاث محاور يمكن التحرك من خلالهم وهم : توعية الرأى العالم – المطالبة بتعديل القوانين – مساعدة الضحايا . ولابد من استغلال كافة وسائل الإعلام لتوضيح الطرق والاحتيالات التى يمارسها التجار للإيقاع بالضحايا ونشر التوعية بالمدارس والجامعات والأندية ، وأيضا إشراك مؤسسات المجتمع المدنى فى توضيح كافة جوانب المشكلة ، وإنشاء مراكز وثائقية على شبكة الانترنت تتضمن أهم المعلومات حول تجارة الجنس والدعارة والنهاية المأساوية التى ينتهى إليها كل من يقترب من هذه العصابات الإجرامية .

أما فيما يتعلق بالمطالبة بتعديل القوانين فقد أكدت الدراسة أن هشاشة القوانين تعد سببا رئيسيا لاستمرار المأساة فعادة ما تنتهى المحاكمات بتبرئة المهتمين . أيضا تفعيل الترتيبات اللازمة للتعاون بين الدول العربية والدول المعنية لتيسير صياغة اجراءات المكافحة القانونية لاحكام الحصار حول منفذى الجريمة والمطالبة بتسهيل الملاحقة الجنائية لمرتكبى جرائم الاتجار بالبشر للقضاء على الظاهرة ، وكذلك تفعيل كافة التدابير الأمنية لمكافحة الظاهرة .

وبالنسبة لمساعدة الضحايا ، تدعيم الأسر الفقيرة ومد مظلة التأمين إليها ، والعمل بجدية نحو تدبير الوظائف والقضاء على البطالة ، ومساعدة الضحايا جنائيا لسد كافة الثغرات التى ينظر منها التاجر والاستماع إلى الضحية وجمع أكبر قدر ممكن من الأدلة ضد الجناة ومساعدتهم للإدلاء – دون خوف – بشهادتكم أمام جهات التحقيق والمحاكمة ، كما أكدت الدراسة على أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية هى طوق النجاة للمجتمع للقضاء على هذه الظاهرة حيث ثبت بالفعل العلاقة الوثيقة بين هذه الجريمة ووجود الضحايا فى دائرة الفقر والتهميش والحرمان من أبسط حقوق البشر ، أيضا حماية الأطفال من سلبيات التفكك الأسرى والعمل على تمكين المرأة وحمايتها من الزواج المبكر (زواج القاصرات) بكل السبل .

الفصل الثامن

نظم الإنذار المبكر والاستعداد والوقاية لاحتمال حدوث أزمة الرعاية الصحية عند الشرائح السكانية الفقيرة في مصر

- مقدمة:

عندما أنشئت منظمة الصحة العالمية (WHO) عام ١٩٤٦ كأحد المنظمات المنبثقة عن الأمم المتحدة، ورد في ديباجة دستورها تعريف للصحة ينص على أنها «حالة من اكتمال السلامة البدنية والعقلية والاجتماعية، وليس مجرد الخلو من المرض أو العجز».

والرعاية الصحية هى العناية بالصحة الوقائية والعلاجية، والرعاية الصحية الوقائية هى مجموع الخدمات والإجراءات الوقائية التى تقدمها وزارة الصحة والجهات التابعة لها لجميع أفراد المجتمع عامة بهدف رفع المستوى الصحى للمجتمع والحيلولة دون حدوث انتشار الأمراض والحوادث ونشر الوعى الصحى بين المواطنين وحماية البيئة . أما الرعاية الصحية العلاجية (الرعاية الطبية) فهى الخدمة أو الخدمات العلاجية أو التشخيصية التى يقدمها أحد أعضاء الفريق الطبى إلى فرد أو أكثر في المجتمع . غير أن الرعاية الطبية قد تقدم رعاية صحية وقائية، حيث إن الطبيب الذى يعالج شخصًا ما يمكن أن يقدم له توضيحات ومعلومات حول مرض ما وطرق انتشاره والوقاية منه لتجنب الإصابة به في المستقبل، وبذلك يقوم الطبيب بدور الرعاية الصحية الوقائية إلى جانب الرعاية الطبية[١]، وللرعاية الصحية مقومات عدة من أهمها أن تكون : «حقًا» مكفولاً للمواطنين وليس منحة أو مساعدة يمكن تقديمها أو حجبها حسب الظروف، و « عادلة » أى تحقق تكافؤ الفرص بين المواطنين ويحصل أى منهم عليها على حسب حاجته وليس على حسب قدرته المادية أو وضعه الاجتماعى، و « متاحة » أى يسهل الوصول إليها، و « مسموح باستخدامها » وقت الحاجة إليها، و « متقبلة » أى تحظى بالرضاء العام، و « ذات جودة »، و « ذات سعر مرشد »، و « مستمرة » بمعنى ألا تتوقف إلا بعد الشفاء أو استقرار الحالة، و « متسلسلة على نحو متناسق » (ممارس، أخصائى، مستشفى) .

وفي عام ١٩٧٨، صدر إعلان (ألما آتا) عن الاجتماع المشترك لمنظمة الصحة العالمية واليونيسيف بمشاركة ١٣٤ دولة، وتبنى هذا الإعلان مفهوم «الرعاية الصحية الأساسية » كوسيلة لتحقيق «الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠»، وبناء على تقييم مفاهيم إعلان (ألما آتا) وضعت منظمة الصحة العالمية أهداف المرحلة الثانية حتى عام ٢٠٢٠ لتحقيق الصحة للجميع، وهذه الأهداف هي: العدالة ومؤشرها المركزي مدى تقدُّم الحالة الصحية للأطفال، وتوقع الحياة ومؤشره المركزي معدل وفيات الأمهات ومعدل وفيات الأطفال والعمر المتوقع عند الميلاد، وتغيير مسار الدرن (السل) والإيدز والملاريا والتدخين وأمراضه والعنف وإصاباته، واستئصال أمراض معينة، ومقاييس لتعزيز الصحة، وسياسات وطنية تتبنى الصحة للجميع تصحيحًا وتنفيذًا ومتابعة، وإتاحة الرعاية الصحية اللازمة والمتكاملة بجودة، وتنفيذ أنظمة المعلومات العالمية والوطنية والترصدية، ومساندة البحوث الصحية، وتتحقق هذه الأهداف من خلال المداخل التالية: التنمية البشرية، واستئصال الفقر، وحماية حقوق الإنسان، وتقوية وضع المرأة في التنمية متعددة الأبعاد، والتمسك بالأولويات الاجتماعية في دوائر التنمية، والإطار المنفتح والعادل للتجارة والاستثمار والتكنولوجيا، وتحديد دور كل من الحكومة والقطاع الخاص[٢].

---

(١) • عبد المجيد الشاعر وآخرون، الصحة والسلامة العامة (الطبعة الأولى ؛ عمان : دار اليازورى العلمية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥)، ص ٢٠ .
• رشا بسام، الصحة والسلامة العامة (الطبعة الأولى ؛ عمان : دار البداية، ٢٠٠٥)، ص ١٣ .

(٢) سمير فياض، النظام الصحى ... أسس ومؤشرات النظام الصحى، سمينار معهد التخطيط القومى، ٢٠٠٢، ص ٣٣ .

وفي سبتمبر ٢٠٠٠، تعهدت مصر بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي تبنتها ١٨٩ دولة في مؤتمر الأمم المتحدة، وترمي هذه الأهداف، المحددة زمنياً والقابلة للقياس، إلى تحديد حد أدنى من التنمية بحلول عام ٢٠١٥ على اعتبار أن عام ١٩٩٠ هو عام الأساس، وهي ثمانية أهداف تتعلق بالفقر والجوع، والتعليم الابتدائي، والمساواة بين الجنسين، والصحة، والاستدامة البيئية، وتطوير شراكة عالمية من أجل التنمية، وتحقق هذه الأهداف مجتمعة كفاءة الرعاية الصحية وبصفة خاصة للشرائح السكانية الفقيرة.

وتؤكد العديد من مواد دستور جمهورية مصر العربية على المواطنة (المادة١)، وتنمية النشاط الاقتصادي والعدالة الاجتماعية (المادة ٤)، والتضامن الاجتماعي (المادة ٧)، وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين (المادة ٨)، وحماية الأمومة والطفولة والنشء والشباب (المادة ١٠)، وكفالة الخدمات الصحية وبصفة خاصة للقرية (المادة ١٦)، والحق في خدمات التأمين الصحي (المادة ١٧)، وحق التعليم المجاني (المادتان ١٨ و٢٠)، ومحو الأمية (المادة٢١)، والتنمية الشاملة للاقتصاد القومي (المادة ٢٣)، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية (المادة ٢٤)، وتساوي المواطنين في الحقوق والواجبات (المادة ٤٠)، وحماية البيئة (المادة ٥٩)، وحق الدفاع (المادة ٦٩)، وتعتبر هذه النصوص الدستورية وحدة متكاملة تفرض ضوابطًا تقيد سلطة التشريع بمقتضيات مبدأ المساواة أمام القانون، وتلزم الدولة بتوفير الرعاية الصحية وتلزم المجتمع بالتضامن الاجتماعى بمعنى تحمل المواطن القادر ماديًا عبئًا في بعض الواجبات العامة يزيد عن العبء الذى يتحمله محدود الدخل[1]، وتهدف هذه المواد الدستورية مجتمعة إلى تحقيق كفاءة الرعاية الصحية وبصفة خاصة للشرائح السكانية الفقيرة.

وتستهدف خطة الحكومة الخمسية في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ تخفيض نسبة السكان تحت خط الفقر القومي من حوالي ٢٠٪ في هذا العام إلى ١٠٪ بحلول نهاية الخطة في عام ٢٠١١ / ٢٠١٢، كما تستهدف التوسع التدريجي في التأمين الصحي الذي يغطي ٥٤٪ من السكان في عام ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧ ليشمل جميع السكان بحلول نهاية الخطة، وذلك في إطار قانون موحد للتأمين الصحي، تلتزم الحكومة بعرضه على الدورة البرلمانية لمجلسى الشعب والشورى في عام ٢٠٠٩، باعتبار أنه جاهز « كمواد ونصوص »، ولكن التأخير يكمن في إعداد الدراسات الاكتوارية الخاصة به، التى ستنتهى وفقًا لتصريحات الحكومة في مايو ٢٠١٠، وتتولى اللجان المعنية بالمجلسين مناقشته بشكل مستفيض وإقراره، تمهيدًا للموافقة النهائية من جانب نواب الشعب في الدورة البرلمانية التالية، وتحمل الدولة اشتراكات التأمين الصحي للشرائح السكانية الفقيرة، ويتلازم ذلك مع نُظم إصلاح القطاع الصحي، التى تقوم الحكومة المصرية بتطبيقها منذ عام ١٩٩٧بدعم مالي وفني خارجي متمثل في البنك الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والمفوضية الأوروبية، وتهدف خطة هذه النظم إلى تقديم الرعاية الصحية باستخدام نموذج صحة الأسرة حيث تقدم خدمات صحة الأم والطفل والجهاز التناسلى والأمراض المعدية كحزمة من الخدمات في وحدة صحية واحدة، ويتم تدريب مقدمى الخدمة على تقديم الرعاية الصحية الأساسية، كما يتم الاحتفاظ بسجلات صحة الأسرة، وستبدأ تشغيل المرحلة الأولي لتجربة التأمين الصحي الشامل بالسويس في مايو ٢٠١٠ كأول محافظة يتم تنفيذ المشروع بها .

---

(١) مجلس الشورى، لجنة الصحة والسكان والبيئة، مستقبل الرعاية الصحية في مصر والتوجه القومى للتأمين الصحى الاجتماعى، ١٩٩٥، ص ١٥ .

والمتتبع لأحوال المجتمع المصري يستطيع أن يرصد عدم قدرة مصر على الوفاء بكامل تعهداتها بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وعدم تفعيل المواد الدستورية السابق الإشارة إليها بالإضافة إلى عدم قدرة الدولة على تحمل اشتراكات التأمين الصحى للشرائح السكانية الفقيرة نظراً للعجز المزمن في الموازنة العامة للدولة، ويمثل ذلك عائقًا في إصلاح القطاع الصحى .

ويكتسب هذا البحث أهمية لوضعه مجموعة من السياسات والإجراءات لمساعدة مصر على وفائها بتعهداتها الدولية، وتفعيل المواد الدستورية، وتحقيق أهداف خطة الحكومة الخمسية، ووضع إطار مقترح لقانون التأمين الصحى الجديد يقدم إلى اللجان المختصة بمجلسى الشعب والشورى أثناء مناقشة القانون وإقراره، وتحقيق أهداف نُظم إصلاح القطاع الصحى فيما يتعلق بالرعاية الصحية عند الشرائح السكانية الفقيرة في مصر.

١/٨ : مناخ الأزمة وتطوره:

١/١/٨ : توصيف الأزمة ومجال حدوثها:

تقع مصر في الفئة المنخفضة من الدول متوسطة الدخل، وهي ذات كثافة سكانية عالية إذ يبلغ عدد سكانها ٧٢,٦ مليون نسمة في عام ٢٠٠٦، وذات معدل نمو سكاني مرتفع إذ يبلغ متوسطه ٢,١ سنويا خلال الفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٦، ومساحتها المأهولة بالسكان لا تتعدى ٦٪ من مساحتها الكلية، وترتفع فيها نسبة الأمية إذ تصل إلى ٢٩,٣٣% من عدد السكان في عام ٢٠٠٦، كما يرتفع فيها معدل البطالة إذ يصل إلى ١٠,٦% من عدد السكان في عام ٢٠٠٦ وفقاً لتقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء[١]، و٢٠% من السكان وفقاً للتقديرات السفارة الأمريكية في أبريل ٢٠٠٦ [٢].

وقد أوضح تقرير البنك الدولي عن الفقر بمصر عام ٢٠٠٧ أن الفقراء في مصر ينقسمون إلى ثلاثة مجموعات حسب خطوط الفقر هي[٣]:

١- فقر مدقع Extreme Poverty: من ينفق في المتوسط أقل من ٩٩٥ جنيهًا سنويًا، وهذا الفرد ليس لديه القدرة على الحصول على احتياجاته الأساسية من الغذاء.

٢- فقر مطلق (خط الفقر القومي) Absolute Poverty: من ينفق في المتوسط أقل من ١٤٢٣ جنيهًا سنويًا، وهذا الفرد ينفق أقل من الحد الأدنى لاحتياجاته الغذائية وغير الغذائية.

٣- أقرب للفقر Near Poverty: من ينفق في المتوسط ما بين ١٤٢٤ جنيهًا إلى ١٨٥٤ جنيهًا سنويًا، وهذا الفرد ينفق بالكاد احتياجاته الأساسية من الغذاء وبعض احتياجاته غير الغذائية.

ويبين الجدول التالي التوزيع النسبي للفقراء وغير الفقراء في مصر خلال عامي ١٩٩٩/٢٠٠٠ و ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥:

---

(١) راجع : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، ديسمبر ٢٠٠٧ .

(٢) عبد المنعم عبيد، رؤية تاريخية بين مشروع الحكومة ورؤية تجمع الحق في الصحة في مسألة التأمين الصحي الاجتماعي الشامل في مصر، جمعية التنمية الصحية والبيئية، مارس ٢٠٠٨، ص٣٣.

(٣) شريف محمد علي أحمد، الفقر وتوزيع الدخل في مصر (المفهوم، الحجم، السياسات)، مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، العدد (٤٩٠)، أبريل ٢٠٠٨، ص١٨٩.

جدول رقم (١)

نسبة الفقراء وغير الفقراء في مصر٪

الفقراء وغير الفقراء	١٩٩٩ / ٢٠٠٠	٢٠٠٤ / ٢٠٠٥	التغير في النسبة
فقر مدقع	٢,٩	٣,٨	+ ٣١
فقر مطلق	١٦,٧	١٩,٦	+ ١٧
أقرب للفقر	٢٥,٩	٢٠,٩	- ١٩
إجمالي الفقراء	٤٢,٦	٤٠,٥	- ٥
غير الفقراء	٥٧,٤	٥٩,٥	+ ٤
إجمالي السكان	١٠٠	١٠٠	-

* فقر مطلق يشمل فقر مدقع . *إجمالي الفقراء = إجمالي [فقر مطلق + أقرب للفقر].

* إجمالي السكان = إجمالي [الفقراء + غير الفقراء].

المصدر: World Bank Arab Republic of Egypt, Poverty Assessment Update, Social and Economic Group, Middle East and North Africa, Report No. 39885 EGT, 2007, Vol. 1, p. iv.

يوضح الجدول السابق أن إجمالي نسبة الفقراء في مصر بلغت ٤٢,٦٪ في عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ من بينها ٢,٩٪ فقر مدقع و ١٦,٧٪ فقر مطلق و ٢٥,٩٪ أقرب للفقر، وفي عام ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ بلغت إجمالي نسبة الفقراء في مصر ٤٠,٥٪ من بينها ٣,٨٪ فقر مدقع و ١٩,٦٪ فقر مطلق و٢٠,٩٪ أقرب للفقر، وخلال الفترة من ١٩٩٩ / ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ ازدادت نسبة الفقر المدقع من ٢,٩٪ إلى ٣,٨٪ بنسبة ٣١٪، وازدادت نسبة الفقر المطلق من ١٦,٧٪ إلى ١٩,٦٪ بنسبة ١٧٪، ولكن انخفضت نسبة الأقرب للفقر من ٢٥,٩٪ إلى ٢٠,٩٪ بنسبة ١٩٪ التي أدت إلى خفض نسبة إجمالي الفقراء خلال هذه الفترة.

وقد أظهرت الدراسات وجود علاقة تبادلية قوية بين الصحة والفقر فعادة يعيش الفقراء في مساكن غير آمنة ومزدحمة في مناطق غير مخدومة ريفية أو عشوائية حول المدن، وهم أكثر تعرضًا للتلوث والمخاطر الصحية في مساكنهم ومناطق إقامتهم وأماكن عملهم، وهم أكثر تعرضًا لاستهلاك أطعمة غير كافية أو سيئة النوع، وهم أكثر المستهلكين للتبغ وما يرتبط به من تعاطى المخدرات مما يسبب لهم مضاعفات صحية خطيرة قد تصل إلى الوفاة، ويؤثر ذلك سلبًا على توفر الضرورات الأساسية لحياة الأسرة ويزيد العبء على مؤسسات الرعاية الصحية، وعليه كان شعار اليوم العالمي لمكافحة التبغ ٢٠٠٤ هو « مكافحة الفقر والتبغ معا » . بالإضافة إلى عزوفهم عن الزواج لعدم قدرتهم على تكاليفه وممارستهم لعلاقات غير مشروعة، وفيروس C من أكثر فيروسات الكبد الوبائي انتشارًا في مصر، وتكمن خطورة المرض في أن حوالي ٩٠% من المرضى لا يظهر عليهم أي أعراض للمرض إلا بعد مرور أعوام طويلة من الإصابة وتلف الكبد وعدم قيامه بوظيفته، وتحدث الإصابة بهذا الفيروس عن طريق نقل دم ملوث بالفيروس وعن طريق الاتصال الجنسى بالمريض ومن خلال علاج الأسنان بدون تعقيم الأدوات المستخدمة وعن طريق استخدام حقن مستخدمة من قبل ذلك، وتنتشر هذه الطريقة بين مدمني المخدرات ، ومع ضعف الرقابة على عيادات أطباء الأسنان

والمستشفيات والصيدليات في قرى ونجوع مصر وفى المناطق العشوائية بالحضر ينتشر علاج الأسنان بدون تعقيم الأدوات المستخدمة وينتشر استخدام الحقن المستخدمة قبل ذلك وذلك لأن رغبة المنتفع تكون في الحصول على الخدمة الصحية بأقل تكلفة ممكنة بدون إدراك لخطورة انتقال العدوى، وقد بلغ معدل انتشار فيروس نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) في مصر ٠,١% من عدد السكان في عام ٢٠٠٥[١]، وهناك مخاطر من انتشار هذا الفيروس نتيجة تعاطي المخدرات عن طريق الحقن غير المعقمة وانخفاض معدلات استخدام العوازل الواقية، وبمقارنة عدد الحالات المرضية لمرض السل في مصر وثلاث دول متقاربة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هي الأردن وفلسطين وتونس، يلاحظ أن أعلى عدد لحالات الإصابة بمرض السل في الدول الأربع يقع في مصر، إذ تبلغ ١٠١١٢، ٣٥٩، ٤٧، ٢١٣١ حالة مرضية سنوية في عام ٢٠٠٤ في مصر والأردن وفلسطين وتونس على التوالي، ويرجع انتشار السل في مصر خلال الأعوام الماضية إلى الظروف الاجتماعية السيئة وتدهور الأحوال المعيشية للمواطنين بسبب الفقر وانخفاض استهلاك البروتين بسبب أنفلونزا الطيور وأسعار الغذاء المرتفعة، والمشكلة الرئيسة التي تواجه وزارة الصحة في مكافحة المرض تتمثل في ضعف الاكتشاف المبكر للحالات المصابة، حيث لا تتعدى نسبة الاكتشاف المبكر ٤٤%، مما يجعل مكافحة المرض أمرًا صعبًا ويزيد من معدلات الوفاة الناجمة عنه، والفقراء أقل إتاحةً للرعاية الصحية وأقل استخدامًا لها وأقل إنفاقًا عليها خاصة للحصول على الدواء وأقل اشتراكًا في برامج التأمين الصحي، كما أنهم أقل وعيًا بالمخاطر الصحية نظرًا لتفشي الأمية بينهم، ويؤدي كل ذلك إلى عجز في قدراتهم لتحقيق حياة منتجة اقتصاديًا وتوفير حياة منتجة اجتماعيًا، ويجعلهم عرضة لأسباب مختلفة للمرض والموت المبكر والإعاقة، ويؤدي ذلك الوضع الاجتماعي والصحي للفقراء إلى تزايد الفجوة بين الفقراء والأغنياء، وعدم العدالة بالنسبة للفقراء حتى لو استمر النمو الاقتصادي، كما يؤدي ذلك إلى تهديد التماسك الاجتماعي والتوتر النفسي الاجتماعي وممارسة العنف، والفقر هو السبب الرئيس لإبطاء التحكم في الزيادة السكانية، وتقليل فاعلية الرعاية الصحية، ومن المتوقع أن يزداد عدد السكان في مصر ليصل إلى ٩٢ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٢٠[٢]، وقد نعت السيد كوفي أنان الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة الفقر بأنه « أكبر عدو للصحة في الدول النامية » فمعدل إصابة الفقراء وشدة إصابتهم بالمرض أعلى من الأغنياء، وكذلك عدد الأمراض التي يصابون بها أكبر وذلك يؤدي إلى زيادة عبء المرض لدى الفقراء في الوقت الذي تنخفض فيه قدرتهم على مواجهة هذا العبء مما يترتب عليه انخفاض متوسطات أعمارهم عن الأغنياء، ومن جهة أخرى فإن اعتلال الصحة جسديًا ونفسيًا يحد من قدرة الفرد على العمل والإنتاج، والفقراء أكثر احتمالاً لأن يكونوا عاطلين أو يعملوا في مهن هامشية قد تضر بصحتهم خاصة وأن معظمهم أميون أو ذو مستوى تعليمي متدن مما يؤدي إلى استمرارية الفقر.

وفي أغسطس ٢٠٠٨ صدر تقرير شهري عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لرئاسة مجلس الوزراء بعنوان « الملامح الصحية للأطفال في مصر ... هل تغيرت ؟ »، ويستعرض هذا التقرير في القسم الخامس منه العلاقة بين مستوى معيشة الأسرة والرعاية الصحية التي يحصل عليها الطفل، وذلك بالاعتماد على مؤشر الثروة والذي يعرف بأنه مقياس تقريبي لمستوى معيشة

---

(١)الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ورقة حقائق عن مصر بشأن فيروس نقص المناعة المكتسبة والأمراض الجنسية المعدية، ٢٠٠٦ .

(٢) وزارة الصحة والسكان، مسح دراسة عناصر تقديم الخدمة الصحية، مصر – ٢٠٠٤، ص ١٣ .

الأسرة، ويتم حسابه باستخدام بعض البيانات مثل ملكية الأسرة للسلع المعمرة، وبعض الخصائص الأخرى المتعلقة بالمستوى الاقتصادي، وطبقا لهذا المؤشر يتم تقسيم الأسر المعيشية إلى خمسة مستويات (أدنى مستوى – المستوى الثاني – المستوى الأوسط- المستوى الرابع – أعلى مستوى)، وفيما يلي بعض ملامح هذا التقرير:

١- الرعاية الصحية أثناء الحمل والولادة:

- يرتبط مستوى الرعاية الصحية المقدمة للأم أثناء الحمل وعند الولادة بمستوى المعيشة، فطبقا لمؤشر الثروة تبلغ نسبة الرعاية أثناء الحمل للأم حوالي ٤٧٪ في الأسر ذات المستوى الأدنى ، وتصل إلى حوالي ٩٢٪ في الأسر ذات المستوى الأعلى، وذلك خلال الفترة ٢٠٠١ – ٢٠٠٥.
- تبلغ نسبة الحصول على المساعدة الطبية من مقدم خدمة طبية (طبيب، ممرضة مدربة أو قابلة) أثناء الولادة حوالي ٥٠,٥٪ في الأسر ذات المستوى الأدنى، وتصل إلى حوالي ٩٦٪ في الأسر ذات المستوى الأعلى، وذلك خلال الفترة ٢٠٠١ – ٢٠٠٥.

٢- الحالة الصحية للطفل:

- تصل نسبة الأطفال الذين يعانون من قصر القامة (التقزم) إلى حوالي ٢٤٪ في الأسر ذات المستوى الأدنى ، بينما تبلغ حوالي ١٤٪ في الأسر ذات المستوى الأعلى ، وذلك في عام ٢٠٠٥.
- تصل نسبة الأطفال المصابين بالأنيميا (تشمل كل الأطفال المصابين بأي نوع من الأنيميا سواء البسيطة أو المتوسطة أو الحادة) إلى حوالي ٥٥٪ في الأسر ذات المستوى الأدنى، بينما تبلغ حوالي ٣٧% في الأسر ذات المستوى الأعلى، وذلك في عام ٢٠٠٥ .

وتؤدى الأنيميا إلى تضاؤل الوظيفة المعرفية للمخ وتغيرات سلوكية وضعف التحصيل الدراسي، والجدير بالذكر أن انتقال سوء التغذية عبر الأجيال يُعرِّضهم إلى العجز عن التعبير عن قدراتهم الإنسانية، ويفاقم من التكاليف الصحية في مراحل لاحقة من حياتهم[1].

٣- وفيات الأطفال:

- يصل معدل وفيات الرضع إلى حوالي ٥٩ حالة وفاة لكل ألف مولود حي في الأسر ذات المستوى الأدنى، ويبلغ حوالى ٢٣ حالة وفاة لكل ألف مولود حي في الأسر ذات المستوى الأعلى، وذلك خلال الفترة ١٩٩٦ – ٢٠٠٥.
- يصل معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر إلى حوالي ٧٥ حالة وفاة لكل ألف مولود حي في الأسر ذات المستوى الأدنى، ويبلغ حوالي ٢٥ حالة وفاة لكل ألف مولود حي في الأسر ذات المستوى الأعلى، وذلك خلال الفترة ١٩٩٦ – ٢٠٠٥.

وينتشر في مصر عدد من الأمراض المتوطنة وفى مقدمتها البلهارسيا، والطفيليات المعوية في صورة ديدان الإسكارس والدودة الدبوسية (الإكسيورس)، والأميبا والجيارديالامبليا، والدودة الكبدية (الفاشيولا)، والملاريا وداء الفيل (الفيلاريا)، ويساعد على حدوث وتوطن هذه الأمراض عوامل بيئية واجتماعية واقتصادية تنتشر بالريف أكثر من الحضر ومن أهم هذه العوامل : عدم وجود صرف صحي

---

(١) معهد التخطيط القومى بالتعاون مع البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠٠٨، أبريل ٢٠٠٨ ، ص ١٩٧ .

آمن (الإصحاح) وتلويث المجارى المائية بالفضلات الآدمية ووجود العائل الوسيط بالمجارى المائية (القوقع) الناقل لمرض البلهارسيا والدودة الكبدية (الفاشيولا)، وعدم متابعة الانتشار المرضى بكفاءة، وانخفاض التثقيف الصحي لدى المواطنين لارتفاع نسبة الأمية، وتؤثر هذه الأمراض على النمو الجسماني والعقلي للأطفال وتصيبهم بأمراض سوء التغذية وتؤثر سلبًا على أداء الفرد للعمل وتقلل من إنتاجيته ومن مقاومة الجسم وتفتح المجال للعدوى الميكروبية لأمراض أخرى، ويؤثر مرض البلهارسيا على صحة الإنسان لما له من مضاعفات مرضية مثل تضخم الكبد وتليفه وتضخم الطحال والاستسقاء ودوالى المرئ والنزيف الدموى الذى يؤدى إلى الوفاة والتهاب المجارى البولية وضيق الحالبين والفشل الكلوى، ووفقًا لبيانات وزارة الصحة يبلغ معدل انتشار البلهارسيا في مصر ١,٥% في نهاية عام ٢٠٠٥، بينما يبلغ معدل انتشار الإنكلستوما ٠,٠٢% في نفس العام .

٢/١/٨ : بدء فترة حدوث الأزمة في العقود الأخيرة:

اتجهت مصر منذ الربع الأخير من القرن العشرين إلى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتثبيت والتكيف الهيكلي بمعرفة فرق بحثية تستند إلى المنظمات الدولية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي وعدد من البنوك العالمية والإقليمية والمحلية وغيرها وبمشاركة محلية محدودة من العاملين والباحثين المصريين، وواكب ذلك تقلص برامج الدعم التي كانت تقدمها الدولة قبل تطبيق هذه البرامج، سواء كان دعمًا مباشرًا أو غير مباشر، وقد صاحب ذلك انخفاض الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية الأساسية كالصحة والتعليم والمرافق العامة، ومحاولات ما يسمى استرداد سعر التكلفة . كما أن عملية التسعير في ظل تلك البرامج تأتي مصحوبة بالارتفاعات في الأسعار العالمية، في حين أن دخول معظم الأفراد، خاصة الموظفين، تكون ثابتة أو تشهد معدلات ارتفاع طفيفة لا تتناسب مع الزيادة في أسعار السلع والخدمات، وفيما يتعلق بسوق العمل والتشغيل، فالملاحظ أن القطاع العام على الرغم من عيوبه الاقتصادية إلا أنه كان يستوعب عددًا لا بأس به من العاملين كما كان يقدم العديد من السلع والخدمات التي تلبي الاحتياجات الأساسية للمواطنين، ولم تكن مصر تعرف طريقًا لإصلاح القطاع العام سوى التخلص منه بالبيع، مما أوجد حالة من الاحتكار من قبل القطاع الخاص، سواء كان محليًا أو أجنبيًا، فضلاً عن تراجع دور قطاع التصنيع في الناتج المحلى لحساب زيادة إسهام قطاعي التجارة والخدمات، وبصفة خاصة المضاربة التي شملت العقارات والبورصة والعملات الأجنبية، وهي المجالات التي يفضلها القطاع الخاص، وما زالت البنية الاقتصادية لمصر تعتمد على نموذج مصدر أساس واحد للإيرادات الأجنبية هو السياحة، ويتأثر وضعها الاقتصادي إلى حد كبير بعدم الاستقرار السياسي في المنطقة، وقد ساعد هذا على تزايد الاستيراد وتراجع قيمة العملة المحلية، وبدوره أدى ذلك إلى استمرار ظاهرة ارتفاع الأسعار، فقد ارتفع معدل التضخم من ٤,٢ ٪ عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ إلى ١١٪ عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ (وفقا للتقرير المالي الشهري عن يناير ٢٠٠٨ الصادر عن وزارة المالية). كما كان لسياسات توقف الدولة عن تنفيذ برامج التشغيل وسياسات استغناء الدولة عن العمالة بنظام « المعاش المبكر » في إطار عملية الخصخصة أثرًا اجتماعيًا سلبيًا واضحًا، ولم يستطع القطاع الخاص أن يوفر فرص العمل اللازمة للداخلين إلى سوق العمل أو لمن خرجوا في إطار « المعاش المبكر » .

ومع تخلّى الدولة عن دورها التقليدي في دعم الشرائح السكانية الفقيرة ممن يعانون من رباعي: الفقر والمرض والجهل والبطالة، اتجهت التفاوتات الطبقية والفوارق في توزيع الدخل والثروة علي الشرائح السكانية، وفيما بين الريف والحضر، إلي الاتساع . كما ازدادت نسبة الفقراء عموماً، وفي الريف بوجه خاص، ومن المعلوم أن تقدم الصحة في مصر مرهون بالقدرة على علاج الفقر والمرض والجهل والبطالة وإدارة المواطنين لمجتمعهم، فالتنمية بمفهومها الشامل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي هي أساس الوصول إلى صحة أفضل وعمر أطول ومرض وعجز أقل. لقد تركت قواعد الإنتاج في القطاع العام للإهمال والتدهور، وأفسح المجال أمام القطاع الخاص وقوى السوق قبل أن يكون أى منهما قد اكتسب درجة معقولة من النضج، وأنيطت بالرأسمالية المصرية مهام جسام في مجال التنمية لا قبل لها بأدائها.

وقد زادت تكاليف الرعاية الصحية على الشرائح السكانية الفقيرة في مصر خاصة في ظل السياسات الصحية التي مازالت تُعظّم دور القطاع العلاجي باهظ التكلفة على حساب دور القطاع الوقائي والتأهيلى . هذا بالإضافة إلى زيادة التكلفة العلاجية في ظل التطورات التكنولوجية السريعة باهظة الثمن، وبالإضافة إلى ذلك فإن التمويل في قطاع الصحة يؤخذ عليه وجود بعض التفاوتات وسوء توزيع الموارد بين الريف والحضر وأيضا بين الشرائح الاجتماعية المختلفة كما يعيبه عدم الترشيد وتكرارية الإنفاق للخدمة الصحية وعدم تكاملها، وقد تركزت جهود الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية علي الاهتمام بالسياسات السكانية، والصحة الإنجابية، وحدث توسع كبير في العيادات الخاصة والمستشفيات الاستثمارية، واعتمدت العيادات الخاصة علي جذب المرضي من العيادات المهملة في وحدات الرعاية الصحية الأولية (الأساسية) في الريف وعيادات المستشفيات العامة، كما أن انحدار مستوى التعليم الطبي جعل المرضي يقبلون علي علاجهم عند أخصائي أو استشاري بتمويل من جيوبهم الخاصة، وكانت بداية مشاريع الهيكلة الرأسمالية للمستشفيات العامة متمثلة في تجارب وممارسات تزيد بالتدريج معتمدة علي ما سمي « استعادة تكلفة العلاج Cost Recovery »، وبرامج تحسين جودة الأداء Quality Improvement Management ومشاريع تمويل السيارات الخاصة للأطباء الشبان، وآليات واسعة لتغيير لوائح العلاج المجاني بالمستشفيات الحكومية بواسطة فرق من المستشارين القانونيين بالتعاون مع منظمة Hope الأمريكية لاستبدال العلاج المجاني بصور عديدة من العلاج بأجر سميت « العلاج الاقتصادي » ثم « العلاج الفندقي » (استعمال الاستشاريين مستشفيات الحكومة كفندق علاجي، وتقاضي أتعاب العلاج خارجها)[1].

٣/١/٨ : مناخ الأزمة القائم والبيئة الداخلية والخارجية للأزمة :

١/٣/١/٨ : هيئات رسم السياسات الصحية والاجتماعية وسن القوانين : علي الرغم من صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٨١ لسنة ١٩٧٨ بإنشاء مجلس الصحة الذى يهدف إلى تحقيق التنسيق والتكامل بين الأنشطة المتعددة في مجال الرعاية الصحية بقصد تحقيق الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة ورفع المستوى الصحى للمواطنين وذلك في نطاق الخطة العامة للدولة، إلا أن هذا المجلس لم ينعقد منذ صدور هذا القرار.

---

(١) عبد المنعم عبيد، رؤية تاريخية بين مشروع الحكومة ورؤية تجمع الحق في الصحة في مسألة التأمين الصحي الاجتماعي الشامل في مصر، مرجع سبق ذكره، ص٤٣، ٤٤.

ويعد مجلس الشورى العقل المفكر الذى يقوم من خلال لجانه المختصة بدراسة العديد من القضايا وأهمها القضايا الصحية والاجتماعية ويضع الاقتراحات قبل عرض القوانين على مجلس الشعب، ومجلس الشعب هو هيئة تشريعية تسن القوانين وتقر الضرائب والمعاهدات الدولية، وقبل تمرير القوانين في الجلسات العامة يتم تحويلها للدراسات المبدئية في اللجان المختصة بالمجلس، وعلى الرغم من وجود مجلسي الشورى والشعب إلا أن أغلب قضايا الإصلاح الصحى التى طرحت للبدء في إصلاحها ما زالت كما هى، والتحدي الأساسي الذي يواجه الإصلاح كان وما زال هو غياب استمرار القيادة الفاعلة المؤمنة بالإصلاح التى تمتلك الرؤية والإرادة السياسية لتحقيقه خاصة في محاور العدالة والتغطية الشاملة، وقد أصبح واضحًا أن هناك حاجة إلى توافق مجتمعي وعقد اجتماعي مقبول تتم صياغته بالحوار بين الجميع في اتجاه الحق في الصحة[1].

٢/٣/١/٨ : مقدمو الأمان الاجتماعي : تعانى معظم البرامج الحالية للأمان الاجتماعي في مصر من التجزئة الشديدة وضعف التنسيق بين المؤسسات القائمة عليها، والازدواجية والتكرار بين بعض المنتفعين وحرمان الآخرين، وينقسم مقدمو الأمان في مصر إلى العديد من الفئات الرسمية وغير الرسمية من أهمها : وزارة التضامن الاجتماعي، والصندوق الاجتماعي للتنمية، ووزارة الأوقاف، ومشيخة الأزهر، وبنك ناصر الاجتماعي، وبرنامج مبارك للتكافل الاجتماعي، والبرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة، ومنظمات المجتمع المدني، والمساجد، والكنائس[2].

٣/٣/١/٨ : مقدمو الرعاية الصحية : يتسم النظام الصحي المصري بالتعقيد الذي يفضي إلى انخفاض مستوي الكفاءة وضعف مستوي الخدمة المقدمة، وقد أدى عدم وجود تشريع قانونى موحد للتأمين الصحى في مصر إلى عدم تمتع قطاع كبير من السكان بأى رعاية صحية (خاصة من القطاع غير الرسمى)، وإلى تفتيت الرعاية الصحية بين العديد من مقدميها الذين تتباين برامجهم التأمينية من حيث نطاق الأخطار الصحية المغطاة وجودة الرعاية الصحية، وتسببت العوائق المالية وضعف الإنفاق الحكومى على الرعاية الصحية في انخفاض جودة الرعاية الصحية وبحث الأغنياء والفقراء على حد سواء عن الرعاية الصحية في القطاع الخاص . كما تتسم برامج الرعاية الصحية بالتداخل فعلى سبيل المثال تقوم الهيئة العامة للتأمين الصحى (وهى هيئة حكومية) باستئجار ٤٠% من نشاطها من القطاع الخاص، ويعمل العديد من الأطباء وهيئة التمريض بالقطاع الحكومى في قطاعات أخرى لبعض الوقت، ويمكن للمنتفعين من الرعاية الصحية الحصول على هذه الرعاية من أكثر من مقدم رعاية صحية في نفس الوقت، وقد ترتب على حزمة برامج الرعاية الصحية غير المتكافئة أن فقدت الرعاية الصحية عدالتها، كما ترتب على ارتباط جودة الرعاية الصحية بقدرة المنتفع على الإنفاق انخفاض جودة الرعاية الصحية المقدمة إلى الشرائح السكانية الفقيرة في مصر، وينقسم مقدمو الرعاية الصحية إلى العديد من الفئات من أهمها :

١ – القطاع الحكومى وشبه الحكومى : يقدم هذا القطاع رعاية صحية متكاملة من خلال الوزارات والمؤسسات التى تخضع لقانون العاملين بالدولة وفقًا للقواعد المنظمة من قبل الجهاز المركزى للتنظيم

---

(١) علاء الدين غنام، خطوط عامة لتقييم برنامج إصلاح القطاع الصحى في مصر، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، أغسطس ٢٠٠٨ .

(٢) معهد التخطيط القومى، مؤتمر « نحو معدلات أعلى للنمو وتوزيع أكثر عدالة للدخل في الاقتصاد المصرى »، أكتوبر ٢٠٠٨، ص ١٣٥ .

والإدارة، ومن أمثلة هذا القطاع : وزارة الصحة، والجهات التي تشرف عليها كالهيئة العامة للتأمين الصحى والمؤسسات العلاجية، ووزارة التعليم العالى والبحث العلمى والجهات التى تشرف عليها ككليات الطب بالجامعات ومستشفياتها الجامعية، ووزارة الدفاع، ووزارة الداخلية، ووزارة الأوقاف، ووزارة الكهرباء، ووزارة النقل والمواصلات، ويمول هذا القطاع بصفة أساسية من وزارة المالية، فيما عدا الهيئة العامة للتأمين الصحى التى تمول من عدة مصادر، وصندوق الخدمات الطبية لطلاب الجامعات الذى يمول من مصروفات تسجيل الطلاب بالإضافة إلى الدعم الحكومى .

٢ – النقابات المهنية : يقدم هذا القطاع رعاية صحية محدودة وهناك اتفاق على حد أقصى للمبلغ المدفوع طوال مدة التعاقد، ويمول هذا القطاع من خلال نظام تأمينى يتكون من رسوم الاشتراك المحصلة من أعضاء النقابة المشتركين ومساهمة النقابة وتحمل المشتركين جزء من تكلفة الرعاية الصحية .

٣ – المنظمات غير الحكومية : يشمل هذا القطاع المنظمات الهادفة للربح وغير الهادفة للربح، ويتوقف مستوى الرعاية الصحية في المنظمات الهادفة للربح على قدرة الفرد على الإنفاق .

ومن أمثلة هذا القطاع : المولدات التقليديات، والمستشفيات الخاصة، والصيدليات الخاصة، وعيادات الأطباء، وشركات المستلزمات الطبية، ومراكز الأشعة الخاصة، والمعامل والمختبرات الخاصة، والتأمين الطبى الذى تقدمه شركات التأمين (سواء كانت هذه الشركات قطاع أعمال عام أو خاص) وفقًا لشروط الوثائق من الأخطار المغطاة مقابل سداد المؤمن له قسط التأمين، وشركات الرعاية الصحية التى تتعاقد مع بعض المؤسسات وفقًا لشروط التعاقد من الأخطار المغطاة نظير خصم مبلغ مرتفع وتحملهم نسبة من تكاليف العلاج من رواتب العاملين بهذه المؤسسات، والعيادات والمستشفيات التابعة للجهات الدينية والجمعيات الخيرية التى يتم تسجيلها في وزارة الصحة ووزارة التضامن الاجتماعي .

٤/٣/١/٨ : أنشطة تدعيم الرعاية الصحية بوزارة الصحة: هى أنشطة إصلاح القطاع الصحى التى تستخدم نموذج صحة الأسرة لتعزيز عملية تكامل الرعاية الأساسية، وأنشطة الأمومة الآمنة التى توسع نطاق الرعاية لوحدات الصحة الريفية وتقوى مدى توافر رعاية الولادة في حالة الطوارئ، ومشروع الوقاية من العدوى، وقد انتقلت هذه الأنشطة من مرحلة المشروعات الاسترشادية إلى مرحلة المشروعات التنفيذية على المستوى القومى خلال عام ٢٠٠٣[١].

٥/٣/١/٨ : مشروع قانون التأمين الصحي: عبارة عن ورقة نوايا تشمل تأسيس هيئة قومية للتأمين الصحى، تعمل في ثلاثة اتجاهات منفصلة، وصندوق قومى صحى للتأمين يتولى مهام جمع موارد الرعاية الصحية Collecting وصب الموارد Pooling وشراء الرعاية الصحية Purchasing، وهيئة تأمين للإشراف والإدارة ووضع السياسات، ومؤسسات لإدارة تقديم الرعاية الصحية في مراحلها الثلاث، مع تمويل النظام الجديد من الاشتراكات ومن الدعم الحكومى المقدم للفئات غير القادرة والمعفاة (تحديد الفقراء مهمة وزارة التضامن الاجتماعى)، وإجراء التجربة في محافظة السويس، وتوصية بأن تشمل حزمة الرعاية الصحية الأساسية كل السكان ولكنها لم تحدد أو تحسب . كذلك تركت حزمة الرعاية التالية (الأخطر والأكثر تكلفة) والكثير من التفاصيل إلى اللائحة التنفيذية

---

(١) وزارة الصحة والسكان، مرجع سبق ذكره، ص xxiii .

ووزير الصحة ، وقد رفض وزير المالية الدراسة الاكتوارية التى قدمها بيت الخبرة ماكينزى بناءً على بيانات تفتقد الدقة حصل عليها بعد عامين من العمل في محافظة المنوفية بتكلفة شهرية (٤,٥ مليون جنيه مصرى) . كما أصدر رئيس مجلس الوزراء قرارًا رقم ٦٣٧ لسنة ٢٠٠٧ بإنشاء الشركة المصرية القابضة للرعاية الصحية ونقل جميع أصول مستشفيات وعيادات التأمين الصحي إليها[١].

٢/٨ : شدة الأزمة وأهم آثارها :

١/٢/٨ : اختلال الرعاية الصحية :

١/١/٢/٨ : اختلال الإنفاق على الرعاية الصحية : بدأ تمويل الرعاية الصحية في مصر من الضرائب المحصلة وفقًا لأحكام الدستور المصري، وبعد تأسيس الهيئة العامة للتأمين الصحي أصبح تمويلاً مختلطًا من التمويل الضريبي والتأمين الصحي، وقد تعرض الإنفاق الحكومي على الصحة لضغوط شديدة في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، وذلك في سياق انكماش الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة وسعيها لتخفيض عجز الموازنة، وترتب على ذلك انتقال جانب كبير من نفقات الرعاية الصحية من المال العام إلى الإنفاق من الجيب الخاص أي الأفراد أو الأسر، وطبقاً لأحدث البيانات المتاحة في عام ٢٠٠٨ بدأ تمويل الرعاية الصحية يمر بمرحلة وسيطة من التمويل من خلال الإنفاق من الجيب الخاص OOP بنسبة ٦١%، ووزارة المالية (حصيلة الضرائب) بنسبة ٢٩%، والشركات الخاصة بنسبة ٦%، والشركات العامة بنسبة ٣%، والجهات المانحة بنسبة ١%[٢]، ويبين الجدول التالي مقارنة بعض مؤشرات الإنفاق على الرعاية الصحية في مصر وبعض الدول المقاربة لمصر في نصيب الفرد من الدخل المحلى الإجمالى في عام ٢٠٠٤ :

جدول رقم (٢)

توزيع بعض مؤشرات الإنفاق على الرعاية الصحية في مصر والأردن وفلسطين وتونس في عام ٢٠٠٤

الدولة	نصيب الفرد من إجمالى الإنفاق على الرعاية الصحية بالدولار	نصيب الفرد من الإنفاق الحكومى على الرعاية الصحية بالدولار	نسبة الإنفاق على الرعاية الصحية إلى الناتج المحلى الإجمالى %	نسبة الإنفاق الحكومى على الرعاية الصحية إلى الإنفاق الكلى %	نسبة الإنفاق من الجيب الخاص OOP إلى إجمالى الإنفاق على الرعاية الصحية %	نسبة الإنفاق الحكومى على الرعاية الصحية إلى إجمالى الإنفاق الحكومي %	نسبة ميزانية وزارة الصحة إلى ميزانية الحكومة %
مصر	٦٦	٢٥	٦,١	٣٨,٢	٥٨,٣	٧,٩	٣,٤
الأردن	٢٠٠	٩٧	٩,٨	٤٨,٤	٣٨,١	٩,٦	٦,١
فلسطين	١٣٨	٤١	١٣	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	٨,٨
تونس	١٧٥	٩١	٦,٢	٥٢,١	٣٩,٧	٨,٨	٧,٧

المصدر :

World Health Organization, Demographic, Social and Health Indicators for Countries of The Eastern Mediterranean, 2007.

(١) علاء الدين غنام، مرجع سبق ذكره .
(٢) المرجع السابق .

يوضح الجدول السابق أن الوضع المقارن لمصر مع مجموعة الدول المقاربة لها فى نصيب الفرد من الدخل المحلى الإجمالى يدعو للقلق، والدليل على ذلك ما يلي:

- نصيب الفرد من إجمالى الإنفاق على الرعاية الصحية بالدولار : ينخفض هذا المؤشر في مصر عن دول المقارنة حيث يبلغ ٦٦ دولار فقط بينما يصل في الأردن إلى ٢٠٠ دولار وتونس إلى ١٧٥ دولار وفلسطين إلى ١٣٨ دولار .
- نصيب الفرد من الإنفاق الحكومى على الرعاية الصحية بالدولار : ينخفض هذا المؤشر في مصر عن دول المقارنة حيث يبلغ ٢٥ دولار فقط بينما يصل في الأردن إلى ٩٧ دولار وفى تونس إلى ٩١ دولار وفى فلسطين إلى ٤١ دولار .
- نسبة الإنفاق على الرعاية الصحية إلى الناتج المحلى الإجمالى % : يقترب هذا المؤشر في مصر من تونس حيث يبلغ في مصر ٦,١% وفى تونس ٦,٢% بينما يقل عن فسطين التى يصل فيها هذا المؤشر إلى ١٣% وعن الأردن التى يصل فيها هذا المؤشر إلى ٩,٨% .
- نسبة الإنفاق الحكومى على الرعاية الصحية إلى الإنفاق الكلى % : ينخفض هذا المؤشر في مصر عن دول المقارنة حيث يبلغ ٣٨,٢% فقط بينما يصل في تونس إلى ٥٢,١% وفى الأردن إلى ٤٨,٤%، ولا يتوافر هذا البيان في فلسطين.
- نسبة الإنفاق من الجيب الخاص OOP إلى إجمالى الإنفاق على الرعاية الصحية % : يرتفع هذا المؤشر في مصر عن دول المقارنة حيث يصل إلى ٥٨,٣% بينما يبلغ في الأردن ٣٨,١% وفى تونس ٣٩,٧%، ولا يتوافر هذا البيان في فلسطين.
- نسبة الإنفاق الحكومي على الرعاية الصحية إلى إجمالي الإنفاق الحكومي % : ينخفض هذا المؤشر في مصر عن دول المقارنة حيث يبلغ ٧,٩% فقط بينما يصل فى الأردن إلى ٩,٦% وفى تونس ٨,٨% ، ولا يتوافر هذا البيان في فلسطين .
- نسبة ميزانية وزارة الصحة إلى ميزانية الحكومة % : ينخفض هذا المؤشر في مصر عن دول المقارنة حيث يبلغ ٣,٤% فقط بينما يصل في فلسطين إلى ٨,٨% وفى تونس إلى ٧,٧% وفى الأردن إلى ٦,١%.

٢/١/٢/٨ : اختلال الالتزام بالمقاييس المقبولة للرعاية الصحية: أوضح مسح دراسة عناصر تقديم الخدمة الصحية أن التحسن في مدى فعالية الإشراف على المنشآت الصحية ضروري، وأنه على الرغم من توثيق مستويات الإشراف العالية بالمستندات، إلا أن هناك التزام منخفض بالمقاييس المقبولة بصفة عامة لتقديم الرعاية الصحية، وقد تسبب سوء الممارسة الطبية، وبصفة خاصة في غرف الطوارئ، في زيادة معدلات الوفاة[1].

٣/١/٢/٨ : اختلال أنشطة الوقاية من العدوى في المنشآت الصحية: أوضح مسح دراسة عناصر تقديم الخدمة الصحية أن الإمدادات اللازمة لمنع نقل العدوى بين مقدم الخدمة والمنتفع بها ضعيفة للغاية في معظم المنشآت الصحية، ولا تزيد نسبة المنشآت الصحية التي تملك كل العناصر اللازمة للوقاية من العدوى على ٤%، على الرغم من أن ٨٨% من المنشآت الصحية لديها إمداد منتظم من المياه، إلا أن المياه لم تتوافر بشكل منتظم إلا في ٥٩% فقط من المنشآت الصحية، ولا يتوافر صابون غسيل الأيدي وقفازات الفحص المطاطية سوى في ٢١% فقط من المنشآت الصحية، ونادرًا ما يقوم

---

(١) وزارة الصحة والسكان، مرجع سبق ذكره، ص xxiv .

مقدمو الخدمة بغسيل أيديهم قبل اتخاذ الإجراءات (لوحظ فقط ٨% يقومون بغسيل أيديهم)، ولا تتوافر إجراءات جودة التعقيم والتطهير إلا في ٣٥% فقط من المنشآت الصحية، وعلى الرغم من أن ٧٣% من المستشفيات لديها المعدات التي تعمل، إلا أن جميع هذه المعدات تستخدم في ٤٧% فقط من المستشفيات. كما أن ٢٣% فقط من المنشآت المدروسة هي التي تتوافر بها إدارة كافية للتخلص الآمن من النفايات الخطرة[١].

٤/١/٢/٨ : عدم توفر الأدوية الأساسية في معظم المنشآت الصحية وارتفاع الإنفاق على الدواء: الدواء من السلع الاستراتيجية التي تؤثر على الأمن الاجتماعي لأي دولة، وهى سلعة لا يمكن الاستغناء عنها أو التأخير في توفيرها عند الاحتياج لها، وقد أوضح مسح دراسة عناصر تقديم الخدمة الصحية أن الأدوية الأساسية لمعظم الخدمات تكون غير متوفرة في المنشآت الصحية، ولا تتوافر أدوية ما قبل التحويل سوى في ١٣% فقط من المنشآت الصحية التي تقوم برعاية الأطفال المرضى، ولا تتواجد الأدوية الأساسية (مثل أقراص حمض الفوليك والحديد) في ما يقرب من نصف المنشآت الصحية ذات الصلة برعاية الحمل ، ولدى أربعة من بين كل خمسة مستشفيات تقدم خدمات الولادة دواء انقباضات الرحم عن طريق الحقن، وأقل من النصف لديها دواء لعلاج حالات تسمم الحمل، وتقريبًا ليست هناك أية منشأة صحية (٢%) لديها أدوية التريكوموناسيس والسيلان والكلاميديا والزهري[٢]، وتتجه نسبة كبيرة من الإنفاق الصحي للعلاج بينما لا تتجه للوقاية سوي نسبة قليلة، ويمثل الإنفاق على الدواء ٣٧% من الإنفاق الإجمالي على الصحة (وفقًا لنتائج الحسابات القومية للصحة في مصر عن العام ٢٠٠١/٢٠٠٢)، وهى نسبة مرتفعة مقارنة بالمعدلات العالمية التى تتراوح بين ٢٠% - ٢٥% من الإنفاق على الصحة، ويمثل الإنفاق على الدواء من الجيب الخاص OOP ٦٨% من إجمالي الإنفاق على الرعاية الصحية[٣].

٥/١/٢/٨ : اختلال الرعاية الصحية المجانية والعلاج على نفقة الدولة : يرجع عدم قدرة الرعاية الصحية المجانية التي تتكفل بها الدولة على الوفاء باحتياجات الشرائح السكانية الفقيرة في مصر إلى مجموعة أسباب من بينها : اختلال التوازن بين تعداد السكان والإمكانات الصحية البشرية والمادية المتاحة لهم، وارتفاع نسبة الشرائح السكانية الفقيرة في مصر التي تصل إلى ٤٠,٥% من عدد السكان في عام ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥، واختلال مخرجات الصحة مما يمثل ضغطًا على الإمكانات المتاحة، وضعف الإنفاق الحكومي على الرعاية الصحية، والارتفاع المستمر في تكاليف الرعاية الصحية، وازدياد الفاقد في الإمكانات الصحية المتاحة نتيجة تعدد أنظمة الرعاية الصحية وعدم التنسيق الكافي بينها، وعدم عدالة توزيع هذه الإمكانات جغرافيًا على كافة مناطق الجمهورية[٤]، وعلى الرغم مما قامت به وزارة الصحة في الأعوام السابقة من محاولات لترشيد نظام العلاج على نفقة الدولة، إلا أن عدد المحتاجين إلى الاستفادة من هذا النظام قد زاد، كما ازدادت ميزانية العلاج على نفقة الدولة، في الوقت الذى ازدادت فيه أيضًا شكاوى المواطنين الفقراء من التعقيدات الإدارية واضطرارهم إلى التردد مرات عديدة على المستشفيات والمجالس الطبية، في الوقت الذى لا يتعرض

---

(١) المرجع السابق، ص xxiv .
(٢) المرجع السابق، ص xxiv .
(٣) إبراهيم العيسوى، الاقتصاد المصرى في ثلاثين عامًا ... تحليل التطورات الاقتصادية الكلية منذ عام ١٩٧٤ وبيان تداعياتها الاجتماعية مع تصور لنموذج تنموى بديل (القاهرة : المكتبة الأكاديمية، ٢٠٠٧)، ص ٥٧٩.
(٤) مجلس الشورى، مرجع سبق ذكره، ص ٣٣ .

فيه آخرون من القادرين وذوى الصلات لأى من هذه التعقيدات، ولذلك فإن أية محاولة لترشيد هذا النظام لن تؤدى من خلال إجراءات إدارية غير حازمة إلا إلى زيادة معاناة المرضى الفقراء، ومن ثم عدم صلاحية هذا النظام[1].

٦/١/٢/٨ : اختلال نموذج صندوق صحة الأسرة : أكد تقرير البنك الدولي لعام ٢٠٠٣ اختلال هذا النموذج إذ تقوم وزارة الصحة والهيئة العامة للتأمين الصحي بتمويل هذا المشروع الذى لم يتمكن من توفير تمويله ذاتياً، ولم يحدث اندماج لمؤسسات تقديم الخدمة في وزارة الصحة والهيئة العامة للتأمين الصحي والقطاع الخاص في خدمة مشتركة كما كان يتضمنه المشروع الاسترشادي، ولم يقبل القطاع الخاص الاندماج في تقديم خدماته من خلال مشروع صحة الأسرة. كما أن المقدم الرئيس للخدمة وهو وزارة الصحة لا يوجد له منافس من القطاع الخاص أو الأهلي اللذين فشلت الجهود في إغرائهما بالانضمام واعتبر التقرير أن لهذه النقطة بالذات آثار تمويلية خطيرة، نظرا للآمال التى كانت معقودة على ضم الأموال التى تدفع من الجيب الخاص إلى ميزانيته، وعن قيام مديريات الصحة التابعة للمحافظات بإدارة عملية تقديم الخدمات في وحدات صحة الأسرة كدليل على سياسة اللامركزية فلم يفلح تطبيقه ولم يتبناه مركز أو مديرية، وسيطرت إدارة المشروع بالقاهرة على توجيه العمل بالمحافظات، ونما المكون التمويلي مستقلا تماما عن مكون تقديم الخدمة دون اندماج منهما في نموذج استرشادي بحق، وكان هذا اعترافا بقصر نظر فكرة فصل التمويل عن الخدمة من أساسها، وأصبح من الواضح أن صناديق صحة الأسرة لم تتطور إلى كيانات مؤسسية وافتقدت إلى قدرة المظلة التأمينية والقدرة على تأدية مهام التأمين وفى مقدمتها جمع اشتراكات من راغبين في هذا النوع من التأمين وهكذا فشل النموذج في الوعد بتوسيع مجال عمله الاجتماعي في سماء الرعاية الصحية في مصر.

٧/١/٢/٨ : اختلال معايير الحصول على التاريخ الطبى واستخدام البطاقات الصحية: أوضح مسح دراسة عناصر تقديم الخدمة الصحية أنه نادرًا ما يتم الحصول على التاريخ الطبى الكامل للمنتفع، كما لوحظ انخفاض استخدام السجلات أو البطاقات الصحية في الخدمات العلاجية[2].

٨/١/٢/٨ : التركيز على الرعاية الصحية الأساسية وإهمال باقى المراحل : تتجه الحكومة إلى تحويل الجزء الأكبر مما كان يعد خدمات رعاية صحية عامة تلتزم بتقديمها للمواطنين إلى المجال التجاري، أى إلى السوق حيث تعمل منشآت القطاع الخاص، وكذلك ما تبقى من المنشآت التابعة للحكومة والقطاع العام، وفق مبدأ تعظيم الربح، وهو ما يصل بتكلفة الخدمة إلى مستويات لا تقدر على تحملها سوي نسبة ضئيلة من المواطنين، ويؤدي ذلك إلى استبعاد الشرائح السكانية الفقيرة من الكثير من أوجه الرعاية الصحية التى يحتاجونها، ربما باستثناء إمكانية الحصول على حزمة صغيرة من خدمات المستوي الأول للرعاية الصحية[3]، وتتوفر في مصر شبكة من وحدات الرعاية الصحية الأساسية (وحدات صحة الأسرة، مراكز صحة الأسرة، أطباء أسرة، مستشفيات مركزية ... إلخ) ويبلغ إجمالى هذه الوحدات ٤٠٠٠ وحدة. إلا أنه مع عدم استكمال باقى مراحل الرعاية الصحية في مصر يصبح نظام الرعاية الصحية مبتورًا لا يحقق جودة الرعاية الصحية بالمستوى المطلوب .

---

(١) طارق الغزالى حرب وسمير عبد الوهاب، العلاج على نفقة الدولة ... الإشكاليات والمقترحات، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، منتدى السياسات العامة (١٨)، أكتوبر ٢٠٠٣، ص ٤١ .

(٢) وزارة الصحة والسكان، مرجع سبق ذكره، ص XXV .

(٣) إبراهيم العيسوي، مرجع سبق ذكره، ص ٥٧٧ .

٩/١/٢/٨ : ضعف ثقافة مقدمى الرعاية الصحية: من الأهمية أن يدرك مقدمو الخدمات الصحية الجانب الاجتماعى والأخلاقى للصحة فمن حق الفقراء أن تتاح لهم الرعاية الصحية بنفس الكفاءة التى تتاح لكافة المواطنين في المجتمع، ويرجع نجاح نظام الرعاية الصحية في كندا إلى تبنى الأطباء بنقابة الأطباء الجانب الاجتماعى، وبمقارنة هذا النظام بنظام الرعاية الصحية في الولايات المتحدة نجد أنه من بين أسباب عدم كفاءته أنه يقوم على الجانب التجارى ويغفل الجانب الاجتماعى، وهو ما يحدث في مصر[١].

١٠/١/٢/٨ : اختلال نظم جودة الرعاية الصحية: أوضح مسح دراسة عناصر تقديم الخدمة الصحية أن الإرشادات والبروتوكولات الخاصة بالرعاية الصحية غير متوفرة بشكل شائع في المنشآت الصحية، وهى موجودة في ٣٧% من المنشآت الصحية التي تقدم خدمات تنظيم الأسرة، كما أن التقديم التدريبي الروتيني أثناء الخدمة يتوفر في ٢٢% فقط من المنشآت الصحية[٢]، ويسهم نظام التوظف وضعف مستوي الأجور في المنشآت الصحية الحكومية في انخفاض مستوي كفاءة هذه المنشآت في خدمة المواطنين، كما تسهم ظاهرة ازدواجية العمل في القطاع الحكومي والقطاع الخاص للنسبة الكبري من الأطباء في تآكل دور الدولة في تحقيق الأمن الصحي للسكان من خلال المنشآت الصحية الحكومية، حيث تتحول هذه المنشآت إلى مُورِّد للمرضي إلى العيادات والمستشفيات الخاصة للأطباء العاملين بها، وينتقل ولاء الطبيب من وظيفته الحكومية إلى نشاطه الخاص الساعي إلى تعظيم الربح.

١١/١/٢/٨ : تحول التعليم الطبى إلى صناعة تهدف إلى تعظيم الربحية: يعانى الأطباء في مصر من تدنى رواتبهم وكذلك أعضاء هيئة التدريس في كليات الطب بالجامعات الحكومية، وقد ترتب على ذلك انصراف الأطباء عن عملهم في المستشفيات الحكومية واتجاههم للعمل في العيادات والمستشفيات الخاصة سعيًا وراء المكسب الشخصى مع احتفاظهم بوظائفهم، وانعكس ذلك على انخفاض قدرة التعليم الطبى على إصلاح النظام الصحى في مصر، وأصبح خريجو كليات الطب ضعاف متعلمين، وفي ظل غياب الدور السيادى لوزارة الصحة في الإشراف على كفاءة الرعاية الصحية بدأ الأطباء يوجدون طلبًا غير حقيقى على الرعاية الصحية كوسيلة للتكسب كطلب آشعات وتحاليل وعمليات جراحية لا يحتاجها المريض لتحقيق مصالح متبادلة بينهم[٣].

١٢/١/٢/٨ : عدم وجود قاعدة بيانات وإحصائيات دقيقة عن المجتمع المصرى : لا تتوافر في مصر بيانات وإحصائيات دقيقة تمكن من تحديد المشكلة تمهيدًا للتوصل إلى طرق مواجهتها، وتُمكِن المسئولين عن اتخاذ القرار في الرعاية الصحية من عمل نظام معلومات، ومن الأمثلة الصارخة على ذلك أن وزارة المالية حاولت إجراء الدراسة الاكتوارية اللازمة لتطبيق قانون التأمين الصحى الجديد، وقد استعانت بشركة HEWITT الأمريكية، وقد فوجئت الشركة بعدم وجود بيانات فاضطرت إلى وضع نموذج افتراضى يحتوى على مجموعة متغيرات يمكن تطبيقه بعد بناء قاعدة البيانات .

١٣/١/٢/٨ : عدم وجود خريطة صحية Health Map : لا تتوافر في مصر خريطة صحية تحدد المناطق الجغرافية المستهدفة في الرعاية الصحية، وذلك لعدم وجود نظرة تنموية شاملة .

---

(١) عبد المنعم عبيد، ندوة الحوار الوثائقى « حول النظام الصحى ... نحو بلورة رؤية مستقبلية »، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، ٢٣ فبراير ٢٠٠٩ .

(٢) وزارة الصحة والسكان، مرجع سبق ذكره، ص xxiv, xxv .

(٣) المرجع السابق .

٨/٢/١/١٤ : عدم متابعة الانتشار المرضى بكفاءة: من الأهمية متابعة الانتشار المرضى والتفرقة بين حالات الانتشار الحديثة والحالات القديمة حتى يمكن تحديد نوعية الرعاية الصحية المطلوبة، وقد اهتمت الولايات المتحدة بعمل وحدة للانتشار المرضى PHR، ومن خلال متابعة DNA بين المواطنين السود في واشنطن أمكن التفرقة بين الحالات الحديثة والقديمة للإيدز، وتخفيض عبء المرض[١].

٨/٢/١/١٥ : عدم تعميم إدخال تقنيات الحاسبات ونظم المعلومات على كافة مراحل وقطاعات الرعاية الصحية في جميع أنحاء الجمهورية: يمكن من خلال إدخال تقنيات الحاسبات ونظم المعلومات في أعمال وحدات الرعاية الصحية تحقيق صحة وتكامل المعلومات، وسرعة الحصول عليها، وزيادة كفاءة العاملين، وتحسين الرعاية الصحية المقدمة، وتقليل الهدر المادى، وتحسين الاتصالات الإدارية، وتوفير المعلومات اللازمة لمتخذى القرار بكفاءة وسرعة مناسبة، وتحسين وتطوير الأداء ، وتطوير أساليب أكثر فاعلية في الإدارة والتنظيم، ودعم الخطط الاستراتيجية، ومراقبة الأداء في كافة مراحل الرعاية الصحية بداية من الاكتشاف المبكر للمرض مرورًا بالتشخيص ثم العلاج وأخيرًا الرعاية بما يساهم في تحقيق الشفافية والحوكمة، وتدخل تقنيات الحاسبات ونظم المعلومات في مصر في أعمال عدد محدود من منشآت الرعاية الصحية الخاصة في مصر، وهذه المنشآت لا تستطيع الشرائح السكانية الفقيرة في مصر الاستفادة من خدماتها[٢].

٨/٢/١/١٦ : اختلال التأمين الصحى :

١ – عدم شمول التأمين الصحى لكافة أفراد المجتمع: بالرغم من اتساع حجم الفئات التى يشملها التأمين الصحى بعد صدور القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٩٢ بشأن تطبيق التأمين الصحى على جميع طلبة المدارس، وأيضًا قرار وزير الصحة والسكان رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٩٧ بشأن التأمين الصحى على جميع المواليد قبل السن المدرسى، بالإضافة إلى ضم مشتركين جدد في عدد من الهيئات العامة وشركات قطاع الأعمال العام في ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣، فقد امتدت مظلة التأمين الصحى لتشمل ٥٤% من السكان في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧، والنسبة العظمى من المشتركين (٧٣,٨%) هم طلاب المدارس والمواليد والأطفال قبل السن المدرسى، بينما تصل نسبة المشتركين من موظفى الحكومة والقطاعين العام والخاص إلى ٢٠,٦%، والنسبة الباقية ٥,٦% تمثل المشتركين من أصحاب المعاشات والأرامل[٣].

وبالرغم من الطفرة في زيادة عدد المؤمن عليهم، إلا أن نسبة المشتركين من العاملين في القطاع الحكومى والقطاعين العام والخاص إلى إجمالى قوة العمل لم تتعدى ٣٤,٧% في عام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ ، وقد اعتمدت مصر في بداية تطبيق التأمين الصحى على توفير الرعاية الصحية التأمينية تدريجيًا على أساس تغطية فئة محددة أى تقسيم المجتمع إلى فئات وشرائح يتم تطبيق التأمين الصحى عليها فئة تلو الأخرى، وقد تأثر اختيار الفئة التى يطبق عليها التأمين الصحى بالنظام السياسى السائد، حيث كان النظام الاشتراكى يعظم الاهتمام بفئة العمال لرفع الكفاية الإنتاجية وبالتالى زيادة الدخل القومى ثم جاء بعد ذلك الاهتمام بالنشء طبقًا للتوجهات السياسية السائدة اليوم وذلك إدراكًا لأهمية ورعاية النشء صحيًا .

---

(١) عبد المنعم عبيد، ندوة الحوار الوثائقى « حول النظام الصحى ... نحو بلورة رؤية مستقبلية »، مرجع سبق ذكره .
(٢) محمد جمال الدين درويش، التخطيط للمشروعات المعلوماتية، سلسلة كراسات علمية، المكتبة الأكاديمية، ٢٠٠٢، ص ٢٩ .
(٣) إبراهيم العيسوى، مرجع سبق ذكره، ص ٥٧٣ .

ومما لاشك فيه أن التأمين الصحى ينمو ويتطور بتوفير عنصرى الرغبة والقدرة على تحمل تكاليف عبء المرض، وعدم وجود أى من هذين العنصرين أو ضعف أحدهما يؤثر على كفاءة وشمول مظلة التأمين الصحى. فالدولة حينما تكون لديها رغبة في التوسع في مد مظلة التأمين الصحى لتشمل جميع شرائح وفئات المجتمع ولكنها غير قادرة على توفير الموارد المادية والبشرية تلجأ إلى تقليص هذا التوسع وتحدده ببعض الفئات أو الشرائح الإجتماعية أو ببعض المناطق الجغرافية الأكثر احتياجًا للخدمات الصحية، ويعد دور التأمين الصحى محدود للغاية في الريف وبعض محافظات الوجه القبلى، وقلة الإمكانيات اللازمة لتقديم الخدمة التأمينية بالريف يعد مانعًا للانتفاع بالخدمة فبعض القرى لا يوجد بها وحدة صحية والبعض الآخر لا يوجد بالوحدة طبيب وفى الغالب تكون الوحدة غير مجهزة، والمدارس لا يوجد بها عيادات طبية مدرسية وإن وجدت لا يوجد بها طبيب مقيم بل طبيب مسئول عن عدد كبير من المدارس مما يعنى تشتت جهده .

مما سبق يتضح أن نظام التغطية التأمينية الذى يعتمد على التغطية لبعض شرائح أو فئات من المجتمع قد فشل في أن يشمل جميع أفراد المجتمع، فهناك مازالت شرائح لم يشملها التأمين الصحى مثل الأطفال المتسربين من التعليم وطلاب الجامعات من الخارج، والعاملين في المجال الزراعى، وربات البيوت، والعمالة غير المنتظمة، وجميع الفئات التى ليس لها دخل ثابت أو مقيدة في جهة عمل محددة.

٢ – تراكم عجز الهيئة العامة للتأمين الصحى : يواجه التأمين الصحي في مصر مشكلة التمويل، وبالرغم من أن تمويل التأمين الصحى يعتمد فقط منذ بدايته على دفع اشتراك يتقاسمه المنتفعون والحكومة وأصحاب الأعمال، إلا أنه كان يحقق فائضًا في الثلاثين عامًا الأولى من بداية العمل به، ولكن مع بداية التسعينات من القرن الماضى صدر قرار من وزارة المالية بتحويل الفائض الذى كانت الهيئة العامة للتأمين الصحى تحققه لصالح خزانة الدولة، بالإضافة إلى صدور قرار عام ١٩٧٥ بخفض نسبة اشتراكات الموظفين والعمال من ٤% (٣% من الحكومة كصاحب عمل و ١% من الموظف أو العامل) إلى ٢% (١,٥% من الحكومة و ٠,٥% من الموظف أو العامل)، وقد أدت هذه القرارات إلى تراكم مديونية وعجز في إنفاق الهيئة العامة للتأمين الصحى وصل إلى ٦٧٣ مليون جنيه في ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥، أى بنسبة ٣١% من إجمالى إنفاق الهيئة في تلك السنة، ويفاقم من المشكلات المالية للهيئة تأخر وزارة التربية والتعليم في توريد إشتراكات طلاب المدارس، وبمقارنة نسبة الاشتراكات إلى أجور المشتركين في نظام التأمين الصحى المصرى مع النسب المناظرة في بعض الدول نجد أنها نسبة ضئيلة، فعلى سبيل المثال : تتراوح النسب فى مصر بين ٢% – ٤%، وفى المقابل تتراوح النسب الإجمالية في الهند وفنزويلا وأورجواي بين ٧% – ٧,٣% (مع تحمل صاحب العمل ضعف النسبة التى يتحملها العامل تقريبًا)، وفي تركيا ١١% (٦% لصاحب العمل و٥% للعامل)، وفي فرنسا ١٨% (١٢,٦% لصاحب العمل و٥,٤% للعامل)، وفى ألمانيا ٢٢,٥% (١٢,٥% لصاحب العمل و١٠% للعامل)[١]، وتعتمد مصادر التمويل بالهيئة العامة للتأمين الصحى على جمع الاشتراكات من هيئة التأمينات الإجتماعية وهيئة التأمين والمعاشات وتحوّل الهيئتان الاشتراكات المتجمعة بعد خصم ٢٥% (لتغطية التكاليف الإدارية للهيئتين) إلى الهيئة العامة للتأمين الصحى، ويلاحظ أن الهيئة لا تتوافر لديها وسائل المراجعة، والتأكد مما يتم تجميعه من أموال وتمام تحويل المتجمع إلى التأمين

---

(١) المرجع السابق، ص ٥٧٤، ٥٧٦ .

الصحى، وهناك عدة اعتبارات يجب مراعاتها وهى أن النسبة المئوية للاشتراك ضئيلة لأنها محسوبة على أساس المرتب فقط دون إضافة الحوافز والتعويضات والمرتبات الإضافية، وليس للهيئة نظام لمراجعة الحصيلة المتجمعة ومدى علاقتها بالمنتفعين المسجلين نوعيةً وعددًا حتى يتسنى تحديد الشريحة غير المسددة لاشتراكاتها وتفاصيلها كأفراد وجهات .

إن الموارد الأساسية لتمويل التأمين الصحى التى حددها القانون لا تتسم بالمرونة الكافية حيث لايمكن زيادتها تبعًا لأعباء التكلفة وارتفاع الأسعار كما أن صدور قرارات لتطبيق التأمين الصحى على أرباب المعاشات دون أن تتحمل صناديق التأمين أو الدولة أى مساهمات مالية كان له تأثير على التوازن المالى للتأمين الصحى . حيث يقتصر الاشتراك على ١% من المعاش يتحمله رب المعاش بتكلفة تصل إلى ٧٨ جنيه سنويًا، بينما نجد أن متوسط الإيراد المحصل من هذه الفئة لايتجاوز ٩,٥ جنيه أى أن الهيئة تتحمل عجزًا ٦٨,٥ جنيه عن كل فرد من أرباب المعاشات[١]، وبمراجعة الإنفاق الحقيقى للتأمين الصحى بعد تطبيق علاج طلاب المدارس نجد أن علاج هذه الشريحة السنية غير مكلف، وقد يرجع السبب في ذلك إلى أن تلك الشريحة لا تعانى من الأمراض وغير مستهلكة للدواء بحكم إسهامات الطلاب في دفع ثلث قيمة الدواء[٢]، ومن المشاكل التى تواجه الهيئة أيضًا، أنها تقوم بعمليتين متناقضتين وهما تمويل الخدمة وتقديم الخدمة، وتوظف في سبيل أدائها لمهمتها أنظمة إدارية متباينة لدفع مستحقات مقدمى الخدمة الصحية ومعظم تلك الأنظمة لا تتفق مع الأنظمة الحديثة التى تستند إلى حفز السلوكيات المحسنة للخدمة والأداء وتلك النظم متبعة في كثير من الدول المتقدمة والنامية، ويترتب على عدم إتباع تلك الأنظمة عدم حفز مقدمى الخدمة الصحية لتقديم سلوك كفأ ومحفز لتحسين الأداء وتجويده . والنظر للتأمين الصحى على أنه نظام مالى أو اقتصادى فقط يقلل من شأنه وحجمه فتوحيد التشريعات لإدماج كافة موارد التأمين في حساب واحد يضمن التمويل الذاتى دون إرهاق لميزانية الدولة .

٣ – تراخى وتراجع مهنة التمريض : التمريض من المهن العريقة التى دعت الحاجة إليها منذ تواجد الإنسان فهى تسهم في تحسين الصحة والمحافظة عليها وأيضًا المعاونة في مجال إستجابة وتوعية المجتمع للمشكلات الصحية من خلال تثقيف وإرشاد صحى وتقديم الرعاية والمساندة النفسية ، وبالرغم من أن أعداد الممرضات يفوق أعداد الأطباء حيث بلغ عدد ممرضات التأمين الصحى ٢٣٢٥٧ ممرضة بينما بلغ عدد الأطباء ١١٥٥١ طبيب (بدون أعداد الصيادلة)[٣]، إلا أن مهنة التمريض تواجه العديد من التحديات التى تعوق تقديم الرعاية الصحية بمستوى مناسب من الجودة، ومن أهم تلك التحديات : انخفاض مستوى الممرضات بسبب صغر السن حيث إنهن يبدأن العمل في سن ١٧ سنة وهى سن صغيرة لا تسمح بتكوين قدرات علمية ونفسية تؤهلهن للقيام برعاية تمريضية ذات كفاءة عالية ، وضعف المرتبات مما يضطرهن للعمل الخاص الذى يسبب لهن الإرهاق وعدم التركيز أثناء العمل، كما يلجأ البعض منهن للتحايل بالانقطاع عن العمل والهروب إلى القطاع الخاص للحصول على دخل مرتفع ، وقلة إمكانيات المعامل وأماكن التدريب والتدريس ، وعدم ارتباط مناهج

---

(١) مكرم نعيم سليمان، التأمين الصحى بين الحاضر والمستقبل، دبلوم معهد التخطيط القومى، القاهرة ٢٠٠٠، ص ٤٥.
(٢) سمير فياض، الصحة في مصر ... الواقع وسيناريوهات المستقبل حتى عام ٢٠٢٠، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ٢٠٠٢)، ص ٤٠٣ .
(٣) الهيئة العامة للتأمين الصحى، تقرير المتابعة السنوى عن نشاط الهيئة خلال ٢٠٠٥ /٢٠٠٦، ص ٦٧، ٦٨.

التعليم التمريضى بالتطور التكنولوجى في مجال الرعاية الصحية، وعدم الاهتمام بتطبيق مفهوم التأهيل والتدريب المستمر لهن حتى يؤدين عملهن بجودة عالية ، وحالة الإحباط التى تصيبهن نتيجة لسوء معاملة الأطباء والإداريين ويرجع ذلك لنظرة المجتمع لهن وعدم التقدير للدور الذى يقمن به حيث يسهم الإعلام في تعميق هذه النظرة مما يفقد المريض الكثير من الثقة والاحترام لهذه المهنة، وسوء التوزيع الجغرافي لهن، ونقص عددهن في الأماكن النائية، وإذا كان الحال هكذا للتمريض بصفة عامة، فإن ذلك يكون أسوأ بالنسبة للتمريض في التأمين الصحى حيث تتراخى وتتراجع هذه المهنة نظرًا للأسباب السابقة، لذا يلزم أن يكون هناك تفهم واسع للطبيعة الحالية للتمريض وتعزيز تلك المهنة بما يتلاءم مع ما تقدمه من خدمة عظيمة.

٤ – عدم توافر إطار متكامل يحكم تعميم وتطبيق أنظمة قياس وتقييم الأداء في الوحدات الصحية : يؤدى عدم توافر هذا الإطار إلى تقليل كفاءة وفاعلية الأداء الصحى وعدم قدرة مخرجات الأنظمة الحالية على التخطيط الاستراتيجى والتحسين المستمر، وعدم وضوح الرقابة والمساءلة عن النتائج، وعدم ارتباط الحوافز والمكافآت بمقاييس محددة وعدم اعتمادها على أسس موضوعية مما يؤدى إلى عدم تحفيز المديرين والموظفين في كافة المستويات الإدارية على التحسين والكفاءة في أعمالهم، وتعتبر الهيئة العامة للتأمين الصحى قطاع حكومى مواز كهيئة اقتصادية مملوكة للدولة، وتحت إشراف وزير الصحة، وهى هيئة تحكمها قرارات ونظم إدارية حكومية . وتتكون من ثمانية فروع تغطى مناطق الجمهورية، وكل فرع يتولى إدارة وحدات تقديم الخدمة، ويقوم أيضًا بالتعاقد مع مقدمى الخدمة من القطاع الخاص، وتعانى الهيئة من عدة تحديات إدارية وتنظيمية تعوق أدائها لمهامها وتحقيق أهدافها أهمها: عدم تكامل بناؤها التنظيمي الذي يتناسب مع التوسع في الاختصاصات الإدارية والمهنية نتيجة زيادة أعداد المؤمن عليهم (طلاب المدارس والأطفال قبل السن المدرسى)، وعدم تحكمها (وهى هيئة اقتصادية) في اشتراكات وإسهامات المنتفعين، وعدم تحكمها في تحديد حزمة الخدمات الطبية لمنتفعيها طبقًا لما هو متاح تمويليًا، وعدم وجود معدلات وسياسات نموذجية وكتب تعليمات (أدلة) لإدارة الهيئة وفروعها إدارة حديثة تأخذ في اعتبارها التقدم التكنولوجى مما أضعف من قدرتها على المراقبة، ومركزية اتخاذ القرارات (المشتريات، التمويل، توجيه العمليات التشغيلية ....إلخ) التى تصدر من المركز (ديوان الهيئة بالقاهرة)، وبالرغم من الدور الهام للممارس العام في نظام التأمين الصحي، يوجد نقص في أعدادهم كذلك إعدادهم وتدريبهم، وهذا يضطر الهيئة للتعاقد مع أطباء للعمل كممارس عام، ونظرًا لانخفاض العائد المادى وعدم الرقابة الفعالة من قبل الهيئة تنخفض مستوى الخدمة، كما أن التعاقد مع الاستشاريين يكون بأسعار بسيطة مما يؤدى إلى عدم انتظام العمل لعدم التزامهم في كثير من الأحيان، ويزيد من قوائم انتظار المرضى[١].

٥ – الإسراف في استخدام الدواء بالتأمين الصحى : يرجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها كثرة تردد المرضى على الأطباء الذين يسرفون في وصف الأدوية في تذكرة العلاج، وتخزين الأدوية لاحتمال استخدامها مستقبلا، واستبدال الأدوية ببعض السلع الأخرى مثل مستحضرات التجميل، وبيع أدوية التأمين الصحى للصيدليات واسترداد قيمتها أو أقل من قيمتها[٢].

---

(١) المرجع السابق ، ص ٣٧٩ .

(٢) سمير فياض ، الصحة في مصر ، الواقع وسيناريوهات المستقبل في مصر ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٤٠.

٦ – عدم توافر الأجهزة الطبية في التأمين الصحى : يواجه قطاع التأمين الصحى نقصًا كبيرًا في الأجهزة الطبية كما أن صيانتها تمثل عبئًا كبيرًا من الناحية المالية ويوجد العديد من الأجهزة المتعطلة وكثرة أعطالها يؤثر على كفاءة تقديم الخدمة.

٧ – عدم توافر الموارد البشرية بصورة كافية في التأمين الصحى : يواجه التأمين الصحي مشكلة عدم توافر العدد الكافى من كوادر الأطباء والتمريض وتؤدى الموارد المالية المحدودة وعدم وجود نظام مناسب للحوافز إلى صعوبة الاحتفاظ بالكوادر المدربة والمؤهلة. هذا إلى جانب التدريب الضعيف والتركيز على الاسترشاد بالتوجيهات المركزية لتأكيد الجودة التى تساعد على تحسين نوعية الرعاية الصحية بالإضافة إلى ما يقترن بذلك من ضعف نظم الإشراف وكل ذلك يؤثر سلبًا على الخدمة المقدمة.

٨ – اختلال نظم جودة التأمين الصحى : يتفشي الفساد في التأمين الصحي الذى يجد في بناء المنشآت الصحية وتجهيزها وفى توريد الأدوية والأغذية مجالا رحبا يرتع فيه.

٢/٢/٨ : اختلال البيئة التى تقدم فيها الرعاية الصحية :

١/٢/٢/٨ : اختلال بيانات مخرجات الصحة Health Outcomes : تواجه مصر مجموعة من المعوقات فى مخرجات الصحة أهمها عدم إتاحة معدلات انتشار معظم الأمراض الخطيرة سواء في التقارير التى تصدرها وزارة الصحة أو التى يصدرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، واختلاف معدلات انتشار نفس الأمراض من جهة إلى أخرى (وزارة الصحة، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، منظمة الصحة العالمية، تقرير التنمية البشرية، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ... إلخ) ، وعدم تسجيل المعلومات الصحية وتخزينها على كل بطاقة رقم قومى ، وعدم إتاحة معلومات قياسات التلوث ، وبالتالى يترتب على ذلك عدم القدرة على قياس المستوى الصحى للمجتمع المصرى حيث إن العوامل المؤثرة على الصحة هى : عوامل متعلقة بالمسببات النوعية للمرض، وعوامل متعلقة بالإنسان (العائل المصنف)، وعوامل متعلقة بالبيئة.

٢/٢/٢/٨ : عدم قدرة الشرائح السكانية الفقيرة على تحمل أعباء الرعاية الصحية : أثبتت الدراسات أن العمر المتوقع يرتبط ارتباطاً وثيقاً بدخل الفرد، فيكون لنمو الدخل تأثيراً موجباً على صحة السكان الفقراء، لأن الزيادة في الدخل ستوجه إلى شراء الضروريات الأساسية، ولاسيما المواد الغذائية والمسكن، بما يعود على الصحة بمنافع كبيرة، وإن كان هذا لا يمنع من أنَّ التقدم العلمي والتكنولوجي في مجال الرعاية الصحية زاد من إمكان الحصول على قدر أكبر من الصحة بمستوى دخل معين، ولا يتوقف الأمر عند مستوى الدخل، الذي يقاس عادة بمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، ولكن الأمر يتوقف بدرجة أعلى على نمط توزيع الدخل القومي. فكلما ضاقت حدة التفاوت في توزيع الدخل القومي يقل عدد الذين يعيشون تحت خط الفقر وتتحسن الحالة الصحية للأفراد، وليس أدل على ذلك من مقارنة مقياس العمر المتوقع في كل من اليابان والمملكة المتحدة. فقد كان العمر المتوقع وتوزيع الدخل متشابهان في كل من الدولتين في عام ١٩٧٠. إلا أن اليابان أصبحت صاحبة أعلى عمر متوقع في العالم ويرجع ذلك إلى التوزيع المتساوي في الدخل، بينما العمر المتوقع في المملكة المتحدة أصبح يقل عن نظيره في اليابان بأربعة سنوات، ويرجع ذلك إلى التفاوت في توزيع الدخل في المملكة المتحدة منذ منتصف ثمانينات القرن العشرين[١].

---

(١) طلعت الدمرداش، اقتصاديات الخدمات الصحية (الزقازيق : مكتبة القدس، ٢٠٠٦)، ص ٢٢، ٢٣ .

ويلاحظ أنه في عام الأساس (١٩٩٠) كانت نسبة السكان تحت خط الفقر القومى في مصر ٢٤,٣%، ووفقاً للأهداف الإنمائية للألفية فإن المستهدف في عام ٢٠١٥ أن تصل هذه النسبة إلى ١٢,١%، وطبقاً لإحصائيات البنك الدولي فإن هذه النسبة كانت ١٦,٧% في عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ وارتفعت لتصل إلى ١٩,٦% في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ بنسبة تغير قدرها +١٧%، وتواجه مصر أزمة صعوبة تخفيض هذه النسبة على مستوى كافة محافظاتها لتصل إلى المستهدف في عام ٢٠١٥.

وتؤكد خريطة الفقر في مصر، أن الفقر يتركز بشدة في محافظات الصعيد، حيث تتركز ٧٦٢ قرية من أفقر ١٠٠٠ قرية في المنيا وسوهاج وأسيوط بينما نجد أن ٥٩ قرية من أفقر ١٠٠ قرية، توجد في محافظة سوهاج وحدها، ويبلغ متوسط خط الفقر في أفقر ١٠٠٠ قرية في مصر ٥٢٪، ويتعين القول أن ٦٣٪ تقريبا من فقراء تلك القرى يعيشون خارجها الأمر الذي يبرز أهمية استكمال منهاجية خريطة الفقر مع السياسات التنموية الأخرى والأساليب الفنية للاستهداف، وقد تم تحقيق هذا الهدف في محافظتي السويس ودمياط، ويتوقع أن تتمكن ٨ محافظات من خفض نسبة السكان تحت خط الفقر إلى النصف وهي: بورسعيد والشرقية والقليوبية وكفر الشيخ والغربية والمنوفية والبحيرة والمنيا، وستنخفض معدلات الفقر في محافظات الإسكندرية والدقهلية والجيزة، ولكنها لن تتمكن من تحقيق المستهدف ما لم تبذل مجهودات إضافية مكثفة للتنمية. أما المحافظات المتبقية، فلن تتمكن من تحقيق المستهدف، كما سترتفع خطوط الفقر المتوقعة بحلول عام ٢٠١٥ بدرجة تفوق ما هو مطلوب لتحقيق المستهدف، وتتباين الفجوة بين خطوط الفقر المتوقعة والمستهدفة في هذه المحافظات، وتوجد الفجوة الأكبر في محافظة أسيوط، يليها محافظة بني سويف، ثم محافظة سوهاج، وسيكون خط الفقر المتوقع في محافظة أسيوط أعلى بنسبة ٢٠% عن المستهدف، كما ستكون خطوط الفقر المتوقعة في محافظتي بني سويف وسوهاج أعلى بنسبتي ١٦%، و١٠% على التوالي، وتقع ستة من المحافظات التي لا يتوقع تحقيقها للهدف المتعلق بالفقر في الوجه القبلي، وتعاني هذه المحافظات من ارتفاع معدلات الفقر وانخفاض معدلات التنمية البشرية، وخاصة فيما يتعلق بالتعليم والعمالة، كما أنه من غير المرجح أن تحقق محافظتي القاهرة والإسماعيلية هذا الهدف، ويمكن أن يُعزَى ذلك إلى الأعداد المتزايدة للمقيمين في المناطق العشوائية وتزايد معدلات الهجرة الداخلية إلى الحضر التي تتسبب في انخفاض معدلات القيد في مختلف المراحل التعليمية وتؤدى إلى ارتفاع معدلات البطالة، وقد ازدادت خطوط الفقر في مصر نتيجة الارتفاع الكبير في معدلات التضخم، وحيث إن الغذاء له النصيب الأكبر من ميزانية الفئات الفقيرة، فإنها تكون الأكثر تأثراً بأي نوبات لارتفاع الأسعار، كما أن الأسر الفقيرة تعد الأقل قدرة على التكيف مع هذه التغيرات في الأسعار عن الأسر غير الفقيرة حيث تنخفض معدلات مشاركتها في القوى العاملة من البالغين وترتفع معدلات إعالة الأطفال بها[1]، وقد أوضحت الدراسات التطبيقية أن الدول التي نجحت في تحقيق واستدامة النمو الاقتصادي نجحت كذلك في خفض خطوط الفقر، إلا أنه في حالة ارتباط النمو بتحسن في توزيع الدخل يكون خفض خطوط الفقر أسرع، خاصة إذا كانت السياسات التي تهدف إلى تحقيق عدالة التوزيع لا تؤثر سلباً على النمو[2]، وفي مصر يبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٦٣٧٢ جنيهاً (وفقاً لتقرير التنمية البشرية

---

(١) معهد التخطيط القومي بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، مرجع سبق ذكره، ص ١٣ .

(٢) هناء خير الدين وهبة الليثى، النمو الاقتصادى وتوزيع الدخل والحد من الفقر، ١٩٩٠ / ١٩٩١ – ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥، كتاب الأهرام الاقتصادى، العدد ٢٤٢، أول نوفمبر ٢٠٠٧، ص ٣٢ .

لمصر ٢٠٠٨)، وقد حقق الاقتصاد المصري معدلات متزايدة في النمو خلال الأعوام من ٢٠٠٢/٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٦/٢٠٠٧ ، حيث بلغ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (بأسعار السوق) حوالي ٣,٢%، و٤,١%، ٤,٥%، ٦,٨%، ٧,١% على التوالي، وعلى الرغم من ذلك فإن تقرير البنك الدولي لعام ٢٠٠٧ أوضح زيادة خط الفقر القومي في مصر من ١٦,٧% عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ إلى ١٩,٦% عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥، ويتضح من ذلك عدم كفاية معدل النمو وحده للوصول إلى غاية خفض معدلات الفقر. فبالرغم من تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن ذلك لم ينعكس في صورة تحسن في توزيع الدخل وانخفاض خطوط الفقر وزيادة نصيب الفرد من الانفاق الشخصي، ومن هنا تأتي الحاجة إلى ضمان وصول نتائج النمو إلى الأسر وخاصة الفقيرة منها. بالإضافة إلى أن هناك جهات أخرى غير الأسر لها أنصبة في الناتج المحلي الإجمالي مثل قطاع الأعمال والحكومة، ويتحدد نصيب كل منها ضمن عوامل أخرى بالسياسات الاقتصادية الكلية بما في ذلك سياسات الأجور، والضرائب والتحويلات واحتجاز أرباح الأعمال .

وتواجه الشرائح السكانية الفقيرة في مصر أزمة عدم القدرة على تحمل أعباء الرعاية الصحية، بما يجعل اللجوء إلى الرعاية الصحية الخاصة أمرًا مرهقًا للغاية لهذه الشرائح، ويوضح الجدول التالى الإنفاق السنوى على الرعاية الصحية وفقًا لمستوى معيشة السكان :

جدول رقم (٣)

الإنفاق السنوى على الرعاية الصحية وفقًا لمستوى معيشة السكان

مستوى المعيشة	إنفاق الفرد السنوى على الرعاية الصحية بالجنيه
أدنى مستوى	٧١
المستوى الثانى	١٢٩
المستوى الثالث	١٨٠
المستوى الرابع	٢٨١
أعلى مستوى	٥٢٠

المصدر :

Ministry of Health & Population, Egypt Household Health Service... Utilization and Expenditure Survey, National Survey 2004.

ويشير نفس المصدر إلى أن أدنى مستوى من السكان ينفقون ١٢٪ دخلهم على الرعاية الصحية بينما أعلى مستوى من السكان ينفقون ١٠% فقط من دخلهم على الرعاية الصحية .

٣/٢/٢/٨ : اختلال التنمية البشرية : عادة ما تتمتع الأسر التي نالت قدراً أكبر من التعليم بصحة أفضل، فالتعليم بالنسبة للوالدين وخاصة الأم يلعب دوراً هاماً في صحة الطفل حتى قبل الولادة وطوال فترة الطفولة، وكذلك الإناث اللاتي نلن تعليماً أفضل سيتزوجن ويشرعن في تكوين أسر في سن أكبر، مما يقلل من المخاطر الصحية للولادة المبكرة، كما أنهن يمارسن الصحة المنزلية بصورة أفضل وينتفعن بالرعاية الصحية بصورة أنجح، وهن بصورة عامة أفضل حالاً للحصول على المعلومات المتعلقة بالصحة والعمل بموجبها. كما أن التعليم يلعب دوراً هاماً في تغيير العادات الشخصية وأساليب

الحياة للبالغين، فالمتعلمون يميلون للأخذ بالاختيارات الصحية، فهم أسرع في تغيير سلوكهم عند ظهور تهديدات جديدة لصحتهم، وكذلك هم أسرع في التجاوب مع المعلومات الجديدة عن الصحة[١]، وترتفع في مصر نسبة الأمية التى تصل إلى ٢٩,٣٣% من عدد السكان في عام ٢٠٠٦، وبدراسة الهدف الثانى من الأهداف الإنمائية للألفية « تحقيق تعميم التعليم الابتدائى الشامل » يلاحظ أنه من غير المتوقع تحقيق النسب المستهدفة بحلول عام ٢٠١٥، سواء على المستوى القومى أو على مستوى كافة المحافظات، ويرجع ذلك إلى مجموعة عوامل أهمها معدلات الفقر فالأسر منخفضة الدخل تجبر الأطفال على ترك المدارس للالتحاق بسوق العمل، وغياب الخدمات التعليمية، وغياب الوعى بأهمية التعليم، وعدم كفاءة برامج القضاء على الأمية، والثقافة السائدة في بعض المحافظات التى تحول دون حصول المرأة على حقها في التعليم فتسهم المعدلات المرتفعة للأمية بين النساء في انخفاض معدلات قيد الأطفال بالمدارس، وبدراسة الهدف الثالث من الأهداف الإنمائية للألفية « تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة » يلاحظ أنه من غير المتوقع تحقيق النسب المستهدفة بحلول عام ٢٠١٥، سواء على المستوى القومى أو على مستوى كافة المحافظات[٢].

٤/٢/٢/٨ : اختلال النظام البيئي : تعانى مصر من التلوث الهوائى والمائى والأرضى الذى يؤثر تأثيرًا سلبيًا على النظام البيئى، ويتطلب تطبيق مجموعة من أنظمة التحكم والسيطرة عليه[٣].

وفيما يلى دراسة الهدف السابع من الأهداف الإنمائية للألفية « ضمان الاستدامة البيئية » من خلال مؤشرى نسبة السكان الذين يحصلون على مصدر مياه نقية مستدام، ونسبة السكان الذين يحصلون على صرف صحى آمن (الإصحاح) :

١ – مؤشر نسبة السكان الذين يحصلون على مصدر مياه نقية مستدام : وفقاً لإحصائيات عام ٢٠٠٦ تبلغ نسبة الأسر التي تتوافر لديها شبكات للمياه ٩٨,٧% في المناطق الحضرية، و٩٢,٩% في المناطق الريفية، وبداية من عام ٢٠٠٨ توفر لدى أكثر من ٩٩% من الأسر شبكات للمياه باستثناء سبعة محافظات هي: الإسكندرية وبورسعيد والسويس وكفر الشيخ والبحيرة والفيوم وأسوان[٤]، ويلاحظ أن المياه التي تتيحها شبكات المياه في مصر غير آمنة ولا تصلح للشرب، كما أن المياه المعبئة في زجاجات المتاحة بالأسواق، على الرغم من أنها أفضل حالاً من مياه شبكات المياه، إلا أن نسبة كبيرة منها غير مطابق لمواصفات الجودة، وهذه المياه لا يستطيع الفقراء شراءها مما يؤدى إلى زيادة معدلات إصابتهم بالأمراض الناتجة عن تلوث المياه، وقد يكون الموت المبكر هو الناتج الأشد إقلاقاً لمشكلة قصور المياه النقية والإصحاح، ومن الأسباب التى تؤدي إلى تلوث مصادر مآخذ المياه في مصر تعرض المجاري المائية للتلوث بمياه الصرف الصحي والصناعي والزراعي وتلوث المياه أثناء التوزيع وتلوث خزانات المياه أثناء الاستخدام وعدم مراعاة حرم المجارى المائية كإنشاء بعض مزارع الدواجن وخلافه من الأنشطة على حرم النهر أو المجري المائي بجوار مآخذ محطة التنقية. وبالإضافة إلى ذلك فإن عدم الاهتمام بالتوصيلات المنزلية والخزانات وعدم صيانتها ونظافتها دورياً

---

(١) طلعت الدمرداش، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣ .
(٢) راجع : معهد التخطيط القومي بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، مرجع سبق ذكره.
(٣) راجع : أمانى مصطفى كمال توفيق، إدارة أخطار التلوث الناشئ عن صناعة البترول في جمهورية مصر العربية، رسالة دكتوراه غير منشورة، مكتبة كلية التجارة، جامعة المنصورة، ٢٠٠٦ .
(٤) معهد التخطيط القومى بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، مرجع سبق ذكره، ص ١٦، ١٧ .

يؤدي إلى تلوث مياه الشرب[1]، وقد أكدت دراسة أجراها المركز القومى للبحوث على مياه الشرب أن مواتير رفع المياه التى يلجأ إليها لرفع المياه إلى الأدوار العليا تؤدى إلى تلوث المياه بكائنات طفيلية تنمو بجدران المواسير، وأشارت الدراسة إلى أن ضغط الهواء يعمل على تزايد تفاعل الكلور مع المواسير المصنوعة من الرصاص والبلاستيك مما يمثل خطورة على صحة الإنسان، ويبين تقرير لمركز الدراسات الريفية أن معظم قرى مصر تعانى من سوء حالة المرافق ومنها مياه الشرب، حيث يلجأ الفلاحون مع انعدام وجود شبكات صرف صحى إلى حفر بيارات لذلك الصرف، التى تؤدى إلى تلوث خزانات المياه الجوفية التى يعتمد عليها معظم الفلاحين في الشرب والطهى والأغراض الأخرى، وكشفت دراسة أخرى للمركز حول تلوث مياه الشرب بمحافظة المنيا، عن وجود ٢٩٥ قرية وعزبة ونجع محرومة من مياه شرب نقية، وأكدت نتائج التحاليل التى أجريت على عدد من العينات العشوائية ارتفاع نسبة الأملاح والمنجنيز عن الحدود المسموح بها، وأن هناك ارتباط مباشر بين ارتفاع نسبة الأملاح في مياه الشرب، وزيادة نسبة الإصابة بأمراض الفشل الكلوى والكبد، ويدلل خبراء بقسم تلوث المياه بالمركز القومى للبحوث على أن ارتفاع نسب المنجنيز والأملاح في مياه الشرب عن الحدود المسموح بها يعد مؤشرًا على تلوث المياه، وأن مياه الشرب في مناطق وسط الدلتا تعتمد بنسبة أكبر على المياه الجوفية التى ترتفع معها نسبة الأملاح الذائبة عن الحد المسموح به وهو ١٢٠٠ ملليجرام في اللتر، ولهذا يعانى أغلب سكان هذه المناطق من أمراض حصوات الكلى والالتهاب الكبدى[2].

٢ - مؤشر نسبة السكان الذين يحصلون على صرف صحى آمن (الإصحاح) : يعنى الإصحاح Sanitation أنه لابد من الحفاظ على مبدأ الأمان خلال كل مرحلة من مراحل الصرف الصحى، بدءًا من جمع كافة أشكال المخلفات والفضلات وانتهاءً إلى التخلص الآمن منها، ويعتمد هذا الهدف على التعريف المستخدم للصرف الصحى الآمن الذى يتطلب ربط المنازل بشبكات صرف صحى عمومية متصلة بمحطات معالجة كأحد متطلبات الصرف الصحى الأساسية، ومن أمثلة الممارسات الشائعة في الريف التى تكون غير آمنة إقامة مراحيض داخل البيوت في القرى دون اشتراط التفريغ الآمن للبيارات أو خزانات التجمع والنقل الآمن للحمأة والمعالجة الآمنة من أجل إعادة استخدامها أو التخلص منها، ومثال آخر غير آمن يتم بمساعدة جمعيات تنمية المجتمع حيث يسمح لكل أسرة في القرية بالتخلص من المياه العادمة ومخلفات الصرف الصحى في الشارع الذى يتوسط مساكن القرية، وبعد ذلك يتم تفريغ مياه الصرف الصحى الخام غير المعالج مباشرة في أقرب مجرى مائى، بغض النظر عما إذا كان ذلك المجرى ترعة للرى أو للصرف الزراعى، وثمة مثال آخر غير آمن يتمثل في المراحيض التى تم نزح الحمأة منها بانتظام باستخدام سيارة مخصصة لذلك، وتقوم بعد ذلك بتفريغ حمولتها من الحمأة غير المعالجة في أقرب مجرى مائى، وفى هذه الحالة لا مجال للحديث عن إجراء الأمان والسلامة والحماية من أخطار الصحة المهنية، أو توفير حماية خاصة لجميع الذين يتعاملون مع الحمأة الخام وينقلونها، وتشير نتائج التعداد العام للسكان والإسكان لعام ٢٠٠٦ إلى أن نسبة الأسر بالمرتبطة بالشبكة العامة للصرف الصحى الآمنة تبلغ في الحضر ٨٢,٥% وفى الريف ٢٤,٣% وفى إجمالى

---

(١) معهد التخطيط القومي، إدارة الجودة الشاملة وتطبيقها في تقييم أداء بعض قطاعات المرافق العامة في مصر، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٠٩) ، سبتمبر ٢٠٠٨، ص ١١٨.

(٢) سيد عاشور أحمد، التلوث البيئى فى الوطن العربى ... واقعه وحلول معالجته (القاهرة: المؤلف ، ٢٠٠٦) ، ص ٢٢٨، ٢٢٩ .

الجمهورية ٥٠,٢%، وباستخدام تعريف الإصحاح فمن غير المتوقع أن يتم تحقيق هذا الهدف في مصر بحلول عام ٢٠١٥، وستكون محافظة القاهرة هى الوحيدة التى ستتمكن من تحقيق هذا الهدف الإنمائى الخاص بهذا المؤشر، وستقترب محافظتى بورسعيد والسويس من تحقيقه .

٣/٨ : مجموعة سياسات إصلاح الرعاية الصحية :

١/٣/٨ : نموذج تطوير خطة المعلوماتية للرعاية الصحية Model for Health Care Informatics Planning [١] :

يتكون النموذج المقترح من أربعة مكونات رئيسة على النحو التالى :

١/١/٣/٨ : الهيئة العليا للمعلوماتية Supreme Authority for Informatics: هى المرحلة الأولى التى يتكون منها النموذج المقترح حيث تبنى عليها المراحل اللاحقة، وبقدر ما يكون هذا الأساس صلبًا وقويًا تكون فرص نجاح تطوير الخطة وتحقيقها لأهدافها كبيرة، ويجب أن تشكل هذه الهيئة على أرفع مستوي حتى تكتسب القوة السياسية المطلوبة لتنفيذ المراحل التالية ولضمان تجاوب الجهات المختلفة مع متطلبات الخطة، وينبغى أن تُمثل مختلف قطاعات مجتمع الرعاية الصحية في هذه الهيئة العليا ، ويفضل أن يكون وزراء الوزارات المعنية ببناء المجتمع المعلوماتى مشاركين في الهيئة لإعطائها القوة السياسية والتنفيذية التى تحتاجها الخطة . كذلك يفضل أن ترتبط الهيئة مباشرة برئيس الجمهورية، وتكون مهمة هذه الهيئة ما يلى : وضع وتحديد دقيق لأهداف الخطة، والإشراف العام على وضع الخطة وإجراء الدراسات اللازمة لها، ووضع الخطة موضع التنفيذ وتوفير الدعم المعنوى والمادى لمشاريعها ومراحلها المختلفة، ومتابعة وتقييم الخطة وتحديثها، وتنبثق عن الهيئة العليا للمعلوماتية فرق عمل مختلفة للقيام بعمل الدراسات التى تحتاجها عند وضع الخطة وكذلك مباشرة الجوانب التنفيذية لها .

٢/١/٣/٨ : التحليل والدراسات Analysis and Studies : هى المركبة الثانية لمنظومة تطوير الخطة حيث بعد إنشاء الهيئة العليا للمعلوماتية وتحديد أهداف الخطة المعلوماتية تقوم الهيئة العليا للمعلوماتية بتحديد الدراسات اللازمة لوضع الخطة كما تقوم الهيئة بتشكيل فرق العمل والفرق البحثية التى تقوم بإعداد هذه الدراسات والتى تتضمن بصفة عامة ما يلي: تحليل الواقع المعلوماتى لمجتمع الرعاية الصحية والخروج بدراسة متكاملة مدعومة بالأرقام والإحصائيات عن الواقع المعلوماتى للمجتمع، وتحليل الواقع العالمى للمعلوماتية ودراسة تجارب الدول الأخرى في وضع خطط معلوماتية خاصة بها، وتحليل اتجاهات التطور المستقبلى في تقنيات المعلوماتية والآثار الاقتصادية والاستراتيجية والتقنية لهذه التطورات .

٣/١/٣/٨ : وضع خطة المعلوماتية Forming Informatics Plan : بعد إجراء الدراسات اللازمة يتم في هذه المرحلة وضع خطة المعلوماتية التى يجب أن تشتمل على الخطط التالية والتى يجب أن تتكامل فيما بينها لتحقيق الأهداف العامة للخطة : خطة أولويات التقنية، وخطة إدخال تقنيات المعلوماتية، وخطة دعم وتشجيع الرعاية الصحية الحكومية، وخطة دعم البحث العلمى، وخطة التعليم والتدريب، وخطة المواصفات والمقاييس، وخطة الثقافة الصحية، وخطة التعاون الدولى.

---

(١) محمد جمال الدين درويش، التخطيط للمجتمع المعلوماتى، سلسلة كراسات علمية، المكتبة الأكاديمية، ٢٠٠٠، ص ٨٤-٩٠ .

٤/١/٣/٨ : تنفيذ الخطة Implementation of Plan: بعد وضع الخطة وإعداد التقارير والدراسات اللازمة تتولى الهيئة العليا للمعلوماتية تنفيذ الخطة عن طريق التنسيق مع الجهات التى يكون لها دور تنفيذ مشاريع حوسبة مجتمع الرعاية الصحية كوزارات الإعلام والثقافة والقطاع التعليمى، والجهات البحثية والجامعات، ووزارة الصحة، والجامعات ووزارة التربية والتعليم والجهات المسئولة عن التدريب، والهيئات المعنية بالمواصفات والمقاييس، ووزارة الدولة لشئون البيئة، ووزارة المالية، ووزارة التضامن الاجتماعى، ووزارة التنمية الاقتصادية، وتجدر الإشارة أنه لا يقتصر دور الهيئة العليا للمعلوماتية على التنسيق بين الجهات المعنية فقط بل يكون لها دور هام في الإشراف على تنفيذ الخطة ومتابعتها وتقويمها وإجراء التعديلات التى تلائم واقع التنفيذ وبما يضمن تحقيق الأهداف العامة السابق وضعها للخطة المعلوماتية .

٢/٣/٨ : نماذج لنظم الرعاية الصحية[١]:

يمكن عرض نموذجين لنظم تقديم الرعاية الصحية، ويتمثل النموذج الأول في نظام الرعاية الصحية في المملكة المتحدة، وهى خدمة عامة تمول من الضرائب العامة، وتعتبر بمثابة « سوق داخلى » تتنافس فيه الوحدات المقدمة للخدمة مثل المستشفيات لتقديم خدمات لمشترين مثل الممارسين العموميين والسلطات الصحية، ويتمثل النموذج الثانى في نظام الرعاية الصحية في الولايات المتحدة، الذى يتبع القطاع الخاص أساسًا، حيث تدفع شركات التأمين فواتير المرضى المؤمن عليهم، وتقدم الحكومة بعض خدمات شبكات الأمان لمن ليس لديهم تأمين صحى .

١/٢/٣/٨ : نظام الرعاية الصحية في المملكة المتحدة : يأخذ تنظيم الرعاية الصحية القومية في المملكة المتحدة النظام الهرمى، حيث تخطط وتنسق الأنشطة الخاصة بشراء وتقديم الرعاية الصحية داخل المنظمة، ويهدف السوق الداخلى أو شبه السوق الذى بدأ العمل به في سنة ١٩٨٩ من خلال برنامج (العمل من أجل المرضى CM555) إلى الفصل بين أدوار المشترين ومقدمى الخدمة بهدف تقديم حوافز أكبر لتحقيق الكفاءة وزيادة الاختيارات المتاحة للمرضى بقدر أقل من التدخل الحكومى، ومع ذلك يتحدد إجمالى تمويل الرعاية الصحية القومية عن طريق الحكومة من عائد الضرائب، وتظل معظم الرعاية الصحية مجانية عند نقطة الاستخدام وعادةً ما تكون هذه الأسواق منظمة بتوجيهات دقيقة تتعلق بمدى ونوعية الخدمات والأسعار .

٢/٢/٣/٨ : نظام الرعاية الصحية في الولايات المتحدة : يقل التنظيم الحكومى لأسواق الرعاية الصحية في الولايات المتحدة، حيث يتم توزيع الموارد بين الرعاية الصحية والسلع والخدمات الأخرى عن طريق قوى السوق، ويحصل الأفراد الذين يستطيعون تحمل تكاليف الرعاية الصحية على أفضل رعاية صحية، وتتنافس أسواق التأمين الصحى على المرضى أصحاب الدخول المرتفعة والصحة الجيدة، وتحاول هذه الأسواق تحقيق أقصى أرباح ممكنة بالتأمين على أقل العملاء تكلفة، وتجنب متوسطى العمر والفقراء والمرضى، ونظرًا لأن شركات التأمين تجمع الفواتير، ولأن الأطباء الذين يحصلون على أتعاب مقابل الخدمة والذين يصفون العلاج هم أيضًا الذين يقدمون الرعاية، يرتفع الدافع للمبالغة في معدلات من يغطيهم هذا التأمين، وفى حالات عديدة، يدفع صاحب العمل تكلفة التأمين الصحى على العاملين لديه، وفى هذه الحالة يقل الدافع لدى المرضى أو الأطباء للتفكير في الحد من

(١) طلعت الدمرداش، مرجع سبق ذكره، ص ٥٠ – ٥٣ .

التكلفة، وتنفق الولايات المتحدة ١٤% من ناتجها المحلى الإجمالى الضخم على الرعاية الصحية، ويعتبر نصيب الفرد من الإنفاق الصحى فيها أعلى نصيب في العالم . إلا أن توقع الحياة في الولايات المتحدة أقل منه في اليونان وأسبانيا، ومعدل وفيات الرضع أعلى عما هو عليه في المملكة المتحدة، بل إن التفاوت في المستويات الصحية بين المواطنين في الولايات المتحدة أعلى من نظيره في الدول المتقدمة الأخرى، وبالرغم من عدم وجود أدلة قاطعة، إلا أن الأدلة الأولية تشير إلى أن معدل وفيات الأطفال الرُضع في المناطق الفقيرة في الولايات المتحدة يقترب من مستويات العالم الثالث .

٣/٢/٣/٨ : مقارنة بين نظامى الرعاية الصحية في المملكة المتحدة والولايات المتحدة : بينما يعتمد نظام الرعاية الصحية في المملكة المتحدة على التمويل العام مع وجود قطاع صغير للرعاية الصحية الخاصة، يعتمد نظام الرعاية الصحية الولايات المتحدة على القطاع الخاص أساسًا، ويمول من مشروعات شركات التأمين الصحى الخاصة، مع محدودية تقديم شبكة أمان عامة من خلال الحكومة، وبمقارنة نظام تقديم الرعاية الصحية في كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة يلاحظ أن الولايات المتحدة تنفق أموالاً كثيرة بالنسبة للفرد على الرعاية الصحية، بالمقارنة بالمملكة المتحدة، ومع ذلك ينخفض توقع الحياة في الولايات المتحدة عنه في المملكة المتحدة، بالإضافة إلى ارتفاع معدل وفيات الأطفال الرضع في الولايات المتحدة عنه في المملكة المتحدة، وهذا مؤشر على فشل السوق الخاص في تخصيص الموارد بكفاءة، ولا يبدو أن النتائج العامة في الولايات المتحدة أفضل منها في المملكة المتحدة، ويبدو أيضًا أن التفاوت أكبر.

٣/٣/٨ : نموذج SimIns لتحليل الآليات المالية للتأمين الصحى[1]:

١/٣/٣/٨ : مفهوم نموذج SimIns وكيفية الاستفادة منه واستخدامه: نموذج SimIns «Health Insurance Simulation Model» هو إنتاج مشترك بين منظمة الصحة العالمية (WHO)، ومنظمة Deutsche Gesellschaft fur Technische Zusammenarbeit (GTZ) ، ووسيلة الاتصال لهذا الإنتاج عن طريق البريد الالكتروني: simins@who.int و simins@gtz.de . إن نموذج SimIns هو محاكاة لبرامج الحاسوب التي تحلل الآليات المالية الأساسية للتأمين الصحي، واستخدامه الأساسي في التنبؤ المالي للتأمين الصحي الاجتماعي، وبالإضافة إلي ذلك فإنه يمكن استخدامه في تقييم جدوى المزيج من مصادر تمويل التأمين الصحي من مختلف بنود الميزانية الحكومية (وزارة الصحة وغيرها)، ويستخدم SimIns العديد من المتغيرات المؤثرة في فئات الرعاية الصحية كالكثافة السكانية والدخل والتأمين الصحي والمشاركة في الدفع وتكاليف الرعاية الصحية ومعدل استخدامها وتصل هذه الفئات إلي خمسة عشر فئة من فئات الرعاية الصحية وأيضا التأمين الصحي الاختياري بما يسمح بالافتراضات والمتغيرات لتقييم المرافق الصحية وغيرها من النفقات الصحية، وتتكون البرمجيات من بيانات وجداول ورسوم بيانية تستخدم في تطوير التخطيط لدخل ونفقات التأمين الصحي لعشرة سنوات مقبلة، ويمكن الاستفادة من SimIns في التخطيط المالي للتأمين الصحي على المدى المتوسط وتوقع الملامح الصحية وإمكانات التمويل، وهناك استخدامات رئيسة لهذه البرامج كتوضيح الآثار المترتبة على السياسات الأولية لنظام التأمين الصحي. وبالتالي حجم الدعم على مختلف السياسات البديلة، وتحديد المساهمات ومعدل استخدام الرعاية

(1) SimIns, Who. **Health Care Financing Meeting**, Cairo, Egypt, Nov. 13 – 17, 2005.

الصحية التي تكفل تحقيق العدالة في ظل الظروف الديناميكية، وتحديد هيكل التمويل الصحي، وتحديد أثر التأمين الصحي على التمويل العام، ويمكن تطبيق SimIns في خطط التأمين الصحي الحالية التي تهدف إلى تطوير وتوسيع هياكل التمويل وذلك من خلال تصميم جديد لخطط التأمين الصحي، والتخطيط وتوسيع نطاق تغطية التأمين الصحي لمزيد من الفئات الاجتماعية الأخرى وتحديد مستوي الاشتراكات من مختلف فئات المؤمن عليهم (مثل الأفراد الذين يعملون لحسابهم الخاص، وموظفي الحكومة) وتحديد الإعانات المطلوبة من إيرادات الحكومة من أجل ضمان التوازن المالي. علاوة على ذلك، فإن هذه البرامج يمكن أن تظهر الآثار المالية المترتبة على تقديم إعفاءات لبعض الفئات والتغيرات في المستويات واستفادة بعض هذه الفئات من هذه البرامج. كما تساعد برامج SimIns في التخطيط لدعم الرعاية الصحية المقدمة من الجهات المانحة للتأمين الصحي، ويمكن أن تساعد هذه البرامج في حساب التمويل اللازم من مصادر مختلفة (مثل الجهات المانحة والمنح والإعانات الحكومية لصالح فئات معينة من السكان) وتحديد تأثير هذا التمويل على هيكل سياسة إجمالي الإنفاق على الصحة، وتساعد برامج SimIns في التخطيط لنقل مسئوليات الرعاية الصحية وتمويل وزارة الصحة والمرافق الصحية وتحدد الزيادة في التمويل المطلوبة للحفاظ علي الصحة والعلاقات المترتبة علي وفورات وزارة الصحة.

٢/٣/٣/٨ : قائمة المصطلحات المستخدمة في نموذج SimIns:

المصطلح الإنجليزي	العبارة الدالة على هذا المصطلح باللغة الانجليزية	العبارة الدالة على هذا المصطلح باللغة العربية
AC	average cost of health service	متوسط تكلفة الخدمة الصحية
ACG	average cost of health service incurred by government	متوسط تكلفة الخدمة الصحية المقدمة من الحكومة
ACH	average cost of health service borne by households at government health facilities	متوسط تكلفة الخدمة الصحية التي تتحملها الأسر في الهيئات الصحية الحكومية
ACP	average cost of health service borne by patients	متوسط تكلفة الخدمة الصحية التي يتحملها المرضي
ADMIN	administrative costs	نفقات الإدارة
CONT	contribution rate	معدل الاشتراك
CONTOTH	other contributions	الاشتراكات الأخرى
COPAY	co-payment rates	معدلات الاشتراك في الدفع
COPAYG	co-payment rates in the government health facilities	معدلات الاشتراك في الدفع في المرافق الصحية الحكومية
COPAYNG	co-payment rates in the non-government facilities employees & pensioners	معدل الاشتراك في دفع غير العاملين في المرافق الحكومية و المتقاعدين
fc	fixed capital formation	تكوين رأس المال الثابت
gc	government consumption	الاستهلاك الحكومي
gdp	gross domestic product	الناتج المحلي الإجمالي
ge	general government expenditure	الإنفاق الحكومي الإجمالي

المصطلح الإنجليزي	العبارة الدالة على هذا المصطلح باللغة الانجليزية	العبارة الدالة على هذا المصطلح باللغة العربية
gef	component of general government expenditure	عنصر الإنفاق الحكومي العام
gr	government revenue	الإيراد الحكومي
GRGS	gradual reduction of government subsidies	التخفيض التدريجي للإعانات الحكومية
GSHI	government subsidies for health insurance	الإعانات الحكومية للتأمين الصحي
hc	household consumption	إنفاق الأسر
hehi	total health insurance expenditure	إجمالي نفقات التأمين الصحي
hemoh	Ministry of Health (MOH) expenditure	نفقات وزارة الصحة
heog	other government health expenditure	النفقات الحكومية الأخرى على الصحة
INT	interests from reserves	الفوائد على الاحتياطيات
m	percentage membership in health insurance	نسبة العضوية في التأمين الصحي
me	percentage of exempted members	نسبة الأعضاء المرتقبين
mgs	imports of goods and services	واردات السلع والخدمات
NY	net income of the health insurance scheme	الدخل الصافي لنظام التأمين الصحي
ogr	other government revenue	الإيرادات الحكومية الاخري
OTH	other non-health care costs	النفقات الأخرى بخلاف الرعاية الصحية
PEXT	external price index	جداول الأسعار الخارجية
PGDP	deflator of the gross domestic product	معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي
phe	private health expenditure	الإنفاق الخاص على الصحة
POP	component of total population	عنصر إجمالي السكان
PPP	purchasing power parity	تعادل القوة الشرائية
R	interest rate	معدل الفائدة
RES	reserves	الاحتياطيات
RGS	reduction in government subsidies	تخفيض الدعم الحكومي
RXCH	exchange rate	معدل التغير
Shsg	health care provided at government health facilities as a share of total health care	الرعاية الصحية المقدمة من الهيئات الصحية الحكومية كمساهمة في إجمالي الرعاية الصحية
TCI	total health care costs incurred by the insured	إجمالي تكاليف الرعاية الصحية التي يتحملها المؤمن عليه
TCICOV	health care costs to be covered by the health insurance scheme	إجمالي تكاليف الرعاية الصحية المقدمة من هيئات التأمين الصحي
TCNI	total health care costs incurred by the non-insured	إجمالي تكاليف الرعاية الصحية التي يتحملها غير المؤمن عليهم
TCONTEP	total contributions from government employees, employees & pensioners	الاشتراكات الإجمالية من العاملين بالحكومة والعاملين وذوي المعاشات

المصطلح الإنجليزي	العبارة الدالة على هذا المصطلح باللغة الانجليزية	العبارة الدالة على هذا المصطلح باللغة العربية
TCONTSE	total contributions from self-employed	الاشتراكات الإجمالية من العاملين لحساب أنفسهم
TPOP	total population	إجمالي السكان
TREVHI	total health insurance revenues	إجمالي إيرادات التأمين الصحي
txft	taxation of foreign trade	فرض الضرائب على التجارة الخارجية
txgs	taxation of goods and services	ضرائب السلع والخدمات
txip	direct taxation on income, profits and capital gains	الضرائب المباشرة على الدخل والأرباح ورأس المال
URI	utilization rate for the insured	معدل الاستخدام للمؤمن عليهم
URNI	utilization rate for the noninsured	معدل الاستخدام لغير المؤمن عليهم
W	average annual wage or pension	متوسط الأجر السنوي أو المعاش
xgs	exports of goods and services	صادرات السلع والخدمات

٣/٣/٣/٨ : تطبيقات علي استخدام نموذج SimIns:

١ – الإنفاق الحكومي علي الصحة العامة:

يمكن التعبير عن هذا الإنفاق بالمعادلة التالية:

$$gcf_{t,5} = hemoh_t + heog_t + hehi_t \quad (1)$$

حيث:

hemoh: نفقات وزارة الصحة .

heog: النفقات الصحية الحكومية الأخرى .

hehi : مجموع نفقات التأمين الصحي .

- يلاحظ أن نفقات وزارة الصحة تنقسم إلى (4) عناصر (m=1,....,4) هي:

خدمات العناية الشخصية (m=1)، وخدمات الوقاية والصحة العامة (m=2)، وإدارة الصحة (m=3)، والمهام المتعلقة بالصحة (التي تشتمل علي التدريب والأبحاث) (m=4)

وفيما يتعلق بالعناصر من 4 :2 يمكن تفصيلها كما يلي:

$$hemoh_{t,m} = hemoh_{t-1,m} \times (1 + \Delta hemoh_{t,m}) \quad \text{for } m = 2, \ldots, 4 \quad (2)$$

حيث $\Delta hemoh_{t,m}$ تعبر عن معدل النمو الحقيقي للعنصر m من نفقات وزارة الصحة .

وبالإضافة إلي ذلك فان خدمات العناية الشخصية تنقسم إلي ثلاثة عناصر فرعية (n= 1, ..., 3) هي: العناية الشخصية داخل المستشفي، والعناية الشخصية في العيادة الخارجية، وغيرها من أوجه العناية الشخصية، ويمكن تعريفهم كما يلي:

$$hemoh_{t,1,n} = hemoh_{t-1,1,n} \times (1 + \Delta hemoh_{t,1,n}) \quad \text{for } n=1,\ldots,3 \quad (3)$$

حيث $\Delta hemoh_{t,1,n}$ معدل النمو الحقيقي لـ $hermoh_{t,1,n}$

ويمكن تعريف النفقات الإجمالية للعنصر 1 من نفقات وزارة الصحة كما يلي:

$$hemoh_{t,1} = \sum^{3}_{n=1} hemoh_{t,1,n} \quad (4)$$

وأخيرا فان إجمالي نفقات وزارة الصحة يكون علي النحو التالي:

$$hemoh_t = \sum^{4}_{m=1} hemoh_{t,m} \quad (5)$$

- يشار كذلك إلي أن heog هو مجموع النفقات الحكومية الأخري على الصحة التي يصل عددها إلي 5 هيئات حكومية :(k = 1,..., 5)

$$heog_t = \sum^{5}_{k=1} heog_{t,k} \quad (6)$$

ويعرف المتغير $heog_{t,k}$ كما يلي:

$$heog_{t,k} = heog_{t,k-1} (1 + \Delta heog_{t,k}) \quad (7)$$

حيث $\Delta heog_{t,k}$ معدل النمو الحقيقي للعنصر K من نفقات الجهات الحكومية الأخرى على الصحة .

٢ - الإنفاق الخاص على الصحة :

يشتمل الإنفاق الصحي الخاص على ثلاثة عناصر (r): المدفوعات المشتركة التي يدفعها أسر المؤمن عليهم (r=1)، والإنفاق علي الصحة في المرافق الصحية من جانب غير المؤمن عليهم (r=2)، والنفقات الأخرى في القطاع الخاص بما في ذلك العلاج الذاتي، ويعبر عن ذلك كما يلي:

المدفوعات المشتركة التي يدفعها أسر المؤمن عليهم (TCI):

$$TCI_t = \sum_k [(\sum_i ACH_{t,i} \times URI_{t,k,i} \times shsg_{t,i} \times POP_{t,k} \times m_{t,k}) + \sum i \ (ACt,i \times URI\ t,k,i) \times (1 - shsg\ t,i) * POP\ t,k \times mt,k)] \text{ for } i=1,\ldots,15 \text{ and } k=1,\ldots,6. \quad (8)$$

الإنفاق على الصحة في المرافق الصحية من جانب غير المؤمن عليهم :

$$TCNIt = \sum k [(\sum i\ ACHt,i \times URNI\ t,k,i \times shsg\ t,i \times POP\ t,k \times (1 - mt,k)) + \sum i(ACt,i \times URNI\ t,k,i \times (1-shsg\ t,i) * POPt,k \times (1-m\ t,k))] \quad (9)$$

والنفقات الأخري في القطاع الخاص بما في ذلك العلاج الذاتي:

$$phe_{t,3} = phe_{t-1,3} \times (1 + \Delta\ phe_{t,3}) \quad (10)$$

حيث $\Delta phe_{t,3}$ معدل النمو الحقيقي للنفقات الأخرى في القطاع الخاص .

٣ - متوسط تكاليف الرعاية الصحية:

أ - متوسط تكاليف الرعاية الصحية في سنة الأساس:

هناك خمسة عشر فئة من الرعاية الصحية يمكن أن تعرف بواسطة المستخدم (i=1,...,15)، وفي البداية يحدد متوسط تكلفة الوحدة $ac_{t,I}$ لهذه الفئات في سنة الأساس (t = o) .

ب- التنبؤ بمتوسط التكاليف:

- متوسط التكاليف بالأسعار الثابتة:

متوسط التكاليف المشار إليه أعلاه يعكس مستوى نوعية الرعاية الصحية في سنة الأساس فقط، ويمكن للمستخدم الآن أن يضع أهدافا لمتوسط تكلفة كل وحدة من الخدمات الصحية، ومن المهم الإشارة إلى أن هذه الأهداف يعبر عنها بالأسعار الثابتة لسنة الأساس.

لكل هدف يجب على المستخدم اختيار سنة الوصول (السنة المراد تحقيق فيها الهدف)، وسنوات التأجيل (عدد سنوات الانتظار قبل الوصول إلى الهدف)، ويمكن تعريف سنة البداية بأنها سنة الأساس مضافا إليها سنوات التأجيل. وبين سنة البداية وسنة الوصول سيتحرك متوسط التكاليف بصورة تدريجية وخطية في اتجاه الهدف. على سبيل المثال، لنفترض أنه بسبب القيود المالية العامة والقيود المفروضة على قدرة الأسر على الدفع، لا يسع المرء إلا أن يبدأ في تمويل تحسين الرعاية الصحية بعد سنتين من سنة الأساس ٢٠٠٤. وعلاوة على ذلك، لنفترض أنه يُتوقع أن الهدف ينبغي الوصول إليه بعد خمس سنوات من السنة الأولى. في هذه الحالة بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٩، ستزيد متوسط التكاليف بما يعادل ثلث الفرق بين القيم الأولية والأهداف .

- التحويل بالأسعار الجارية:

متوسط التكاليف المتوقعة بالأسعار الثابتة يمكن بسهولة تحويله إلى الأسعار الحالية عبر المعادلة الآتية:

$$AC_{t,i} = ac_{t,i} \times PGDP_t /100 \text{ for all i and t} \quad (11)$$

جـ- متوسط التكاليف التي تتحملها الحكومة:

تحدد متوسط التكاليف التي تتحملها الحكومة (sacg) لكل فئة من الخدمات الصحية ولكل فترة زمنية ($sacg_{ti}$).

ويترتب علي ذلك أن متوسط التكلفة التي تتحملها الأسر في المرافق الصحية الحكومية بالأسعار الجارية هي:

$$ACH_{t,i} = (1 - sacg_{t,i}) \times AC_{t,i} \quad (12)$$

يفترض النموذج أن المرضي يتحملون متوسط التكلفة الكاملة $AC_{t,i}$ في المرافق غير الحكومية .

٤ - استخدام الرعاية الصحية:

بالنسبة لسنة الأساس ولكل فئة سكانية يتم تحديد معدلات الاستخدام التي يتكبدها المؤمن عليهم وغير المؤمن عليهم، وفي حالة المؤمن عليهم فإن معدلات الاستخدام المستهدفة يمكن حسابها أما في حالة غير المؤمن عليهم فإن معدلات الاستخدام تفترض أن تكون ثابتة خلال فترة التنبؤ .

معدلات الاستخدام للمؤمن عليهم وغير المؤمن عليهم يمكن أن تعرف علي أساس URI_{tki}، $URNI_{tki}$ علي التوالي حيث K تشير إلي 6 مجموعات سكانية.

ويتم تحديد $shsg_{ti}$ بالإشارة إلي الرعاية الصحية (i= 1.....15) التي تقدم من الهيئات الحكومية الصحية كمساهمة من إجمالي الرعاية الصحية .

٥ – إيرادات ونفقات نظام التأمين الصحي:

أ – الإنفاق الإضافي:

يمثل نظام التأمين الصحي وتكلفة إدارته جزءًا من تغطية تكلفة الرعاية الصحية التي يتحملها المؤمن عليه (ADMIN) والمقدمة عن الاحتياطيات (RES) وهناك مجموعة من التكاليف الأخرى يجب أخذها في الاعتبار بخلاف الرعاية الصحية (OTH) كتدريب مجموعة العمل، وهذه النفقات الإضافية يمكن التعبير عنها كنسب من تكاليف الرعاية الصحية للمؤمن عليهم.

$$ADMIN_t = admin_t \times TCICOV_t \quad (13)$$

$$RES_t = res_t \times TCICOV_t \quad (14)$$

$$OTH_t = oth_t \times TCICOV_t \quad (15)$$

حيث تشير res ، oth إلي النسب المحددة بواسطة المستخدم .

ب – الدخل الإضافي:

تحسب الفوائد (INT) علي الإيرادات (RES) خلال السنوات، وتضاف هذه الفوائد إلي الدخل الإجمالي لنظام التأمين الصحي .

$$INT_t = R_t \times \sum_{j=1}^{t} RES_{t-j} \quad for \quad t = 2,...,n \quad (16)$$

حيث تشير N إلى السنة النهائية لفترة التنبؤ. ويفترض أنه لم يتحقق أي فوائد خلال السنة الأولي لفترة التنبؤ $INT_t = 0$ for $t = 1$.

ج – الدخل الصافي:

يمكن التعبير عن إجمالي نفقات نظام التأمين الصحي (HEHI) كما يلي:

$$HEHI_t = TCICOV_t + ADMIN_t + RES_t + OTH_t \quad (17)$$

ومن ثم يمكن بسهولة الحصول على الدخل الصافي لنظام التأمين الصحي (NY)

$$NY_t = TREVHI_t - HEHI_t \quad (18)$$

٤/٣/٨ : نماذج للمنظمات غير الحكومية المعنية بالرعاية الصحية :

١/٤/٣/٨ : جمعية التنمية الصحية والبيئية :

١ – هى منظمة غير حكومية، تأسست وأشهرت بوزارة الشئون الاجتماعية في نوفمبر ١٩٨٧ تحت رقم ٣٥٢٧، وتمتد أنشطتها لتشمل كافة محافظات الجمهورية، وتضم في عضويتها أكثر من مائة شخص يتنوعون في تخصصاتهم، وفى هذا الإطار تعمل الجمعية على تبني سياسات وبرامج ملائمة في مجالات الصحة والبيئة والإعاقة بغرض الاستجابة لاحتياجات المجتمع المصري، وخاصة الفئات الأكثر احتياجا وحرماناً، وتتعاون مع مختلف المؤسسات الرسمية وغير الرسمية بغرض تقديم الخدمات الضرورية للفئات المحرومة داخل المجتمع، ومن ثم لا تعتبر الجمعية مجرد منظمة خدمية، بل واحدة من عوامل التنمية والتطوير داخل المجتمع المصرى، وتعمل على تحقيق ذلك من خلال التعاون مع مختلف الهيئات والمؤسسات والمنظمات التى تعمل في هذا المجال سواء كانت حكومية أو غير حكومية، علاوة على ذلك ساهم الإنتاج العلمي والبحثي للجمعية في توعية المجتمع بالقضايا التى تمثل تهديدا له سواء من خلال حملات التوعية التى نظمتها الجمعية، أو البرامج التدريبية، أو من خلال الإصدارات التى تأتى تعبيراً عن رؤيتها ورسالتها وأهدافها.

٢ – رؤية الجمعية : تأمل الجمعية في عالم أفضل حيث الصحة حق إنساني لكل أفراد المجتمع، وهى أيضاً حالة من الرفاهية الجسدية والنفسية والاجتماعية الكاملة، ولكل أفراد المجتمع الحق في الاستخدام المتساوي للموارد بصرف النظر عن الخلفية الثقافية أو الجنس أو العرق أو الإعاقة، وحق الاشتراك في تحديد متطلباتهم وأولوياتهم بالإضافة إلى ما هو مطلوب لتنمية مجتمعاتهم وبيئتهم.

٣ – برامج الجمعية : برنامج السياسات والنظم الصحية، برنامج الإعاقة، برنامج البيئة والتنمية.

٢/٤/٣/٨ : المبادرة المصرية للحقوق الشخصية:

١ – هى منظمة حقوق إنسان مصرية مستقلة ، أنشئت فى عام ٢٠٠٢ من أجل تعزيز وحماية الحقوق والحريات الشخصية للأفراد .

٢ – رؤية المبادرة : جاءت فكرة إنشاء هذه المبادرة لتشكيل إضافة إلى جماعات حقوق الإنسان المصرية من خلال تناول طائفة من الحقوق والحريات غالبًا ما تتعرض للتجاهل أو الإهمال فى غمرة الانشغال بالحقوق والحريات العامة ، ومن البديهى أن تبدأ عملية نشر ثقافة حقوق الإنسان من إدراك الفرد لحقوقه الأكثر التصاقًا به: بجسده ومسكنه وحياته الخاصة ، ومن الصعب تصور أن يناضل من أجل حقوقه العامة من لا يتمتع بحقوقه الشخصية . فالأرجح أن يدافع المرء عن سلامة جسده قبل أن يطالب بحقه فى حرية التعبير على سبيل المثال وبالمثل ، فإن من تحرم من المشاركة فى اتخاذ القرارات وثيقة الصلة بحياتها الخاصة لن تكترث غالبًا إذا ما صودر حقها فى المشاركة فى الانتخابات والشئون العامة ، وهكذا . إن نشطاء المبادرة وأنصارها يشتركون فى رؤية مفادها أن الفرد لا يصح اختزاله إلى مجرد ترس ضئيل فى آلة الجماعة أو الدولة ، بل إن كل عضو فى المجتمع يستحق كذلك أن يعامل بما يتسق مع كرامته واستقلاله . وعلى هذا ، فإن المسئوليات والواجبات المترتبة على انتماء الفرد للجماعة والدولة يجب أن تؤكد ، لا أن تلغى ، حق الفرد فى حد أدنى من الحريات والحقوق المتصلة بوجوده وكيانه كوحدة مستقلة . ولذلك فإنهم يحاولون أن يستكشفوا الخط الفاصل

بين الخاص والعام فى حياة الفرد ، مع إدراكهم لمساحة التقاطع بين المجالين . كما أنهم يرغبون فى التشجيع على حوار حول السلطات المشروعة للدولة وتحديد النطاق الذى لا يجب أن تتجاوزه خلال قيامها بمسئولياتها . إن الخاص والعام ، والفردى والمجتمع مفاهيم مترابطة ، غير أنها فى الوقت ذاته متمايزة ويجب احترام مكوناتها منفردة ، كأساس لقيام مجتمع مدنى حقيقى .

٣ – برامج المبادرة : الحق فى الخصوصية، العنف والسلامة الجسدية، الصحة وحقوق الإنسان.

٣/٤/٣/٨ : دور المنظمات غير الحكومية فى وقف تنفيذ قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٣٧ لسنة ٢٠٠٧ : صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٣٧ لسنة ٢٠٠٧ بإنشاء الشركة المصرية القابضة للرعاية الصحية ونقل جميع أصول مستشفيات وعيادات التأمين الصحي إليها، ولا شك أن الحكومة قد استهدفت بقرار إنشاء الشركة القابضة علاج مشكلة العجز المتراكم في نظام التأمين الصحي إلا أنها قد جانبها الصواب في هذا القرار لأنه بموجبه يتحول التأمين الصحي الاجتماعي إلى تأمين صحي تجاري، ويشكل ذلك ضرراً كبيراً يقع على عاتق المنتفعين، لاسيما الفقراء منهم، فعلى العكس من نصوص القوانين السابقة التي حرصت على التعامل مع الرعاية الصحية للمنتفعين بالطابع الاجتماعي الذي يقدم هذه الرعاية للمريض دون النظر لنسبة اشتراكه وذلك من خلال هياكل غير ربحية، يجعل القرار المطعون عليه الخدمة تقدم من خلال شركة ربحية لها وظائف استثمارية، ولها حق شراء أسهم وبيعها وإدارة محفظة مالية (مادة ٥ من القرار)، وتدار أصولها واستثماراتها بما يعظم عوائد التشغيل وتستهدف تقديم خدمة معيارية بسعر مقبول (مادة ٧ من القرار)، كما تستهدف الربح (مادة ١١ من القرار) ، كل هذا يفيد إضافة هامش للربحية على سعر تكلفة الخدمة بشكل يؤدي لا محالة إلى زيادة أسعارها ، فالفرق بين الخدمة بسعر التكلفة والخدمة بسعر القطاع الربحي كبير، ويتضح ذلك إذا ما قارنا بين أسعار الخدمات الصحية في مستشفيات التأمين الصحي بأسعارها في المستشفيات الخاصة، ومن أجل ذلك أقامت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية الدعوى رقم ٦١/٢١٦٦٥ في أبريل ٢٠٠٧، وتضامنت معها قرابة خمسين منظمة من المجتمع المدني، من بينها جمعية التنمية الصحية والبيئية، انضوت جميعها تحت مظلة لجنة الدفاع عن الحق في الصحة، وقد تشكلت هذه اللجنة في مايو ٢٠٠٧ من أجل التصدي لقرار رئيس مجلس الوزراء ومقاومة خطط خصخصة التأمين الصحي بشكل عام، وقد طالبت هذه الدعوى بوقف تنفيذ قرار إنشاء الشركة القابضة للرعاية الصحية بصفة مستعجلة تمهيدا لإلغائه لصدوره عن غير ذي اختصاص، وانتهاكه لمسئولية الدولة تجاه حماية الحق في الصحة بموجب الدستور المصري وكل من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، واللذين صادقت عليهما الدولة ليصبحا جزءا من التشريع المصري، وقد استندت حيثيات الحكم الصادر عن محكمة القضاء الإداري إلى أن قرار رئيس مجلس الوزراء بإنشاء الشركة القابضة خالف الحماية المكفولة للحق في الصحة بموجب الدستور المصري في المادة رقم ١٦ (بشأن كفالة الخدمات الصحية) والمادة رقم ١٧ (بشأن الحق في خدمات التأمين الصحي). كما استند الحكم إلى قرار رئيس الجمهورية عام ١٩٨١ بالموافقة على انضمام مصر إلى العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والذي يكفل في المادة ١٢ « حق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية » . وأشار الحكم ، في خطوة هامة ، إلى الشرح الرسمي الصادر لنص هذه المادة عن لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالأمم-المتحدة في عام ٢٠٠٠.

٨/٣/٤/٤ : القيود والمعوقات التى تواجه أداء المنظمات غير الحكومية المعنية بالرعاية الصحية:

١- عدم اشتمال القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ على نصوص قانونية تضمن الشفافية والافصاح من جانب الحكومة في عرض مشروعات قوانين التأمين الصحي على هذه المنظمات لدراستها وإبداء اقتراحاتها، وتمكين هذه المنظمات من المشاركة في لجان مناقشة تشريعات التأمين الصحي بمجلسي الشوري والشعب، والاستفادة من الدراسات التى وضعتها هذه المنظمات في إصدار هذه التشريعات، وتمكين هذه المنظمات من مراقبة أداء المنشآت الصحية للتأكد من أداء الرعاية الصحية بجودة والتحقق من استفادة الشرائح السكانية الفقيرة من الرعاية الصحية، وحق هذه المنظمات في المطالبة بالتعويض لكل مضرور من ضحايا الاهمال الطبي وأهلية التقاضي التى تنشأ لهذا الغرض، وبالتالى يكون لها صفة في رفع الدعوى .

٢- القصور من جانب وزارة الصحة في إيجاد آلية للتفاعل ما بين إدارة المنشآت الصحية والعاملين والمنظمات غير الحكومية المعنية بالرعاية الصحية والمنتفعين بالرعاية الصحية، والقصور من جانب الوزارة في التنسيق والتكامل فيما بين هذه المنظمات بعضها البعض، وفيما بينها وبين الدولة والقطاع الخاص، وأيضا القصور من جانب الوزارة في تقديم التمويل والدعم الفني والبرامج الفنية والتدريبية والنشرات الدورية لهذه المنظمات.

٣- عدم وضوح آليات التخطيط الدورية لضمان وجود خطة متكاملة لهذه المنظمات تعكس رؤيتها، فما زالت هناك حاجة لآلية تخطيط واضحة ودورية .

٤- ضعف آليات التشبيك خاصة فيما يتعلق بالفئات المستهدفة (أصحاب المصلحة) وكذلك مع العديد من المنظمات غير الحكومية.

٥- محدودية العضوية الجديدة وضعف تجديد دمائها وتوسيع شرايين العمل بها، الأمر الذى يرتبط أيضا بالعديد من التحديات التى تنعكس بالضرورة على تفعيل العمل التطوعي وإحداث التوازن بينه وبين العمل مدفوع الأجر.

٦- إشكالية التناقض بين محدودية الجهاز الفنى وبين قلة الكفاءات والمهارات العاملة والنشطة في مجتمع المنظمات غير الحكومية، وذلك في مواجهة انغماس وانهماك العاملين لإنهاء التزاماتهم.

- أهم النتائج والتوصيات :

١ - تبلغ نسبة إجمالى الفقراء في مصر ٤٠,٥% (فى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥) من بينهم ٣,٨% فقر مدقع و١٩,٦% فقر مطلق و٢٠,٩% الأقرب للفقر، وخلال الفترة من ١٩٩٩/٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ازدادت نسبة الفقر المدقع من ٢,٩% إلى ٣,٨% بزيادة قدرها ٣١%، وازدادت نسبة الفقر المطلق من ١٦,٧% إلى ١٩,٦% بزيادة قدرها ١٧%، ولكن كان هناك انخفاض في نسبة الأقرب للفقر من ٢٥,٩% إلى ٢٠,٩% بنسبة انخفاض قدرها ١٩% التى أدت إلى خفض نسبة إجمالى الفقر خلال هذه الفترة .

٢ - أظهرت الدراسات وجود علاقة تبادلية قوية بين الصحة والفقر .

٣ - ترجع بداية حدوث أزمة الرعاية الصحية عند الشرائح السكانية في مصر إلى الربع الأخير من القرن العشرين عندما اتجهت الدولة إلى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتثبيت والتكيف الهيكلي، وواكب ذلك تقلص برامج الدعم التى كانت تقدمها الدولة قبل تطبيق هذه البرامج، وانخفاض الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية الأساسية كالصحة والتعليم والمرافق العامة ، ومحاولات ما يسمى استرداد سعر التكلفة . كما أن عملية التسعير في ظل تلك البرامج تأتي مصحوبة بالارتفاعات في الأسعار العالمية، في حين أن دخول معظم الأفراد، خاصة الموظفين، تكون ثابتة أو تشهد معدلات ارتفاع طفيفة لا تتناسب مع الزيادة في أسعار السلع والخدمات، وتوقف الدولة عن تنفيذ برامج التشغيل وسياسات الاستغناء عن العمالة بنظام « المعاش المبكر » في إطار عملية الخصخصة .

٤ - تطلب الإلمام بمناخ الأزمة القائم والبيئة الداخلية والخارجية للأزمة دراسة كل من :

١/٤ : هيئات رسم السياسات الصحية والاجتماعية وسن القوانين.

٢/٤ : مقدمو الأمان الاجتماعى.

٣/٤ : مقدمو الرعاية الصحية.

٤/٤ : أنشطة تدعيم الرعاية الصحية بوزارة الصحة.

٥/٤ : مشروع قانون التأمين الصحى.

٥ - تتمثل شدة الأزمة في اختلال كل من الرعاية الصحية واختلال البيئة التى تقدم فيها الرعاية الصحية :

١/٥ : اختلال الرعاية الصحية :

تتمثل أهم أوجه اختلال الرعاية الصحية فيما يلى :

١/١/٥ : اختلال الإنفاق على الرعاية الصحية .

٢/١/٥ : اختلال الالتزام بالمقاييس المقبولة للرعاية الصحية .

٣/١/٥ : اختلال أنشطة الوقاية من العدوى في المنشآت الصحية .

٤/١/٥ : عدم توفر الأدوية الأساسية في معظم المنشآت الصحية وارتفاع الإنفاق على الدواء .

٥/١/٥ : اختلال الرعاية الصحية المجانية والعلاج على نفقة الدولة .

٦/١/٥ : اختلال نموذج صندوق صحة الأسرة .

٧/١/٥ : اختلال معايير الحصول على التاريخ الطبى واستخدام البطاقات الصحية .

٥/١/٨ : التركيز على الرعاية الصحية الأساسية وإهمال باقى المراحل .

٥/١/٩ : ضعف ثقافة مقدمى الرعاية الصحية .

٥/١/١٠ : اختلال نظم جودة الرعاية الصحية .

٥/١/١١ : تحول التعليم الطبى إلى صناعة تهدف إلى تعظيم الربحية .

٥/١/١٢ : عدم وجود قاعدة بيانات وإحصائيات دقيقة عن المجتمع المصرى .

٥/١/١٣ : عدم وجود خريطة صحية Health Map .

٥/١/١٤ : عدم متابعة الانتشار المرضى بكفاءة:

٥/١/١٥ : عدم تعميم إدخال تقنيات الحاسبات ونظم المعلومات على كافة مراحل وقطاعات الرعاية الصحية في جميع أنحاء الجمهورية .

٥/١/١٦ : اختلال التأمين الصحى .

٥/٢ : اختلال البيئة التى تقدم فيها الرعاية الصحية :

تتمثل أهم أوجه اختلال البيئة التى تقدم فيها الرعاية الصحية فيما يلى :

٥/٢/١ : اختلال بيانات مخرجات الصحة Health Outcomes .

٥/٢/٢ : عدم قدرة الشرائح السكانية الفقيرة على تحمل أعباء الرعاية الصحية .

٥/٢/٣ : اختلال التنمية البشرية .

٥/٢/٤ : اختلال النظام البيئي .

٦ - يقترح تطبيق مجموعة سياسات إصلاح الرعاية الصحية التالية :

٦/١ : نموذج تطوير خطة المعلوماتية للرعاية الصحية .

Model for Health Care Informatics Planning.

٦/٢ : نظام تأمين إجباري صحي شامل واحد يغطى كافة فئات الشعب وذلك من خلال نموذج نظام الرعاية الصحية في المملكة المتحدة حيث تخطط وتنسق الأنشطة الخاصة بشراء وتقديم الرعاية الصحية داخل المنظمة وتطبق برنامج العمل من أجل المرضى، ويتحدد إجمالى تمويل الرعاية الصحية القومية عن طريق الحكومة من عائد الضرائب، وتظل معظم الرعاية الصحية مجانية عند نقطة الاستخدام، وتكون هذه الأسواق منظمة بتوجيهات دقيقة تتعلق بجودة ونوعية الخدمات والأسعار، ويحقق تطبيق هذا النظام ترشيد نفقات الرعاية الصحية بالنسبة للفرد وارتفاع توقع الحياة وانخفاض معدل وفيات الأطفال الرضع . كما يحقق تطبيق هذا النظام مساواة جميع المؤمن عليهم في خدمة الرعاية الصحية وعدم التفرقة بين المواطنين باستحداث مبدأ رعاية صحية تقدم باشتراك خاص، ويحقق مبدأ رفض دفع نسبة من ثمن الرعاية الصحية في بلد يقبع أكثر من ٤٠% من سكانه تحت خط الفقر، كما يحقق إعادة تنظيم وهيكلة الإنفاق على الصحة من الجيب OOP وتحقيق الإنصاف والعدالة والشمول في التغطية، وإعادة توجيه الإنفاق العام والخاص على الصحة إلى وعاء مالى تأمينى قومى موحد يسمى الصندوق القومى للتأمين الصحى، ومما يعزز تطبيق نموذج المملكة المتحدة وجود بنية تحتية هائلة من أموال المشتركين تعد ثروة قومية لا يجب إهدارها.

٦/٣ : نموذج SimIns لتحليل الآليات المالية للتأمين الصحى .

٧ - إعادة هيكلة وزارة التضامن الاجتماعى باستبعاد أنشطة التموين منها واقتصارها على الرعاية الاجتماعية واستخدام تقنيات الحاسبات ونظم المعلومات لإنهاء مشكلة ازدواجية المساعدة لبعض المنتفعين وحرمان الآخرين وضرورة إصدار رقم قومى لكل مواطن لاستخدام هذا الرقم في تسجيل كافة بياناته على الحاسوب، وضرورة إنشاء قاعدة بيانات عن كافة المواطنين وفقًا لهذا الرقم القومى وتطبيق مبادئ الحوكمة لتفعيل إشراف الوزارة ورقابتها على المنظمات غير الحكومية المسجلة بها وتعزيز المشاركة الاختيارية لهذه المنظمات في دعم نظام التأمين الصحى للشرائح السكانية الفقيرة من خلال الزكاة والصدقات والعشور ، لضمان توظيف هذه الأموال في تحويل الفقراء القادرين على الإنتاج من مستهلكين إلى منتجين عن طريق تأهيلهم للعمل، وعلاج الفقراء المرضى غير القادرين على الإنتاج وكبار السن وتأهيل العاجزين منهم، وإنشاء شركة حكومية تقدم مزايا التأمين متناهى الصغر لذوى الدخول غير الثابتة ومحدودى الدخل الذين لا يستطيعون سداد أقساط هذه التأمين، وبالتوازى مع إعادة هيكلة الوزارة لابد أن تضع الدولة برامج لكفاءة تخصيص مواردها، وتحقيق العدالة في أصول وعوائد الإنتاج، وتحقيق التوازن بين الأجور والأسعار، وترشيد الاستهلاك، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة .

٨ - تدعيم سياسات حماية البيئة والاستدامة البيئية للحفاظ على صحة المواطنين .

٩ - بناءً على دراسة Egypt Household Health Service Utilization and Expenditure Survey, National Survey 2004 الخاصة بمسح الإنفاق الأسرى على الصحة والاستخدام للخدمة فإن الإنفاق الأمثل السنوى للفرد على الرعاية الصحية هو إنفاق أعلى مستوى معيشى من السكان الذى يبلغ ٥٢٠ جنيهًا في سنة الأساس (٢٠٠٤)، ويمكن الحصول على الإنفاق السنوى المطلوب على الرعاية الصحية بإيجاد جملة هذا المبلغ في كل سنة من السنوات التالية باستخدام معدل التضخم السنوى. كما يمكن الحصول على إجمالى الإنفاق الأمثل الصحى في الدولة بضرب الإنفاق الأمثل السنوى للفرد في عدد سكان مصر .

١٠ - أهمية أن تزاول صناعة الرعاية الصحية على أساس الحداثة التى تعتمد على العناصر التالية :

١/١٠ : التفرغ والانتظام في عمل واحد مع حق الحصول على تخصص طبي عالي (دكتوراه) في السنوات الخمس الأولى من الممارسة مع تجديد الشهادة كل ٥ سنوات بوسائل عديدة هى في إمكان الاستشاري المتفرغ للعمل الطبي من خلال مواصلة التقدم العلمي المستمر لصالح رعاية طبية أفضل، والحصول على أجر تعاقدي كافي مقابل قياس منظم للأداء، وتضمين الأجر حوافز مالية وتعليمية تدريبية واجتماعية لضمان الاستقرار المعيشي.

٢/١٠ : أن تكون الرعاية بواسطة الفريق الذي يضم الهيئة التمريضية وتحت مباشرة المشرفين على عمل الأخصائي والطبيب المقيم والمتدرب والتعاون الأقصى مع التخصصات المساعدة.

٣/١٠ : الاعتماد على بروتوكول مكتوب ومنشور على شبكة الانترنت للرجوع إليه في كل حالة وموجود على مكتب الطبيب أو على حاسوبه الذى يحمله على كفه أو في جيبه، ويتم تحديث برتوكولات الممارسة والعلاج دورياً.

٤/١٠ : متابعة الرعاية من خلال رقم قومي صحي وملف مكتوب أو الكتروني يصحب المريض في كل مراحل وأماكن رعايته.

٥/١٠ : بناء رعاية المريض على الدليل Evidence-based Care والمعتمد على إجراء من الحد الضروري من البحوث والمختبرات دون إفراط.

٦/١٠ : تواصل جودة الرعاية المعتمدة على تراكم الخبرة، وتحديد أعداد وأنواع المرضي تحت رعاية كل فريق مع السماح للمرضي بالاختيار لفريق العلاج كلما زادت ثقافتهم الطبية.

٧/١٠ : أن تعتمد الرعاية على تأكيد التواصل الأفقي والرأسي مع من يرفع كفاءة الرعاية وإمكانية تسريع عودة المريض إلى حياته العادية وعمله، مع تأكيد على ضرورة إبداء الزملاء والرؤساء والمرضي والهيئة التمريضية لرأيهم المكتوب في أداء الطبيب والفريق الذى يعمل معه.

٨/١٠ : أن تقوم الرعاية على الاحتراف الملتزم بمسئولية قانونية تقلل من أخطاء وأخطار المهنة وتحفظ للمرضي حقوقهم القانونية المستحقة.

٩/١٠ : اعتماد الرعاية على مشاركة الأطباء في التدريس وفي إجراء البحوث الميدانية والعملية.

١٠/١٠ : تطوير إمكانات الفريق في جوانب الاقتصاد الصحي وحسابات التكلفة، والتسجيل المرضي وإدارة الوحدة، والمشاركة في التثقيف الصحي لجمهور المنتفعين من أجل ترشيد استخدام الدواء وممارسة المرضي لأساليب تحسين نوعية الحياة.

١١ – المطالبة بنشر مشروع قانون التأمين الصحى الجديد في الصحف وفتح حوار أوسع حوله في كافة وسائل الإعلام وإتاحة الفرصة لكل الآراء قبل إقراره وإتاحة الوقت الكافى للحوار، وكذلك نشر الميزانيات الخاصة بالتأمين الصحى وكتاب الإحصاء السنوى وإتاحته للباحثين باعتبار ذلك إحدى سمات الديمقراطية والشفافية .

١٢ – زيادة الإنفاق على الرعاية الصحية في مصر .

١٣ – تدعيم أنشطة الوقاية من العدوى في المنشآت الصحية .

١٤ – توفير الأدوية الأساسية في معظم المنشآت الصحية وترشيد الإنفاق على الدواء .

١٥ – استكمال باقى مراحل الرعاية الصحية في مصر وعدم الاقتصار على الرعاية الصحية الأساسية.

١٦ – تدعيم ثقافة الجانب الاجتماعى والأخلاقى للصحة لدى مقدمى الخدمات الصحية .

١٧ – أهمية وجود قاعدة بيانات وإحصائيات دقيقة عن المجتمع المصرى .

١٨ – أهمية وجود خريطة صحية تحدد المناطق الجغرافية المستهدفة في الرعاية الصحية .

١٩ – متابعة الانتشار المرضى بكفاءة والتفرقة بين حالات الانتشار الحديثة والحالات القديمة حتى يمكن تحديد نوعية الرعاية الصحية المطلوبة .

٢٠ – تعميم إدخال تقنيات الحاسبات ونظم المعلومات على كافة مراحل وقطاعات الرعاية الصحية في جميع أنحاء الجمهورية .

٢١ – إعادة هيكلة الهيئة العامة للتأمين الصحى .

٢٢ – تدعيم دور منظمات المجتمع المدنى الفاعل في الرعاية الصحية والاجتماعية في مصر، وذلك من خلال ما يلي :

١/٢١ : اشتمال القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ على نصوص قانونية تضمن الشفافية والافصاح من جانب الحكومة في عرض مشروعات قوانين التأمين الصحى على هذه المنظمات لدراستها

وإبداء اقتراحاتها، وتمكين هذه المنظمات من المشاركة في لجان مناقشة تشريعات التأمين الصحي بمجلسي الشوري والشعب، والاستفادة من الدراسات التى وضعتها هذه المنظمات في إصدار هذه التشريعات، وتمكين هذه المنظمات من مراقبة أداء المنشآت الصحية للتأكد من أداء الرعاية الصحية بجودة والتحقق من استفادة الشرائح السكانية الفقيرة من الرعاية الصحية، وحق هذه المنظمات في المطالبة بالتعويض لكل مضرور من ضحايا الاهمال الطبي وأهلية التقاضي التى تنشأ لهذا الغرض، وبالتالى يكون لها صفة في رفع الدعوى .

٢/٢١ : إيجاد وزارة الصحة آلية للتفاعل ما بين إدارة المنشآت الصحية والعاملين والمنظمات غير الحكومية المعنية بالرعاية الصحية والمنتفعين بالرعاية الصحية، وقيام الوزارة بالتنسيق والتكامل فيما بين هذه المنظمات بعضها البعض، وفيما بينها وبين الدولة والقطاع الخاص، وأيضا قيام الوزارة بتقديم التمويل والدعم الفني والبرامج الفنية والتدريبية والنشرات الدورية لهذه المنظمات.

٣/٢١ : تطوير استراتيجيات المنظمات غير الحكومية ورؤيتها في علاقاتها بالقدرة على التأثير في عملية صنع السياسات، لتجاوز الطابع النخبوى لنشاطاتها في اتجاه إيجاد قواعد نفوذ لها وسط الفئات أصحاب المصلحة.

٤/٢١ : تدعيم قدرة المنظمات غير الحكومية على التشبيك ومراجعة علاقاتها بالشبكات سواء على المستوي المحلي أو الإقليمي أو الدولي، في إطار مبدأين أساسيين، أولهما ديمقراطية المشاركة والشفافية والمحاسبة، وثانيهما بناء روابطها بالشبكات على أساس إيجاد النفوذ في القواعد المجتمعية المحلية، الأمر الذي سوف ينعكس على ظهور فرص لتعزيز عضوية هذه المنظمات وتفعليها، وتوفير موارد بشرية تساعد في تطويرها، وتطوير الهيكل المؤسسي لها بهدف دعم قدرة فريق العمل للوفاء بالاحتياجات المختلفة في ظل إعمال مبادىء الشفافية والعمل التشاركي الجماعي وتفعيل قيمة العمل التطوعي.

٥/٢١ : العمل في اتجاه بناء فريقين للعمل من المحترفين والمتطوعين، سوف يمكن المنظمات غير الحكومية من العمل الميداني المباشر في اتجاه الارتباط بالقواعد وتجاوز العمل النخبوي.

٦/٢١ : تفعيل إعلام المنظمات غير الحكومية سواء كان الموقع الالكتروني لهذه المنظمات أو نشرتها الفصلية.

المراجـــــــع

أولاً: المراجع العربية :

[١] الوثائق الوطنية:

١- دستور جمهورية مصر العربية .

٢- قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧.

٣- قانون التأمين الصحي رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ للعاملين بالقطاع العام والأعمال العام.

٤- قانون التأمين الصحي رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٤ للعاملين بالقطاع الحكومي والإدارة المحلية.

٥- قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣.

[٢] الكتب:

١- أحمد، سيد عاشور. التلوث البيئي في الوطن العربي... واقعه وحلول معالجته، القاهرة: المؤلف، ٢٠٠٦.

٢- بسام، رشا . الصحة والسلامة العامة، الطبعة الأولى ؛ عمان : دار البداية، ٢٠٠٥ .

٣- توفيق، أماني مصطفى كمال. التأمين ورياضياته، المنصورة: المؤلف، ٢٠٠٩.

٤- جزمايردل. ترجمة دانيال رزق. البلاد الغنية والفقيرة، القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر.

٥- الجمل، عبد الباسط. أمراض العصر وأنفلونزا الطيور، القاهرة: كنوز للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦.

٦- جيكينيس وآخرون. ترجمة دار التقدم. اقتصاد البلدان الغنية والفقيرة، دار التقدم، ١٩٩٠.

٧- حجازي، أحمد مجدي. العولمة بين التفكيك وإعادة التركيب... دراسات في تحديات النظام العالمي الجديد، القاهرة: الدار المصرية السعودية، ٢٠٠٥.

٨- حواس، جمال وعبد الله، عزه. التخطيط لإدارة الكوارث وأعمال الإغاثة، الطبعة الأولى؛ القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦.

٩- الخضيري، محسن أحمد. إدارة الأزمات... منهج اقتصادي إداري لحل الأزمات على مستوى الاقتصاد القومي والوحدة الاقتصادية، القاهرة: مكتبة مدبولي.

١٠- الدح، عبد الله وحجازي، حسين. توزيع الدخل ونمط الإنفاق وظاهرة الفقر في لبنان، بيروت: المركز اللبناني للدراسات.

١١- الدمرداش، طلعت. اقتصاديات الخدمات الصحية، الطبعة الثانية؛ الزقازيق: مكتبة القدس، ٢٠٠٦.

١٢- رشوان، حسن عبد الحميد أحمد. الفقر والمجتمع.. دراسة في علم الاجتماع، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠٠٧.

١٣- ساكس، جيفري، ترجمة د. أحمد أمين الجمل. نهاية الفقر... الاحتمالات الاقتصادية في عصرنا الحاضر، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ٢٠٠٧.

١٤- السعيد، السيد. استراتيجيات إدارة الأزمات والكوارث... دور العلاقات العامة، الطبعة الأولى، القاهرة: دار العلوم للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦.

١٥- سليمان، مكرم نعيم . التأمين الصحي بين الحاضر والمستقبل، دبلوم معهد التخطيط القومي، القاهرة، ٢٠٠٠

١٦- الشاعر، عبد المجيد وآخرون . الصحة والسلامة العامة، الطبعة الأولى ؛ عمان : دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥ .

١٧- الشافعي، محمد محمد. استراتيجية إدارة الأزمات والكوارث، القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، ٢٠٠١.

١٨- شريف، منى صلاح الدين. إدارة الأزمات.. الوسيلة للبقاء، القاهرة: المؤلف، ١٩٩٨.

١٩- شعبان، حمدي. الإعلام الأمني وإدارة الأزمات والكوارث، القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، ٢٠٠٥.

٢٠- شوقي، مدحت عزيز. الإيدز مرض العصر، الطبعة الأولى؛ أكتوبر ١٩٨٥.

٢١- عبد المالك، كامل. ثقافة التنمية.. دراسة في أثر الرواسب الثقافية على التنمية المستدامة، القاهرة: مكتبة الأسرة، ٢٠٠٨.

٢٢- العروسي، حسين. تلوث البيئة وملوثاتها، الإسكندرية: مكتبة المعارف الحديثة، ١٩٩٩.

٢٣- العليمي، بيلي إبراهيم أحمد. هذا هو الفقر.. أبعاده .. أسبابه.. مآسيه.. نظرة اقتصادية إسلامية، الطبعة الأولى؛ أكتوبر ٢٠٠٣.

٢٤- عليوة، السيد. إدارة الأزمات والكوارث... تحديات القرن الحادي والعشرين، الطبعة الرابعة؛ القاهرة: أكاديمية القرار للتعليم المدني، ٢٠٠٦.

٢٥- العيسوى، إبراهيم . الاقتصاد المصرى في ثلاثين عامًا ... تحليل التطورات الاقتصادية الكلية منذ عام ١٩٧٤ وبيان تداعياتها الاجتماعية مع تصور نموذج تنموى بديل، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ٢٠٠٧ .

٢٦- غنيم، أحمد محمد. إدارة المستشفيات، رؤية عصرية، المنصورة: المكتبة العصرية، ٢٠٠٦.

٢٧- فرح، نادية رمسيس. السكان والتنمية... دراسة حالة مصر، القاهرة: دار الأمين، ٢٠٠٥.

٢٨- فياض، سمير. الصحة في مصر.. الواقع وسيناريوهات المستقبل حتى عام ٢٠٢٠، الطبعة الأولى؛ القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ٢٠٠٢.

٢٩- مصيقر، عبد الرحمن وآخرون. الغذاء والتغذية، القاهرة: أكاديمية انترناشيونال بتكليف من منظمة الصحة العالمية، ١٩٩٧.

٣٠- الهلباوي، خميس. التعامل مع الأزمات في علوم الإدارة الحديثة، القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، ٢٠٠٦.

٣١- يونس، محمد. ترجمة د. عالية عبد الحميد عارف. بنك الفقراء... القروض المتناهية الصغر والمعركة ضد الفقر في العالم، الطبعة الأولى؛ القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٧.

٣٢- ـــــــــ، ترجمة محمد محمود شهاب. عالم بلا فقر .. دور الإقراض بالغ الصغر في التنمية، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٧.

[٣] أبحاث وتقارير وندوات:

١- أبو هنطش عبد المجيد أحمد، السياسات الاقتصادية في ظل اقتصاد السوق ومؤشرات أداء الاقتصاد المصري بين الاقتصادات العالمية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي السادس والعشرون للاقتصاديين المصريين « التطورات الحديثة لمفهوم اقتصاديات السوق »، ١٥-١٦ نوفمبر ٢٠٠٧.

٢- أمارينا صن. ترجمة شوقي جلال، التنمية حرية... مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر، عالم المعرفة، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد (٣٠٣)، مايو ٢٠٠٤.

٣- أماني مصطفى كمال توفيق، حماية البيئة ضرورة حتمية في التعديلات الدستورية، تقرير مقدم إلى فخامة الرئيس محمد حسني مبارك في ١٣ يناير ٢٠٠٨.
٤- ـــــــــــــــ، نظام إدارة خطرى الفقر والمرض في مصر، تقرير مقدم إلى فخامة الرئيس محمد حسني مبارك في ١٤ يوليو ٢٠٠٨.
٥- بيتي آل كوك، عرض د. على الدجوي، فهم الفقر، سلسلة كراسات « عروض »، المكتبة الأكاديمية، ٢٠٠٠.
٦- تامر دياب، محمد حسني مبارك ... عصر من الإنجازات، كتاب التعاون، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، ٢٠٠٧.
٧- جمال العطار، سوء التغذية .. كيف نتجنب مخاطرها على الصحة، كتاب الهلال الطبي، دار الهلال، العدد (٥٧)، مايو ٢٠٠٥.
٨- جمعية التنمية الصحية والبيئية، الحالة الصحية والخدمات الصحية في مصر... دراسة تحليلية للوضع الراهن ورؤى مستقبلية، برنامج السياسات والنظم الصحية، مايو ٢٠٠٣.
٩- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التأمين الصحي في مصر، مارس ٢٠٠٨.
١٠- ـــــــــــــــ، إحصائيات المواليد والوفيات عام ٢٠٠٦، مارس ٢٠٠٨.
١١- ـــــــــــــــ، الكتاب الإحصائي السنوي، ديسمبر ٢٠٠٧.
١٢- ـــــــــــــــ، نشرة إحصاء الخدمات الصحية ٢٠٠٥، سبتمبر ٢٠٠٧.
١٣- الحزب الوطنى الديمقراطي، برنامج « الرعاية الصحية والسكان ».
١٤- خليل محمد خليل، التعليم بين تدخل الدولة وآليات السوق ... الحالة المصرية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي السادس والعشرون للاقتصاديين المصريين « التطورات الحديثة لمفهوم اقتصاديات السوق »، ١٥-١٦ نوفمبر ٢٠٠٧.
١٥- رئاسة مجلس الوزراء، الصندوق الاجتماعي للتنمية، تعميق فكر العمل الحر، ٢٠٠٨.
١٦- ـــــــــــــــ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، استطلاع رأي المواطنين حول توافر الأدوية واستقرار أسعارها، مايو ٢٠٠٥.
١٧- ـــــــــــــــ ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (جمهورية مصر العربية)، العدد (١٨٧)، المجلد (١٧)، يوليو ٢٠٠٨.
١٨- ـــــــــــــــ ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الملامح الصحية للأطفال في مصر .. هل تغيرت؟، العدد (٢٠)، أغسطس ٢٠٠٨.
١٩- ـــــــــــــــ ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، تجارب دولية في تطوير الخدمات الصحية، ، فبراير ٢٠٠٥.
٢٠- ـــــــــــــــ ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، تقرير معلومات عن الخدمات الصحية بالجمهورية، يناير ٢٠٠٣.
٢١- ـــــــــــــــ ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، دراسة مقترح شراء الحكومة للخدمات الصحية من القطاع الخاص، أبريل ٢٠٠٥.
٢٢- ـــــــــــــــ ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، استطلاع رأي المواطنين حول فصل التمويل عن تقديم الخدمة وإنشاء الشركة القابضة للتأمين الصحي الحكومي، يوليو ٢٠٠٧.

٢٣- ـــــــــــــــ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، أثر تطبيق اتفاقية « تريبس » على صناعة الدواء في مصر، فبراير ٢٠٠٣.

٢٤- ـــــــــــــــ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، الأزمة الراهنة لسوق الدواء في مصر، سبتمبر ٢٠٠٣.

٢٥- ـــــــــــــــ ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، استطلاع رأي المواطنين في خدمات التأمين الصحي الحكومي، مارس ٢٠٠٦.

٢٦- ـــــــــــــــ ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، استطلاع رأي حول اتجاهات المواطنين نحو ظاهرة تدخين السجائر، أغسطس ٢٠٠٧.

٢٧- سعد علام وآخرون، التنمية البشرية في محافظات مصر، معهد التخطيط القومي، ٢٠٠٨.

٢٨- سمير فياض ، النظام الصحى ... أسس ومؤشرات النظام الصحى ، سمينار معهد التخطيط القومى ، ٢٠٠٢ .

٢٩- سير روي كالن، ترجمة ليلى الجبالي، عالم يفيض بسكانه، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد (٢١٣)، سبتمبر ١٩٩٦.

٣٠- شريف محمد علي أحمد، الفقر وتوزيع الدخل بمصر (المفهوم، الحجم، السياسات)، مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، العدد (٤٩٠)، أبريل ٢٠٠٨.

٣١- طارق الغزالي حرب وسمير عبد الوهاب، العلاج على نفقة الدولة... الإشكاليات والمقترحات، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، منتدى السياسات العامة (١٨)، أكتوبر ٢٠٠٣.

٣٢- عادل منير، التأمين الصحي في مصر، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الثامن عشر للإحصاء والنمذجة الآلية في العلوم الاجتماعية والإنسانية، ٢٨-٢٩ مارس ٢٠٠٦.

٣٣- عبد المنعم عبيد ، سياسات الإصلاح والتأمين الصحي في مصر، جمعية التنمية الصحية والبيئية بالتعاون مع مركز بحوث ودراسات الدول النامية، الطبعة الثانية؛ ٢٠٠٧.

٣٤- ـــــــــــــــ، ندوة الحوار الوثائقي « حول النظام الصحي.. نحو بلورة رؤية مستقبلية»، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، ٢٣ فبراير ٢٠٠٩.

٣٥- ـــــــــــــــ ، رؤية تاريخية بين مشروع الحكومة ورؤية تجمع الحق في الصحة في مسألة التأمين الصحي الاجتماعي الشامل في مصر، جمعية التنمية الصحية والبيئية، مارس ٢٠٠٨.

٣٦- ـــــــــــــــ ، خطة بديلة لإصلاح صحي اجتماعي شامل لكل جوانب المنظومة الصحية في مصر، جمعية التنمية الصحية والبيئية، نوفمبر ٢٠٠٨.

٣٧- ـــــــــــــــ ، نحو هيكلة اجتماعية اقتصادية شاملة لقطاع الرعاية الصحية في مصر، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، منتدى السياسات العامة، أغسطس ٢٠٠٤.

٣٨- علاء الدين غنام، خطوط عامة لتقييم برنامج إصلاح القطاع الصحي في مصر، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، أغسطس ٢٠٠٨.

٣٩- ـــــــــــــــ ، ورقة حوار حول أهم نتائج الحسابات القومية للصحة في مصر ٢٠٠١/٢٠٠٢، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، أغسطس ٢٠٠٨.

٤٠- على لطفي، اقتصاديات السوق... السلبيات وكيفية التغلب عليها، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي السادس والعشرون للاقتصاديين المصريين « التطورات الحديثة لمفهوم اقتصاديات السوق »، ١٥-١٦ نوفمبر ٢٠٠٧.

٤١- فرانسيس مورلابيه وجوزيف كولينز، ترجمة أحمد حسان. صناعة الجوع (خرافة الندرة)، عالم المعرفة، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، أبريل ١٩٨٣.
٤٢- فيرجينيا هيلد، ترجمة أ.د. ميشيل حنا متياس، أخلاق العناية، عالم المعرفة، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد ٣٥٦، أكتوبر ٢٠٠٨.
٤٣- فيليب عطيه، أمراض الفقر... المشكلات الصحية في العالم الثالث، عالم المعرفة، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد (١٦١)، مايو ١٩٩٢.
٤٤- المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، مسئولية الحكومة المصرية عن حماية الحق في الصحة في ضوء اتفاقية حماية الملكية الفكرية « التريبس » ... دراسة حقوقية، يناير ٢٠٠٥.
٤٥- ـــــــــــــــــــ، مشروع قانون الصحة النفسية... خطوة أولى على الطريق الصحيح ، نوفمبر ٢٠٠٨.
٤٦- مجلس الشورى، لجنة الصحة والسكان والبيئة، مستقبل الرعاية الصحية في مصر والتوجه القومي للتأمين الصحي الاجتماعي، ١٩٩٥.
٤٧- محمد البرادعي، مصر في عالم متغير ... رؤية نحو المستقبل، احتفالية حصوله على الدكتوراه الفخرية في القانون الدولى من جامعة القاهرة في ٢٠٠٨/٧/٩ .
٤٨- محمد جمال الدين درويش، التخطيط للمجتمع المعلوماتى، سلسلة كراسات علمية، المكتبة الأكاديمية، ٢٠٠٠.
٤٩- ـــــــــــــــــــ، التخطيط للمشروعات المعلوماتية، سلسلة كراسات علمية، المكتبة الأكاديمية، ٢٠٠٢
٥٠- محمد حسن خليل وآخرون، التأمين الصحي في مصر، جمعية التنمية الصحية والبيئية بالتعاون مع مكتب الشرق الأوسط العربي، الطبعة الثانية؛ ٢٠٠٧.
٥١- محمد سيد محمد وليلى محمد الهباء، أنفلونزا الطيور ٢٠٠٨، كتاب الجمهورية، فبراير ٢٠٠٨.
٥٢- محمد عاطف كشك، فقر البيئة وبيئة الفقر، الندوة القومية عن الفقر وتدهور البيئة في الريف المصري، ٢٠-٢٢ أكتوبر ٢٠٠٧.
٥٣- مركز « حق » لحقوق الطفل لصالح التحالف الدولي للمونل وشبكة حقوق الأرض والسكن، الأطفال والحق في السن الملائم... دليل المصادر القانونية الدولية، ٢٠٠٤.
٥٤- معهد التخطيط القومي بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠٠٨، أبريل ٢٠٠٨.
٥٥- ـــــــــــــــــــ، التأمين الصحى في واقع النظام الصحي المعاصر (دراسة نظرية وميدانية استطلاعية)، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية (١٥٩)، يوليو ٢٠٠٢.
٥٦- ـــــــــــــــــــ، إدارة الجودة الشاملة وتطبيقها في تقييم أداء بعض قطاعات المرافق العامة في مصر، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية (٢٠٩)، سبتمبر ٢٠٠٨.
٥٧- ـــــــــــــــــــ، تقويم التعليم الصحي الفني في مصر، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية (١٣٨)، يناير ٢٠٠١.
٥٨- ـــــــــــــــــــ، تكاليف تحقيق أهداف الألفية الثالثة بمصر، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٩٤)، يونية ٢٠٠٦ .
٥٩- ـــــــــــــــــــ، حول تقرير الاحتياجات لأهم خدمات رعاية المسنين (بالتركيز على محافظة القاهرة)، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية (٢٠٤)، أكتوبر ٢٠٠٧.

٦٠- معهد مراقبة البيئة العالمية، الفقر والبيئة... الحد من دوامة الفقر، وثيقة رقم (٩٢)، الدار الدولية للنشر والتوزيع، ١٩٩١.
٦١- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، محاربة الجوع في العالم.
٦٢- هناء خير الدين، هبة الليثي، النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل والحد من الفقر ١٩٩٠/١٩٩١-٢٠٠٤/٢٠٠٥، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد (٢٤٢)، نوفمبر ٢٠٠٧.
٦٣- هورست أفهيلد، ترجمة د. عدنان عباس علي، اقتصاد يغدق فقراً.. التحول من دولة التكافل الاجتماعي إلى المجتمع المنقسم على نفسه، عالم المعرفة، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد (٣٣٥)، يناير ٢٠٠٧.
٦٤- الهيئة العامة للتأمين الصحي، تقرير المتابعة السنوى عن نشاط الهيئة خلال ٢٠٠٥/٢٠٠٦.
٦٥- الهيئة المصرية للرقابة على التأمين ، الكتاب الإحصائي السنوي عن الأعوام من ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلى ٢٠٠٧/٢٠٠٨.
٦٦- وزارة الدولة لشئون البيئة ، التقرير السنوي لوزارة الدولة لشئون البيئة عن الأعوام من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٨.
٦٧- وزارة الصحة والسكان، مسح دراسة عناصر تقديم الخدمة الصحية، مصر- ٢٠٠٤، ابريل ٢٠٠٥.
٦٨- وزارة الصحة، الكتاب الذهبي، ١٩٣٦-١٩٨٦، أبريل ١٩٨٦.
٦٩- وزارة المالية، التقرير المالي الشهري، يناير ٢٠٠٨.
٧٠- ياسر محمد جاد الله، التوجه صوب اقتصاد السوق في ظل اتفاقية الجاتس... دراسة تطبيقية على سوق التعليم العالي في مصر، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي السادس والعشرون للاقتصاديين المصريين « التطورات الحديثة لمفهوم اقتصاديات السوق »، ١٥-١٦ نوفمبر٢٠٠٧.

[٤] مؤتمرات وبرامج تدريبية:

١- إيهاب أبو المجد، إدارة الرعاية الصحية، المعهد المصري للتأمين، ١١-١٥ فبراير ٢٠٠٩.
٢- شريف فتحي يوسف وآخرون، تأمين العلاج الطبي، معهد الدراسات التأمينية، ١٣-١٥ مارس ٢٠٠٦.
٣- المؤتمر السنوي الثامن، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، الفقر والمؤسسات والتنمية في الوطن العربي، ١٩ - ٢٠ ابريل ٢٠٠٧.
٤- المؤتمر العلمي التاسع، كلية التربية بالفيوم، تطوير التعليم في الوطن العربي.. الواقع والمأمول، ١٤-١٥ أكتوبر ٢٠٠٨.
٥- المؤتمر العلمي السادس، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، الفقر وحقوق الأسرة .. آفاق جديدة للخدمة الاجتماعية، ٤-٥ أبريل ٢٠٠٧.
٦- وزارة الصحة والسكان، تطوير الخدمات الصحية (٥)، ٧-٨ فبراير ٢٠٠٥.

[٥] أبحاث غير منشورة :

١- أماني مصطفى كمال توفيق، إدارة أخطار التلوث الناشئ عن صناعة البترول في جمهورية مصر العربية، رسالة دكتوراه غير منشورة، مكتبة كلية التجارة، جامعة المنصورة، ٢٠٠٦.
٢- محمد جابر السيد غانم، إطار مقترح لأنظمة قياس وتقويم الأداء في الوحدات الصحية العامة في ظل الحكومة الالكترونية، رسالة دكتوراه غير منشورة، مكتبة كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٨.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

[1] Books:

1- Kobus, Richard L. & Others. Building Type Basics For Healthcare Facilities. Second Edition: The United States of America, John Wiley & Sons, Inc., 2008.

2- Santerre, Rexford E. & Neun, Stephen P. Health Economics... Theories, Insights, and Industry Studies. Fourth Edition: The United States of America, Thomson South Western, 2007.

3- Stevens, Lucy & Others. Confronting The Crisis in Urban Poverty, Making Integrated Approaches Work. First Edition: The United Kingdom, ITDG Publishing, 2006.

[2] Articles & Periodicals:

1- Ghanaam, Alaa ElDin. Poverty and Social Risks in Egypt. Egyptian Initiative for Personal Rights, Feb. 2009.

2- Ministry of Health & Population, Egypt Household Health Service... Utilization and Expenditure survey, National Survey 2004.

3- Ministry of Health & Population, The Burden of Disease and Injury in Egypt (Mortality & Morbidity), Aug. 2004.

4- PHRplus With Funding From USAID, Egypt National Health Accounts 2001-02, Nov. 2005

5- World Bank Arab Republic of Egypt. Poverty Assessment update, Social and Economic Group, middle East and North Africa, Report No. 39885 EGT, 2007.

6- World Health Organization, Demographic, Social and Health Indicators for Countries of the Eastern Mediterranean, 2007.

[3] Conferences & Forums:

1- Contribution of Community and Poverty Prevention, Cairo, April 9, 2008.

2- Health Care Financing, Cairo, Nov. 13-17, 2005.

3- Health Care Financing for Policymakers, Cairo, Nov. 13-15, 2007.

4- Social Health Insurance in Egypt Vision, Role of Voluntary Health Insurance, Cairo, May 23, 2007.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية:

1- www.eipr.org.	2- www.mohp.gov.eg	3- www.idsc.gov.eg
4- www.capmas.gov.eg	5- www.mof.gov.eg	6- www.who.com
7- www.worldbank.org	8- www.eisa.com.eg	9- www.iiegypt.com
10- www.hic-mena.org	11- www.hlrn.org	12- www.eeaa.gov.eg

- الملخص :

أدى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتثبيت والتكيف الهيكلي في الربع الأخير من القرن العشرين إلى تقلص برامج الدعم التي كانت تقدمها الدولة قبل تطبيق هذه البرامج، وانخفاض الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية الأساسية كالصحة والتعليم والمرافق العامة، ومحاولات ما يسمى استرداد سعر التكلفة . كما أن عملية التسعير في ظل تلك البرامج تأتي مصحوبة بالارتفاعات في الأسعار العالمية، في حين أن دخول معظم الأفراد، خاصة الموظفين، تكون ثابتة أو تشهد معدلات ارتفاع طفيفة لا تتناسب مع الزيادة في أسعار السلع والخدمات ، وتوقف الدولة عن تنفيذ برامج التشغيل وسياسات الاستغناء عن العمالة بنظام « المعاش المبكر » في إطار عملية الخصخصة، وقد ترتب على ذلك زيادة حدة الفقر في مصر فخلال الفترة من ١٩٩٩/٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ازدادت نسبة الفقر المدقع من ٢,٩% إلى ٣,٨% بزيادة قدرها ٣١%، وازدادت نسبة الفقر المطلق من ١٦,٧ إلى ١٩,٦%، وقد أظهرت الدراسات وجود علاقة تبادلية قوية بين الصحة والفقر .

وقد تطلب الإلمام بمناخ الأزمة القائم والبيئة الداخلية والخارجية للأزمة دراسة كل من: هيئات رسم السياسات الصحية والاجتماعية وسن القوانين، ومقدمو الأمان الاجتماعى، ومقدمو الرعاية الصحية، وأنشطة تدعيم الرعاية الصحية بوزارة الصحة، ومشروع قانون التأمين الصحى .

وتتمثل شدة الأزمة في اختلال كل من الرعاية الصحية واختلال البيئة التى تقدم فيها الرعاية الصحية.

وقد اقترح تطبيق مجموعة سياسات إصلاح الرعاية الصحية التالية : نموذج تطوير خطة المعلوماتية للرعاية الصحية ونظام تأمين إجباري صحي شامل واحد يغطى كافة فئات الشعب وذلك من خلال نموذج نظام الرعاية الصحية في المملكة المتحدة، ونموذج SimIns لتحليل الآليات المالية للتأمين الصحى، كما اقترح إعادة هيكلة وزارة التضامن الاجتماعى، وتدعيم سياسات حماية البيئة والاستدامة البيئية للحفاظ على صحة المواطنين .

وبناءً على دراسة Egypt Household Health Service Utilization and Expenditure Survey, National Survey 2004 الخاصة بمسح الإنفاق الأسرى على الصحة والاستخدام للخدمة فإن الإنفاق الأمثل السنوى للفرد على الرعاية الصحية هو إنفاق أعلى مستوى معيشى من السكان الذى يبلغ ٥٢٠ جنيهًا في سنة الأساس (٢٠٠٤)، ويمكن الحصول على الإنفاق السنوى المطلوب على الرعاية الصحية بإيجاد جملة هذا المبلغ في كل سنة من السنوات التالية باستخدام معدل التضخم السنوى. كما يمكن الحصول على إجمالى الإنفاق الأمثل الصحى في الدولة بضرب الإنفاق الأمثل السنوى للفرد في عدد سكان مصر .

وقد أكد البحث على أهمية أن تزاول صناعة الرعاية الصحية على أساس الحداثة التى تعتمد على العناصر التالية: التفرغ والانتظام في عمل واحد مع حق الحصول على تخصص طبي عالي (دكتوراه) في السنوات الخمس الأولى من الممارسة مع تجديد الشهادة كل ٥ سنوات بوسائل عديدة هى في إمكان الاستشاري المتفرغ للعمل الطبي من خلال مواصلة التقدم العلمي المستمر لصالح رعاية طبية أفضل، والحصول على أجر تعاقدي كافي مقابل قياس منظم للأداء، وتضمين الأجر حوافز مالية وتعليمية تدريبية واجتماعية لضمان الاستقرار المعيشي، وأن تكون الرعاية بواسطة الفريق الذي يضم الهيئة التمريضية وتحت مباشرة المشرفين على عمل الأخصائي والطبيب المقيم والمتدرب والتعاون

الأقصى مع التخصصات المساعدة، والاعتماد على بروتوكول مكتوب ومنشور على شبكة الانترنت للرجوع إليه في كل حالة وموجود على مكتب الطبيب أو على حاسوبه الذى يحمله على كفه أو في جيبه، ويتم تحديث برتوكولات الممارسة والعلاج دورياً، ومتابعة الرعاية من خلال رقم قومي صحي وملف مكتوب أو الكتروني يصحب المريض في كل مراحل وأماكن رعايته، وبناء رعاية المريض على الدليل Evidence – based care والمعتمد على إجراء من الحد الضروري من البحوث والمختبرات دون إفراط، وتواصل جودة الرعاية المعتمدة على تراكم الخبرة، وتحديد أعداد وأنواع المرضي تحت رعاية كل فريق مع السماح للمرضي بالاختيار لفريق العلاج كلما زادت ثقافتهم الطبية، وأن تعتمد الرعاية على تأكيد التواصل الأفقي والرأسي مع من يرفع كفاءة الرعاية وإمكانية تسريع عودة المريض إلى حياته العادية وعمله، مع تأكيد على ضرورة إبداء الزملاء والرؤساء والمرضي والهيئة التمريضية لرأيهم المكتوب في أداء الطبيب والفريق الذى يعمل معه، وأن تقوم الرعاية على الاحتراف الملتزم بمسئولية قانونية تقلل من أخطاء وأخطار المهنة وتحفظ للمرضي حقوقهم القانونية المستحقة، واعتماد الرعاية على مشاركة الأطباء في التدريس وفى إجراء البحوث الميدانية والعملية، وتطوير إمكانات الفريق في جوانب الاقتصاد الصحي وحسابات التكلفة، والتسجيل المرضي وإدارة الوحدة، والمشاركة في التثقيف الصحي لجمهور المنتفعين من أجل ترشيد استخدام الدواء وممارسة المرضي لأساليب تحسين نوعية الحياة.

كما طالب البحث بنشر مشروع قانون التأمين الصحى الجديد في الصحف وفتح حوار أوسع حوله في كافة وسائل الإعلام وإتاحة الفرصة لكل الآراء قبل إقراره وإتاحة الوقت الكافى للحوار، وكذلك نشر الميزانيات الخاصة بالتأمين الصحى وكتاب الإحصاء السنوى وإتاحته للباحثين باعتبار ذلك إحدى سمات الديمقراطية والشفافية ، وزيادة الإنفاق على الرعاية الصحية في مصر، وتدعيم أنشطة الوقاية من العدوى في المنشآت الصحية، وتوفير الأدوية الأساسية في معظم المنشآت الصحية وترشيد الإنفاق على الدواء، واستكمال باقى مراحل الرعاية الصحية في مصر وعدم الاقتصار على الرعاية الصحية الأساسية، وتدعيم ثقافة الجانب الاجتماعى والأخلاقى للصحة لدى مقدمى الخدمات الصحية ، وأهمية وجود قاعدة بيانات وإحصائيات دقيقة عن المجتمع المصرى ، وأهمية وجود خريطة صحية تحدد المناطق الجغرافية المستهدفة في الرعاية الصحية ، ومتابعة الانتشار المرضى بكفاءة والتفرقة بين حالات الانتشار الحديثة والحالات القديمة حتى يمكن تحديد نوعية الرعاية الصحية المطلوبة ، وتعميم إدخال تقنيات الحاسبات ونظم المعلومات على كافة مراحل وقطاعات الرعاية الصحية في جميع أنحاء الجمهورية ، وإعادة هيكلة الهيئة العامة للتأمين الصحى ، وتدعيم دور منظمات المجتمع المدنى الفاعل في الرعاية الصحية والاجتماعية في مصر، وذلك من خلال ما يلي : اشتمال القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ على نصوص قانونية تضمن الشفافية والإفصاح من جانب الحكومة في عرض مشروعات قوانين التأمين الصحي على هذه المنظمات لدراستها وإبداء اقتراحاتها، وتمكين هذه المنظمات من المشاركة في لجان مناقشة تشريعات التأمين الصحي بمجلسي الشوري والشعب، والاستفادة من الدراسات التى وضعتها هذه المنظمات في إصدار هذه التشريعات، وتمكين هذه المنظمات من مراقبة أداء المنشآت الصحية للتأكد من أداء الرعاية الصحية بجودة والتحقق من استفادة الشرائح السكانية الفقيرة من الرعاية الصحية، وحق هذه المنظمات في المطالبة بالتعويض لكل مضرور من ضحايا الاهمال الطبي وأهلية التقاضي التى تنشأ لهذا الغرض، وبالتالى يكون لها صفة في رفع الدعوى،

وإيجاد وزارة الصحة آلية للتفاعل ما بين إدارة المنشآت الصحية والعاملين والمنظمات غير الحكومية المعنية بالرعاية الصحية والمنتفعين بالرعاية الصحية، وقيام الوزارة بالتنسيق والتكامل فيما بين هـذه المنظمات بعضها البعض، وفيما بينها وبين الدولة والقطاع الخاص، وأيضا قيام الوزارة بتقديم التمويل والدعم الفني والبرامج الفنية والتدريبية والنشرات الدورية لهذه المنظمات، و تطـوير اسـتراتيجيات المنظمات غير الحكومية ورؤيتها في علاقاتها بالقدرة على التأثير في عملية صنع السياسات، لتجـاوز الطابع النخبوى لنشاطاتها في اتجاه إيجاد قواعد نفوذ لها وسط الفئات أصحاب المصلحة، وتدعيم قدرة المنظمات غير الحكومية على التشبيك ومراجعة علاقاتها بالشبكات سواء على المـستوي المحلـي أو الإقليمي أو الدولي، في إطار مبدأين أساسيين، أولهما ديمقراطية المـشاركة والـشفافية والمحاسـبة، وثانيهما بناء روابطها بالشبكات على أساس إيجاد النفوذ في القواعد المجتمعية المحلية، الأمر الـذي سوف ينعكس على ظهور فرص لتعزيز عضوية هذه المنظمات وتفعليها، وتوفير موارد بشرية تساعد في تطويرها، وتطوير الهيكل المؤسسي لها بهدف دعم قدرة فريق العمل للوفاء بالاحتياجات المختلفـة في ظل إعمال مبادىء الشفافية والعمل التشاركي الجماعي وتفعيل قيمة العمل التطوعي، والعمل فـي اتجاه بناء فريقين للعمل من المحترفين والمتطوعين، سوف يمكن المنظمات غير الحكومية من العمـل الميداني المباشر في اتجاه الارتباط بالقواعد وتجاوز العمل النخبوي، وتفعيل إعـلام المنظمـات غيـر الحكومية سواء كان الموقع الالكتروني لهذه المنظمات أو نشرتها الفصلية.

الفصل التاسع

إطار لقاعدة بيانات مقترحة لنظم الإنذار المبكر والاستعداد والوقاية لمواجهة بعض الأزمات الاقتصاديةوالاجتماعية المحتملة

مقدمة

نظرا لأهمية الدور الذى تقوم به نظم الإنذار المبكر والاستعداد والوقاية لمواجهة بعض الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المحتملة بصفة عامة، فإن وجود مثل هذه النظم تؤثر تأثيراً هاماً في مجال التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات الخاصة بالاستعداد والوقاية لمواجهة هذه الأزمات المحتملة الحدوث، وذلك بما يوفره هذا النظام من بيانات ومعلومات يمكن التعامل معها بصورة أكثر انتظاماً وفعالية، مما يجعلها أداة فاعلة تساعد على إرساء قواعد علمية للتخطيط لمواجهة والتنبؤ بمثل هذه الأزمات، كما تساعد المسئولين على رسم السياسات اللازمة بتوفير المعلومات اللازمة لها . أي أن وجود نظام معلومات لنظم الإنذار المبكر ذات الصفة الرسمية يمهد الطريق لتحقيق الاستخدام الأمثل لمواجهة مثل هذه الأزمات.

أما عن قواعد البيانات فقد وضعت مجموعة معايير لما يجب أن تكون عليه قاعدة البيانات الخاصة بنظم الانذار المبكر بحيث تكون قادرة على تحقيق:-

١ - تخزين البيانات في صورتها الأصلية والمتعلقة بمجموعات الأزمات المختلفة.

٢ - جمع البيانات من المصادر المختلفة مثل (التعدادات والدراسات الاستقصائية والمصادر الإدارية للبيانات).

٣ - توفير أدوات مفيدة لعملية التوفيق النهائي للبيانات عن طريق إدراج حلقات اتصال للبيانات بين الكشوف وجداول الإطار المركزي.

٤ - مراجعة مدى توافق البيانات مع طبيعة كل أزمة.

ومن ثم فوجود نظام معلومات للإنذار المبكر سوف يساعد على توفر البيانات اللازمة عن كيفية مواجهة حدوث الأزمة ، مما يساعد المخطط على وضع السياسات اللازمة على أسس علمية سليمة.

كما يعطى الفرصة لصانعي القرارات أن يعدوا قراراتهم على أساس علمي وفهم حقيقي لنتائج تبنى أسلوب بعينه أو رفضه ، بالإضافة إلى ذلك فإن دقة التنبؤ سوف تكون إلى حد كبير سليمة، وذلك لما تتمتع به هذه البيانات من دقة واستمرارية وتحديث، كما يتيح الفرصة للتعامل الذكي ليس فقط مع الكم الهائل من البيانات والمعلومات بل والاستفادة من طريقة المعالجة الخاصة بالأزمة.

ونظرا لأهمية دور نظام المعلومات الخاصة بنظم الإنذار المبكر فسوف نتناول النقاط الآتية:

١/٩ أهداف نظام معلومات نظم الإنذار المبكر

٢/٩ الفوائد التي سوف تحققها قاعدة البيانات المقترحة لنظم الإنذار المبكر

٣/٩ قاعدة بيانات نظم الإنذار المبكر

٤/٩ تصميم الملفات الخاصة بقاعدة البيانات

٥/٩ شاشات الإدخال ومخرجات قاعدة البيانات

١/٩ أهداف نظام معلومات نظم الإنذار المبكر

هناك مجموعة من الأهداف التي يجب أن تتضمنها قاعدة البيانات الخاصة بنظم الإنذار المبكر وهذه الأهداف يمكن بلورتها فى الاتى :-

١- التخطيط الإستراتيجى.

٢- التنظيم المرن.

٣- الرقابة الوقائية والعلاجية.

٤- التنسيق والمتابعة الدورية.

٥- التوظيف المثالى للموارد البشرية.

٦- قياس النتائج والإنذار المبكر.

٢/٩ الفوائد التي سوف تحققها قاعدة البيانات المقترحة لنظم الإنذار المبكر

تسعى قاعدة بيانات نظم الإنذار المبكر إلى تحقيق مجموعة من الفوائد منها :

١- التحول من مجرد قياس الأداء والموقع النسبى للكارثة أو الأزمة تجاه تبنى الأداء الحقيقي لتجنب المخاطر أو تخفيضها.

٢- اكتشاف حلول ابتكاريه جديدة في التعامل مع الكوارث والأزمات المستقبلية بما يحقق تحسينات في النتائج.

٣- لا يوجد تعارض بين تطبيق أسلوب التحسينات المستمرة لقاعدة البيانات وبين تطبيقات المقارنات التطويريه.

٤- توفر فرص هيكليه للالتزام الإداري تجاه معالجة الأزمات والكوارث بأساليب مثاليه.

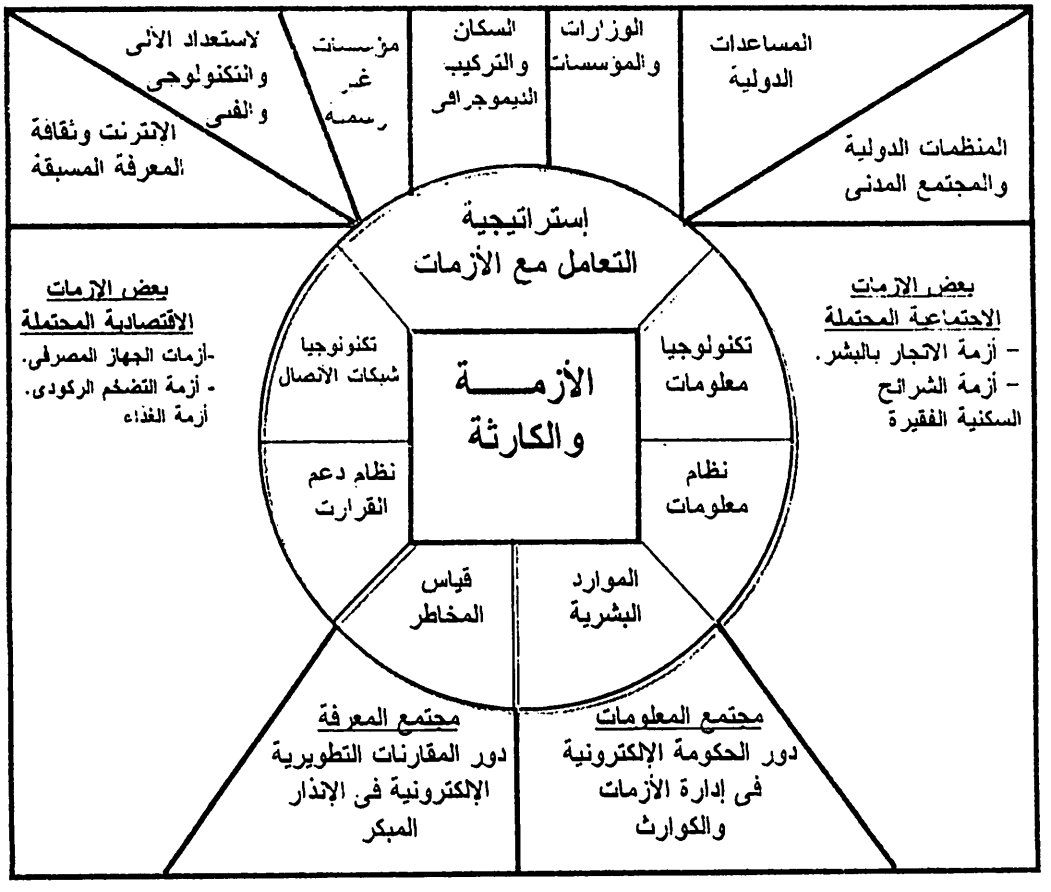
٥- توفير الحقائق والبيانات والإحصاءات والمعلومات قبل المقارنة ما يحقق الموضوعية والرشد فى تقديم علاجات استراتيجيه للأزمات والكوارث.

٦- تساعد المقارنات التطويريه مديرى الأزمة أو الكارثة على الفهم الدقيق على العلاقات بين الأسباب والنتائج، والتفرقة بين الأهداف الإستراتيجية والأهداف الفرعية.

٧- توفر المقارنات التطويرية الأطر العامة الموحدة والآراء المشتركة لدى المسئولين لاقتراح العلاجات والمانعات للأزمات والكوارث المستقبلية.

والشكل التالى يوضح البيئة المعلوماتية التى يستمد نظم المعلومات منها الملفات اللازمة *:

البيئة المعلوماتية لإدارة الأزمات والكوارث



٣/٩ قاعدة بيانات نظم الإنذار المبكر

تتطلب قاعدة بيانات نظم الإنذار المبكر مجموعة من الملفات منها :-

١ - ملف خاص بالأساليب العلمية والمنهجيات المتبعة قبل وقع الأزمة المحتملة.

٢ - ملف الأفلام التشخيصية والخيال العلمي الخاص بكل أزمة محتملة.

٣ - ملف المتغيرات الخاصة بتجنب الأزمات والكوارث المحتملة.

٤ - ملف بالمنظمات والهيئات المرتبطة بالكوارث والأزمات.

٥ - ملف بالمنظمات غير الرسمية للتعامل مع الأزمات والكوارث.

٦ - ملف بالاتصالات الشبكية لأصحاب المصالح المشتركة.

---

* - د. فريد النجـــار ، " الكوارث: الحد من آثارها وإدارة الأزمات. التعاون الدولى ودور تكنولوجيات الاتصالات والمعلومات" ، ورقـة عمـل حـول ، اليات إدارة الأزمات والكوارث فى القرن ٢١. نموذج المقارنات الالكترونيه ، المؤتمر الإقليمى الموسع ٤-١٧ أبريل ٢٠٠٧ (مع بعض التعديلات بما يتناسب مع حالاتنا)

٧ – ملف التحفيز والدافعية والدعم المعنوي لفرق العمل بالأزمات المحتملة.

٨ – ملف إدارة الأزمة في مرحلة الاستعداد (قبل وقوع الأزمة أو الكارثة).

٩ – ملف المناخ التنظيمي المرتبط بالأزمة المحتملة.

١٠ – ملف البيئة المحيطة بالأزمة وقياس فرص السيطرة وأسلوب القضاء على التهديدات.

١١ – ملف لأساليب التفكير والتطوير التنظيمي وإدارة التغيير فى طريقة إدارة الأزمة المحتملة.

٤/٩ تصميم الملفات الخاصة بقاعدة البيانات

عند تصميم ملفات قاعدة بيانات نظم الإنذار المبكر نراعى الاعتبارات التى تؤثر فى كفاءتها :

أ – شمول قاعدة البيانات على مجمل البيانات والمعلومات المتعلقة ببعض الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المحتملة (ملف الجهاز المصرفي وسوق المال – ملف التضخم الركودى – وملف الاستثمار – ملف الاتجار بالبشر – ملف للسياحة – ملف للغذاء – ملف للرعاية الصحية عند الشرائح الفقيرة).

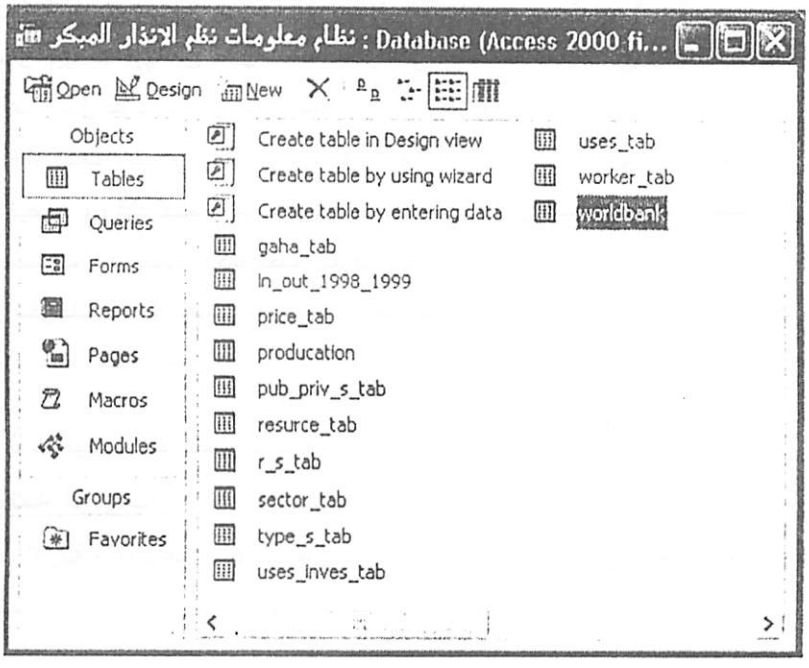
ب – ربط ملفات قاعدة البيانات بعد الانتهاء من تصميمها فى شكل علاقى ، بحيث لا تكون هناك ملفات دون أن يتم ربطها مع بعض بشكل يحقق التكامل داخل القاعدة .

ج – سهولة الوصول إلى الملفات ومراعاة ترتيب الملفات حسب العلاقات مع وضع نمط لعمليات الإدخال (النماذج)

ومع التطورات السريعة والمتلاحقة فى تكنولوجيا المعلومات والتي أصبحت لها الأثر الواضح فى تصميم قواعد البيانات بطريقة سهلة، حيث أصبحت حزم البرامج الجاهزة بصفة عامة (الخاصة بعمل قواعد البيانات) متاحة بالإضافة إلى أنها تتصف بالمرونة وسهولة الاستخدام وتحتاج إلى قليل من التدريب.

وعلى ذلك فإن تصميم قاعدة البيانات الخاصة بنظم الإنذار المبكر المقترحة تأخذ الشكل التالي:

شكل (١) نافذة قاعدة بيانات نظم الإنذار المبكر



وعند تصميم ملفات قاعدة بيانات نظم الإنذار المبكر لابد من مراقبة سلامة البيانات والمعلومات (أى افتراض القيم الممكنة للحقل) وفيما يلي بعض أنواع مراقبات السلامة التقليدية التى يمكن أن ندعم بها قاعدة بيانات التمويل والاستثمار المقترحة :

١ – القيم التلقائية : وهى القيم التى يأخذها الحقل إذا لم يدخل المستخدم قيمة صريحة فى الحقل , وبذلك نقلل من وقت إدخال البيانات بسبب عدم الحاجة إلى إدخال القيمة إذا كانت القيمة تلقائية ، كما يساعد على تقليل أخطاء إدخال البيانات للقيم الأكثر استخداما .

٢ – مراقبة المدى : تحديد مجموعة القيم المسموح بها والتي يمكن أن يأخذها الحقل ، ويمكن أن يكون المدى حداً من أقل قيمة لأعلى قيمة ، أو مجموعة من القيود المحددة، مع ملاحظة أن المدى يمكن أن يتغير على مدار الوقت .

٣ – مراقبة القيمة لا شيء : تسمح هذه الخاصية بمراقبة سلامة البيانات داخل الحقل بحيث تمنع القيم الفارغة ، بشرط أن تكون شروط القاعدة تمنع القيم الفارغة ، وهناك بعض الحقول يسمح لها بقيم لا شيء بصورة صحيحة ، لذلك يجب أن تستخدم هذه المراقبة عند الحاجة الفعلية لها من قواعد الأعمال.

٤ – السلامة المرجعية على الحقل : وهى صيغة من صيغ مراقبة المدى والتي يجب أن تقع فيها قيمة هذا الحقل فى حقل أخر يوجد فى جدول أخر ، أي أن القيمة الصحيحة تأتى من حقل فى ملف أخر .

٥/٩ شاشات الإدخال والمخرجات لقاعدة البيانات

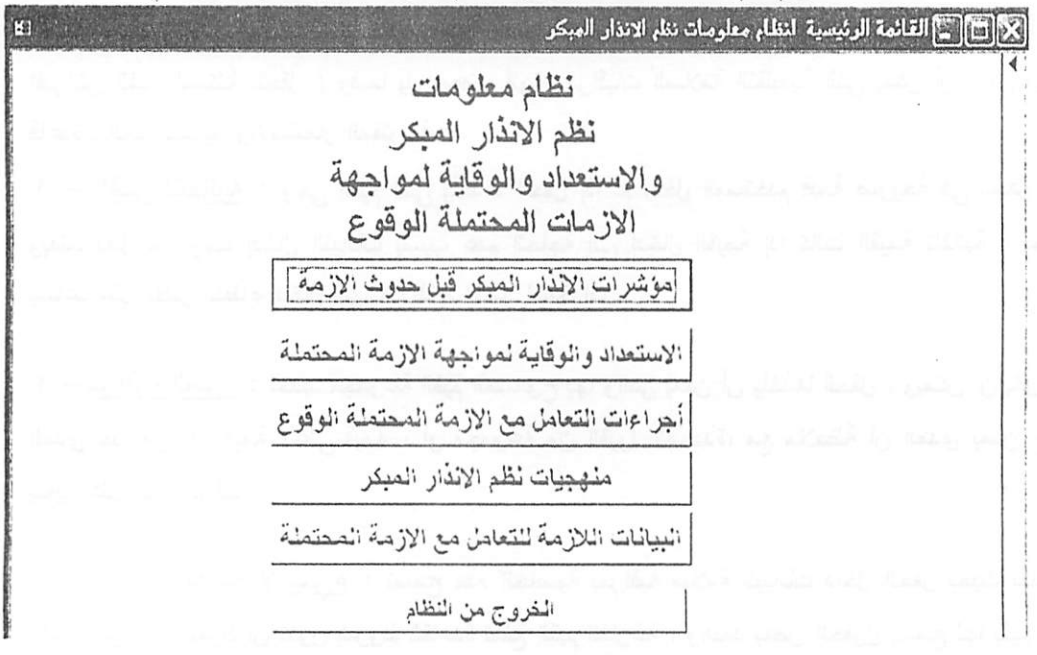
لا تنفصل شاشات الإدخال والمخرجات الخاصة بقاعدة البيانات عن تصميم قاعدة البيانات، فمعظم البرامج يكون إدخال البيانات فيها من خلال شاشة تيسر على المستخدم التعامل مع قاعدة البيانات، كما يكون الإخراج على شكل تقرير يعرض على الشاشة، ويمكن طباعته.

ويحتاج نظام المعلومات إلى مجموعة من القوائم وشاشات الإدخال وتقارير متخصصة سهلة الاستخدام مع بيانات تلخيصية ، وعند تصميم هذه القوائم والشاشات والتقارير لابد من مراعاة السهولة والوضوح بحيث يستفيد المستخدم من النظام ، كما يجب التعرف على نوعية ومتطلبات المستخدمين، كما يأخذ في الاعتبار أن بعض مخرجات قاعدة البيانات سوف تكون مدخلات لنموذج التحليل الإحصائى **SPSS** وللنظم الخبيرة المقترحة وأيضا التنبؤ باستخدام الشبكات العصبية، وهو يعتبر هدف رئيسي من نظام المعلومات.

وتتضمن قاعدة بيانات نظم الإنذار المبكر على الشاشات التالية :

١ – القائمة الرئيسية : والتي من خلالها يتم الانتقال إلى الشاشات الفرعية (مؤشرات الإنذار المبكر قبل حدوث الأزمة – الاستعداد والوقاية من الأزمة – إجراءات التعامل مع الأزمة – كيفية احتواء الأزمة – كيفية استعادة الأوضاع) والشكل يوضح الشاشة الرئيسية الخاصة بالتعامل مع الأزمة.

شكل (٣) شاشة القائمة الرئيسية لنظام معلومات نظم الانذارالمبكر



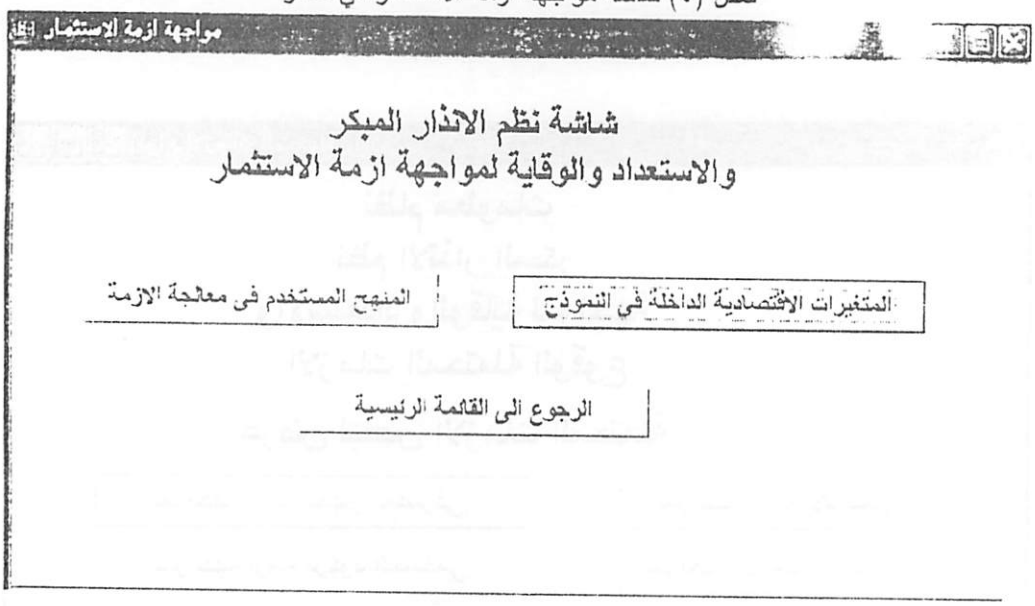
٢ – الشاشة الفرعية الخاصة بالأزمات ، فعند الضغط على زرار مؤشرات الإنذار المبكر قبل وقوع الأزمة تظهر الشاشة الخاصة بالأزمات المحتملة ،و يتم الانتقال إلى الشاشات الفرعية (قائمة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المحتملة)، شاشة أنواع الازمات المحتملة .

شكل (٤) شاشة عرض الأزمات المحتملة



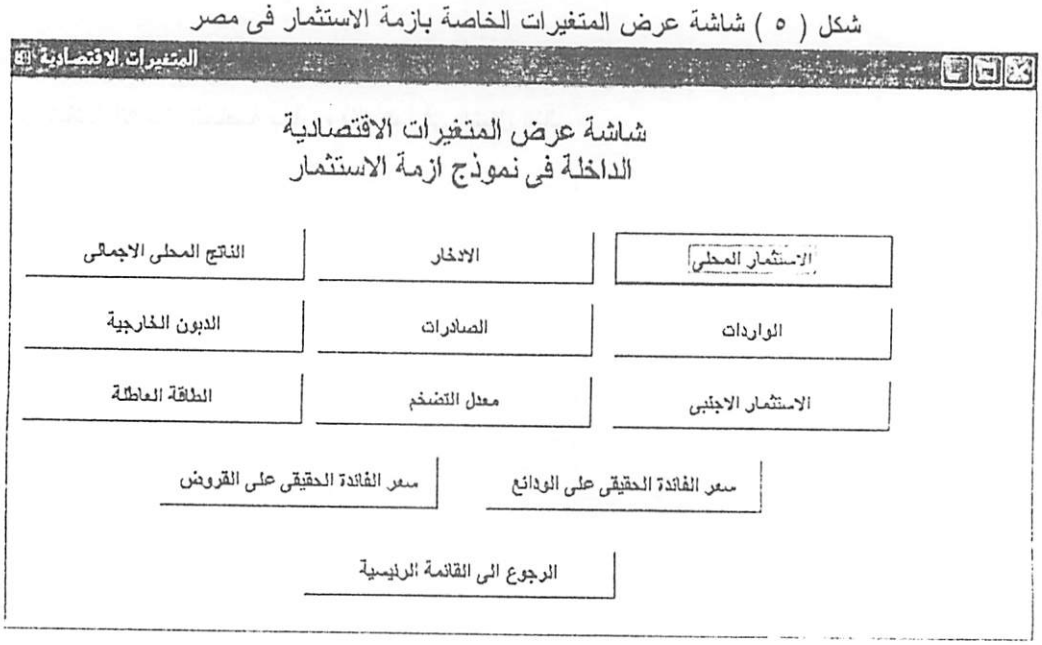
٣ – شاشة القائمة الفرعية لعرض المتغيرات والمنهج، فعند الضغط على زرار أزمة الاستثمار يتم الانتقال إلى شاشة الإدخال الخاصة بها ، وذلك كما في الشكل التالي.

شكل (٤) شاشة مواجهة أزمة الاستثمار في مصر



٣ – شاشة عرض المتغيرات الداخلة في النموذج : وهى تحتوى على مجموعة من المتغيرات والنسب والمؤشرات الخاصة بهذه الأزمة ، والشكل التالي يوضح قائمة المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية الخاصة بمواجهة أزمة الاستثمار .

شكل (٥) شاشة عرض المتغيرات الخاصة بازمة الاستثمار فى مصر



٤ – شاشة عرض المنهجيات المتبعة للاستعداد والوقاية لبعض الأزمات الاقتصادية والمالية المحتملة ، تسمح هذه الشاشة بعرض مجموعة من المنهجيات فعند الضغط على زرار منهجيات نظم الانذار المبكر تظهر الشاشة التالية :

شكل (٦) شاشة عرض بعض المنهجيات



٥ – شاشة عرض المنهج المستخدم في بناء نظام الإنذار المبكر للاستثمار في مصر، يسمح النظام بمجموعة من التقارير التى تلبى كافة احتياجات مستخدمي نظام المعلومات حيث يسمح النظام بعرض مجموعة من التقارير التفصيلية والإجمالية وبعض النسب والمؤشرات على مستوى المتغيرات الاقتصادية ، كما يمد النظام البرنامج الاحصائى **SPSS** ببيانات المتغيرات أولا بأول بالشكل الذي يزيد من منفعة المعلومات الاقتصادية والحكم على الكفاءة والفعالية فى تحقيق الأهداف المحددة مقدما وإجراء التعديلات فى أساليب الأداء المخطط بما يحقق الاتساق بين الأهداف.

شكل (٧) شاشة عرض مؤشرات الإنذار المبكر لازمة الاستثمار في مصر



٦ – شاشة عرض المؤشر المركب للتنبؤ بأزمة الاستثمار المحتملة

شكل (٨) عرض المؤشر المركب للتنبؤ بأزمة الاستثمار



أهم النتائج والتوصيات

استطاع التطور الذي حدث في أساليب ومناهج نظم الإنذار المبكر والاستعداد والوقاية لمواجهة بعض الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المحتملة، أن يساعد المجتمعات في التقليل من حدوث بعض هذه الأزمات وذلك خلال مرحلة الاستعداد لها. فالأزمة لا تنشأ من فراغ وإنما يسبقها مشكلات لا تعالج علاجاً مناسباً. وتتطلب هذه المرحلة كماً كبيراً من البيانات والمعلومات والإجراءات التي تسهم في مواجهة الأزمة ويتمثل في المعلومة وتأمينها – ثم وضع الخطط والخطط والبديلة . وتشمل هذه المرحلة أيضاً مجموعة من الدراسات عن نوعية الأزمة والمخاطر المتوقعة. ولابد هنا من النهوض بمستوى المعلومات عن الأزمه وذلك من خلال قاعدة بيانات خاصة بنظم الإنذار المبكر .

وهذا جانب هام وضروري حتى تسير الأحداث بأسلوب علمي وذلك من خلال عمل قاعدة بيانات مقترحة للتعامل مع مثل هذه الأزمات المحتملة والاستعداد والوقاية منها

١ – إن وجود إطار لقاعدة بيانات نظم الإنذار المبكر للاستعداد والوقاية لبعض الأزمات الاقتصادية والاجتماعية أصبحت واقعًا لا بد من استغلاله والاستفادة من إيجابياته.

٢ - تواجه قاعدة بيانات نظم الإنذار المبكر في ظل استخدام تلك المعلومات تحديات كثيرة منها:

- غياب التوثيق المستندي لأغلب البيانات والمعلومات.
- تعقيد إجراءات المعالجة التي تتم من خلال المنهجيات المستخدمة.
- صعوبة تتبع العمليات في ظل غياب الإجراءات والسياسيات .
- صعوبة تشغيل النظام في ظل غياب كادر مهني مؤهل.
- تشابك المصالح بين مصممي النظام ومستخدميه.

٣ - إن طبيعة الإطار المقترح لقاعدة بيانات نظم الإنذار المبكر تتطلب مجموعة من الآليات منها:

- آلية للحصول على البيانات والمعلومات اللازمة للتعامل مع الأزمات المحتملة.
- آلية المناهج والأساليب المستخدمة مع كل أزمة محتملة .
- آلية الاتصال بالجهات ذات العلاقة و الجهات غير الرسمية.

٤ - إن إطار قاعدة بيانات نظم الإنذار المبكر للاستعداد والوقاية لبعض الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المحتملة قد تساهم بشكل ملحوظ في رفع كفاءة نظم الإنذار المبكر ، إلا إن ذلك يتطلب وجود جهة مسئولة عن ذلك.

المراجع

١ - أبو بكر عبد العزيز البنا (د.)، " تطوير دور المحاسبة كنظام للمعلومات والاتصال من خلال تقنية المعلومات لزيادة فعالية تطبيق سياسة الخصخصة بمصر"، المجلة العلمية لتجارة الأزهر، كلية التجارة، العدد ٢٦ يناير ٢٠٠١ .

٢ - عثمان محمد ياسين فراج (د.) ، " دور المعلومات المحاسبية فى إعداد قائمة التدفقات النقدية والمالية القومية"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة - كلية تجارة سوهاج - جامعة أسيوط ، العدد الأول - ١٩٩٩.

٣ - عبد الله بن سليمان العمار (د.) ، "دور تقنية ونظم المعلومات فى إدارة الأزمات والكوارث (دراسة تطبيقية على المدرية العامة للدفاع المدنى) "، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية - قسم العلوم الإدارية ، ٢٠٠٨ .

٤ - طارق عبد العظيم احمد (د.) ،"نظم المعلومات المحاسبية"، دار المريخ، ٢٠٠٣ .

٥ - فـريـد النجار (د.)، " الكوارث: الحد من آثارها وإدارة الأزمات: التعاون الدولي ودور تكنولوجيات الاتصالات والمعلومات" ، ورقة عمل حول : "آليات إدارة الأزمات والكوارث فى القرن ٢١: نموذج المقارنات الالكترونيه" ، المؤتمر الإقليمي الموسع ٤-١٧ أبريل ٢٠٠٧ .

ثانيا المراجع باللغة الانجليزية

١-Andreas Geppert and Klaus Dittrich, "Component Database Systems: Introdction, Fondation, and Overview", ٢٠٠١, p. ٥.

٢- Date C. J., "An Introduction to Database Systems", Addison-wesley publishing company, sixth edition, ١٩٩٥, p. ٥

ملخص الفصل

وبعد أن تم إيضاح دور نظام المعلومات المقترح لنظم الإنذار المبكر لمواجهة بعض الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المحتملة، والأهداف التي يسعى نظام المعلومات المقترح إلى تحقيقها، وما هو الإطار المقترح لنظام المعلومات، وقاعدة البيانات الخاصة به، بحيث يصبح هناك نظام معلومات يساعد على الاستعداد والوقاية لمواجهة هذه الأزمات، بما يساعد متخذ القرار على الحصول على المعلومات والتقارير المطلوبة والمنهجية المستخدمة مع كل أزمة من الأزمات المحتملة الوقوع، وذلك في اقل وقت ممكن وكيفية تناولها قبل حدوثها وتصبح خطر على الاقتصاد القومي.

ملخص الدراســـــة

ملخص دراسة

نظم الإنذار المبكر والاستعداد والوقاية لمواجهة بعض الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المحتملة

- يجمع العلماء والباحثون و الخبراء على أننا نعيش الآن عصر الأزمات والكوارث، حيث شهدت العقود الأخيرة ابتداءاً من عقد التسعينات وقوع العـــديد منها على كـــافة المستويات العالمية والقوميـــة والمحلية والمستويات الإقليمية والقطاعية وكذلك على مستوى الوحدات الاقتصادية (سواء كانت إنتاجية أو خدمية) وذلك على الرغم من التقدم العلمى والتكنولوجى الهائل فى دراسات التنبؤ بهذه الأزمات والكوارث وطرق مجابهة آثارها السلبية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وبالتالى على النمو الاقتصادى وعلى القدرات التنافسية ، الأمر الذى يؤثر على رفاهية الشعوب بشكل عام .

- وعلى الرغم من أن هذه الأزمات والكوارث تقع فى كل دول العالم دون استثناء إلا أن معدلات حدوثها فى الدول النامية تنمو بشكل متزايد (ومعدل تكرارها أكبر) ، كما أن آثارها التدميرية على النمو الاقتصادى وعلى القدرات التنافسية وبالتالى على رفاهية الشعوب أشد عمقا وأقوى تأثيرا عنها فى الدول المتقدمة وذلك للعديد من الأسباب الموضوعية الداخلية والخارجية المحيطة بها، ومنها أن الإنسان فى دولنا النامية أصبح قادرا على أن يسبب العديد من الأزمات والتى تفوق فى جسامتها الكوارث الطبيعية، وذلك بالإضافة إلى أن الأزمات والكوارث التى تحدث فى مكان محدد فى العالم كما قد يتجاوز تأثيرها الحدود الجغرافية للمكان الذى حدثت فيه وتمتد إلى أماكن أخرى وخاصة بعد أن أصبح العالم المعاصر وحدة متقاربة سياسيا واقتصاديا وثقافيا واجتماعيا ، كالأزمة المالية العالمية التى بدأت فى أمريكا ثم امتدت إلى العديد من دول العالم بآثارها السلبية ، وتحولت من أزمة مالية إلى أزمة اقتصادية ، كما قد تمتد آثارها أيضا عبر الزمن إلى الأجيال القادمة والتى لم ترى النور بعد.

- لذلك كله فقد تزايد الاهتمام بإدارة الأزمات المحتملة الوقوع على كافة المستويات، من قبل متخذى القرارات وواضعي السياسات والمخططين وراسمي الاستراتيجيات بكل دول العالم وعلى وجه الخصوص من قبل كل الأجهزة والمنظمات الحكومية فى دولنا العربية والتى تتعرض بشكل عام لسلسلة من الكوارث والأزمات الناجمة عن النشاط الاقتصادى والسياسى والاجتماعى وغيره، حيث التطورات متلاحقة والتحديات عنيفة .

ولقد أشارت العديد من المؤتمرات الدولية إلى أهمية نظم الإنذار المبكر كعنصر هام من عناصر التنمية المستدامة، فهي تساعد على تحقيق قدر من الأمان للشعوب من اجل التطوير والتنمية، كما أنها تحمي الموارد المجتمعية من أخطار الأزمات التي قد تدمر هذه الموارد وتحرم الأجيال القادمة من التمتع بها وجني ثمارها .

وأمام وقوع مسلسلات من الأزمات المتنوعة والمتزايدة فى مصر، خاصة وأن الاقتصاد المصري يعتبر اقتصاد متلقي للأزمات في ظل تبنيه لمباديء العولمة والحرية الاقتصادية وانفتاح الأسواق، كان لابد أن تفكر الإدارة الحكومية على كافة المستويات فى العديد من القضايا منها هل يمكن التنبؤ بوقوع مثل هذه الأزمات والكوارث؟ وماهى إشارات الإنذار المبكر لها؟ وكيف يمكن الاستعداد لمجابهتها وذلك لتجنب وقوعها أو التخفيف من حدة

آثارها السلبية إذا ما حدثت؟ وباختصار ماذا يجب علينا أن نفعل قبل وقوع الأزمة حتى نفيد واضعي السياسات ومتخذى القرارات؟

وهذا يعنى أن متخذى القرارات وواضعي السياسات والمخططين فى مصر يهتمون على وجه الخصوص بكيفية التعرف على نظم الإنذار المبكر للأزمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المحتملة الحدوث مع إيضاح كيفية الاستعداد والوقاية لمجابهتها قبل وقوعها لمحاولة تلافى أى آثار سلبية على الاقتصاد القومى .

والحقيقة أن نظم الإنذار المبكر كانت قد أنشئت وتم الاهتمام بها من قبل المنظمات الدولية منذ السبعينات والثمانينات لخدمة أغراض إنسانية مع ظهور ظاهرتى الجفاف والمجاعات فى أفريقيا ، ثم امتد نطاقها بعد ذلك لتشمل جميع المخاطر الطبيعية والتكنولوجية والبيئية والصحية ، ثم امتد أثرها بعد ذلك نحو الأخطار الاقتصادية والاجتماعية والتنموية .

ولقد تناولنا بالدراسة والتحليل فى هذا البحث عدد ٧ أزمات محتملة الوقوع (على المستوى القومى والقطاعى والعالمى) يقع بعضها بالدرجة الأولى فى المجالات الاقتصادية وأخرى فى المجالات الاجتماعية وذلك بخلاف الإطار المفاهيمى والمنهجى لأنظمة الإنذار المبكر، ووضع إطار لقواعد البيانات ونظم المعلومات التى يجب الاعتماد عليها لمساعدة متخذ القرار وراسم السياسة على المستويات المناظرة وفى المجالات المختلفة . هذه الأزمات المحتملة الوقوع وبإحتمالات حدوث متباينة، والتى تم اختيارها من بين أكثر من ٢٢ أزمة مقترحة لدراسة نظم الإنذار المبكر لها هى :-

- أزمات الجهاز المصرفى المحتملة الحدوث
- أزمة التضخم الركودى أو الركود التضخمى
- أزمة الاستثمار فى مصر
- أزمة الغذاء (بالتركيز على القمح)
- الأزمات السياحية
- أزمة الإتجار فى البشر
- أزمة الرعاية الصحية عند الشرائح السكانية الفقيرة فى مصر

وعلى أن يتم دراسة إشارات الإنذار المبكر لباقى الأزمات فى سنوات قادمة إن شاء الله .

والحقيقة أن دراسة ومتابعة الأزمات تجعلنا نؤكد أن الأجهزة الحكومية وغير الحكومية وإدارتها والمنظمات المدنية يجب أن تلعب دوراً غير تقليدى فى التخطيط لمواجهة مثل هذه الأزمات المحتملة الحدوث والاستعداد للتعامل مع إحداثها وخاصة قبل وقوعها كإجراءات وقائية. والهدف من الوقاية هنا إذن هو اكتشاف نقاط الضعف فى النظام ومحاولة قياسها ومعالجتها قبل أن تستفحل أو يستغلها الآخرون فى إلحاق الضرر بالنظام.

أى أنه سيتم التركيز فى هذه الدراسة بالدرجة الأولى على تقييم أداء وفعالية النظم المستهدفة للأزمات بهدف التعرف عليها واحتمال حدوثها مع رصد المتغيرات المؤثرة والمفسرة لأحداث احتمال وقوع الأزمة .

وعليه فلقد تبلورت أهداف الدراسة فيما يلى:-

١- دراسة وتحليل وتوثيق نظم الإنذار المبكر لبعض الأزمات الاقتصادية والاجتماعية الهامة (لعدد ٧أزمات) بهدف التنبؤ بها قبل حدوثها لتلافى أى آثار سلبية لها على الاقتصاد القومى المصرى وذلك عن طريق :-

أ- توصيف وتقييم أداء وفعالية النظم القائمة فى مواجهة الأزمات والكوارث للتعرف على مواضع الخلل بها.

ب- تحديد أسباب حدوث كل أزمة من الأزمات المختارة وعوارضها، وإشارات الإنذار المبكر (معايير ومؤشرات) التى يجب التركيز عليها.

ج- اختيار النماذج والأساليب المناسبة للتنبؤ بكل أزمة قبل حدوثها مع تحديد المتغيرات المفسرة لاحداثها وآثارها والتى تتلاءم وهيكل الاقتصاد المصرى بشرط توافر بياناتها مثل (نماذج الانحدار البسيط والمتعدد وأسلوب تحليل الانحدار المرحلى + النظم الخبيرة + الشبكات العصبية ...إلخ) .

د- تحديد أدوار كل من أجهزة إدارة الأزمات (وخاصة الجهاز الحكومى والمجتمع المدنى والتنظيمات التطوعية لمواجهة الأزمات والكوارث).

هـ- السياسات والإجراءات التى يجب الارتكاز عليها من قبل متخذى القرارات للوقاية وللاستعداد للمواجهة.

٢- عرض بعض الخبرات الدولية فى مجال التنبؤ بالأزمات، والدروس المستفاده من قبل بعض المؤسسات الدولية.

٣- تطوير وتصميم إطار لقواعد ونظم البيانات والمعلومات ونظم الاتصالات التى يجب الارتكاز عليها للاستعداد والوقاية والمرتبطة بالتنبؤ بالأزمات فى مصر قبل حدوثها.

منهج الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على التحليل الاستقرائى للأزمات المختارة، مع بعض المرجعيات الميدانية (فى حالة توفر الوقت وميزانية لذلك) لتحديد المتغيرات المفسرة للأحداث ودراسة النماذج المناسبة لها ذات القدرة على تفسير التغيرات والتنبؤ بها والتى تتوافق وهيكل الاقتصاد المصرى. وبالتالى فهى تعتمد على نوعين من البيانات والمعلومات وهما :-

أ- البيانات والمعلومات المنشورة محليا ودوليا .

ب- البيانات الميدانية والتى سيتم جمعها من خلال إجراء بعض المسوح الميدانية والمتعلقة ببعض الأزمات المختارة، (فى حالة إجراء دراسات ميدانية) .

ولقد أبرزت الدراسة أن اختيار هذه الأزمات السبعة التى تم تناول إشارات الإنذار المبكر لها إنما يرتكز على المبررات والأسباب والأهميات الخاصة بكل منها والتى تبرزها فيما يلى:

١- فيما يتعلق بأزمات الجهاز المصرى ، فإننا نعلم أن هناك علاقة تأثير متبادل بين القطاع المصرفى والنظام الاقتصادى الكلى بمتغيراته وسياساته (المالية والنقدية والإنتاجية ..) ، كما أن هناك كثير من المخاطر والآثار السلبية التى تترتب على حدوث هذه الأزمات ، ومنها :

- ضياع مدخرات المودعين وثروات المجتمع
- توقف بعض المشروعات وبالتالى ارتفاع معدل البطالة
- تباطؤ معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي وانخفاض قيمة الأصول الرأسمالية
- احتمال حدوث عجز في الميزانية العامة للدولة خصوصا عندما تتدخل الحكومة فـى التأمين على الودائع والوفاء بالالتزامات .
- ضعف الثقة فى النظام المصرفى من قبل المدخرين المحليين والمستثمرين الأجانب .

وهذا يعكس ويبرر أهمية بل وضرورة تناول نظم الإنذار المبكر لها .

٢- أما بالنسبة لأزمة الركود التضخمى فإن خطورتها تكمن فى أنها تتركب من ظاهرتين أو مشكلتين كلاهما له خطورة على المستوى السياسي والاقتصادى والاجتماعى وهما (التضخم والبطالة) وكلتا الظاهرتين غير مرغوب فيهما : فالتضخم يؤدى الى تآكل المدخرات المحلية ويعمل على تآكل القوة الشرائية للنقود كما أنه يضر بأصحاب الدخول الثابتة ، بالإضافة الى أثره السيىء على النمو الاقتصادي ، كما أن للبطالة آثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخطيرة فهى تعد إهداراً للموارد البشرية وضياعاً للاستثمارات التى تمت فيها خصوصاً بطالة المتعلمين .

٣- وفيما يتعلق بأزمة الاستثمار فمن المعروف أن أحد مشاكله فى مصر هى التقلبات الشديدة فى معدلات الاستثمار سواء بالنسبة للناتج المحلى الاجمالى أو معدلات النمو السنوية بحيث تصل فى بعض السنوات الى معدلات سالبة ، ومن ثم تفيد دراسة مؤشرات الإنذار المبكر لهذه الأزمة فى معرفة الأسباب التى تقف وراء التقلبات وحدود الآمان فيما يتعلق بالاستثمارات اللازمة لإحداث التنمية المنشودة .

٤- أما فيما يتعلق بالأزمات الغذائية مع التركيز على القمح فإن مصر تعد من الدول الرئيسية المستوردة للقمح بالرغم من تزايد إنتاجها المحلى بمعدل نمو قدر بحوالى ٣,٥% سنوياً خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٧ إلا أن هذه الزيادة واكبتها زيادة سكانية وبالتالي لم تساهم إلا في تحقيق اكتفاء ذاتي قدر بحوالى ٥٣,٥% كمتوسط خلال نفس الفترة، وهو ما يعنى اعتماد مصر على الأسواق الدولية في توفير احتياجاتها الغذائية من القمح، ومع التغيرات التي تعانى منها أسواق القمح في الآونة الأخيرة والتي تشكل خطورة على تأمين احتياجاتنا الغذائية من هذه السلعة الاستراتيجية الأمر الذى يهدد الأمن الغذائي المصري ويعرضه لازمة غذائية، لذلك تبرز ضرورة تناول هذه الأزمة ومعالجتها للتعرف على إشارات الإنذار المبكر لها.

٥- وفيما يتعلق بالأزمات السياحية فإن مصر تعتبر من أغنى دول العالم بمواردها السياحية سواء الطبيعية منها أو الحضارية حيث مرت عليها حضارات كثيرة فرعونية ، رومانية ، إغريقية ثم الحضارة الإسلامية تركت

كل منها بصمات واضحة تتمثل فى الآثار التى شيدتها كل حضارة من الحضارات، ومع ذلك فإن نصيب مصر من السياحة العالمية لا يتناسب مع ما تتمتع به مصر من ميزة تنافسية على مستوى العالم.
كما يتصدر قطاع السياحة فى مصر مصادر النقد الأجنبى متقدما على صادرات البترول ، عائدات قناة السويس ، تحويلات العاملين بالخارج ، كما يخلق قطاع السياحة فرصا كبيرة للتوظف ، كما أنه يؤثر على كافة القطاعات الاقتصادية الأخرى من خلال علاقات التشابك الاقتصادى . كل هذا يؤكد مدى حساسية قطاع السياح للأحداث الداخلية والاقليمية والعالمية حيث يتأثر سلبا وبنسبة كبيرة من خلال انخفاض الحركة السياحية وانخفاض الايرادات السياحية .

٦- أما فيما يتعلق بأزمة الاتجار في البشر فمنذ نهايات القرن الماضى والمنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدنى ومراكز البحوث خاصة فى الدول الأوروبية تدق ناقوس الخطر وتنبه إلى أن هناك عمليات اتجار بالبشر تتم دون رقابة أو محاسبة .
والآن اتضح أن السنوات الأخيرة شهدت توسعا كبيرا فى ضلوع المنظمات الإجرامية فى جرائم تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص ونقل أعضائهم قسرا والإيقاع بالنساء خداعا لاستخدامهم فى سوق الدعارة ، وكذلك الأطفال لاستخدامهم فى العمل فى المصانع أو فى الزراعة أو فى المنازل وأيضا فى استغلالهم جنسيا، بحيث احتلت هذه العمليات (التجارة) المرتبة الثالثة دوليا في التجارة غير المشروعة (بعد السلاح والمخدرات).
كما نعلم أن هناك ١٧ دولة عربية بها نشاط الاتجار بالبشر منها مصر والتي تصنف من الفئة الثانية حسب درجة مكافحتها لهذه الظاهرة ، أي التي لا تلتزم بأدنى المعايير ، ولكنها تسعى فى سبيل معالجة المشكلة باعتبارها دولة معبر حيث يعبر المهربين من سيناء بمساعدة البدو الى اسرائيل ثم الى باقى دول العالم .

٧- وأخيرا وفيما يتعلق بأزمة الرعاية الصحية عند الشرائح السكانية الفقيرة في مصر فمن المعروف أن نسبة إجمالي الفقراء فى مصر تبلغ ٤٠,٥% (فى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥) من بينهم ٣,٨% فقر مدقع و١٩,٦% فقر مطلق و٢٠,٩% الأقرب للفقر .
وترجع بداية حدوث هذه الأزمة فى مصر إلى الربع الأخير من القرن العشرين عندما اتجهت الدولة إلى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادى والتثبيت الهيكلى ، وواكب ذلك إلغاء برامج الدعم التى كانت تقدمها الدولة قبل تطبيق هذه البرامج ، وانخفاض الإنفاق الحكومى على الخدمات الاجتماعية ، وتوقف الدولة عن تنفيذ برامج التشغيل وسياسات الاستغناء عن العمالة بنظام « المعاش المبكر » فى إطار عملية الخصخصة، الأمر الذي يؤثر على مستوى الرعاية الصحية.

لذلك قامت الدراسة في فصلها الأول بتجميع واستعراض مناهج وأساليب بناء نظم الإنذار المبكر للأزمات (منهجية الإشارات + نماذج بروبيت & لوجيت + منهجية المؤشرات القائدة + منهجية الإنذار بحدوث أزمة + منهجيات المؤسسات الدولية وخاصة صندوق النقد الدولى، قسم دراسات الدول النامية-ودول جنوب شرق أسيا + منهجيات وأساليب أخرى كثيرة، وذلك إضافة لأساليب الانحدار البسيط والمتعدد والمرحلي والنظم الخبيرة +

الشبكات العصبية). ومعظم هذه المناهج والأساليب قد تم استخدامها في بناء نظم الإنذار المبكر للأزمات الاقتصادية والاجتماعية المختارة، كل بما يتناسب مع خصائص الأزمة موضع الدراسة .

ولقد أبرز هذا الفصل :

- أن بناء نظام للإنذار المبكر، مبنى على أسس علمية يساعد صانع القرار على التنبـــــؤ بالأزمـــات، واتخاذ "الإجراءات التصحيحية" فى مرحلة "ما قبل حدوث الأزمـــة" Pre-crisis Situation. حيـث يساعد فى إدارة حوار لدى "جهات صنع القرار" حول أفضل بدائل الحلول "وحزمة السياسات" اللازمـــة لحصار الأزمة وعدم السماح لتداعياتها السلبية فى التحقق.
- كما أبرز أن أي نظام للإنذار المبكر مهما بلغت درجة نجاحه أو دقته لا يستطيع أن يرصد بدقة توقيت حدوث الأزمة، ولذلك فإن درجة نجاحه تقاس بقدرته على إطلاق الإنذار قبل وقوع الأزمة بوقت كـــاف بما يسمح لمتخذ القرار بالتحرك واتخاذ القرارات.
- وأكد التحليل أن منهجيات الإنذار المبكر لاتزال فى بدايتها ، وغير مكتملة النضج ، إلا أن زيادة الطلب على استخدامها ، سوف يؤدى إلى استقرارها ورسوخها فى المستقبل.

ولقد توصلت الدراسة في فصولها السبعة الخاصة بإشارات الإنذار المبكر للأزمات المختارة إلى مجموعة كبيرة من النتائج والتوصيات نوجز أهمها فيما يلي:

<u>أولاً: نتائج وتوصيات عامة</u>

١. زيادة الاهتمام بالأزمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لما لها من تأثير على مدى سلامة الاقتصـــاد الكلى للمجتمع بشكل واضح ، بقدر الاهتمام بالأزمات والكوارث الطبيعية التى تهدد ملايين متزايدة من البشر في ارواحهم وأسباب عيشهم كما تؤدى الى عرقلة انجاز الأهداف الانمائية للألفيـــة ،وبالتـــالي فهناك ثمة حاجة ملحة ومتنامية لزيادة الجهود الرامية الى التحسب لحدوث هذه الأزمات .
٢. هناك حاجة ماسة إلى بناء نظم الإنذار المبكر لكل أزمة متوقعة بالارتكاز على المناهج والأساليب التي تم استخدامها والمؤشرات والمتغيرات التي تم الاعتماد عليها. وذلك بالاضافة الى تطوير مناهج جديدة لذلك .
٣. أهمية بناء قواعد بيانات ونظم معلومات تعمل على رصد كل متغيرات ومؤشرات نظم الإنـــذار المبكـــر لكل أزمة، فهذا يعتبر ضرورة قومية لكل دولة حتى تستطيع أن تحاصر الأزمة قبل وقوعها.

<u>ثانياً: نتائج وتوصيات خاصة بالأزمات المختاره</u>

١٠ فيما يتعلق <u>بنظم الإنذار المبكر لأزمات القطاع المصرفي</u> وجد أن المؤشر الإشارى للمؤشرات القائدة هو أنسب مؤشر يمكن استخدامه ثم قامت الدراسة بتقدير المؤشر الإشارى للمؤشرات القائدة سواء التي تتعلق بالجهاز المصرفى فحسب أو تخص مجموعة مؤشرات الجهاز المصرفى وبعض مؤشرات الاقتصاد الكلى ذات الصلة معا.

٢. أما فيما يتعلق **بنظم الإنذار المبكر لأزمة التضخم الركودي** فقد أوضحت الدراسة أنه يمكن القول بوجود الركود التضخمى فى اقتصاد ما إذا تجاوز كل من معدل التضخم ومعدل البطالة النسبة ٤% وبالتالى يكون معدل الركود التضخمى أكبر من ٨% .

كما أوضحت الدراسة أن المؤشرات التى تسبب أزمة الركود التضخمي مجموعتين :المجموعة الأولى وتضم المؤشرات التى تفسر الزيادة فى التكاليف التى تؤدى إلى التضخم وهى:-

- تكلفة وحدة الناتج من الأجور
- الأرقام القياسية لأسعار الجملة للسلع الوسيطة
- سعر الصرف
- سعر الفائدة الحقيقي .

والمجموعة الثانية عبارة عن الإختلالات الهيكلية وتشمل :

- نسبة التمويل المصرفى لعجز الموازنة العامة .
- نصيب القطاعات السلعية في الناتج المحلى الاجمالى .
- نسبة القوى العاملة المتعلمة من اجمالى القوى العاملة .

كما خلص التحليل إلى مجموعة من النتائج :

° نتائج عامة وهى أنه بالرغم من أن ظاهرة التضخم الركودى محل خلاف بين المدارس الاقتصادية ، إلا أنها حالة تزامن معدلات مرتفعة للبطالة والتضخم ويتم رصدها باستخدام معدل التضخم الركودى وهو عبارة عن مجموع معدل التضخم ومعدل البطالة، و أن الظاهرة لا تحدث بسبب عامل واحد ولكن هى نتاج مجموعة من العوامل.

° نتائج خاصة بالتضخم الركودى في الاقتصاد المصرى بالاعتماد على مؤشر رصد الظاهرة حيث تبين ان الفترة (١٩٨٢-١٩٩١) فترة تصاعد في معدل الركودى التضخمى، وأن الفترة (٩٢-٢٠٠٢) فترة انخفاض في معدل التضخم الركودى، والفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٧) عودة للركود التضخمى نحو الارتفاع .

° وقد انتهى التحليل إلى نتيجة مؤداها ان الركود التضخمى في الاقتصاد المصرى يمكن تفسيره بعاملين هما من حيث الأهمية الرقم القياسي لأسعار الجملة للسلع الوسيطة + النصيب النسبي للمتعلمين من إجمالي القوى العاملة.

٣. وفيما يتعلق **بنظم الإنذار المبكر لأزمة الاستثمار** فقد أظهرت الدراسة أن هناك عوامل مهمة تؤثر على القدرة على الاستثمار منها عوامل تمويلية، وعوامل مرتبطة بالسياسات الاقتصادية الكلية، هذا بالإضافة إلى العوامل المرتبطة بالبيئة الاقتصادية والهيكل الاقتصادى.

وأنه من خلال اختبار العلاقة بين الاستثمار ومجموع العوامل الآتية وهي- سعر الصرف الحقيقى ، الطاقة المعطلة ، الديون الخارجية ، سعر الفائدة الحقيقى على الودائع والاقراض ، الناتج المحلى الاجمالى ، ونصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى وكذلك الاستثمار الاجنبى بالاضافة الى معدل التضخم والادخار (أى ثلاثة عشر متغير مستقل) هو اختبار واختيار ملائم ، ومتمشيا مع منطق التحليل الاقتصادى وخاصة مع استبعاد الطاقة العاطلة والديون الخارجية .

وبدراسة المنهجيات المختلفة والمؤشرات الخاصة بها ، ثم استخدام المنهجية المبنية على أساس حساب مؤشر مركب من مجموعة المؤشرات التى توصلنا اليها حيث وجدنا أن استخدام المنهجية المبنية على أساس حساب مؤشر مركب من مجموعة المؤشرات المختلفة هو الأنسب، وأنه إذا انخفض المؤشر عن 0.206 فيكون ذلك إنذارا ببدء حدوث أزمة ، وكلما زادت قيمة المؤشر عن هذا الرقم كلما قل احتمال حدوث الأزمة،مع ضرورة حساب المؤشر المركب للإنذار المبكر لحدوث أزمة الاستثمار على فترات زمنية متقاربة قد تكون شهرية أو ربع سنوية على أقصي تقدير .

٤ . فيما يتعلق بنظم الإنذار المبكر لأزمة الغذاء فقد أظهرت الدراسة أنه بالاعتماد على أساليب التحليل الاقتصادي الوصفى والمعايير الإحصائية التحليلية، وبعض نماذج الاتجاه العام البسيط، والمتعدد والمرحلي، فإنه يجب استخدام أسلوب تقدير المحصول كإحدى منهجيات أنظمة الإنذار المبكر لأزمات الغذاء .

كما أوضحت الدراسة أيضا أهمية الاعتماد على الأسعار العالمية للقمح وأن أهم المتغيرات المؤثرة على السعر العالمي للقمح هي ارتفاع السعر العالمي للبترول، يليه تزايد إنتاج الايثانول من القمح ثم تزايد مستويات الإنفاق الفردية في كل من الصين والهند. كما أظهرت النتائج التأثير السلبي لارتفاع السعر العالمي للقمح على اقتصاديات كل من الدول المتقدمة والنامية على السواء .

كما بينت الدراسة كذلك وجود مؤشرين رئيسيين يمكن الاعتماد عليهما للتنبؤ بأزمات القمح أحدهما على المستوى المحلى ويتمثل في نسبة الاكتفاء الذاتي ، والآخر على المستوى الدولي ويتمثل في زيادة الأسعار العالمية للقمح .

كما تناولت الدراسة أهم إجراءات الاستعداد والوقاية في المدى القريب والمدى البعيد، وأوصت بزيادة الإنتاج المحلى للقمح- والعمل على زيادة المخزون الاستراتيجي منه وكذلك عقد اتفاقيات مسبقة مع العديد من الدول لتوريد القمح .

٥ . أما فيما يتعلق بنظم الإنذار المبكر للأزمات السياحية فقد بينت الدراسة أن مصر تعتبر من أغنى دول العالم بمواردها السياحية سواء الطبيعية منها أو الحضارية حيث مرت عليها حضارات كثيرة تركت كل منها بصمات واضحة تتمثل فى الآثار التى شيدتها كل حضارة من الحضارات،وبالرغم من ذلك فإن نصيب مصر من السياحة العالمية لا يتناسب مع ما تتمتع به مصر من ميزة تنافسية على مستوى العالم .

كما أكدت الدراسة على أن النظم الخبيرة هي أفضل النظم التى يمكن استخدامها كنظام إنذار مبكر لأنها نظم ذكية تقوم على الخبرة الإنسانية وتستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعى، وتتكون من قاعدة معرفة وآلة الاستدلال ، مع أهمية تحديث هذا النظام الخبير مستقبلا بالأخذ فى الاعتبار كل المتغيرات المؤثرة ، الأمر الذى يحتاج الى كثير من الوقت والجهد والتنسيق مع وزارة السياحة .

كما أبرز التحليل مدى حساسية قطاع السياحة للأحداث الداخلية والاقليمية والعالمية حيث يتأثر سلبا وبنسبة كبيرة من خلال انخفاض الحركة السياحية وانخفاض الايرادات السياحية .

وأوضحت الدراسة كذلك أهمية إنشاء قواعد بيانات ونظام معلومات يساعد في إنشاء نظام خبير Expert system يمثل نظام الإنذار المبكر والذى يعتبر أساسا للاستعداد والوقاية لاحتمال حدوث ازمة ولتجنب آثارها السلبية ، كما أوصت بضرورة تحديث هذا النظام الخبير بحيث يتضمن متغيرات اكثر عن طريق تعاون خبراء معهد التخطيط ووزارة السياحة.

٦. فيما يتعلق <u>بنظم الإنذار المبكر لأزمة الإتجار بالبشر</u> أظهرت الدراسة ان عمليات الاتجار بالبشر تعتبر تجارة إجرامية ولكنها مربحة وقليلة المخاطر حيث يصعب السيطرة على مرتكبها ، تتوسع وتتزايد حدتها مع الوقت. ولا تقتصر جريمة الاتجار بالبشر على نشاط واحد فقط ، بل يرتبط بها وترتكب معها أيضا أنشطة إجرامية أخرى متفاوتة الدرجات في عقوباتها ، وهى سلسلة من الجرائم التى ترتكب بغرض استغلال البشر ، ولتحقيق مكاسب مادية هائلة .

وقد أكدت الدراسة أن جريمة الاتجار بالبشر تعانى منها كافة المجتمعات مع مراعاة أن كل مجتمع يعانى من الظاهرة بشكل مختلف عن الآخر مما يؤكد ضرورة تعاون المجتمع الدولى بالعمل والمبادرات التى من شأنها محاصرة الظاهرة . كذلك أظهرت الدراسة أن الإحصائيات المتوافرة ترسم صورة تثير الانزعاج ، وأن تقارير مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة تؤكد أن جرائم الاتجار بالبشر أصبحت ثالث تجارة غير مشروعة فى العالم بعد تهريب السلاح والمخدرات .

وعن أسباب المشكلة رصدت الدراسة أسباب عدة أهمها الارتفاع الهائل فى الأرباح مع انخفاض المخاطر المحتملة ، أيضا إزدياد معدلات الفقر وتردى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التى يعانى منها العالم كأحد الظواهر السلبية للعولمة ، وإزدياد معدلات البطالة وغياب التعليم ، وإنهيار الشبكات الاجتماعية مع ضعف المواجهة القانونية للمشكلة حيث تحاسب الضحية ويترك الجانى .

وعن وجود المشكلة بالعالم العربى ومصر أظهرت الدراسة أن من بين الـ ١٣٩ دولة التى يوجد بها اتجار البشر توجد ١٧ دولة عربية منها مصر والتي تحتل الفئة الثانية ، أى التى لا تلتزم بأدنى المعايير ، ولكنها تسعى فى سبيل معالجة المشكلة باعتبارها دولة معبر حيث يعبر المهربين من سيناء بمساعدة البدو الى اسرائيل ثم الى باقى دول العالم .

كما رصدت الدراسة ظاهرة الاتجار بالبشر وجندية الأطفال ، وأوضحت أهم مؤشرات الإنذار المبكر للأزمة حيث إن تجارة البشر استطاعت احتلال المرتبة الثالثة فى التجارة غير المشروعة مرتفعة الربح بعد تهريب السلاح والمخدرات ، وتحقيق الأباح الهائلة مقابل المخاطر القليلة ، وزايد استغلال الأطفال فى الصراعات المسلحة ، وازدياد انتشار شركات بيع الخدم فى الدول التى تعانى من صراعات مسلحة .

وعن التدابير المطلوبة لمحاصرة المشكلة ، أظهرت الدراسة أن هناك ثلاثة محاور يمكن التحرك من خلالها وهى : توعية الرأى العام ، المطالبة بتعديل القوانين ، مساعدة الضحايا .

٧. فيما يتعلق بنظم الإنذار المبكر لأزمة الرعاية الصحية عند الشرائح السكانية الفقيرة فى مصر ، فقد بينت الدراسة أن تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتثبيت والتكيف الهيكلي في الربع الأخير من القرن العشرين قد أدى إلى تقلص برامج الدعم التي كانت تقدمها الدولة قبل تطبيق هذه البرامج، وانخفاض الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية الأساسية كالصحة والتعليم والمرافق العامة، ومحاولات ما يسمى استرداد سعر التكلفة . كما أن عملية التسعير في ظل تلك البرامج تأتي مصحوبة بالارتفاعات في الأسعار العالمية، في حين أن دخول معظم الأفراد، خاصة الموظفين، تكون ثابتة أو تشهد معدلات ارتفاع طفيفة لا تتناسب مع الزيادة في أسعار السلع والخدمات ، وتوقف الدولة عن تنفيذ برامج التشغيل وسياسات الاستغناء عن العمالة بنظام « المعاش المبكر » في إطار عملية الخصخصة، وقد ترتب على ذلك زيادة حدة الفقر في مصر فخلال الفترة من ١٩٩٩/٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ازدادت نسبة الفقر المدقع من ٢,٩% إلى ٣,٨% بزيادة قدرها ٣١%، وازدادت نسبة الفقر المطلق من ١٦,٧ إلى ١٩,٦%، وقد أظهرت الدراسات وجود علاقة تبادلية قوية بين الصحة والفقر ، وقد تطلب الإلمام بمناخ الأزمة القائم والبيئة الداخلية والخارجية للأزمة دراسة كل من: هيئات رسم السياسات الصحية والاجتماعية وسن القوانين، ومقدمو الأمان الاجتماعى، ومقدمو الرعاية الصحية، وأنشطة تدعيم الرعاية الصحية بوزارة الصحة، ومشروع قانون التأمين الصحى ، وتتمثل شدة الأزمة في اختلال كل من الرعاية الصحية واختلال البيئة التى تقدم فيها الرعاية الصحية.

وقد اقترح تطبيق مجموعة سياسات إصلاح الرعاية الصحية التالية : نموذج تطوير خطة المعلوماتية للرعاية الصحية ونظام تأمين إجباري صحي شامل واحد يغطى كافة فئات الشعب وذلك من خلال نموذج نظام الرعاية الصحية في المملكة المتحدة، ونموذج SimIns لتحليل الآليات المالية للتأمين الصحى، كما اقترح إعادة هيكلة وزارة التضامن الاجتماعى، وتدعيم سياسات حماية البيئة والاستدامة البيئية للحفاظ على صحة المواطنين ، وبناءً على دراسة Egypt Household Health Service Utilization and Expenditure Survey, National Survey 2004 الخاصة بمسح الإنفاق الأسرى على الصحة والاستخدام للخدمة فإن الإنفاق الأمثل السنوى للفرد على الرعاية الصحية هو إنفاق أعلى مستوى معيشى من السكان الذى يبلغ ٥٢٠ جنيهًا في سنة الأساس (٢٠٠٤)، ويمكن الحصول على الإنفاق السنوى المطلوب على الرعاية الصحية بإيجاد جملة هذا المبلغ في كل سنة من السنوات التالية باستخدام معدل التضخم السنوى. كما يمكن الحصول على إجمالى الإنفاق الأمثل الصحى في الدولة بضرب الإنفاق الأمثل السنوى للفرد في عدد سكان مصر .

وقد أكد البحث على أهمية أن تزاول صناعة الرعاية الصحية على أساس الحداثة التى تعتمد على العناصر التالية: التفرغ والانتظام في عمل واحد-مع-حق الحصول على تخصص طبي عالي (دكتوراه)

في السنوات الخمس الأولى من الممارسة مع تجديد الشهادة كل ٥ سنوات بوسائل عديدة هى في إمكان الاستشاري المتفرغ للعمل الطبي من خلال مواصلة التقدم العلمي المستمر لصالح رعاية طبية أفضل، والحصول على أجر تعاقدي كافي مقابل قياس منظم للأداء، وتضمين الأجر حوافز مالية وتعليمية تدريبية واجتماعية لضمان الاستقرار المعيشي، وأن تكون الرعاية بواسطة الفريق الذي يضم الهيئة التمريضية وتحت مباشرة المشرفين على عمل الأخصائي والطبيب المقيم والمتدرب والتعاون الأقصى مع التخصصات المساعدة، والاعتماد على بروتوكول مكتوب ومنشور على شبكة الانترنت للرجوع إليه في كل حالة وموجود على مكتب الطبيب أو على حاسوبه الذى يحمله على كفه أو في جيبه، ويتم تحديث برتوكولات الممارسة والعلاج دورياً، ومتابعة الرعاية من خلال رقم قومي صحي وملف مكتوب أو الكتروني يصحب المريض في كل مراحل وأماكن رعايته، وبناء رعاية المريض على الدليل Evidence-based Care والمعتمد على إجراء من الحد الضروري من البحوث والمختبرات دون إفراط، وتواصل جودة الرعاية المعتمدة على تراكم الخبرة، وتحديد أعداد وأنواع المرضي تحت رعاية كل فريق مع السماح للمرضي بالاختيار لفريق العلاج كلما زادت ثقافتهم الطبية، وأن تعتمد الرعاية على تأكيد التواصل الأفقي والرأسي مع من يرفع كفاءة الرعاية وإمكانية تسريع عودة المريض إلى حياته العادية وعمله، مع تأكيد على ضرورة إبداء الزملاء والرؤساء والمرضي والهيئة التمريضية لرأيهم المكتوب في أداء الطبيب والفريق الذى يعمل معه، وأن تقوم الرعاية على الاحتراف الملتزم بمسئولية قانونية تقلل من أخطاء وأخطار المهنة وتحفظ للمرضي حقوقهم القانونية المستحقة، واعتماد الرعاية على مشاركة الأطباء في التدريس وفى إجراء البحوث الميدانية والعملية، وتطوير إمكانات الفريق في جوانب الاقتصاد الصحي وحسابات التكلفة، والتسجيل المرضي وإدارة الوحدة، والمشاركة في التثقيف الصحي لجمهور المنتفعين من أجل ترشيد استخدام الدواء وممارسة المرضي لأساليب تحسين نوعية الحياة . كما طالب البحث بنشر مشروع قانون التأمين الصحى الجديد في الصحف وفتح حوار أوسع حوله في كافة وسائل الإعلام وإتاحة الفرصة لكل الآراء قبل إقراره وإتاحة الوقت الكافى للحوار، وكذلك نشر الميزانيات الخاصة بالتأمين الصحى وكتاب الإحصاء السنوى وإتاحته للباحثين باعتبار ذلك إحدى سمات الديمقراطية والشفافية ، وزيادة الإنفاق على الرعاية الصحية في مصر، وتدعيم أنشطة الوقاية من العدوى في المنشآت الصحية، وتوفير الأدوية الأساسية في معظم المنشآت الصحية وترشيد الإنفاق على الدواء، واستكمال باقى مراحل الرعاية الصحية في مصر وعدم الاقتصار على الرعاية الصحية الأساسية، وتدعيم ثقافة الجانب الاجتماعى والأخلاقى للصحة لدى مقدمى الخدمات الصحية ، وأهمية وجود قاعدة بيانات وإحصائيات دقيقة عن المجتمع المصرى ، وأهمية وجود خريطة صحية تحدد المناطق الجغرافية المستهدفة في الرعاية الصحية ، ومتابعة الانتشار المرضى بكفاءة والتفرقة بين حالات الانتشار الحديثة والحالات القديمة حتى يمكن تحديد نوعية الرعاية الصحية المطلوبة ، وتعميم إدخال تقنيات الحاسبات ونظم المعلومات على كافة مراحل وقطاعات الرعاية الصحية في جميع أنحاء الجمهورية ، وإعادة هيكلة الهيئة العامة للتأمين الصحى ، وتدعيم دور منظمات المجتمع المدنى الفاعل في الرعاية الصحية والاجتماعية في مصر، وذلك من خلال ما يلي : اشتمال القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ على نصوص قانونية تضمن الشفافية والإفصاح من جانب الحكومة في عرض مشروعات قوانين التأمين الصحي على هذه المنظمات لدراستها وإبداء اقتراحاتها، وتمكين هذه المنظمات من المشاركة في لجان مناقشة تشريعات التأمين الصحي بمجلسي

الشوري والشعب، والاستفادة من الدراسات التى وضعتها هذه المنظمات في إصدار هـذه التـشريعات، وتمكين هذه المنظمات من مراقبة أداء المنشآت الصحية للتأكد مـن أداء الرعايـة الـصحية بجـودة والتحقق من استفادة الشرائح السكانية الفقيرة من الرعاية الصحية، وحق هذه المنظمات في المطالبـة بالتعويض لكل مضرور من ضحايا الاهمال الطبي وأهلية التقاضي التى تنشأ لهذا الغـرض، وبالتـالى يكون لها صفة في رفع الدعوى، وإيجاد وزارة الصحة آلية للتفاعل ما بين إدارة المنـشآت الـصحية والعاملين والمنظمات غير الحكومية المعنية بالرعاية الصحية والمنتفعين بالرعايـة الـصحية، وقيـام الوزارة بالتنسيق والتكامل فيما بين هذه المنظمات بعضها البعض، وفيما بينها وبين الدولـة والقطـاع الخاص، وأيضا قيام الوزارة بتقديم التمويل والدعم الفني والبرامج الفنية والتدريبية والنشرات الدورية لهذه المنظمات، و تطوير استراتيجيات المنظمات غير الحكومية ورؤيتها في علاقاتها بالقـدرة علـى التأثير في عملية صنع السياسات، لتجاوز الطابع النخبوى لنشاطاتها في اتجاه إيجاد قواعد نفـوذ لهـا وسط الفئات أصحاب المصلحة، وتدعيم قدرة المنظمات غير الحكومية على التشبيك ومراجعة علاقاتها بالشبكات سواء على المستوي المحلي أو الإقليمي أو الدولي، في إطار مبـدأين أساسـيين، أولهمـا ديمقراطية المشاركة والشفافية والمحاسبة، وثانيهما بناء روابطها بالشبكات على أساس إيجاد النفـوذ في القواعد المجتمعية المحلية، الأمر الذي سوف ينعكس على ظهور فـرص لتعزيـز عـضوية هـذه المنظمات وتفعليها، وتوفير موارد بشرية تساعد في تطويرها، وتطوير الهيكل المؤسسي لهـا بهـدف دعم قدرة فريق العمل للوفاء بالاحتياجات المختلفة في ظل إعمال مبادىء الشفافية والعمل التـشاركي الجماعي وتفعيل قيمة العمل التطوعي، والعمل فـي اتجـاه بنـاء فـريقين للعمـل مـن المحتـرفين والمتطوعين، سوف يمكن المنظمات غير الحكومية من العمل الميداني المباشر فـي اتجـاه الارتبـاط بالقواعد وتجاوز العمل النخبوي، وتفعيل إعلام المنظمات غير الحكومية سواء كان الموقع الالكترونـي لهذه المنظمات أو نشرتها الفصلية.

٨ . <u>وأخيرًا فقد تم فى هذه الدراسة إيضاح دور نظام المعلومات المقترح لنظم الإنذار المبكر لمواجهة بعض الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المحتملة</u> ، والأهداف التى يسعى نظام المعلومات المقترح إلـى تحقيقها ، والفوائد التى تحققها قاعدة البيانات المقترحة لنظم الإنذار المبكر ، والبيئة المعلوماتية لإدارة الأزمات والكوارث ، وقاعدة بيانات نظم الإنذار المبكر ، وتصميم الملفات الخاصـة بقاعـدة البيانـات وشاشات الإدخال والمخرجات لقاعدة البيانات ، بحيث يصبح هناك نظام معلومات يساعد متخذ القـرار فى الحصول على المعلومات والتقارير المطلوبة والمنهجية المستخدمة للاستعداد والوقايـة لمواجهـة الأزمات محتملة الوقوع وذلك فى أقل وقت ممكن .

فهرس قضايا التخطيط والتنمية

م	العنوان	التاريخ
١	دراسة الهيكل الاقليمى للعمالة فى القطاع العام فى جمهورية مصر العربية	ديسمبر ١٩٧٧
٢		
٣	الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	أبريل ١٩٧٨
٤	دراسة تحليلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	يوليو ١٩٧٨
٥	دراسة اقتصادية فنية لأفاق صناعة الأسمدة والتنمية الزراعية فى جمهورية مصر العربية حتى عام ١٩٨٥	أبريل ١٩٧٨
٦	التغذية والتنمية الزراعية فى البلاد العربية	أكتوبر ١٩٧٨
٧	تطوير التجارة وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسلبيات مواجهته (١٩٧٠/٦٩ – ١٩٧٥)	أكتوبر ١٩٧٨
٨	Improving the position of third world countries in the international cotton Economy,	June 1979
٩	دراسة تحليلية لتفسير التضخم فى مصر (١٩٧٠ ١٩٧٦)	أغسطس ١٩٧٩
١٠	حوار حول مصر فى مواجهة القرن الحادى والعشرون	فبراير ١٩٨٠
١١	تطوير أساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجة الرياضية فى جمهورية مصر العربية	مارس ١٩٨٠
١٢	دراسة تحليلية للنظام الضريبى فى مصر (١٩٧٠/٧١-١٩٧٨)	مارس ١٩٨٠
١٣	تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الاجنبى وسبل ترشيدها	يوليو ١٩٨٠
١٤	التنمية الزراعية فى مصر ماضيها وحاضرها (ثلاثة أجزاء)	يوليو ١٩٨٠
١٥	A study on Development of Egyptian National fleet/	June 1985
١٦	الأنفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى مصر ١٩٧٠ – ١٩٧٩	ابريل ١٩٨١
١٧	الأبعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرى المصرية	يونيو ١٩٨١
١٨	الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية (التطبيق على صناعة الغزل والنسيج فى مصر	يوليو ١٩٨١
١٩	ترشيد الإدارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقدية الأجنبية	ديسمبر ١٩٨١
٢٠	الصناعات التحويلية فى المصرى. (ثلاثة أجزاء)	أبريل ١٩٨٢
٢١	التنمية الزراعية فى مصر (جزئين)	سبتمبر ١٩٨٢
٢٢	مشاكل إنتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها	أكتوبر ١٩٨٣

٢٣	دور القطاع الخاص فى التنمية	نوفمبر ١٩٨٣
٢٤	تطوير معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية وأثارها على السياسات الزراعية فى مصر	مارس ١٩٨٥
٢٥	البحيرات الشمالية بين الاستغلال النباتى والاستغلال السمكى	أكتوبر ١٩٨٥
٢٦	تقييم الاتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى بين مصر والهند ويوغوسلافيا	أكتوبر ١٩٨٥
٢٧	سياسات وإمكانيات تخطيط الصادرات من السلع الزراعية	نوفمبر ١٩٨٥
٢٨	الأنفاق المستقبلية فى صناعة الغزل والنسيج فى مصر	نوفمبر ١٩٨٥
٢٩	دراسة تمهيدية لاستكشاف أفاق الاستثمار الصناعى فى إطار التكامل بين مصر والسودان	نوفمبر ١٩٨٥
٣٠	دراسة تحليلية عن تطوير الاستثمار فى ج.م.ع مع الإشارة للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى	ديسمبر ١٩٨٥
٣١	دور المؤسسات الوطنية فى تنمية الأساليب الفنية للإنتاج فى مصر (جزئين)	ديسمبر ١٩٨٥
٣٢	حدود وإمكانات مساهمة ضريبية على الدخل الزراعى فى مواجهة مشكلة العجز فى الموازنة العامة للدولة واصلاح هيكل توزيع الدخل القومى	يوليو ١٩٨٦
٣٣	التفاوتات الإقليمية للنمو الاقتصادى والاجتماعى وطرق قياسها فى جمهورية مصر العربية	يوليو ١٩٨٦
٣٤	مدى إمكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من القمح	يوليو ١٩٨٦
٣٥	Integrated Methodology for Energy planning in Egypy.	Sep, 1986
٣٦	الملامح الرئيسية للطلب على تملك الاراضى الزراعية الجديدة والسياسات المتصلة باستصلاحها واستزراعها	نوفمبر ١٩٨٦
٣٧	دراسة بعنوان مشكلات صناعة الألبان فى مصر	مارس ١٩٨٨
٣٨	دراسة بعنوان آفاق الاستثمارات العربية ودورها فى خطط التنمية المصرية	مارس ١٩٨٨
٣٩	تقدير الإيجار الاقتصادى للأراضى الزراعية لزراعة المحاصيل الزراعية الحقلية على المستوى الاقليمى لجمهورية مصر العربية عامى ١٩٨٥/٨٠	مارس ١٩٨٨
٤٠	السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وآثارها الاقتصادية	يونيو ١٩٨٨
٤١	بحث الاستزراع السمكى فى مصر ومحددات تنميته	أكتوبر ١٩٨٨
٤٢	نظم توزيع الغذاء فى مصر بين الترشيد والإلغاء	أكتوبر ١٩٨٨

٤٣	دور الصناعات الصغيرة فى التنمية دراسة استطلاعية لدورها الاستيعاب العمالى	أكتوبر ١٩٨٨
٤٤	دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع العام الصناعى التابع لوزارة الصناعة	أكتوبر ١٩٨٨
٤٥	الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعى فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية	فبراير ١٩٨٩
٤٦	إمكانيات تطوير الضرائب العقارية لزيادة مساهمتها فى الإيرادات العامة للدول فى مصر	فبراير ١٩٨٩
٤٧	مدى إمكانية تحقيق ذاتى من السكر	سبتمبر ١٩٨٩
٤٨	دراسة تحليلية لاثار السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطوير وتنمية القطاع الزراعى	فبراير ١٩٩٠
٤٩	الإنتاجية والأجور والأسعار الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع إشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر	مارس ١٩٩٠
٥٠	المسح الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى لمحافظة البحر الأحمر وفرص الاستثمار المتاحة للتنمية	مارس ١٩٩٠
٥١	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرية للمرحلة الآولى	مايو ١٩٩٠
٥٢	بحث صناعة السكر وإمكانية تصنيع المعدات الرأسمالية فى مصر	سبتمبر ١٩٩٠
٥٣	بحث الاعتماد على الذات فى مجال الطاقة من منظور تنموى وتكنولوجى	سبتمبر ١٩٩٠
٥٤	التخهطيط الاجتماعى والإنتاجية	أكتوبر ١٩٩٠
٥٥	مستقبل استصلاح الاراضى فى مصر فى ظل محددات الأراضى والمياه والطاقة	أكتوبر ١٩٩٠
٥٦	دراسات تطبيقية لبعض قضايا الإنتاجية فى الاقتصاد المصرى	نوفمبر ١٩٩٠
٥٧	بنوك التنمية الصناعية فى بعض دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر ١٩٩٠
٥٨	بعض آفاق التنسيق الصناعى بين دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر ١٩٩٠
٥٩	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرى(مرحلة ثانية	نوفمبر ١٩٩٠
٦٠	بحث اثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعى وانعكاساتها الاقتصادية	ديسمبر ١٩٩٠
٦١	الإمكانيات والأفاق المستقبلية للتكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون العربى فى ضوء هياكل الإنتاج والتوزيع	يناير ١٩٩١

٦٢	إمكانية التكامل الزراعى بين مجلس التعاون العربى	يناير ١٩٩١
٦٣	دور الصناديق العربية فى تمويل القطاع الزراعى	أبريل ١٩٩١
٦٤	بعض القطاعات الإنتاجية والخدميه بمحافظة مطروح(جزئين) الجزء الأول: القطاعات الإنتاجية	أكتوبر ١٩٩١
٦٥	مستقبل إنتاج الزيوت فى مصر	أكتوبر ١٩٩١
٦٦	الإنتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الأول) الأسس والدراسات النظرية	أكتوبر ١٩٩١
٦٦	الإنتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الثانى) الدراسات التطبيقية	أكتوبر ١٩٩١
٦٧	خلفية ومضمون النظريات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق أوروبا. ومحددات انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية فى مصر والعالم العربى	ديسمبر ١٩٩١
٦٨	ميكنة الأنشطة والخدمات فى مركز التوثيق والنشر	ديسمبر ١٩٩١
٦٩	إدارة الطاقة فى مصر فى ضوء أزمة الخليج وانعكاساتها جوليا وإقليميا ومحليا	يناير ١٩٩٢
٧٠	واقع آفاق التنمية فى محافظات الوادى الجديد	يناير ١٩٩٢
٧١	انعكاسات أزمة الخليج(١٩٩١/٩٠) على الاقتصاد المصرى	يناير ١٩٩٢
٧٢	الوضع الراهن والمستقبلى لاقتصاديات القطن المصرى	مايو ١٩٩٢
٧٣	خبرات التنمية فى الدول الأسيوية حديثة التصنيع وامكانية الاستفادة منها فى مصر	يوليو ١٩٩٢
٧٤	بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية	سبتمبر ١٩٩٢
٧٥	تطوير مناهج التخطيط وادارة التنمية فى الاقتصاد المصرى فى ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة	سبتمبر ١٩٩٢
٧٦	السياسات النقدية فى مصر خلال الثمانينات " المرحلة الاولى" ميكانيكية وفاعلية السياسة النقدية فى الجانب المالى والاقتصادى المصرى	سبتمبر ١٩٩٢
٧٧	التحرير الاقتصادى وقطاع الزراعة	يناير ١٩٩٣
٧٨	احتياجات المرحلة المقبلة للأقتصاد المصرى ونماذج التخطيط واقتراح بناء نموذج اقتصادى قومى للتخطيط التأشيرى المرحلة الاولى	يناير ١٩٩٣
٧٩	يعض قضايا التصنيع فى مصر منظور تنموى تكنولوجى	مايو ١٩٩٣

٨٠	تقوييم التعليم الاساسى فى مصر	مايو ١٩٩٣
٨١	الآثار المتوقعة لتحرير سوق النقد الاجنبى على بعض مكونات ميزان المدفوعات المصرى	مايو ١٩٩٣
٨٢	He Current development in the methodology and applications of operations research obstacles and prospects in developing countries	Nov 1993
٨٣	الآثار البيئية الزراعية	نوفمبر ١٩٩٣
٨٤	تقييم البرامج للنهوض بالإنتاجية الزراعية	ديسمبر ١٩٩٣
٨٥	اثر قيام السوق الأوربية المشتركة على مصر والمنطقة	يناير ١٩٩٤
٨٦	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى " المرحلة الاولى"	يونيو ١٩٩٤
٨٧	الكوارث الطبيعية وتخطيط الخدمات فى ج.م.ع (دراسة ميدانية عن زلزال أكتوبر ١٩٩٢ فى مدينة السلام)	سبتمبر ١٩٩٤
٨٨	تحرير القطاع الصناعى العام فى مصر فى ظل المتغيرات المحلية والعالمية	سبتمبر ١٩٩٤
٨٩	استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسة الإصلاح الاقتصادى بمصر (مجلدان)	سبتمبر ١٩٩٤
٩٠	واقع التعليم الاعدادى وكيفية تطويره	نوفمبر ١٩٩٤
٩١	تجربة تشغيل الخريجين بالمشروعات الزراعية وافق تطويرها	ديسمبر ١٩٩٤
٩٢	دور الدولة فى القطاع الزراعى فى مرحلة التحرير الاقتصادى	ديسمبر ١٩٩٤
٩٣	الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لتحرير القطاع الصناعى المصرى فى ظل الإصلاح الأقتصادى	يناير ١٩٩٥
٩٤	مشروع انشاء قاعدة بيانات الانشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى (المرحلة الثانية)	فبراير ١٩٩٥
٩٥	السياسات القطاعية فى ظل التكيف الهيكلى	أبريل ١٩٩٥
٩٦	الموازنة العامة للدولة فى ضوء سياسة الإصلاح الاقتصادى	يونية ١٩٩٥
٩٧	المستجدات العالمية (الجات وأوروبا الموحدة) وتأثيراتها على تدفقات رؤوس الأموال والعمالة والتجارة السلعية والخدمية (دراسة حالة مصر)	أغسطس ١٩٩٥
٩٨	تقييم البدائل الإجرائية لتوسع قاعدة الملكية فى قطاع الأعمال العام	يناير ١٩٩٦
٩٩	أثر التكتلات الأقتصادية الدولية على قطاع الزراعى	يناير ١٩٩٦
١٠٠	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى (المرحلة الثالثة)	مايو ١٩٩٦

١٠١	دراسة تحليلية مقارنة لواقع القطاعات الإنتاجية والخدمية بمحافظات الحدود	مايو ١٩٩٦
١٠٢	التعليم الثانوى فى مصر: واقعة ومشاكله واتجاهات تطويره	مايو ١٩٩٦
١٠٣	التنمية الريفية ومستقبل القرية المصرية: المتطلبات والسياسات	سبتمبر ١٩٩٦
١٠٤	دور المناطق الحرة فى تنمية الصادرات	أكتوبر ١٩٩٦
١٠٥	تطوير أساليب وقواعد المعلومات فى إدارة الأزمات المهددة لأطراد التنمية (المرحلة الأولى)	نوفمبر ١٩٩٦
١٠٦	المنظمات غير الحكومية والتنمية فى مصر (دراسة حالات)	ديسمبر ١٩٩٦
١٠٧	الابعاد البيئية المستدامة فى مصر	ديسمبر ١٩٩٦
١٠٨	التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى: مصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر	مارس ١٩٩٧
١٠٩	التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى ومصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر	أغسطس ١٩٩٧
١١٠	ملامح الصناعة المصرية فى ظل العوامل الرئيسية المؤثرة فى مطلع القرن الحادى والعشرين	ديسمبر ١٩٩٧
١١١	آفاق التصنيع وتدعيم الأنشطة غير المزرعية من اجل تنمية ريفية مستدامة فى مصر	فبراير ١٩٩٨
١١٢	الزراعة المصرية والسياسية الزراعية فى اطار نظام السوق الحرة	فبراير ١٩٩٨
١١٣	الزراعة المصرية فى مواجهة القرن الواحد والعشرين	فبراير ١٩٩٨
١١٤	التعاون بين الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	مايو ١٩٩٨
١١٥	تطوير أساليب وقواعد المعلومات فى إدارة الأزمات المهددة بطـرد التنميـة (المرحلة الثالثة)	يونيو ١٩٩٨
١١٦	حول أهم التحديات الاجتماعية فى مواجهة القرن٢١	يونية ١٩٩٨
١١٧	محددات الطاقة الادخارية فى مصر دراسة نظرية وتطبيقية	يونية ١٩٩٨
١١٨	تصور حول تطوير نظام المعلومات الزراعية	يوليو ١٩٩٨
١١٩	التوقعات المستقبلية لإمكانيات الاستصلاح والاستزراع بجنوب الوادى	سبتمبر ١٩٩٨
١٢٠	استراتيجية استغلال البعد الحيزى فى مصر فى ظل الاصلاح الاقتصادى	ديسمبر ١٩٩٨
١٢١	حولت الى مذكرة خارجية رقم (١٦٠١)	ديسمبر ١٩٩٨

١٢٢	**Artificial Neural Networks Usage For Underground Water storage & River Nile in Toshoku Area**	ديسمبر ١٩٩٨
١٢٣	بناء وتطبيق نموذج متعدد القطاعات للتخطيط التأشيرى فى مصر	ديسمبر ١٩٩٨
١٢٤	اقتصاديات القطاع السياحى فى مصر وانعكاساتها على الاقتصاد القومى	ديسمبر١٩٩٨
١٢٥	تحديات التنمية الراهنة فى بعض محافظات جنوب مصر	فبراير ١٩٩٩
١٢٦	الآفاق والإمكانيات التكنولوجية فى الزراعة المصرية	سبتمبر ١٩٩٩
١٢٧	ادارة التجارة الخارجية فى ظل سياسات التحرير الاقتصادى	سبتمبر ١٩٩٩
١٢٨	قواعد ونظم معلومات التفاوض فى المجالات المختلفة	سبتمبر ١٩٩٩
١٢٩	اتجاهات تطوير نموذج لاختيار السياسات الاقتصادية للاقتصاد المصرى	يناير ٢٠٠٠
١٣٠	دراسة الفجوة النوعية لقوة العمل فى محافظات مصر وتطورها خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٦	يناير ٢٠٠٠
١٣١	التعليم الفنى وتحديات القرن الحادى والعشرون	يناير ٢٠٠٠
١٣٢	أنماط الاستيطان فى منطقة جنوب الوادى " توشكى "	يونيو ٢٠٠٠
١٣٣	فرص ومجالات التعاون بين مصر ومجموعات دول الكوميسا	يونيو ٢٠٠٠
١٣٤	الإعاقة والتنمية فى مصر	يونيو ٢٠٠٠
١٣٥	تقويم رياض الأطفال فى القاهرة الكبرى	يناير ٢٠٠١
١٣٦	الجمعيات الأهلية وآوليات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية	يناير ٢٠٠١
١٣٧	آفاق ومستقبل التعاون الزراعى فى المرحلة القادمة	يناير ٢٠٠١
١٣٨	تقويم التعليم الصحى الفنى فى مصر	يناير ٢٠٠١
١٣٩	منهجية جديدة للإستخدام الأمثل للمياه فى مصر مع التركيز على مياه الرى الزراعى مرحلة أولى	يناير ٢٠٠١
١٤٠	التعاون الإقتصادى المصرى الدولى _ دراسة بعض حالات الشراكه	يناير ٢٠٠١
١٤١	تصنيف وترتيب المدن المصرية(حسب بيانات تعداد ١٩٩٦)	يناير ٢٠٠١
١٤٢	الميزة النسبية ومعدلات الحماية للبعض من السلع الزراعية والصناعية	يناير ٢٠٠١
١٤٣	سبل تنمية الصادرات من الخضر	ديسمبر ٢٠٠١
١٤٤	تحديد الاحتياجات التدريبية لمعلمى المرحلة الثانوية	ديسمبر ٢٠٠١
١٤٥	التخطيط بالمشاركة بين المخططين والجمعيات الأهلية على المستويين المركزى والمحافظات	فبراير ٢٠٠٢

١٤٦	اثر البعد المؤسسى والمعوقات الإدارية والتسويق على تنمية الصادرات الصناعية المصرية	مارس ٢٠٠٢
١٤٧	قياس استجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للسياسات الزراعية	مارس ٢٠٠٢
١٤٨	تطوير منهجية جديدة لحساب الاستخدام الأمثل للمياه فى مصر (مرحلة ثانية)	مارس ٢٠٠٢
١٤٩	رؤية مستقبلية لعلاقات ودوائر التعاون الإقتصادى المصرى الخارجى" الجزء الأول" حلفية أساسية "	مارس ٢٠٠٢
١٥٠	المشاركة الشعبية ودورها فى تعاظم أهداف خطط التنمية المعاصرة المحلية الريفية والحضرية	ابريل ٢٠٠٢
١٥١	تقدير مصفوفة حسابات اجتماعية للإقتصاد المصرى عام ١٩٩٨ – ١٩٩٩	أبريل ٢٠٠٢
١٥٢	الأشكال التنظيمية وصيغ وأليات تفعيل المشاركة فى عمليات التخطيط على مستوى القطاع الزراعى	يوليو ٢٠٠٢
١٥٣	نحو استراتيجية للاستفادة من التجارة الإلكترونية فى مصر	يوليو ٢٠٠٢
١٥٤	صناعة الأغذية والمنتجات الجلدية فى مصر (الواقع والمستقبل	يوليو ٢٠٠٢
١٥٥	تقدير الاحتياجات التمويلية لتطوير التعليم ما قبل الجامعى وفقا لاستراتيجية متعددة الأبعاد	يوليو ٢٠٠٢
١٥٦	الاحتياجات العملية والاستراتيجية للمرأة المرية وأولوياتها على مستوى المحافظات	يوليو ٢٠٠٢
١٥٧	موقف مصر فى التجمعات الإقليمية	يوليو ٢٠٠٢
١٥٨	إدارة الدين العام المحلى وتمويل الاستثمارات العامة فى مصر	يوليو ٢٠٠٢
١٥٩	التأمين الصحى فى واقع النظام الصحى المعاصر	يوليو ٢٠٠٢
١٦٠	تطبيق الشبكات العصبية فى قطاع الزراعة	يوليو ٢٠٠٢
١٦١	الإنتاج والصادرات المصرية من مجمدات وعصائر الخضر والفاكهة ومقترحات زيادة القدرة التنافسية لها بالأسواق المحلية والعالمية	يوليو ٢٠٠٢
١٦٢	تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية	يناير ٢٠٠٣
١٦٣	تقييم وتحسين أداء بعض المرافق " مياه الشرب والصرف الصحى"	يوليو ٢٠٠٣
١٦٤	تصورات حول خصخصة بعض مرافق الخدمات العامة	يوليو ٢٠٠٣
١٦٥	تحديد الاحتياجات التمويلية للتعليم العالى " دراسة نظرية تحليلية ميدانية "	يوليو ٢٠٠٣

١٦٦	دراسة أهمية الآثار البيئية للأنشطة السياحة فى محافظة البحر الأحمر " بالتركيز على مدينة الغردقة"	يوليو ٢٠٠٣
١٦٧	العوامل المحددة للنمو الاقتصادى فى الفكر النظرى وواقع الاقتصاد المصرى	يوليو ٢٠٠٣
١٦٨	العدالة فى توزيع ثمار التنمية فى بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية فى محافظات مصر " دراسة تحليلية"	يوليو ٢٠٠٣
١٦٩	تقييم وتحسين جودة أداء بعض الخدمات العامة لقطاعى التعليم والصحة باستخدام شبكات الأعمال	يوليو ٢٠٠٣
١٧٠	دراسة الأسواق الخارجية وسبل النفاذ اليها	يوليو ٢٠٠٣
١٧١	أولويات الاستثمار فى قطاع الزراعة	يوليو ٢٠٠٣
١٧٢	دراسة ميدانية للمشاكل والمعوقات التى تواجه صناعة الأحذية الجديدة فى مصر " التطبيق على محافظة القاهرة ومدينة العاشر من رمضان"	يوليو ٢٠٠٣
١٧٣	قضية التشغيل والبطالة على المستوى العالمى والقومى والمحلى	يوليو ٢٠٠٣
١٧٤	بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية " القضايا والمعوقات الحاكمة"	يوليو ٢٠٠٣
١٧٥	بناء قواعد التقدم التكنولوجى فى الصناعة المصرية من منظور مداخل التنافسية والتشغيل والتركيب القطاعى	يوليو ٢٠٠٤
١٧٦	استراتيجية قومية مقترحة للإدارة المتكاملة للمخلفات الخطرة فى مصر	يوليو ٢٠٠٤
١٧٧	تحسين الجودة الشاملة لبعض مجالات اقطاع الصحى	يوليو ٢٠٠٤
١٧٨	مخاطر الأسواق الدولية للسلع الغذائية للسلع الغذائية الاستراتيجية وإمكانيات وسياسات وأدوات مواجهتها	يوليو ٢٠٠٤
١٧٩	إمكانيات وأثار قيام منطقة حره بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية والمناطق الصناعية المؤهلة (ودروس مستفادة للاقتصاد المصرى)	يوليو ٢٠٠٤
١٨٠	نحو هواء نظيف لمدينة عملاقة	يوليو ٢٠٠٤
١٨١	تحديد الاحتياجات بقاعات الصرف – التعليم ما قبل الجامعى – التعليم العالى (عدد خاص)	يوليو ٢٠٠٤
١٨٢	تحديد الاحتياجات بقطاعى الصرف الصحى والطرق والكبارى لمواجهة العشوائيات(عدد خاص)	يوليو ٢٠٠٤
١٨٣	خصائص ومتغيرات السوق المصرى _ دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية الجزء الأول " الإطار النظرى والتحليلى "	يناير ٢٠٠٥

١٨٤	خصائص ومتغيرات السوق المصرى (دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية) الجزء الثانى: الإطار التطبيقى " سوق الخدمات التعليمية – سوق الخدمات السياحة – سوق البرمجيات"	يناير ٢٠٠٥
١٨٥	خصائص ومتغيرات السوق المصرى (دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية الجزء الثالث: الإطار التطبيقى " يوق الأدوية – سوق السلع الغذائية والزراعية – سوق حديد التسليح والأسمنت"	يناير ٢٠٠٥
١٨٦	الملكية الفكرية والتنمية فى مصر	أغسطس ٢٠٠٥
١٨٧	تقدير الطلب على العمالة – قوة العمل – البطالة فى ظل سيناريوهات بديلة	يونية ٢٠٠٦
١٨٨	الحاسبات الإقليمية كمدخل للامركزية المالية	يونية ٢٠٠٦
١٨٩	المعاشات والتأمينات فى جمهورية مصر العربية (الواقع وإمكانيات التطوير)	يونيه ٢٠٠٦
١٩٠	بعض القضايا المتصلة بالصادرات(دراسة حالة الصناعات الكيماوية)	يونيه ٢٠٠٦
١٩١	مشروع تنمية جنوب الوادى " توشكى " بين الأهداف والإنجازات	يونية ٢٠٠٦
١٩٢	اللامركزية كمدخل لمواجهة بعض القضايا البيئية فى مصر (التوزيع الاقليمى للاستثمارات الحكومية وارتباطها ببعض قضايا البيئة)	يونية ٢٠٠٦
١٩٣	نحو تطبيق نظام الإدارة البيئية (الأيزو ١٤٠٠٠) " على معهد التخطيط القومى" كنموذج لمؤسسة بحثية حكومية	يونية ٢٠٠٦
١٩٤	تكاليف تحقيق أهداف الألفية الثالثة بمصر	يونية ٢٠٠٦
١٩٥	السوق المصرية للغزل	يونية ٢٠٠٦
١٩٦	المعايير البيئية والقدرة التنافسية للصادرات المصرية	أغسطس ٢٠٠٧
١٩٧	استخدام أسلوب البرمجة الخطية والنقل فى البرمجة الرياضية لحل مشاكل الإنتاج والمخزون	أغسطس ٢٠٠٧
١٩٨	تقييم موقف مصر فى بعض الاتفاقيات الثنائية	أغسطس ٢٠٠٧
١٩٩	التضخم فى مصر بحث فى أسباب التضخم ، وتقييم مؤشراته، وجدوى استهدافه مع أسلوب مقترح باتجاهاته	أغسطس٢٠٠٧
٢٠٠	سبل تنمية مصادر الإنتاج الحيوانى فى ضوء الآثار الناجمة عن مرض أنفلونزا الطيور فى مصر	أغسطس ٢٠٠٧
٢٠١	مستقبل التنمية فى محافظات الحدود (مع التطبيق على سيناء)	أغسطس ٢٠٠٧
٢٠٢	سياسات إدارة الطاقة فى مصر فى ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية	أغسطس ٢٠٠٧

٢٠٣	جدوى إعادة هيكلة قطاع التأمين دراسة تحليلية ميدانية	أكتوبر ٢٠٠٧
٢٠٤	حول تقدير الاحتياجات لأهم خدمات رعاية المسنين (بالتركيز على محافظة القاهرة)	أكتوبر ٢٠٠٧
٢٠٥	خدمات ما بعد البيع فى السوق المصرى (دراسة حالة للسلع الهندسية والكهربائية) (بالتطبيق على صناعة الأجهزة المنزلية وصناعة السيارات)	أكتوبر ٢٠٠٧
٢٠٦	العناقيد الصناعية والتحالفات الإستراتيجية لتدعيم القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى جمهورية مصر العربية	فبراير ٢٠٠٨
٢٠٧	**تقييم فاعلية الخطة الاستراتيجية القومية للسكان فى مصر**	**سبتمبر ٢٠٠٨**
٢٠٨	**الإسقاطات القومية للسكان فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٦ – ٢٠٣١)**	**سبتمبر ٢٠٠٨**
٢٠٩	**إدارة الجودة الشاملة وتطبيقها فى تقييم أداء بعض قطاعات المرافق العامة فى مصر**	**سبتمبر ٢٠٠٨**
٢١٠	**الخصائص السكانية وانعكاساتها على القيم الاجتماعية**	**نوفمبر ٢٠٠٨**
٢١١	**التجارب التنموية فى كوريا الجنوبية، ماليزيا والصين: الاستراتيجيات والسياسات – الدروس المستفاده**	**نوفمبر ٢٠٠٨**
٢١٢	**مستوى المعيشة المفهوم والمؤشرات والمعلومات والتحليل دليل قياس وتحليل معيشة المصريين**	**نوفمبر ٢٠٠٨**
٢١٣	**أولويات زراعة المحاصيل المستهلكة للمياه وسياسات وأدوات تنفيذها**	**فبراير ٢٠٠٩**
٢١٤	**السياسات الزراعية المستقبلية لمصر فى ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية**	**أغسطس ٢٠٠٩**
٢١٥	**اتجاهات ومحددات الطلب على الإنجاب فى مصر (١٩٨٨ – ٢٠٠٥)**	**أغسطس ٢٠٠٩**
٢١٦	**آليات تحقيق اللامركزية فى تخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقييم البرنامج السكانى فى مصر**	**أغسطس ٢٠٠٩**
٢١٧	**نظم الإنذار المبكر والإستعداد والوقاية لمواجهة بعض الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة**	**أكتوبر ٢٠٠٩**